الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة1 –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

الإسلام السياسي في تركيا وأبعاده الاستراتيجية في الوطن العربي وردود الفعل الدولية اتجاهه مطلع القرن 21

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ المعاصر

تخصص: عالم معاصر

إعداد الطالب :

عبد الله علام

إشراف الأستاذ الدكتور :

عباس كحول

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
مسعود كربوع	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسا
عباس كحول	أستاذ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
حورية ومان	أستاذ محاضر –أ-	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
الصادق عبد المالك	أستاذ محاضر –أ-	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
فؤاد جدو	أستاذ محاضر –أ-	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
أكرم بوجمعة	أستاذ محاضر –أ-	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا

السنـة الجامعيـة

2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

سورة المجادلة (11)

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

الشكر كل الشكر لله تعالى على توفيقه لنا في إكمال هذه الرسالة فلولا فضله علينا ما تمت، كما أتقدم بشكري الجزيل لأستاذنا الفاضل البروفيسور "عباس كحول" المشرف على هذا العمل على ما قدمه من توجيه ونصيحة وجهد في تصحيح هذه الرسالة، كما لا ننسى الشكر الجزيل للجنة المناقشة لقبولها مناقشة هذه المذكرة، ولكل السادة الأساتيذ الكرام و الطاقم الإداري في قسم التاريخ والعلوم الإنسانية ولكل الذين علمونا الإخلاص والتفاني في العمل.

كما نتقدم بعظيم الشكر و التقدير لكل من ساندنا و قدم لنا النصيحة و ساهم في إنجاز هذا العمل من أساتذة و زملاء.

والله ولي التوفيق

إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما ومن عليهما بالصحة والعافية، وإلى الإخوة الأفاضل ، وإلى الذين ساهموا في هذا العمل من قريب أو بعيد ، وإلى الذين ساعدوني في إتمام هذه الرسالة بالكلمة الطيبة وبالدعاء والجهد بالخصوص الزوجة الفاضلة " أم رنيم " والأخ والصديق عبدالله جيتي، وإلى زملاء العمل بالمدرسة الابتدائية الشهيد روابح الدراجي، وإلى كل طالب علم مجتهد مجاهد في طريق العلم

أهدي هذا العمل

عبد الله

مـــــقـــدمـــة

مقدمة

تمهيد

يعد الإسلام السياسي من أهم المواضيع المتداولة على الساحة السياسية الدولية خلال القرن الحالي (21م) الذي شهد تحولات عميقة في بنية النظام الدولي والإقليمي انعكست بشكل واضح على الحركات السياسية ذات المرجعية الدينية، وفي هذا السياق برزت التجربة التركية كنموذج فريد يجمع بين المرجعية الإسلامية وآليات النظام الديمقراطي العلماني، خصوصا مع صعود حزب العدالة والتنمية وتوليه السلطة في تركيا عام 2002م، وهو ما أعاد طرح إشكالية العلاقة بين الإسلام والدولة والحداثة في قالب جديد، ويرى الباحثون في حقول التاريخ والعلوم السياسية أن الإسلام السياسي في تركيا اتخذ مسارا مغايرا لكثير من تجارب الإسلام السياسي في العالم العربي، حيث تبنى خطابا براغماتيا إصلاحيا سعى من خلاله إلى التوفيق بين القيم الإسلامية ومقتضيات الدولة الحديثة، هذا ما مكنها من تحقيق نوع من الاستقرار السياسي ونمو اقتصادي نسبي أكسبه قبولا داخليا ودوليا كان لذلك تأثيرات مباشرة على الوطن العربي بحكم القرب الجغرافي وكذا السياسة التركية التي تسعى لتوظيف هذا النموذج في بناء نفوذ إقليمي قائم على القوة الناعمة والدبلوماسية النشطة، إذ عملت على العودة للمحيط الإسلامي والعربي، الذي يشهد هو الآخر تحولات ذاتية من جهة ومفروضة من جهة أخرى فقد تعرضت المنطقة لما يسمى بثورات الربيع العربي فعملت الكثير من الأطراف الدولية على حماية مصالحها والعمل على الحصول على مصالح أخرى أكثر عمقا في الاستراتيجية العربية، ورأت تركيا في ذلك الفرصة المناسبة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، من خلال الدفع بنموذج الإسلام السياسي كبديل للأنظمة التي ثارت عليها شعوبها، مما أدى إلى ردود فعل اقليمية ودولية تصادمت مصالحها.

أهمية و أهداف الموضوع

تكمن أهمية الموضوع المدروس في كونه يسلط الضوء على قضية جد مهمة في الساحة الدولية ، ألا و هي قضية: "الإسلام السياسي في تركيا وأبعاده الاستراتيجية في الوطن العربي وردود الفعل الدولية اتجاهه مطلع القرن 21م"، ولعلي أوجز أهمية وأهداف هذا الموضوع في النقاط التالية:

- يعد الاسلام السياسي موضوع الساحة ما أكسبه أهمية كبيرة.
- تركيز العديد من الدول على مفهوم أسلمة السياسة وذلك بهدف تحقيق أغراض هي في الحقيقة أهداف سياسية.

- نظرا لما يكتسيه موضوع الاسلام السياسي في تركيا من أهمية و أبعاد استراتيجية في المنطقة العربية فإن تركيا تنتهج أسلمة السياسية داخل مفهوم عام هو العلمانية وتعمل على التدخل تحت غطاء الاسلام في العديد من الأزمات في المنطقة العربية خصوصا فترة الربيع العربي و ما بعدها.

- هذه السياسة التي انتهجتها تركيا أدت إلى العديد من ردود الفعل الدولية على التحركات التركية سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي.

إننا من خلال طرحنا لموضوع الاسلام السياسي في تركيا و أبعاده الاستراتيجية في الوطن العربي فإننا نود تحقيق مجموعة من الاهداف أهمها:

- التعرف على الاسلام السياسي وحركاته في تركيا وكيفية وصوله إلى السلطة.

- التعرف على ما إذا كانت تركيا تؤمن بالإسلام السياسي كنظام للدولة أم أنها تروج برفض الاسلام السياسي وتحققه عمليا.

- إدراك الأبعاد الاستراتيجية لتركيا في المنطقة العربية من خلال اتخاذ الإسلام السياسي كنموذج للدولة والترويج لفكرة العودة للمحيط الاسلامي وكذا ترويج مفاهيم الخلافة و استرجاع الأمجاد العثمانية تحت مسمى العثمانيون الجد.

- مدى الرضى الدولي على السياسة التركية وعلى نموذج الاسلام السياسي التركي كنموذج للدولة الاسلامية المتطورة، و التحركات التركية على المستويين الاقليمي والدولي.

أسباب اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيارنا للموضوع إلى سببين:

السبب الذاتي : النزوع و الرغبة إلى مثل هذه المواضيع كونها تشكل مادة دسمة للنقاش والتحليل ، و تحتوي مجالات بحثية مفتوحة بإمكان الباحث الخوض فيها واستقراء ما يدور في الساحة الدولية ، كذلك الميول العلمي لمثل هكذا مواضيع الممزوجة بين التاريخ و السياسة.

السبب الموضوعي : يعد هذا الموضوع من أهم مواضيع الساحة في الوقت الراهن على المستويين الدولي والإقليمي في ظل تنامي النفوذ التركي في المقابل تعرض المنطقة العربية لمد الثورات التي تبحث عن التغيير في رحلة للبحث عن نموذج جديد للنظام الديمقراطي الذي يوفر الحاجيات الاجتماعية، ويمنع الدكتاتورية

والتسلط في الحكم، فموضوع الاسلام السياسي من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الدولة كنظام جديد تروج له تركيا بمباركة أمريكية، ليكون نموذجا للإسلام المعتدل في المنطقة العربية التي تعتبرها الدول الغربية ذات أنظمة راديكالية رجعية، فهي تعمل على استغلال ثورات الربيع العربي والدفع بنموذج إسلامي جديد لخلق بيئة جديدة تؤمن بفكرة الغربنة أكثر مما تؤمن بفكرة الأسلمة في أنموذج علماني إسلاموي معاصر كنظام للدولة والحكم، وفق توافقية منظوراتية سواء من شعوب المنطقة أو الأهداف الاستراتيجية للقوى الكبرى فبقدر ما يحقق الرؤية التغييرية للشعوب العربية فهو يحقق الأهداف الاستراتيجية للدول الغربية وقد وقع الاختيار على تركيا كنموذج نجح فيه مشروع الإسلام السياسي.

الإشكالية

إن بناء أي دراسة مبنى دقيقا يجعلنا نحقق مآربها يحتاج إلى ضبط دقيق لإشكالية الدراسة وعليه فإنني أطرح الإشكالية التالية:

ماهي الحقيقة العملية للإسلام السياسي التركي في المنطقة العربية وكيف هي ردود الفعل الإقليمية والدولية اتجاهه مطلع القرن 21؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية تساؤلات فرعية أهمها ما يلي:

1/ ماهية الاسلام السياسي في تركيا.

2/ ماهي الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي في الوطن العربي؟

3/ كيف هي ردود الفعل الدولية على الاسلام السياسي التركي واستراتيجية تركيا الاقليمية لتفعيل نموذج الإسلام السياسي في المنطقة العربية؟

4/ هل نجحت تركيا في بعث مشروع الإسلام السياسي في المنطقة العربية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا وضع احتمالات عدة تمكننا من بناء موضوع الدراسة على أساسها أهمها :

1- الإسلام السياسي هو مشروع ذو أصول إسلامية بحتة طرحه المجتهدون المسلمون لصياغة نموذج جديد كنظام حكم للدولة العربية المعاصرة في ظل التطورات الدولية.

2- الإسلام السياسي هو نموذج طبخ في المخابر الغربية بمباركة أمريكية صهيونية وبتنفيذ تركي، أنجح في تركيا ودفع به كمشروع نظام بديل للأنظمة الراديكالية الرجعية التي تحكم المنطقة العربية.

3- تعمل تركيا على العودة لمحيطها الإسلامي لبناء علاقات اقتصادية وسياسية طيبة مع الدول الإسلامية والعربية وصياغة مصالح مشتركة من خلال التعاون في مختلف المجالات (الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية).

4- تعمل تركيا من خلال حزب العدالة والتنمية على العودة لمحيطها الإسلامي للدفع بمشروع الإسلام السياسي كمشروع بديل للأنظمة العربية الحاكمة واستغلال ظرف الربيع العربي لتغيير الأنظمة وفقا لنموذج الإسلام السياسي خدمة للمشروع التوسعي التركي في المنطقة، ومنافسة للمد الإيراني الشيعي، بدعم أمريكي.

5- ردود الفعل الدولية والإقليمية حول الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي تقف ضد التحركات التركية في المنطقة العربية ظاهرا وتدعمها باطنا على وجه الخصوص أمريكا وحلفاؤها.

6- نجحت تركيا في توطيد مشروع الإسلام السياسي كمشروع نظام حكم بديل في المنطقة العربية.

المنهج المتبع

إن طبيعة الموضوع هي التي تفرض المنهج المتبع و لكون موضوعنا تاريخي سياسي فقد اعتمدنا المنهج التاريخي الذي يرتكز على الوصف والتحليل والمقارنة ؛ إذ اعتمدنا التسلسل الكرونولوجي للأحداث في كل عناصر الموضوع خاصة من خلال دراسة الضبط المنهجي لعناصر الموضوع بدءا بماهية الاسلام السياسي وصولا لردود الفعل الدولية اتجاهه في تركيا وأبعاده الاستراتيجية في الوطن العربي، كذلك اعتمدنا الوصف من خلال عرض الأحداث و تبيان مضمونها في مختلف الملفات التي تناولناها في هذا الموضوع مثل: الملف السوري والمصري والليبي وغيرها، إضافة إلى التحليل الذي اعتمدنا عليه بدرجة كبيرة إذ يتضمن الموضوع مادة دسمة للتحليل ويكتسي طابع سياسي يستلزم التحليل و القراءة بين الأسطر خاصة ما تعلق بالقضايا المدروسة إذ أن النظام الدولي المعاصر يعمد بشكل واضح في كثير من الأحيان إلى طرح

مشاريع ظاهرها دعم للمنطقة العربية وشعوبها وباطنها توسع ونفوذ وإمبريالية في قالب معاصر وبأنظمة مختلفة، أما المقارنة فكانت بين مختلف القضايا المطروحة وبين المواقف الدولية المختلفة حول الاسلام السياسي في تركيا وأبعاده الاستراتيجية في الوطن العربي.

الإطار الزماني:

تبحث هذه الدراسة في الفترة المعاصرة جدا وذلك في مطلع القرن 21م أي الربع الأول من هذا القرن.

الإطار المكاني:

تبحث هذه الدراسة جغرافيا في تركيا والمنطقة العربية.

الدراسات السابقة

1- سمية جلولي بوجلطية، إشكالية العلاقة بين الإسلام السياسي ونظام الحكم الديمقراطي: دراسة حالتي مصر وتركيا نموذجا (2011- 2016)، هي أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص دراسات إقليمية بجامعة الجزائر (3)، تتحدث الباحثة في هذه الأطروحة عن إشكالية الإسلام السياسي ونظام الحكم الديمقراطي ضمن مقاربة معرفية تحدد فيها اهم المفاهيم والمنظورات المتعلقة بالطرحين في إطار علائقي استنتاجي، ثم طرحت تجربة الإسلام السياسي في مصر في مراحل عدة في محاولة لتقصي الفهم الديمقراطي والسلوك السياسي لدى النظام والحركات الاسلامية مركزة في ذلك على نموذج الإخوان المسلمين في مصر، كما طرحت في هذه الأطروحة قضية الإسلام السياسي في تركيا من خلال مختلف الحركات الإسلامية في تركيا وكذا تتبع علاقة النظام السياسي العلماني بالإسلام السياسي.
تتقاطع هذه الدراسة مع موضوعنا في نقطة حركات الإسلام السياسي في تركيا، ويكمن الاختلاف بين الأطروحتين في كون هذه الأطروحة تعالج إشكالية مقارنة بين نموذجين هما مصر وتركيا، بينما الدراسة التي قدمتها فتعالج الإسلام السياسي في تركيا وأبعاده الاستراتيجية في الوطن العربي، في محاولة لتقصي الأبعاد الظاهرة والخفية لمشروع الإسلام السياسي التركي في المنطقة العربية.

2- حراش عفاف: السياسة الخارجية التركية تجاه الربيع العربي – دراسة حالتي ليبيا وسوريا-، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص ديبلوماسية، نوقشت عام 2024 بجامعة الجزائر (3)، تتحدث الباحثة في دراستها عن المصلحة القومية التركية في سياستها الخارجية بناء على

محدداتها ومرتكزاتها في ظل حزب العدالة والتنمية، كما تبرز فيها ماهية الربيع العربي تعريفا ومميزات وكذا ما يفسره من نظريات إضافة إلى العوامل التي أدت للربيع العربي، إضافة إلى ذلك فتوضح المصلحة القومية التركية من خلال تحديد دوافع التوجه التركي للمنطقة العربية، بإبراز المصالح المشتركة والمتباينة بين الطرفين، وكذا سياستها تجاه الربيع العربي، وعلى وجه الخصوص حالتي ليبيا من خلال توضيح العلاقات التركية الليبية في عهد معمر القذافي إلى غاية اندلاع الثورة مع إبراز طبيعة الموقف التركي تجاهها بناء على عوامل عدة تتحكم في ذلك، كما ركزت الدراسة في الفصل السابع على السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية وتطور الموقف التركي تجاه الأزمة في سوريا وتحديد مدى تفاعل تركيا مع الملف السوري.

تتقاطع دراستي مع هذه الأطروحة في دراسة ملفي سوريا وليبيا، وتختلف عنها كوني درست الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي في الأزمة الليبية والسورية بينما تطرقت لهذا العنصر كجزئية لا كموضوع بحث عام، إضافة إلى ذلك فتختلف دراستي عن دراستها من حيث الإطار الزمني فدراستها تبدأ من أواخر 2010 وتنتهي عام 2024 بينما ما طرحته في هذه الدراسة يشمل مطلع القرن 21 بمعنى (2000م-2025م).

3- رائد محمد عبد الفتاح دبعي، أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة " الإخوان المسلمين في مصر نموذجا"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس في فلسطين نوقشت عام 2012م، يتتبع الباحث في دراسته مسار الإخوان المسلمين من النشأة والأهداف إلى أساليب التغيير السياسي لدى الإخوان متتبعا بذلك فكرهم وتنظيمهم الهيكلي.

تتقاطع دراستي مع دراسة عبد الفتاح دبعي كون الإسلام السياسي التركي مبني أساسا على حركات إسلامية مختلفة أساسها الإخوان المسلمين، لكن دراستي تختلف عن دراسة عبد الفتاح دبعي كونه يتطرق لجزئية مصر فقط بينما الموضوع الذي طرحته فيعلق بالأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي في الوطن العربي كله، وتعد مصر جزئية هامة من الموضوع، كذلك تختلف من حيث الإطار الزمني فدراسة دبعي في الفترة الممتدة بين (1928 و 2005)، بينما الموضوع الذي طرحته دراسة وتحليلا فيركز على القرن 21 م ابتداء من عام 2000م إلى الآن.

4- هديل دؤاد نجم عبد الله، موقف تركيا من تطورات الأحداث في غزة 2006- 2017، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث بقسم التاريخ كلية الآداب بجامعة الموصل، هي رسالة غير منشورة نوقشت عام 2024م، تتحدث فيها الباحثة بالتفصيل عن تركيا والقضية الفلسطينية ابتداء من عام 1948 في تتبع تاريخي

للقضية الفلسطينية، و تركز في الفصل الثاني من دراستها على نشأة حركة حماس وعن تطورات الأحداث في غزة في الفترة الممتدة بين 2006 – 2017 ، على اعتبار حماس من أهم الحركات المقاومة للاحتلال الصهيوني في فلسطين، كما تبرز كذلك الدور التركي اتجاه مختلف الأحداث في غزة سياسة وموقفا، كما تعرضت للمواقف الدولية والإقليمية تجاه الموقف التركي تجاه الأحداث في غزة.

تتقاطع هذه الرسالة مع الدراسة التي قدمتها في عنصر الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي تجاه القضية الفلسطينية، وما تختلف فيه عن الأطروحة التي قدمتها أنها تدرس جزئية من الموضوع فقط وهي غزة، بينما قدمت في دراستي موضوعا يشمل مختلف القضايا في المنطقة وأبعاد الاسلام السياسي التركي فيها.

نقد المصادر والمراجع

1- فرانسوا بورغا، الإسلام السياسي صوت الجنوب، ترجمة لورين زكري، نشرته دار كتاب العالم الثالث، الطبعة الثانية عام 2001م، يتحدث فرانسوا بورغا في هذا الكتاب الإسلام السياسي في الفصل الأول عن ماهية الاسلام السياسي في محاولة لضبط المفهوم بين التشدد والتطرف والأوصولية والإسلاموية وغيرها من المسميات وكذا طرح بعض الحركات في مقاربة بينها وبين فكرة الاسلام السياسي كحركة الإخوان المسلمين، والسلفية وحركة القومية العربية، كما طرح مقاربة مهمة جدا وهي الاسلام والإسلام السياسي، كما يبرز في كتابه انتقال الإسلاميين من الخطبة إلى الانتخابات في طرح بين الإسلام والديمقراطية وكذلك يتحدث عن شخصيات مهمة صنفها من أهم ممثلي الإسلام السياسي في منطقة المغرب وهما راشد الغنوشي وعباس مدني وغيرهم.

يعد هذا الكتاب من أهم الكتب التي اعتمدتها في دراستي إذ يتقاطع مع في العديد من العناصر على غرار ماهية الاسلام السياسي وكذا قضية الفصل في المصطلح، والمقاربة بين الاسلام السياسي والديمقراطية، وتختلف الدراسة التي قدمتها كونها تتعدى إلى دراسة القضايا المعاصرة المتعلقة بالأزمات السياسية في المنطقة العربية الباحثة عن التغير وعن نظام جديد، كما أنني ركزت على الانموذج التركي على خلاف ما قدمه فرانسوا بورغا من دراسة عامة للإسلام السياسي.

2- أنجيل راباسا وإف ستيفن لارابي، صعود الإسلام السياسي في تركيا، ترجمة إبراهيم عوض، نشره مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى بيروت عام 2015م، يتحدث هذا الكتاب عن مسار الإسلام السياسي في تركيا وصعوده في مختلف المراحل مقدما قراءة مهمة في مسألة الدين والعرق والسياسة في تركيا، مبرزا كذلك أهم الحركات الدينية في تركيا، وكذا تتبع مسار الاسلام السياسي في تركيا منذ ما يسميه بصدمة الثورة الكمالية، والصراع بين الاسلام والعلمانية الغربية في تركيا وصلا للهجين التركي

الاسلامي، وصعود الاسلام السياسي وتوليه السلطة مع حزب العدالة والتنمية، وقد أبرز في نهاية هذا الكتاب مختلف السيناريوهات التي يلقاها الاسلام السياسي في تركيا (حزب العدالة والتنمية).

يعد هذا الكتاب من اهم الكتب التي اعتمدت عليها في الدراسة التي قدمتها كونها تتقاطع معها في جزئية الإسلام السياسي في تركيا، بينما تختلف عنها في العناصر الأخرى كونها لا تعالج الدفع التركي بنموذج الإسلام السياسي إلى المنطقة العربية.

3- أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي – موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية-، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل نشرته دار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية 2011، يعد كتاب العمق الاستراتيجي أهم مصدر في السياسة الخارجية التركية المعاصرة في عهد حزب العدالة والتنمية، يقدم أحمد داوود أوغلو في كتابه نظرته لمقاييس القوة والتخطيط الاستراتيجي بناء على المعطيات الجغرافية التي تتمتع بها تركيا، بناء على النظرية التاريخية ودورها في بناء مؤسسات الدولة وشخصيتها الدولية، ليوضح دور الإرث التاريخي الذي يسم في منح تركيا مكانة دولية هامة، ويقدم في الجزء الثاني من الكتاب الذي عنونه بالاستراتيجية المرحلية والسياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية يقدم في هذا الجزء طرحا مهما جدا حول كيفية استغلال تركيا لموقعها الجغرافي لتصنع عمقا استراتيجيا في المنطقة كلها بناء على القاعدة الخلفية التي تتمتع بها في منطقة الشرق الأوسط، ليشرح كيفية تحرك تركيا في ظل ما يحيط بها، ليعالج في الجزء الثالث من الكتاب الوسائل الاستراتيجية والسياسات الإقليمية مقدما لتركيا رؤية استراتيجية لصياغة سياستها الإقليمية والوسائل التي وجي الاعتماد عليها في السياسة الدولية،

تتقاطع الدراسة التي قدمها مع ما طرحه أحمد داوود أوغلو كون دراستي تتعلق أساسا بالسياسة التركية الداخلية والإقليمية متجسدة في مشروع الإسلام السياسي الذي دفعت به للمنطقة العربية، وتختلف عما طرح في الكتاب كونه ركز على الجغرافيا في صياغة السياسة التركية، بينما ركزت على الأبعاد الاستراتيجية للمشروع التركي في المنطقة العربية مع استغلال ظرف ثورات الربيع العربي في العديد من الملفات.

4- محمود اسماعيل، الإسلام السياسي بين الأصوليين والعلمانيين، نشرته مؤسسة الشراع العربي في طبعته الأولى عام 1993م، يتحدث محمود اسماعيل في كتابه عن فكرة أدلجة التراث أي كيف يعطى للتراث منطقا أيديولوجيا وكيف يحور التراث وفقا لمتطلبات الواقع المعاصر، مبرزا استغلاله في صناعة الوعي المراد له أن يكون مستندا في بعض فصوله على كتاب الوعي والوعي الزائف في الوطن العربي المعاصر ، إذ يتهم الأيديولوجية في حد ذاتها بالزيف كونها غير مضبوطة المقصد والمبنى، كما يتحدث في

كتابه عن مفهوم الدولة في الاسلام وكذا ظاهرة التطرف الديني، كما يعالج عنصرا مهما جدا وهو العالم الإسلامي في نظر الغرب – بين الدين والسياسة، وصولا لمفارقات في الخطاب الديني المعاصر.

اعتمدت على هذا الكتاب خصوصا في مسألة اعتبار الإسلام السياسي ضمن فكرة أدلجة التراث، إذ كان مصدرا مهما في معالجة جزئية مهمة في البحث متعلقة أساسا بماهية الاسلام السياسي، وتختلف دراستي عما طرحه في هذا البحث كونه يعالج جذور ومباني الإسلام السياسي دون أن يعالجه كمشروع متبنى من طرف دولة وهي تركيا، لتروج له عبر حركات دينية تدعمها لتحقيق أهداف استراتيجية مهمة لتحقيق طموح التوسع والنفوذ لخدمة مصالح تركية وغربية مشتركة.

خطة الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة قدمت خطة العمل التالية:

تتكون الدراسة التي قدمتها من أربعة فصول أساسية، يبحث الفصل الأول في التأصيل النظري لمفهوم الإسلام السياسي، وهذا الفصل مقسم إلى ثلاث مباحث رئيسية يتحدث المبحث الأول عن ماهية الإسلام السياسي بين منظورين إسلامي وغربي، بينما المبحث الثاني فيطرق قضية الإسلام والإسلام السياسي في طرح مقارباتي بين الفكرتين، أما المبحث الثالث فيطرح عنصرا مهما جدا هو قضية الإسلام السياسي والديمقراطية في محاولة لإبراز مواطن التشابه والاختلاف بين القضيتين بحكم أنهما من أهم القضايا المعاصرة حصوصا في القرن 21م، في حين يبحث الفصل الثاني في قضية الإسلام السياسي في تركيا وفيه ثلاث مباحث، يتحدث الأول عن قيام تركيا الحديثة، والثاني يتحدث عن حركات الإسلام السياسي ونظام الحكم في تركيا وذلك لإبراز صعود الإسلام السياسي للسلطة في تركيا، أما المبحث الثالث فيتحدث عن وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا وتوليه الحكم عام 2002م، وحين نقول حزب العدالة والتنمية فإننا نقول الحزب الذي تبنى مشروع الإسلامي السياسي في تركيا وعمل على انجاحه تركيا والدفع به للمنطقة العربية كمحيط إسلامي تاريخي بالنسبة لتركيا.

بالنسبة للفصل الثالث وهو لب الموضوع فيعالج الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي في الوطن العربي، وينقسم إلى خمس مباحث، كل مبحث يطرق قضية من قضايا الربيع العربي وهي: الأزمة السورية، الملف المصري، الأزمة الليبية، القضية الفلسطينية و الملف الكردي كونه جزئية جغرافية لا يمكن فصلها عن المنطقة العربية.

أما الفصل الرابع فيعالج ردود الفعل الإقليمية والدولية على الإسلام السياسي في تركيا وأبعاده الاستراتيجية في الوطن العربي، ويتضمن ثلاث مباحث الأول حول انعكاسات الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي في الوطن العربي، والثاني حول ردود الفعل الدولية اتجاه الإسلام السياسي التركي في الوطن العربي، والثالث حول ردود الفعل الإقليمية عن الإسلام السياسي التركي في الوطن العربي.

صعوبات الدراسة

لا يخل أي عمل من الصعوبات، ومن الصعوبات التي واجهتني أثناء إعدادي لهذه الدراسة المتواضعة كوني أستاذ أدرس في التعليم الابتدائي وكما هو معلوم أن التعليم الابتدائي يخلو من الفراغ تقريبا، هذا ما صعب علي نوعا ما مهمة العمل، كذلك من أهم الصعوبات الأكاديمية كون هذا الموضوع هو موضوع تحليلي بالأساس يربط بين التاريخ والسياسة والدين، فهو متشعب المادة العلمية ومستمر الأحداث فهو في تجدد مستمر.

الفصل الأول : تأصيل نظري في مفهوم الإسلام السياسي

المبحث الأول : ماهية الإسلام السياسي

المبحث الثاني : الإسلام والإسلام السياسي

المبحث الثالث: الإسلام السياسي والديمقراطية

المبحث الأول: ماهية الإسلام السياسي

يعد الإسلام السياسي من المواضيع المثيرة للجدل خصوصا في الفترة المعاصرة، وتحديدا القرن 21، ويختلف الباحثون في تحديد ماهيته، في صراع فكري بين المفهوم الإسلامي والغربي.

المطلب الأول: مفهوم الإسلام السياسي لغة:

يتشكل مصطلح الإسلام السياسي من لفظتين: الإسلام و السياسي، فأما تعريف الإسلام فيرى الدكتور محمد عمارة في كتابه " الإسلام والسياسة " متفقا مع من سبقه ومعاصريه من علماء الدين والمفكرين، أن تعريف الإسلام لغة هو: الخضوع و الانقياد لله سبحانه وتعالى، وفق ما جاء به وأخبر عنه الرسول صلى الله عليه وسلم من الشرائع والأحكام"[1] .

هذا ويذكر الجرجاني في كتابه " التعريفات" أن الإسلام هو الخضوع والانقياد بما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم، وأن كل ما يكون الإقرار للسان من غير مواطأة القلب فهو إسلام، وما أطيئ فيه القلب واللسان فهو إيمان، وهذا مذهب الشافعي أما مذهب أبي حنيفة فلا فرق بينهما.[2]

وكلمة إسلام لغة: مشتقة من التسليم والاستسلام بمعنى الاذعان والمتابعة[3]، قال الله تعالي:" يا أيها الذين آمنوا أدخلوا في السلم كافة"[4].

أما السياسة فإن محمد عمارة يقدم لنا كما عرفتها القواميس الإسلامية فيقول: أن تعريف السياسة انطلق من الصورة الإسلامية للإنسان، وأن الخليقة البشرية هي خليفة الله في الأرض وأن الله هو سيد هذا الكون، أما الانسان فهو عبد لله وسيد لكل شيء بعده، ومن هنا كانت حرية هذا العبد السيد، ومن هذا المنطلق يقول أن السياسة : " هي استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجى في العاجل الآجل، وتدبير المعاش مع العموم على سنن العدل والاستقامة"، فالسياسة هنا ليست مطلق صلاح الدنيا وليست مطلق تدبير المعاش، بل التدبير المحكوم بمعايير سنن العدل والاستقامة التي وضعها الخالق لخليقته، إطارا وفلسفة حاكمة لسياسة العمران.

فالسياسة والحقيقة والطريقة والعقل كل ذلك ينقسم إلى قسمين : صحيح وفاسد فالصحيح من أقسام الشريعة والباطل ضدها ومنافيها.

---

[1] : محمد عمارة، الإسلام والسياسة الرد على شبهات العلمانيين، مكتبة الشروق الدولية، ط1، القاهرة، 2008، ص 33.

[2] : على بن محمد الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985، ص 23.

[3] : سمية جلولي بوجلطية، إشكالية العلاقة بين الاسلام السياسي ونظام الحكم الديمقراطي – دراسة حالتي مصر وتركيا نموذجا (2011 – 2016)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات إقليمية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 31.

[4] : سورة البقرة، الآية (208).

ويرى محمد عمارة أن السياسة في الحضارة الغربية ذات الطابع الوضعي، إنما تقف عند تدبير الإنسان لحياته الدنيا وحدها، فهو في عرف الحضارة الغربية سيد هذا الكون.[1]

وجاء في المعجم السياسي في تعريفها أنها القوة والهيمنة التي تمثلها أنواع الحكومات، وتتسم بمفهومين:

الأول: تقليدي ضيق يركز على أن السياسة هي ظاهرة دراسة الأنماط السياسية للمؤسسات العامة.

الثاني: مفهوم شامل معاصر ينظر للسياسة على أنها علم دراسة الوظائف والأنشطة المختلفة، وتركز على المنافسة والصراع من أجل السيطرة والنفوذ، والسياسة عملية عامة تتفاعل فيها قوى وجماعات مختلفة متصارعة وهي ظاهرة توزيع القيم على الأفراد والمواطنين داخل كل تنظيم سياسي.[2]

وفي الحضارة الإسلامية ظهرت اجتهادات على مراحل عدة، وأهمها ما حصل في البداية من ربط السياسة بالسلطة، فالحكم مناط السياسة عند الفقهاء، ويقصد بالسياسة الشرعية تدبير شؤون الراعي والرعية بما يتفق وأحكام الشرع.[3]

فكلمة **سياسي في اللغة**: هي وصف مشتق من الأفعال : ساس، يسوس، فهو سائس، والمفعول به مسوس، فيقال ساس الناس أي حكمهم وتولى قيادة وإدارة شؤونهم وساس الأمر أي دبره وأداره وقام بإصلاحه.

وفي اللغة الإغريقية يرجع مفهوم السياسة إلى مفردات : " **بوليس، بوليتا**" حيث تعني الأولى: البلدة أو المدينة أو المقاطعة، أما الثانية: فتعني شرف أو حق الاسهام في شؤون الدولة.[4]

إن مصطلح السياسة ارتبط منذ القدم بشؤون الدولة وما يتعلق بها من مقتضيات، فحين تأتي لتعريفه يرتبط مباشرة بنظام الدولة والحكومة وتنظيم شؤون العامة من الناس.

[1] : عمارة، المرجع السابق، ص ص 33 – 36.
[2] : وضاح زيتون، المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص 215.
[3] : نفسه، ص 215.
[4] : بوجلطية، المرجع السابق، ص 31.

المطلب الثاني: الرؤية الإسلامية للإسلام السياسي

تحدثت الكثير من الكتب والمصادر عن الإسلام السياسي لكن كثيرها تجنب إعطاء مفهوم دقيق له، حتى أن بعضها لم يعطه تعريفا قط، ومن المنطلقات التي بنيت عليها تعريفا للإسلام السياسي، ما قدمته "نهى السدمي" في كتابها " الإسلام السياسي في الشرق الأوسط" حوصلة لما طرحه " عبد القادر عودة" في كتابه " الإسلام وأوضاعنا السياسية" ، أن الإسلام ليس دين فقط إنما هو دين ودولة، وفي طبيعة الإسلام أن تكون له دولة، فكل أمر في القرآن يقتضي تنفيذه قيام حكم إسلامي ودولة إسلامية، لأن تنفيذه غير مأمون إلا في ظل حكم إسلامي خالص يتأمر بأمر الله، وأكثر ما جاء به الإسلام لا يدخل تنفيذه في اختصاص الأفراد إنما في اختصاص الحكومات، وهذا وحده يقطع بأن الحكم من طبيعة الإسلام ومقتضياته، وأن الإسلام دين ودولة، ويؤكد هذه النظرة التكاملية لتعاليم الإسلام[1]، **قوله تعالى :" مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُم . . . إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ . . . "** [2]

بمعنى أن الحكم والعبادة مرتبطان لا يخرجان عن بعضهما، فالحاكمية لله وحاكمية الأرض يورثها الله لمن يشاء من عباده.

ويرى الدكتور محمد عمارة في كتابه "الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي" أن أول من استخدم مصطلح الإسلام السياسي، هو محمد رشيد رضا لكنه استخدمه في التعبير عن الحكومات الإسلامية التي أسماها " الإسلام السياسي"، ويعني الذين يسوسون الأمة في إطار الأمة الإسلامية.

ويورد قائلا:" إن مصطلح الإسلام السياسي يستخدم الآن بمعنى الحركات الاسلامية التي تشتغل بالسياسة وأن هذا المصطلح اختزل الاسلام في السياسة، لأنه ليس هناك إسلام بدون سياسة" [3].

وفي مقالة منشورة على موقع البيان أشار محمد عمارة مؤكدا كلامه مشيرا إلى أن مفهوم السياسة في الإسلام، يختلف عنه في الغرب فعند الغرب يعني القوة، بينما في الإسلام فيعني التدابير التي يكون معها الناس أقرب للصلاح و أبعد عن الفساد، فهي مضبوطة بضوابط أخلاقية [4].

---

[1] : نهى عبد الله حسين السدمي، الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة ، 2014، ص 27.

[2] : سورة البقرة، الآية (40).

[3] : السدمي، المرجع السابق، ص 28، نقلا عن: محمد عمارة: الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص ص 5 – 6.

[4] : موقع البيان، محمد عمارة يحاضر عن الإسلام السياسي، 11 مارس 2002، تم الاطلاع عليه يوم 8 أوت 2023، على الساعة 22:42 ليلا، https://www.albayan/ae

وينطلق الدكتور إسماعيل محمود في كتابه " الإسلام السياسي بين الأصوليين والعلمانيين" من إدراج هذا المفهوم ضمن مفاهيم الأدلجة، وما يتعلق بالتراث، إذ يقول أن الأدلجة تتشرب منها مفاهيم كثيرة وتأخذ معاني عدة فتعني الأفكار والسياسات وحركات المعارضة ...الخ، وإن جاز لنا استخدام المصطلح هاهنا فإنه يأخذ معنى الدعوة، والدعوة هنا بمعنى السعي والعمل على إحياء الماضوية الإسلامية المفقودة والمتمثلة في دولة الخلافة.

هنا يرى محمود إسماعيل أن فكرة الأيديولوجيا حين تأخذ هذه المعاني والاستعمالات إنما ذلك دلالة على زيف الفكرة في حد ذاتها، مؤكدا بذلك ما طرحه الدكتور "محمود أمين " في كتابه " الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر" حين قال :" إن تعدد الاستخدامات لمصطلح أيديولوجيا لدليل على زيف هذا الجهاز المفاهيمي".[1]

إن فكرة الإسلام السياسي تنحدر منطلقاتها الفكرية من التراث أساسا، لكنها تأخذ أبعادا أخرى والتراث هنا ليس مجرد تراكمات الماضي وحسب، بقدر ما هو قراءاتنا له وموقفنا منه وتوظيفنا له، ومن ثم يفقد التراث زمنه ليقفز إلى زمن قراءته، أي سياق الحاضر والمستقبل.

ويعتمد مؤلف كتاب الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر على طرح طرائق تناول التراث في منهجين تاريخي واجتماعي، ويرى بأن بهذا المنهج الاجتماعي التاريخي ينجح المؤلف في تعرية المناهج المثالية التي تعتمد على التجزيئ أو التوفيق أو التقابل، فالإسلام السياسي هنا يأتي في خانة التجزيئ.[2]

فالإسلام السياسي بقدر ما هو إعادة قراءة للتراث بقدر ما هو إعادة بناء لمنظومة تفكير شاملة نمأسس من خلالها لتحيين قراءات التراث والقفز به إلى سياق الحاضر والمستقبل.

فالإسلام السياسي يعرفه محمود إسماعيل فيقول : إن الإسلام السياسي ظاهرة اجتاحت العالم العربي منذ أوائل السبعينات، وتعد خلال التسعينات أخطر الظواهر السياسية التي واجهتها البلاد العربية خلال النصف الثاني من القرن الأخير (القرن 20)، ومن أسباب تلك الخطورة ما تهدف إليه جماعات الأصوليين من إعادة صياغة المجتمعات العربية وفقا للنموذج الإسلامي – المضبب في أذهانهم- بعد فشل النماذج الليبيرالية و وأد النماذج الراديكالية، وعجزها عن تقديم مشروع حضاري نهضوي يجمع شمل الأمة ويضعها على طريق التقدم والنمو.

[1] : محمود إسماعيل، الإسلام السياسي بين الأصوليين والعلمانيين، مؤسسة الشراع العربي، ط1، الكويت، 1993، ص ص 8،18.
[2] : نفسه، ص ص 18- 21.

والأخطر من هذا المخطط أنه اتخذ العنف المسلح سبيلا للقضاء على النظم القائمة والوصول إلى السلطة قسرا كوسيلة لتطبيق تصورات ورؤى تجنح إلى الماضوية وتفتقر إلى النضج والواقعية[1].

ومن وجهة نظر الباحثين الفرنسيين فيمكن تعريف الإسلام السياسي بأنه مجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية، والتي يستخدمها مجموعة يطلق عليهم " المسلمين المتطرفين"، الذين يؤمنون بأن الإسلام ليس عبارة عن ديانة فقط إنما هو منهج حياة ونظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات الدولة.

يرفض الكثير من الباحثين المسلمين استخدام هذا المصطلح، لأنه يعطي إيحاء بتعددية إسلامية وأن هناك فصل بين الإسلام السياسي والدعوي، بينما في الأصل هناك إسلام واحد ودين شامل، لا يتجزأ ويشمل كل مناحي الحياة، ويرون أن هذا المصطلح صنيعة غربية[2].

تبدأ مشكلة الإسلام السياسي فعليا على مستوى الماهية والتعريف، وهو السبب الذي جعل الكثير من المؤلفين يستغنون عن ذلك تماما تاركين المجال للقارئ كي يحدد تلك المعاني [3].

هذا ويرى الباحثين أن الإسلام السياسي وصف يطلق على الجماعات الدينية النشطة، وهذه الأخيرة قد تكون قامت في الأصل من أجل أهداف سياسية، أو تبنت لاحقا أهداف سياسية، أو أنها تعتبر نفسها كفاعل سياسي، هذا التحديد ينتج عنه تعريف جماعات النشاط الديني التابعة للدولة، والتي لا تعد نفسها كينونة مستغلة، كالجماعات الدعوية أو العلمية وكذا مدارس التعليم الشرعي الأهلية التي لا تمارس السياسة أو لا تضع في اعتبارها أهدافا سياسية[4].

فالإسلام السياسي يقدم له الباحث " محمد أيوب " تعريفا فيقول:" تعبير أكاديمي وسياسي وإعلامي يستخدم لاعتبار الإسلام أيديولوجية سياسية وليس بنية دينية لاهوتية" [5].

بمعنى أن الإسلام ليس دينا فقط إنما نظام يشمل المجتمع والسياسة، ومؤهل لبناء رابطة الدولة.

هذا ويرى الباحث " محمد ظريف" أن مصطلح الإسلام السياسي إنما يراد به تلك الجماعات التي لا تقيم تمييزا في تصوراتها بين الدين والسياسة، وهي بهذا تقوم بتسييس الدين وتديين السياسة[6].

[1] :اسماعيل، المرجع السابق، ص 8.
[2] : السدمي، المرجع السابق، ص 29.
[3] : chr.Michelsen institute, Political islam in the Middle East, Cmi Reports, 2003, p 1.
[4] : بوجلطية، المرجع السابق، ص ص 33- 34.
[5] : Mohammed Ayoub, Political Islam: image and reality, world Policy journal,Septembre 2004, p 01.
[6] : بوجلطية، المرجع السابق، ص 37.

هذا ويرى محمد سعيد العشماوي في كتابه " الإسلام السياسي" أن الإسلام السياسي هو استفراغ للإسلام في شكل سياسي واستخواء للدين في صيغة حزبية، واستبدال للإسلام كدين بالإسلام السياسي، ويعتبر أن ذلك شديد الخطورة على الدين و الإسلام والمسلمين والبشرية جمعاء، لأنه ينقل إلى ساحة الدين مكائد السياسة ودناءة أساليبها ويباشر أمور الإسلام بألاعيب الأحزاب ووصولية طرائقها، ويجعل من التدنيات السياسية والتلاعبات الحزبية مثلا دينية عليا، هذا فضلا عن الآثار السلبية الوخيمة على عامة المسلمين[1].

المطلب الثالث: تعريف الغربيين للإسلام السياسي

يرد الكثير من الباحثين والمفكرين منشأ فكرة الإسلام السياسي إلى الغرب، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إذ انتشرت العديد من المصطلحات خصوصا في الإعلام الغربي، الذي استخدم مصطلحات عدة : (كالأصولية والتشدد والتطرف، والإسلام السياسي ... وغيرها)، ويرى فرانسوا بورغا في كتابه " الإسلام السياسي" أن مفهوم الإسلام السياسي إذا أصبح يفرض نفسه شيئا فشيئا فهو لم يعد يصلح – كلما تحدد معناه- لتغطية جميع المواقف الاجتماعية أو الممارسات السياسية، التي ترتبط أو تتأثر بالدين الإسلامي، ويعتقد بأن المفاهيم التي ترتبط بظاهرة الإسلام السياسي إنما تبرز بعدا و اتجاها من الاتجاهات التي تنسب إليه[2].

وترى" لاورا غواتزوني" في كتابها الجماعي حول " الإسلام السياسي في البلاد العربية – التاريخ والتطور-" (نشر بالإيطالية)، أن الإسلام السياسي هو :" أيديولوجية إسلامية معاصرة تطرح رؤى إصلاحية بقصد إرساء نظام إسلامي لتسيير الدولة والمجتمع"، في حين ترى بأن الحركات الإسلامية هي حركات ناشطة على المستويين الاجتماعي والسياسي، وأيديولوجيا ذات طابع ديني سياسي ، كما أشارت إلى أن الإسلام السياسي منذ ظهوره شكل خطورة على المصالح الاستراتيجية لجملة من الأطراف، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، روسيا والصين وسائر الأنظمة السلطوية في العالم العربي، ورافق ظهوره سيل من الدعاية وانتشر عند الغرب ما يعرف بالإسلاموفوبيا.[3]

ويرى المفكر السياسي (Guilian Deneux) الإسلام السياسي بأنه صورة من صور استخدام الإسلام كأداة من طرف الأفراد أو الجماعات أو المنظمات، التي تسعى لتحقيق هدف سياسي، وذلك بالاستناد إلى

[1] : محمد سعيد العشماوي، الإسلام السياسي، مكتبة مدبولي الصغير، ط4، مصر 1996، ص 28.
[2] : فرانسوا بورغا، الإسلام السياسي صوت الجنوب، تر لورين زكري، دار العالم الثالث، ط2، القاهرة، 2001، ص 29.
[3] : عزالدين عناية، الإسلام السياسي..مراجعة غربية ،جريدة البصائر، 24 جويلية 2018، أطلع عليه في 18 أوت 2023، على الساعة 8:31 صباحا، https://www.elbassair.dz

الإسلام كأداة أيديولوجية قوية يمكن استخدامها لتطهير المجتمع من تراكمات العملية التاريخية التي تسببت في تراجع المسلمين[1].

وترى الباحثة (Ana) في إحدى مقالاتها التي تحمل عنوان: " Introduction To Political Islam" أن الإسلام السياسي هو أيديولوجيا قائمة على الإسلام، على الرغم من ادعاء الإسلاميين أنفسهم أنها كيانان مختلفان، فالإسلام كأي دين آخر يقدم عددا من المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية، التي يمكن تفسيرها وتبرير مختلف المواقف التي تنجر عنها بما في ذلك ما يتعلق بنظم الحكم الإسلاموية، التي تستخدم العقائد والمعتقدات والقيم الإسلامية كأساس للبنية السياسية التي أطلق عليها أنصار الأيديولوجيا اسم الدولة الإسلامية، ولكن بعيدا عن كونه التطبيق الطبيعي للإسلام، كشكل من أشكال الحكم، فالإسلام السياسي هو رد فعل على التحدي الذي تفرضه الدول الكبرى كأفضل نموذج يعد أكثر نجاحا[2].

ويرى ريتشارد مارتن في كتابه :" Islamism" أن الإسلام السياسي يحتل مكانة بارزة في المخيال العربي، والحديث عن العلاقة بين الإسلام والمسلمين والقوة تشير إلى أن معظم المسلمين المحافظين لهم مواقف متعصبة تجاه غير المسلمين، وحتى هناك من يروج لذلك من الغرباء عن القضايا الإسلامية، وتطمح هذه الفئة إلى إقرار الشريعة الإسلامية باعتبارها هدفا سياسيا، وصار الجزء أحيانا يمثل الكل فأسامة بن لادن صار يمثل كل المسلمين، وقد استخدم مصطلح "الاسلاموية" بشكل شاسع منذ العقد الأخير من القرن العشرين، ولكنه استخدم على نطاق واسع في الغرب منذ 11 سبتمبر 2001[3].

بناء على ما تم طرحه من تعاريف ومفاهيم للإسلام السياسي، والمتمعن بعمق في هذه الطروح يجد أن هناك اختلاف كبير بين الباحثين في ضبط تعريف موحد ودقيق للإسلام السياسي، فمنهم من يرى أن الإسلام السياسي هو مشروع الدولة الإسلامية الحديثة ويثمنه، ومنهم من يرى بأنه يحمل في طياته بذور الفناء وتفكيك الأمة، ويعمل على فضح المصادر التي تطرح هذا المشروع مبينا أهدافها ومبرزا ذلك في قالب شديد اللهجة، وكذلك من يحمله من الجانب الإسلامي الدعوي فيرفضه معتقدا أن هذا تجزيئ للإسلام، وأن الإسلام منهج حياة ولا يمكن أن يعيش نصف حياة أو أن يحصر في زاوية معينة، معتبرا أن في ذلك خبثا سياسيا يهدف إلى ضرب الإسلام وتقسيم الأمة وتفكيكها.

بينما يربط الباحثون الغربيون تعريفاتهم للإسلام السياسي بالعنف وغاية السلطة، معتبرين أن هذا الأسلوب تعتمده الحركات الإسلامية وكثيرا ما تستخدم العنف من أجل تحقيق أهداف سياسية.

[1] : بوجلطية، المرجع السابق، ص 38.

[2] : Ana Belen Soage, Introduction To Political Islam, journal Compilution, 2009, p 02.

[3] : Richard,Martin, Abbas, Barazecrar, Islamism Contested perspectives on Political Islam, Stanford Université presse, Californie,2010, p 09.

إن الاسلام السياسي يعبر في حقانيته عن الوحدانية الربانية وأنه المنزل السماوي الرباني الذي أوحى به الله عز وجل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، ليكون منهجا لحياة الناس ومنظما لشؤونها، وإن فيه من السياسة ما فيه من ضبط أخلاق المعاملات، فلا يمكن ومن غير المعقول أن نفصل الإسلام عن السياسة أي أن نقول الإسلام الديني والإسلام السياسي أو أن نقول الإسلام العقدي والإسلام المتحكم في شؤون نظام الدولة ، فلا توجد إسلامات متعددة بل يوجد إسلام واحد، يرينا كيف تسير الدولة شؤونها وفق نواميس الكون كما يعملنا أخلاق المعاملات، وعقد التحالفات والسلم والحرب، وكل ما يتعلق بأمور الدولة وشؤونها.

يقول الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ"[1].

بمعنى خذوا بشرائع الإسلام كلها دون تجزيئ، فالإسلام السياسي هو جزء من الإسلام وليس الإسلام كله، وهذا الجانب غلب وطرح ليحكم شؤون الدولة ويتحكم في مقاليدها.

[1] : سورة البقرة، الآية (208).

المبحث الثاني: الإسلام والإسلام السياسي

إنه من الصعب بما كان طرح فهم موضوعي للإسلام السياسي، نظرا لتشعب المنظورات من طرف الباحثين والمفكرين والمحللين للمشهد السياسي الدولي، وبناء على هذا التشعب في طرح المفاهيم والاصطلاحات، يطرح فرانسوا بورغا تحقيقا في فكرة الإسلام السياسي بناء على أصولها، وكل ما يتعلق بها من مصطلحات ومفاهيم جديدة، كالأصولية والتشدد والتطرف والإسلاموية وغيرها، حيث يرى أن ظهور هذا الطرح طبيعي جدا لما مر به العالم الإسلامي من حقبة استعمارية، ولهذا بعد فشل مشاريع القومية ظهر مشروع جديد هو مشروع الإسلام السياسي ويرى بأن أصول الفكرة جاءت نتيجة الاستعمار ، أدت إلى رفع شعار الإسلام السياسي في كثير من الأحيان ويعتبر فرانسوا بورغا أن الاسلام السياسي هو مرحلة الدفع الثالثة للقضاء على الاستعمار[1].

يعتقد فرانسوا بورغا في كتابه:" الإسلام السياسي صوت الجنوب" أنه من المألوف أن نرى العالم الإسلامي، مختلف المواقف والسلوكيات باختلاف أوجه الخطاب التي يقوم فيها الدين والسياسة بتدعيم كل منها الآخر، ويرى أن الدراسات السابقة لهذه الاتجاهات كانت تخلط فيما بينها، نظرا لعدم التأني في دراستها، لكن الآن في الدراسات الحديثة نستطيع أن نفصل بين هذه الاتجاهات (الأصولية، التشدد الإسلامي، الخومينية، التقليدية، التطرف، العنف الديني ...) من ناحية وبين الإسلام السياسي من ناحية أخرى، حيث يلتقي في هذا الأخير المجالان السياسي والديني.

يبتدر بورغا حديثه قائلا من الممكن أن نكون مسلمين دون أن نكون إسلاميين والإسلامي هاهنا بمعنى الانتماء لتيار الإسلام السياسي، ويقول ميشال كامو:" إننا نراهن على عدم الخلط بين ظاهرة سياسية دينية نابعة من الظروف المحيطة بها، وبين ثقافة راسخة منذ أكثر من ألف سنة ..."

كذلك برونو إيتان ومحمد توزى كلاهما من أنصار استخدام مصطلح إسلامي (Islamiste) لأنه يسمح بالتمييز بين الشخص الذي ينتمي لتيار الإسلام السياسي وبين شخص ينتمي للدين الإسلامي، ويؤكد أن مصطلح إسلامي مصطلح يستخدمه غالبا المنتمون لتيار الإسلام السياسي.

ويطرح راشد الغنوشي مقاربة بين حداثة حركة الإسلام السياسي والدين الإسلامي، فيقول " أقصد بحركة الإسلام السياسي أن نعمل على تجديد فهم الإسلام وأقصد أيضا هذا النشاط الذي بدأ في

[1] : بورغا، المرجع السابق، ص ص 18، 22.

السبعينات والذي كان ينادي بالعودة إلى أصول الإسلام بعيدا عن الأساطير الموروثة وعن التمسك بالتقاليد"[1].

ويرى الباحث محمد الدغشي أن مصطلح الإسلام السياسي أصبح من أهم المصطلحات المتداولة في الأدبيات السياسية الغربية المعاصرة، إذ يعتبرون أن اشتغال الدين بالسياسة وشؤون الحياة العامة يعد خروجا به عن طبيعته الروحية في نظرهم، قياسا على الدين المسيحي الذي استقر في أذهانهم، لكن الملفت للنظر أن هذا المصطلح تسرب للبيئة الإسلامية في العقود الأخيرة، وأضحى عنوانا على كل جهد يسعى لاستيعاب الإسلام عقيدة وشريعة وفكرا شاملا متكاملا لكل مجالات الحياة، بمعنى أن تقديم الإسلام على ذلك النحو؛ يعد حرصا من دعاته لحرف فكر الإسلام عن طبيعته الأصلية، المتصلة بكونه دينا روحيا، كالمسيحية، بحيث لا علاقة له بقضايا السياسة والتربية والاجتماع والثقافة والاقتصاد والإعلام ومجالات الحياة العامة، ولذلك يحلو لبعضهم التعبير عن مصطلح الإسلام السياسي بـ" الإسلاموية."، إن هذا التوصيف يتساوى في دلالاته تلك، مع هدف المحاولة العلمانية الرامية إلى تصوير أن كل من يسعى لإحياء روح الإسلام وفاعليته وشموله لمختلف جوانب الحياة؛ واقع في "خطيئة الإسلام السياسي"، أي تحريف الإسلام، وصرفه عن طبيعته الروحية المحضة! وبلغ الأمر ببعضهم ليصل لحد تصويره بالمعادل للإرهاب والعنف والتشدد، ويؤكد الباحث أن التسويق لفكرة الربط بين الإسلام السياسي والإرهاب والتشدد في محاولة لإبعاد الإسلام عن مقاصده الأصلية، إنما هو شطط بعيد وتزييف موغل للوعي الإسلامي، كما أن تسويقه على أنه رمز لإسلام من نوع خاص يولي اهتمامه بالجانب السياسي وبقية جوانب الحياة اذ يعتبرون ذلك انحراف بصحيح الإسلام.[2]

ويعتبر باحثنا أن مصطلح الإسلام السياسي بدا لبعض الإسلاميين في بعض المراحل أنه بمثابة شهاده براءة لساحة الإسلاميين من الجماعات الدينية المسلحة المعروفة باسم " الجهاد" داخل المجتمع الإسلامي، لكنه سرعان ما تحول إلى وصم عام وشامل لهم بتهمة العنف نفسها، فقد غدا مألوفا أن تسمع تهمة الوصم بالعنف، وهذه تتبع كل من يعمل للإسلام، وفق ذلك المنهج الشامل الذي لا يستبعد السياسة ولا التربية ولا الاجتماع أو الاقتصاد ولا الثقافة وغير ذلك من المجالات الحياتية، إذ صارت هناك العديد من الحركات الإسلامية المعتدلة منها كحزب النهضة التونسي وحزب العدالة والتنمية المغربي، اللذان يتعرضان لضغط مفرط من التيار العلماني في بلديهما، تتهم بالعنف والداعشية والإرهاب، وصارت العديد من مواقفهم محل مؤاخذة لدى قطاع من الإسلاميين، ويؤكد الباحث في مقال له أنه " **ليس هناك إسلام تقدمي وآخر رجعي،**

[1] : بورغا، المرجع السابق، ص ص 29- 31.
[2] أحمد محمد الدغشي، مصطلح الإسلام السياسي: الحقيقة والتلبيس وتأسيس برنارد لويس (1)، الجزيرة، 24 فيفري 2024، أطلع عليه في 7 ديسمبر 2025، على الساعة 18:18 مساء، https://www.aljazeera.net/

وليس هناك إسلام ثوري وآخر استسلامي، وليس هناك إسلام سياسي وآخر اجتماعي، أو إسلام للسلاطين وآخر للجماهير. هناك إسلام واحد، كتاب واحد، أنزله الله على رسوله، وبلغه رسوله إلى الناس. وبعد البلاغ صارت "الأمانة" في أعناق الناس ومن مسؤولياتهم".[1]

بناء على هذا الطرح الذي قدمه محمد الدغشي فإنه يرى في حقيقة الأمر أن لا وجود لإسلامات متعددة، إنما الحقيقة أن هناك إسلام واحد وكتاب واحد، وأن كل المسميات والاصطلاحات التي تطرح كمصطلحات لها استخدامات مقصودة الأهداف، فعزل الإسلام عن مجال من مجالات الحياة خصوصا السياسية منها والتي تعد بأنها سلطة القرار في الدولة الحديثة، يعتبر ذلك هجوما على الإسلام، ولإقصاء الإسلام بمعناه الإجمالي تم العمل على التأصيل لمسميات جديدة تقسيمية للفكر كما التقسيم الجغرافي، فالدول الغربية تبحث عن إسلام بديل للإسلام الإلهي، لذلك صيغت استخدامات عدة لمصطلحات متعلقة بالإسلام، وكل من يهدف بطرح مشروع إسلامي لصالح الإسلام كدين يصنف ضمن خانة العنف والداعشية والإرهاب.

ويقدم محمد علي الصلابي مقاربة مهمة بين الإسلام والإسلام السياسي إذ يقول:" إننا لا ننكر أن هناك من يتاجر بالدين، ويستغل عواطف الناس للوصول إلى السلطة من أجل مغانم زائلة، وسلطة واهية، ويقوم بممارسة الكذب والاحتيال والمكر، واستخدام الرشوة والسُّحت من أجل البقاء في السلطة، مردّداً بعض المصطلحات الإسلامية التي داسها بأفعاله وسلوكياته وممارساته، فأمثال هؤلاء لا يُمثّلون القيم الإسلامية والمبادئ القرآنية في إدارة الحكم، وإنما يمثلون أنفسهم، وما هم إلا زبد سيذهب جفاءً، وأمرهم إلى الله.

ويمكن القول، إنّ كلمة الإسلام السياسي دخيلةٌ لا علاقة لها بالإسلام الذي نزل على رسول الله ﷺ[2]، الإسلامِ الذي يقول الله تعالى فيه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [3].

والذي يقول الله تعالى فيه: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾[4].

فمحمد علي الصلابي في طرحه هذا كرد عن استخدام مصطلح الإسلام السياسي، إذ يعتبره مصطلحا دخيلا لا علاقة له في الحقيقة بالإسلام ولا بالقيم الإسلامية.

[1] :الدغشي، المرجع السابق، https://www.aljazeera.net/
[2] : محمد علي الصلابي، مصطلح الإسلام السياسي في الميزان، الإتحاد العالمي للعلماء المسلمين، 22 فيفري 2023، أطلع عليه في 7 ديسمبر 2025، على الساعة، 18:54 مساء، https://www.iumsonline.org/
[3] : سورة النحل، الآية (89).
[4] : سورة الفرقان، الآية (33).

نشرت جريدة القدس العربي مقالا لها بعنوان:" هل هناك إسلام غير سياسي" إذ يعرض كاتب المقال" حسام الدين محمد" في مقاله أن المصادر تتفق أن بدء تداول مصطلح «الإسلام السياسي» كان مع نهاية القرن العشرين. تم استخدام المصطلح لتوصيف الاتجاهات والأحزاب والحركات والجمعيات، التي تعتبر الدين الإسلامي نظاما عاما يشمل السياسة والاقتصاد والاجتماع، وتمارس العمل السياسي بهدف تطبيق ذلك النظام، أو اعتماده مرجعية للقوانين العامة.

ويقول خلال بحث في المجلات العربية عن هذا المصطلح أنه حصل على مقال لمحمد عمارة نشر عام 1977 بعنوان " مكان الإدارة الإنسانية في فكر الإسلام السياسي"، وآخر لأحمد كمال أبو المجد الذي نشر مقاله عام 1980 بعنوان:" الشورى والديمقراطية ورؤية الإسلام السياسية"، فالواضح من المقالتين أن الكاتبين لا يستخدمان هنا مصطلح الإسلام السياسي بمعناه المتداول، بل يتحدثان عن الفكر والرؤية السياسيين للإسلام، ومصطلح الإسلام السياسي على أي حال صار مستخدما لاحقا ضمن أوساط تعبر عن بعض الحركات والاتجاهات الإسلامية في نوع من الإقرار بشيوعه وقابليته للاستعمال، أو لفائدة ما متوخاة منه، غير أن هناك تصريحات لمسؤولين في بعض تلك الحركات ترفض هذا الاصطلاح فعلى حد تعبير " رمضان شلح"[1] فإن هذا المصطلح " مضلل وكاذب" مؤكدا أنهم ليسوا " إسلاما سياسيا لكن سياستهم إسلامية" [2].

إن طرح فكرة الإسلام السياسي على أنها تمثل لب الإسلام يعتبره الكثيرون تعديا على مفهوم الإسلام الحقيقي وتحريفا له، بينما يرى آخرون أن هناك قابلية للأخذ بمصطلح الإسلام السياسي كفكرة قابلة للتجسيد، في ذات الوقت هناك الكثير من التيارات المحسوبة على تيار الإسلام السياسي ترفض أن يطلق عليها هذا المسمى وهذا نابع من التخوف مما قد ينجر عن هذا الاستخدام، فغالبا لا تصرح حركات الإسلام السياسي بأنها من ضمن تيار الإسلام السياسي حتى لا تحسب على ما يطلق عليه بالصنيعة الغربية فتصنف في خانة العمالة والخيانة للدين الإسلامي وللأمة الإسلامية.

إن حقيقة الأمر تقول أن لا وجود لإسلامات متعددة فهناك إسلام واحد فصلت آياته في القرآن الكريم، والإجتهاد الذي يطرح لتفعيل منظومة حاكمية معاصرة بناء على الإسلام كدين يمثل منهج حياة لا يقصى من أي مجال حياتي، يجب أن تطرح في إطار مسمى واحد هو الإسلام، فالاستخدامات العدة والطروحات المختلفة تجعل من القضية تشويشا فتحسب تيارات على حساب أخرى، كما لا يمكن أن نغفل أن المخابر

[1] : هورمضان شلّح ولد عام 1958، في حيّ الشجاعية شرقي مدينة غزة، وأمضى جميع مراحله التعليمية داخل قطاع غزة، وسافر إلى مصر، عقب حصوله على شهادة الثانوية العامة، لاستكمال تعليمه الجامعي في تخصص الاقتصاد، في نهاية السبعينات، يعد من أهم قادة حركة الجهاد الإسلامي بفلسطين وكان الأمين العام للحركة. ينظر: موقع AA، رمضان شلح.. أيقونة وطنية عشقت القدس، 7 جوان 2020، أطلع عليه في 7 ديسمبر 2025، على الساعة 19:19، https://www.aa.com.tr/

[2] : حسام الدين محمد، هل هناك إسلام غير سياسي ؟، جريدة القدس العربي، 27 أكتوبر 2021، أطلع عليه في 7 ديسمبر 2025، على الساعة، 19:23 مساء، https://www.alquds.co.uk/

الغربية تعمل على تشويه صورة الإسلام منذ الترجمة الأولى للقرآن الكريم عام 1143م، وعمل على إضعافه بخلق تيارات إسلامية تطلق عليها مسميات عدة لغايات وأهداف مقصودة ومسطرة مسبقا، فمن الضروري ضبط المسميات و الأهداف وتوضيح المقاصد والغايات.

المبحث الثالث: الإسلام السياسي و الديمقراطية

يدعونا هذا الطرح بداية بضرورة البحث في مفهومي الإسلام السياسي والديمقراطية، إضافة إلى ذلك وجب البحث عن فكرة الديمقراطية في الإسلام لنخلص إلى علاقة الإسلام السياسي بالديمقراطية، وهل يمكن أن نستبدل مبدأ الشورى في الإسلام بمنطق الديمقراطية الحديثة في صياغة لمآل جديد قد نسميه المقصد السياسي في الإسلام.

فالإسلام السياسي كما طرحنا سابقا له تعريفات كثيرة وقلنا بأنه يأتي بمعنى التوظيف السياسي للإسلام أو الدين، وفصل في ذلك فرانسوا بورغا في كتابه الإسلام السياسي صوت الجنوب حين ميز بين مختلف المصطلحات حيث يحدد تلك الفارقية بين المسمى والجوهر، وقال بأن الإسلام السياسي يعني الإسلاموية، ويقصد به كما طرحها راشد الغنوشي بأنه العمل على تجديد فهم الإسلام، وهو النشاط الذي ينادي بالعودة إلى أصول الإسلام بعيدا عن الأساطير الموروثة وعن التمسك بالتقاليد[1].

وغيرها من التعريفات التي يصب غالبها في قالب واحد ويأخذ عمليا مناحي وطرق مختلفة لتحقيق الغاية السياسية.

أما الديمقراطية فيعرفها العقاد في كتابه " الديمقراطية في الإسلام" حين طرح أن الحديث عن هذا الموضوع أي الديمقراطية في الإسلام يقتضي البحث في جذوره قبل الإسلام، حتى نتبين بالمقابلة بين النظام القديم والنظام الجديد ما فيها من مواضع الاتفاق ومواضع الاختلاف.

فالديمقراطية كما هو معلوم أنها كلمة يونانية مركبة من كلمتين " ديموس" و " كراطس" وتعني حكم الشعب، فهل الديمقراطية هنا تعني الحكومة التي يتولاها الشعب بنفسه، أو الحكومة التي يرتضيها الشعب لنفسه، وهنا يرى عباس محمود العقاد أن الحكومة التي يتولاها الشعب بنفسه لم توجد قط ولا يمكن أن توجد، ولو كان الشعب قليل العدد كما كان في المدن اليونانية، وهنا يجيز أن نقول أن الحكم الديمقراطي هو حكم لا يستبد به الفرد ولا طبقة واحدة وإنه غير ضروب الحكم الأوتوقراطية والأرستقراطية، والثيوقراطية والأوليغارشية والعسكرية، كذلك يعتقد العقاد بصدقية الحكومة التي يرتضيها الشعب لنفسه، ولكنه يرى بأن هذا الطرح ناقص من عدة جوانب فيورد أن قديما هناك حكومات ارتضاها الشعب لنفسه بل كانوا يعبدون حكامها ويحسبون أن ظلمهم حقا لهم لا محل للاعتراض عليه.

[1] : بورغا، المرجع السابق، ص ص 30-31.

فالنظام الديمقراطي قديما هو نظام عملي قائم على ضرورات الواقع وليس بالنظام الفكري القائم على توضيح المبادئ وتمحيص الآراء، وكانت بدايته في مدينة اسبرطة على يد (ليكرغ) في القرن الثامن قبل الميلاد حيث ذهب إلى معبد (دلفي) ليستشير الآلهة في وضع نظامه فقال له الوحي أنه محبوب الآلهة وأنه مأذون له أن يضع هذا النظام الذي يرتضيه[1].

أ- الإسلام السياسي والديمقراطية:

لكل مصطلح تاريخ ظهور وسيرورة تاريخية، كذلك مصطلح الإسلام السياسي أيضا له تجذر تاريخي وسيرورة، ويرى الكثير من الباحثين في هذا الحقل المعرفي أن الجدل في هذا الاصطلاح (الإسلام السياسي والديمقراطية)، إذ يطرح البعض فكرة الإسلام الديمقراطي معتبرا ذلك بديل عن الإسلام السياسي، وهنا تبرز التجارب على غرار التجربة التركية مع صعود حزب العدالة والتنمية وتوليه السلطة في تركيا، ويوضح ذلك مدى إمكانية التوفيق بين فكرة الديمقراطية والإسلام السياسي ويعتبر هذا تحديا لإبراز نموذج حضاري جديد وفق منظورات متداولة عالميا، وهنا يرى الباحث " مناف محمد" أن حمل السياسة على الإسلام في مصطلح الإسلام السياسي إنما جرى حمله خارج السياق التداولي العربي الإسلامي، وأن هذا الحمل غير بريء أريد منه شحن الظاهرة بشحنة سلبية عبر الربط بين مجال الدين والسياسة، وهذا الارتباط الذي جرى فصله في الغرب فصار الدين مفصولا عن السياسة، وهذا تتويج لصراع طويل بين الكنيسة والملكية أدى ذلك إلى ظهور ما يسمى بالدولة المحمية من تأثيرات الكنيسة[2].

يطرح الباحث في دراسته مجموعة من الثنائيات التي تطرح ضمن سياق الحداثة التي يقرها الغرب وعلى غرار ما ذكر من ثنائيات التقدم والتخلف، والدين والعلمانية، ذكر كذلك الإسلام والسياسة والإسلام السياسي والديمقراطية، وأراد بذلك القول بأن الغرب روج لفكرة الإسلام السياسي وربطها بالديمقراطية ليحقق مآربه وغاياته في الهيمنة، دون أن يقبل أي طرح ضمن سياقات تختلف عن الحداثة الغربية، وذلك بالفصل بين ما هو دين وما هو ليس دين، ويمكننا ونحن بصدد تفسير ظاهرة الإسلام السياسي وعلاقته بالديمقراطية، أو كما يسميه البعض بالإسلام السياسي الديمقراطي، أن نستعين بمفهوم الفضاء الذي طرحه الفيلسوف الفرنسي هنري لوفيفر والذي حدد له أبعاد ثلاث وهي:

- البعد المادي: الذي يمثل الهياكل المادية للحركات السياسية.
- البعد المتصور: وهو البناء العقلي الذي تتصارع فيه الرؤى.

[1] : عباس محمود العقاد، الديمقراطية في الإسلام، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، 2005، ص ص 7 – 8.
[2] : محمد مناف، الإسلام السياسي والديمقراطية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ص 11.

- البعد المعيشي: الذي مثل تأويلات للتصورات في واقع اجتماعي معين.[1]

إذن فالديمقراطية هي تمكين الشعب من التحكم في زمامه، وحتى نبرز في هذه المقاربة العلاقة بين الإسلام السياسي والديمقراطية يجب أن نتعرف على معنى "الاعتدال السياسي"، فحسب ما تطرحه النظرية الديمقراطية الغربية فيقصد بالاعتدال السياسي اختيار حركات الإسلام السياسي اتباع قواعد النظام الديمقراطي والتخلي عن هدف إقامة دولة إسلامية عن طريق الثورة.[2]

بمعنى السير في منحى الطرح السياسي الديمقراطي والذي يعتمد في توليه مقاليد السلطوية على الانتخاب، فتصير حركات الإسلام السياسي ديمقراطية في طرحها، ويسقط مفهوم العنف في الحصول على السلطة السياسية في الدولة، وهنا تبرز لنا علاقة الإسلام السياسي بالديمقراطية.

ب – الديمقراطية في الفكر السياسي الإسلامي:

يعد هذا الموضوع إشكالية حقيقية في كل من التراث السياسي الإسلامي وكذلك الفكر السياسي الإسلامي الحديث والمعاصر، حيث اعتبر مفهوم الديمقراطية مفهوما جدليا في مصادر الفكر السياسي الإسلامي، ويعود ذلك إلى ثلاث عوامل رئيسية: يتمثل أولها في تعارض الاتجاهات الفكرية الإسلامية حول شرعية تبني الديمقراطية، وثاني هذه العوامل هو سيادة نمط من الاتجاهات الفكرية يتمثل بأن الإسلام دين بلا دولة، وثالث هذه العوامل هو ارتباط الديمقراطية بمفهوم العلمانية، فأما مؤيدو العامل الأول فإن هناك صدام بين الاتجاهات الفكرية الاسلامية حول تبني فكرة الديمقراطية وشرعيتها، فمنهم من يرى بأن نظام الحكم في الإسلام هو الشورى وليس النظام الديمقراطي الغربي (التيار السلفي التقليدي)، ويستند في ذلك للآية الكريمة في **قوله تعالى**: "إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ"[3]، ومن هذا المنطلق فإن هناك تعارض كلي مع الديمقراطية لأنها تستبعد حق الله في الحكم بسبب عدم إقرار التزام النظام الديمقراطي بأحكام الشرع والسنة.

بينما هناك من يقر بتوافق النظام الديمقراطي مع الإسلام، فقد خلص المفكر " عابد الجابري" إلى أن مفهوم العدل في التراث الإسلامي قد يقارب مفهوم الديمقراطية، إلا أن الفقه الإسلامي حصر العدل بحق الراعي في طاعة الرعية له، وحق الرعية في توفير الحقوق لها من قبل الحاكم، ومع ذلك فإن هناك تقارب بين الفكرتين، كذلك يقف العقاد وهو من بين المفكرين المجددين في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر موقفا لم

[1] : مناف، المرجع السابق، ص 14.
[2] : بوجلطية، المرجع السابق، ص 29.
[3] : سورة يوسف، الآية (40).

يعتبر فيه أن النظام الإسلامي يتماشى مع النظام الديمقراطي فقط، إنما النظام الإسلامي في الحكم نظام ديمقراطي بالأساس وطرح ما يسمى " بالديمقراطية الإنسانية"[1] وتقوم على أربعة مبادئ:

1- المسؤولية الفردية.
2- عموم الحقوق وتساويها.
3- وجوب الشورى.
4- التضامن بين الرعية على اختلاف الطوائف والطبقات وقد دعا كذلك التيار النهضوي إلى تعريف مفهوم الشورى بالديمقراطية.[2]

هناك طرح يرى بأن الاسلام دين بلا دولة، ويطرح ذلك علي عبد الرزاق في كتابه " الإسلام وأصول الحكم" حيث يرى أن الرسل حملوا الرسالة، ولم تكن الرسالة سلطة سياسية إنما يفصل بين الملك والسلطة وبين الدين، واستشهد على ذلك بأن المسيح كان يدعو لطاعة قيصر ويفصل بين الدين والدولة، حين قال:" ما لقيصر فهو لقيصر وما لله فهو لله" وهذا فصل بين ملك الدولة ودين الدولة.

ويطرح كذلك أن مبادئ الرسالة الإسلامية صريحة ويستدل بعدد من الآيات، **قال الله تعالى: "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ "** [3].

وقال:" ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ " [4].

وقال:" فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ "[5]

وقال أيضا: " أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ " [6].

[1] : رمزي عودة، مقاربة الديمقراطية في الفكر السياسي الإسلامي، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 12، ديسمبر 2019، ص 123.
[2] : عودة، المرجع السابق، ص 123.
[3] : سورة البقرة، الآية (256).
[4] : سورة النحل، الآية (125).
[5] : سورة الغاشية، الآية (21 – 22).
[6] : سورة يونس، الآية (99).

وهنا يعتقد صاحب هذا الطرح أن الإسلام يعتمد على الوعظ والإقناع لا على القوة والبطش، وأنه حين لجأ المسلمون إلى القوة والرهبة، فذلك لم يكن في سبيل الدعوة للدين وتبليغ الرسالة إلى العالمين، إنما كان في سبيل الملك وتكوين حكومة إسلامية، ولا تقوم حكومة إلا على السيف وتحت حكم القهر والغلبة[1].

من خلال ما طرحه الباحث علي عبد الرزاق في كتابه هذا إنما يريد أن يوعز بأن الدين في الشرائع الإلهية مفصول عن السياسة و أن الدولة تعني الغلبة والقهر، والدين لا يكون بالغلبة والقهر، إنما لتسهيل حياة الناس، وأن يريهم بذلك النهج الصحيح في اتباع طريق الحق، وهنا يعتقد هذا التيار أن الدين الاسلامي لا علاقة له بالفكر الديمقراطي، فالسياسة في نظر صاحب الطرح منفصلة تماما عن الفكرة الدينية في جوهرها واعتقادها وغايتها، لكننا تعتقد بأن الدين مادام منهجا للحياة ونهجا لها وجاء ليعلمنا الفرائض والسنن ويأمر بالجهاد ومحاربة الذين كفرو، فلا يمكن أن نفصل الدين عن السياسة إنما هنا ارتباط وعلاقة وثيقة بينهما فالدولة وضعت لحماية الدين ونشره ليظهره الله على الدين كله ولو كره الكافرون.

بناء على هذا الطرح الذي يوعزنا أن طرح فكرة الإسلام باعتباره دين بلا دولة أدى إلى غياب التفكير بمدى التطابق بين النظام الديمقراطي والنظام الإسلامي باعتبار أن الديمقراطية هي مفهوم سياسي ينطبق على النظم السياسية بالأساس، أما النظام الإسلامي فهو نظام اجتماعي ديني لا ينطبق على فكرة الديمقراطية[2].

أما الطرح الأخير فيرى بارتباط الديمقراطية بمفهوم العلمانية، إذ يرى الكثير من المفكرين أن الديمقراطية ترتبط في مفهومها العام بالعلمانية التي ظهرت في أوروبا في عصر التنوير، وأزاحت دور الكنيسة، وأبعدته عن التدخل في الشأن العام، وتعرف بأنها عملية فصل الدولة عن المؤسسة الدينية مع احترام العقائد الدينية السائدة في المجتمع، وعدم اجبار أي أحد على اعتناق أي دين، ويعتقد العديد من المفكرين المسلمين بهذا الطرح أي فصل الدين عن الدولة، ويربط ذلك بالمسألة الدينية ذاتها، إذ قال إبن المقفع صراحة بالفصل بين الدين والسياسة، فالسياسة مصدرها العقل والدين مصدره الله.[3]

إن الحديث عن تناغم الإسلام مع الديمقراطية مثير للجدل إلا أنه هناك الكثير من المفكرين الغربيين والإسلاميين يدرسون القرآن والقانون الإسلامي لإظهار أن الإسلام يتناغم مع الديمقراطية، بينما يرى الإسلاميين الراديكاليين أن هناك تناقض بين الإسلام والديمقراطية، ذلك أنه مع القانون الإسلامي المنزل من رب العالمين لامجال للقانون الوضعي ليقوم بدور المشرع، ومن ناحية أخرى فإن الكثير من الإسلاميين

[1] : علي عبد الرزاق، الإسلام وأصول الحكم، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2012، ص ص 70،75.
[2] : عودة، المرجع السابق، ص 124.
[3] : نفسه، ص 124.

يتحججون بأن كل شؤون الحياة مرتبطة بالدين ومن ثم فمن المستحيل عزل الإسلام عن السياسة، وبما أنه للدولة دور رئيسي في صياغة المجتمع فينبغي أن تقوم على مبادئ الإسلام، وأن يصاغ المجتمع وفقا لتعاليمه، ومثل هذا التصور يقوم على أنه لا فصل بين الدين والدولة[1]. وبالتالي لا تناغم بين الديمقراطية والإسلام.

في حين يرى الكثير من الباحثين في العصر الحديث لا سيما في البلاد الإسلامية، أن هناك تشابها أو تطابقا بين الإسلام والديمقراطية، ومع صرف النظر عن أنه ربما كان الذي دعا بعضهم إلى القول بهذا الرأي، أن النظام الديمقراطي هو نوع من الحكم السائد في البلاد العربية، الذي تروج له الدعاية وتمتدح صفاته، فبين الإسلام والديمقراطية أوجه تشابه عديدة، لكن القول بهذا إنما يعبر عن بعض الحقيقة، أما الحقيقة الكاملة فهي أن بينهما من الاختلاف مثل ما بينهما من التوافق بل والأقرب أن نقول بأن أوجه الخلاف تغلب أو هي أكثر من أوجه التماثل.

إن ما تطرحه الديمقراطية من طرح منطقي يقوم أساسا على حكم الشعب بواسطة الشعب من أجل الشعب، ومن مبادئ عديدة كالمساواة أمام القانون والعدالة والفصل بين السلطات، إنما يكفل ذلك الإسلام جملة وتفصيلا، فالقضاء في الإسلام حر لا يخضع لسلطة الحاكم والإمام سلطته تنفصل عن رئيس الدولة وغيرها، إنما هذه قد تختلف في المنشأ من حيث التأصيل مع الإسلام ففي الإسلام تعتبر حقوقا لله، ومنها ما يعد حقوقا مشتركة بين الله والعباد، فالإسلام في منطقه يرمي إلى تحقيق العدالة المطلقة للإنسان تكريما لإنسانيته[2].

فالإسلام والديمقراطية يتفقان في العديد من المواضع من حيث عملية الطرح، ويختلفان في الأصل، فالديمقراطية ترتبط عموما بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة.

إن الإسلام السياسي يهدف في أساسه إلى توظيف الإسلام لتسيير شؤون السلطة وصناعة القرار، بمعنى تطبيق المبادئ الواردة في القرآن في مجال السياسة لتسيير شؤون الدولة، ويعتبر التيار الذي طرح هذه الفكرة أن الإسلام لا يمكن فصله عن السلطة وأنه يعد منهجا سياسيا كما هو منهج اجتماعي، فالإسلام مجمل لحياة الإنسان سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ودينيا، بينما الديمقراطية فتعتمد في لبها على مبدأ فصل الدين عن الدولة، وهنا تختلف مع أصحاب فكرة الإسلام السياسي، كما أن الديمقراطية تعتمد للوصول إلى السلطة على وسائل الصراع التنافسي على صوت الشعب، وذلك لارتباطها بالعملية الانتخابية، وكما نعلم جميعا أن العملية الانتخابية مفتوحة على كل شرائح المجتمع حتى أن البعض عرف الديمقراطية بحكم الدهماء وعامة الناس، بينما الشورى في النظام الإسلامي تقتصر على أولي الرأي والعلم وأهل الحل

[1] : طارق توفيق، هوكر، الإسلام السياسي والديمقراطية، مجلة عصور، العدد 24- 25، جانفي – جوان 2015، ص 317.
[2] : محمد ضياء الدين الريس، النظريات السياسية في الإسلام، دار التراث، ط7، القاهرة 1976، ص ص 378- 379.

والعقد داخل الدولة لاختيار خليفة للمسلمين، لا على العامة من الناس وهنا يبرز الاختلاف بين فكرة الديمقراطية والاسلام ومنظوره، إضافة إلى ذلك فلكل مجتمع منظومة قيمية فكرية واجتماعية وكذلك سياسية ينفرد بها وليس بالضرورة أن نتنازل عن منظومتنا القيمية والفكرية والسياسية الإسلامية، وعمل على تحقيق مقاربات بين طروحات غربية وما يطرحه الإسلام عملا منا على إيجاد توافق بين الفكرتين لتغليب ما يطرحه العقل الوضعي الغربي على حساب المنظومة الكونية الإلهية، وهذا أعتقد أنه خنوعا لأن الأصل هو مسايرة المنظومة القيمية والسياسية الدولية وفق ما يتناسب مع خصائص مجتمعنا، وصياغة سياسة تتماشى مع العالم ولا تتنافى ومبادئي الاجتماعية، فمن غير المنطقي تغليب فكرة الديمقراطية على المنظومة الإسلامية في مجال السياسة فقط، لأن هناك توافق في مجموعة من المبادئ التي تطرحها هذه الأخيرة على ما يطرحه الإسلام.

والله سبحانه وتعالى يقول: "أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا"[1]

[1] : سورة النساء، الآية (82).

الفصل الثاني : الإسلام السياسي في تركيا

المبحث الأول : قيام تركيا الحديثة

المبحث الثاني : حركات الإسلام السياسي في تركيا

المبحث الثالث: وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا

المبحث الأول: قيام تركيا الحديثة

مرت الدولة العثمانية بمراحل عدة خلال مسيرتها التاريخية عبر ست قرون من الزمن(مرحلة التأسيس، مرحلة القوة، مرحلة الضعف)، هذه الأخيرة تسببت في فقدان السلطنة العثمانية لسلطتها على كثير من أقاليمها الجغرافية، وتعرضت للتقسيم من قبل الدول الأوروبية، ونتيجة لذلك ظهرت تركيا الحديثة، وفي هذا الطرح يحدثنا "عزت دروزة" في كتابه تركيا الحديثة قائلا: " إن تركيا الحديثة وليدة الحركة النضالية الكمالية، وهذه الحركة وليدة أسباب مباشرة وغير مباشرة متصل بعضها ببعض اتصالا وثيقا"[1].

المطلب الأول: أسباب قيام تركيا الحديثة:

إن قيام تركيا الحديثة كان لأسباب كثيرة أدت إلى ذلك من بينها:

1. دخول الدولة العثمانية في مرحلة الضعف منذ القرن 17م، ثم أخذت تتدهور دركة بعد أخرى إلى أن بلغت مرحلة متقدمة من الضعف، وسوء الإدارة والغفلة في أواخر القرن 19م.
2. صادف هذا الضعف يقظة أروبا ونهوضها العلمي والصناعي والاقتصادي، فأخذت هذه تقوى وتتقدم بينما كانت الدولة العثمانية تسير بخطى حثيثة نحو الاضمحلال وبالتالي السقوط.
3. كانت الدولة العثمانية مترامية الأطراف تحكم مجالا جغرافيا واسعا، مختلف الأجناس والنحل ومتنوع الثروة والطبيعة، فكانت بذلك مطمعا للدول الأوروبية، التي تكالبت عليها فيما بعد.
4. لقد كانت الدولة العثمانية تشكل مصدر قلق للدول الأوروبية خاصة مع الفتوحات التي قامت بها إذ وصلت لحدود فيينا، فولد ذلك كرها وبغضا شديدا من الدول الأوروبية لها، فلما ضعفت تألبت دول أوروبا عليها طمعا في ثرواتها، وعملت على اسقاطها بالدسيسة حينا وبالحرب حينا آخر[2].
5. كذلك من بين الأسباب التي أدت سقوط الدولة العثمانية وقيام تركيا الحديثة القضاء على الجيش الانكشاري والتخلص منه في عهد السلطان محمود الثاني، وافتتاح المارس العسكرية التي استقدمت لها خبرات أوروبية من علوم ومدرسين، وكان من بين الآثار العديدة لهذا التوجه ظهور طبقة عسكرية متغربة، نبتت فيها بعدئذ التنظيمات السرية التي نفذت في النهاية انقلابا علمانيا على السلطان عبد الحميد الثاني، ثم على الخلافة كلها وأسست الدولة العلمانية في تركيا.[3]
6. هناك رؤيتين تحددان أسباب سقوط الدولة العثمانية وقيام تركيا الحديثة: الرؤية الأولى تتحدث عن مؤامرة غربية ودور الصهيونية العالمية في إسقاط الامبراطورية العثمانية أو الخلافة كما يسميها البعض،

[1] : محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، 1946، ص 9.
[2] : نفسه، ص 10.
[3] : محمد إلهامي، تركيا وجذور الصراعات الداخلية، المعهد المصري للدراسات، 2017، ص 2.

ويتبنى هذا الرأي تيار الإسلام السياسي وحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا وصولا للرئيس رجب طيب أردوغان وقد صرح هو قادة حزبه بذلك مرات عديدة، وليبرزوا ذلك عملوا على إيضاحها للتأثير من خلال الدراما التركية وظهر ذلك بوضوح في مسلسل " السلطان عبد الحميد" الذي يروي قصته وسيرته، أما الرؤية الثانية فترى أن سقوط هذه الإمبراطورية كان إنقاذا لتركيا من الفناء وعملا عظيما كان لابد منه، ويتبنى هذا الرأي التيار العلماني بالأساس.

7. من أهم أسباب سقوط الدولة العثمانية وقيام تركيا الحديثة " التنظيمات السرية" التي اجتاحت مختلف مؤسسات السلطنة في الجهاز الإداري والجيش والقصور والحركات الصوفية وعدد من الحركات الدينية الشيعية، وحركات مسيحية قومية، وقد شكلت هذه التنظيمات لنفسها فرق اغتيال، ويمكن أن نسميهم عملاء نفوذ داخل ديوان الحكم العثماني وهو ما كان له أثره البالغ في إضعاف الدولة وتفكيكها.
8. كما لا يمكن إنكار المؤامرات ودور المخططات الخارجية وتحالف قوى داخلية مع أخرى خارجية ساهم ذلك في إسقاط الدولة العثمانية وقيام تركيا الحديثة.[1]

ومن هذه الأسباب وغيرها كثير كان الانطلاق في فكرة تأسيس دولة تركيا الحديثة، ويعد مصطفى كمال أتاتورك حامل لواء تأسيس تركيا الحديثة، بعد حركة نضالية قادتها العديد من التنظيمات على رأسها حركة تركيا الفتاة (1908).

[1] : أحمد دهشان، التنظيمات العثمانية قصة نهاية الإمبراطورية وقيام الجمهورية التركية، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 24 يناير 2025، أطلع عليه في 25 نوفمبر 2025، على الساعة 9:23 صباحا، https://eurasiaar.org/

المطلب الثاني: نشأة الحركة الوطنية التركية

يقدم الكثير من الباحثين تعريفات كثيرة لمصطلح الحركة الوطنية ولعل أغلبها يتفق على ان الحركة الوطنية هي ذلك النشاط في مختلف المجالات سياسيا وعسكريا، وثقافيا من أجل استرداد حقوق مغتصبة، وفي هذا العنصر نحن بصدد معالجة فكرة الحركة الوطنية التركية والتي شملت مختلف الانشطة العسكرية والسياسية التي أسفرت عن تشكيل وتأسيس جمهورية تركيا، كنتيجة حتمية لهزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وتمرد الثوريين الأتراك على قرار الحلفاء بتقسيم السلطنة العثمانية وفقا لشروط معاهدة " مدروس" التي أنهت المشاركة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، بل رفضوا كذلك معاهدة السيفر عام 1920[1] التي وافقت عليها الحكومة العثمانية واقتطعت لنفسها أجزاء من الأناضول.

فالحركة الوطنية التركية هي تلك الحركة التي برزت على مختلف الأصعدة لغاية إحداث التغيير ثم الإصلاح.

تعد الحركة الكمالية امتدادا طبيعيا للاتحاديين ظهرت نواتها الأولى باسم:" الحرية العثمانية " أسسها مصطفى بن علي (ت 1938) بمدينة دمشق مع مجموعة من الضباط الأتراك، كان بعضهم بما فيهم المؤسس يحضرون اجتماعات الاتحاديين، ويعلنون عدم مخالفة سياستهم في بعض الأحيان لهذا كان الصراع بينهما صراع نفوذ، كما أن الارتباط السياسي والفكري بين الحركة الكمالية والاتحاديين وثيق جدا ونستطيع أن نقول أنهما وجهين لعملة واحدة[2].

إن من بين أسباب بروز وقيام تركيا الحديثة ظهور تيار القومية العربية، وكذا تيار القومية التركية ودعاة الحرية، في الحركتين عملوا على مهاجمة السلطان عبد الحميد الذي وصفوه بالاستبدادي، كذلك فقد شجعت الحركة الصهيونية في تركيا العديد من المؤرخين والكتاب الأتراك على إصدار مؤلفات تشير إلى الأصول التركية التي تربطهم بالسوريين والطروادين والحيثيين، وذلك بغرض ضرب الأصل العثماني الذي يشير للإسلام.

وقد ركزت المحافل الماسونية في تركيا والولايات العربية على توحيد جهودها لهدفين:

- ضرب السلطان عبد الحميد الذي كان يرمز للاتجاه الاسلامي.
- تهيئة الجو لتوغل عناصر ماسونية تمثلها جمعية الاتحاد والترقي حتى تسير في تطبيق التغيير الدستوري البعيد عن الاتجاه الاسلامي.

[1] : كرست معاهدة سيفر 10 آب 1920 التي أكرهت الحكومة العثمانية على توقيعها، تجزئة الامبراطورية والأخطر من ذلك تجزئة الأناضول ومنح جزء كبير من " تراسا الغربية" لليونان، كما حصلت فرنسا على العديد من الولايات الجنوبية، وفرضت سيطرة دولية على المضائق، وتنص المعاهدة على إقامة دولة أرمنية ومنطقة كردية ذات حكم ذاتي من الممكن ان تفضي إلى الاستقلال. ينظر: حميد بوزوسلان، تاريخ تركيا المعاصر، تر حسين عمر، المركز الثقافي العربي، ط1، الإمارات المتحدة العربية، 2009، ص 38.

[2] : محمد خير فلاحة، الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد، ص 74.

لم تكن هذه الأهداف لتتحقق إلا بتجنيد عناصر عسكرية، حيث كانت هناك العديد من العناصر اليهودية الأصل، مثل يهود الدونمة التي تحولت إلى الاسلام اسما مع استمرار وصلتها باليهود فتكونت منها الجمعيات التي لعبت الدور الهام في سالونيك، التي كانت أكثر من نصف سكانها من اليهود، فتكونت " جمعية الحرية العثمانية" ومن بين عناصرها أيضا تشكلت " جمعية الوطن" التي أسسها الضابط مصطفى كمال الذي عرف بعد ذلك بأتاتورك، وتأسست في دمشق من خلال المحفل الماسوني سنة 1906، وكانت فروع هذه المحافل في بيروت، القدس، العريش ثم في سالونيك" مسقط رأسه"، وكل هذه كانت في ظل رعاية إيطالية وأوروبية جعلتهم في مأمن من متابعة الحكومة التركية، وتشير الكتابات التاريخية إلى أن الكثير من ضباط مقدونيا أصبحوا ماسونيين وكان بإمكانهم أن يعقدوا اجتماعاتهم ويضعوا مخططاتهم في منازل اليهود وهم آمنون، كما أشار إلى ذلك الدكتور " أحمد عبد الرحيم مصطفى في كتابه " في أصول التاريخ العثماني"[1].

وبعد أن مكنت هذه العناصر لأنفسها في الجيش من خلال العناصر الماسونية والمساعدات اليهودية والاستعمارية، أعلن هؤلاء القادة تمردهم على السلطان.

بعد ذلك تغلغلت أكثر العناصر الماسونية وأقامت مهرجانات شعبية رافعة شعارات " الحرية، العدالة والمساواة".

كل هذا العمل مهد لإنهاء السلطان عبد الحميد خصوصا مع العودة للدستور وإعلان دستور 1908، بعدها حاول الاتجاه الاسلامي في تركيا القيام بتمرد مسلح عام 1909 بقيادة أحد دراوييش البكداشية، ورفعوا شعارات " الشريعة في خطر، نريد الشريعة" من خلال جريدتها:" البركان"، وكذلك حاول أحد ضباط الدرك القيام بتمرد هو الآخر عام 1910 لكنها باءت بالفشل كلها.

رأى الاتحاديون بعد هذه المحاولات أن وجودهم لا يمكن أن يستمر مع استمرار السلطان عبد الحميد، ولهذا تحركت القوات العسكرية من سالونيك حيث المؤامرة اليهودية والإمداد الاستعماري بزعامة " محمد شوكت باشا" وانضمت إليه عصابات " نيازي" و" أنور باشا"، حيث اجتمع مجلس المبعوثان في ظل هذه الحماية العسكرية وأعلن خلع السلطان عبد الحميد، واستصدار فتوى من شيخ الإسلام تقر بذلك، وتعيين السلطان محمد رشاد، الذي كان على صلة وطيدة بالمحافل الماسونية ليحل محله، وكان ضمن الوفد الرباعي الذي أبلغ عبد الحميد بخلعه أحد المحامين اليهود الذي كان رئيسا لأحد المحافل الماسونية في سالونيك، وهو " عمانويل كاراسو فتوس" كما قام السلطان محمد رشاد بتعيين

[1] : زكريا سليمان بيومي، قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين، مطبعة عالم المعرفة، ط1، جدة، 1991، ص ص 267، 270.

يهودي ماسوني هو العقيد " رمزي بك" رئيسا لأركان حرب السلطان، و" جاويد بك" وهو ماسوني يهودي وزيرا للمالية، وتغلغل اليهود في كل مفاصل الدولة وسيطروا عليها[1].

دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى ومنيت بالهزيمة تلوى الأخرى، ثم كانت هزيمتها الأخيرة مع المعسكر الذي حاربت إلى جانبه، وكانت من أهم الأسباب المباشرة التي انشقت عنها الحركة النضالية، وفي 29 أكتوبر 1918 وقعت هدنة " مدروس" على ظهر بارجة إنجليزية رست في ساحل مدروس فعرفت باسمها، ومن بين شروط هذه الهدنة: سرح أكثر الجيش ووضعت اليد أسلحته، ومعداته وعلى السكك الحديدية والموانئ والسفن وخطوط البرق، واحتلت أنفاق طوروس، وانسحب واستسلم الجيش في البلاد العربية، واحتل الفرنسيون مدينة أضنة، والإيطاليون مدينة قونيا، ولواء أنطاليا والانجليز و الفرنسيون معا مرعش، وأورفا وعنتاب في الجنوب، والانجليز مدينة سامسون ومرزيفون في الشمال، واحتلت أساطيل الحلفاء مياه مضيق الدردنيل والبوسفور، وأنزلت بعض الفصائل في الأستانة، وكذا احتلال اليونان لمنطقة أزمير وكان ذلك في 15 يوليو 1919.

كانت هذه الظروف نذر شؤم لزوال الدولة وكان الاحتلال اليوناني لإزمير من أشد ما بعث في نفوس الأتراك ألما وحسرة، واحتمى الأرمن والروم واليهود بفصائل الاحتلال في الأستانة وإزمير وغيرها فصبوا على الأتراك أحقادهم وتفننوا في الأذى والتصرفات المهينة، وأسس الأروام العصابات المسلحة في تركيا في " تراكية" والروملي وسواحل البحر الأسود ومدن إزمير وبورسة، حيث كثر عددهم بتوجيه وتنظيم من الهيئة المركزية للأستانة متصلة بالبطريركية من جهة، وجيوش الاحتلال اليوناني من جهة أخرى.

لقد نكلت جيوش الاحتلال بالأتراك في مختلف المناطق المحتلة، وفي هذه الفترة تشكلت في الأستانة جمعية كردية باسم جمعية " تعالي الكرد" وأخذت تنشط في المناطق الشرقية والجنوبية ونشئ لها فروعا بهدف إقامة كيان استقلالي ذاتي[2].

في هذه الفترة الحرجة التي تعيشها البلاد خرج كمال أتاتورك في خطاب مطول يستعرض فيه الوضع العام الذي تعيشه الدولة، خاصة مع رضوخها لشروط الهدنة الموقعة وبروز العديد من الجمعيات التي تبحث عن استقلال ذاتي كجمعية " تراكية" التي كانت تعمل على توحيد "تراكية الشرقية والغربية" وإقامة منطقة إسلامية باسم جمهورية "تراكية" بمساعدة إنجليزية، وكذا جمعية " الدفاع عن الولايات الشرقية" في منطقة أرضروم وغيرها كجمعية " اللامركزية" التي تستهدف الانفصال عن المركز وأنشأت لها بعض الفروع في منطقة ترابزون.

[1] : بيومي، المرجع السابق، ص ص 270،273.
[2] : دروزة، المرجع السابق، ص ص 11- 12.

رأى الزعيم كمال أتاتورك ولمس في الحلفاء نواياهم السيئة وكذا جبن السلطان وخور حكومة، فارتأى رفقة رفاقه أنه من الواجب العمل على قيام حركة قومية نضالية تستهدف الاستقلال والكرامة، وتعمل على توحيد قوة الأمة ومناوأة كل نية وحركة ومطمع أجنبي من انتداب أو وصاية أو تدخل أو تقسيم أو مسايرة آمال العناصر والطوائف غير التركية وغير الإسلامية، وأخذوا يجمعون المخلصين لفكرتهم ويدعون إليها، حتى أن أتاتورك قابل السلطان وحاول أن يبث فيه الجرأة والصلابة.

شعر المراقبون الأجانب وجماعة " محبي الانجليز" وغيرهم بخطر هذه الحركة والمساعي التي تصبو إليها، فقرروا شل عملها وخنقها ومحاولة التخلص من كمال أتاتورك، وإبعاده من الأستانة فوجدوا له مهمة في سامسون وما هناك من اضطراب في الأمن، فرحب كمال بذلك ووجدها فرصة سانحة لكنه اشترط أن تكون له صلاحيات كافية وتكون المهمة رسمية، وقد أملى هو بنفسه صلاحيات وتعليمات هذه الوظيفة وهي وظيفة المفتش الثالث العام للجيش[1].

حيث كادت أن تكون له صلاحية الاتصال الرسمي بجميع قوات وولات الأناضول، ومع أن صيغة الأمر هذه قد بهرت وزير الحربية وتردد في التوقيع عليها، إلا أن فكرة ابعاد أتاتورك عن الأستانة ونفيه إلى الأناضول كانت مستحكمة، فختم على المهمة وأبحر اتاتورك إلى سامسون فوصل إليها يوم 19 يوليو (نوار) 1919، وهو اليوم الذي يعتبره المؤرخون بداية للحركة النضالية الكمالية ثم بداية للعهد الكمالي التركي الحديث[2].

إن هذه المرحلة الحرجة من تاريخ تركيا أو كما ذكرنا من قبل أن الكثير من المدن التركية صارت محتلة، هنا اشتعلت حرب الاستقلال التركية أو حرب التحرير، واستمرت بين 19 ماي 1919 و 24 جويلية 1923، بين الحركة الوطنية التركية بقيادة أتاتورك ووكلاء العملاء، وخلال الحرب تمكنت قوات الحركة الوطنية التركية من هزيمة الفرنسيين في الجنوب وعلى الجهة الشرقية صمدت القوات التركية بقيادة " كاظم قره بكر" ودافعوا عن الأناضول ضد الهجوم الروسي عبر الأراضي الأرمنية، وعلى الجبهة الغربية واجهت القوات اليونانية مقاومة تركية باسلة بقيادة " عصمت باشا" في جيش نظامي ألحق باليونانيين هزائم نكراء في معركتي " إينونو الأولى والثانية"، إلى أن انتهت الحرب فعليا باستعادة إزمير، وبعد ذلك تم الاعتراف دوليا بحكومة البرلمان التركي في أنقرة، باعتبارها الحكومة الشرعية والتي وقعت بدورها معاهدة لوزان يوليو / تموز 1923 بسويسرا وكان الغرض من المعاهدة هو التفاوض، على شروط تحل محل معاهدة السيفر التي لم تعد تعترف بها تركيا في ظل الحكومة الجديدة للجمعية الوطنية

[1] : دروزة، المرجع السابق، 13- 15.
[2] : نفسه، ص 15.

الكبرى، وكان عصمت إينونو باشا المفاوض التركي القوي في معاهدة لوزان، محافظا على موقف حكومة انقرة، بأنه يجب معاملة تركيا كدولة مستقلة وذات سيادة وعلى قدم المساواة مع جميع الدول الأخرى التي حضرت المؤتمر.

استمرت المفاوضات بين الجانب التركي بقيادة عصمت باشا وفقا لتوجيهات مصطفى كمال، أثناء بحثه للأمور المتعلقة بالهيمنة على الشؤون المالية والقضائية، والمضائق التركية، ورفض عصمت إينونو أي اقتراح يمس بالسيادة التركية.

وبعد مناقشات ومفاوضات طويلة جرى التوقيع على معاهدة لوزان في 24 يوليو / تموز 1923، وتبع ذلك جلاء قوات الحلفاء عن الأناضول وتراكية الشرقية، ثم أعلن مصطفى كمال أتاتورك عن قيام جمهورية تركيا في 29 أكتوبر 1923، ويحتفل الأتراك بعيد تأسيس الجمهورية التركية في هذا التاريخ من كل سنة[1].

إن قيام الجمهورية التركية لم يكن وليد الصدفة إنما جاء عقب تضحيات جسام قدمها الشعب التركي، ورجال تركيا وقادتها في سبيل الحرية والاستقلال والحفاظ على السيادة الموروثة عن الدولة العثمانية، هذه الاخيرة التي قسمت ثرواتها بين القوى الاستعمارية الكبرى وكادت هذه القوى أن تستولي على تركيا ومركز الحكم في الدولة العثمانية، مما يبين مقدار الضعف الذي بلغته الدولة العثمانية في مرحلتها الاخيرة، لكن رجالها رغم ذلك لم يرضوا بالاحتلال بل نقضوا معاهدة السيفر وانتفضوا ضد تقسيم أراضي الدولة على الدول الأخرى فدخلوا في حرب الاستقلال واستطاعوا استرداد حدود تركيا المعروفة الآن.

[1] : TRT عربي، نضال شعبي من أجل الاستقلال... كيف تأسست الجمهورية التركية قبل 99 عاما؟، 28 أكتوبر 2022، أطلع عليه يوم 24 أوت 2024، على الساعة 10:42، https://www.trtarabi.com

المبحث الثاني: حركات الإسلام السياسي ونظام الحكم في تركيا الحديثة

مر نظام الحكم في تركيا بمراحل عديدة جعلته يمر بالعديد من التجارب، فبعد سقوط الدولة العثمانية بتوقيع معاهدة لوزان، تغير نظام الحكم بقيام تركيا العلمانية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك وبذلك تم انهاء فكرة العثمنة والانتقال إلى تركيا الحديثة.

يحدثنا الباحث التركي " عبد الله مناز" في كتابه" الاسلام السياسي في تركيا" عن المسار التاريخي لانتشار وتطور فكرة الاسلام السياسي في تركيا، إذ يورد مراحل تطور الدولة العثمانية إلى المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الانحطاط والتمزق، التي صنفها من 1683 إلى 1920، حيث يرى ان خلال هذه المرحلة تكونت مجموعة من الأفكار التي تبحث عن أسباب الانهيار، والتخلف الحضاري بحثا عن الحلول فمنهم من رأى ضرورة تطبيق أسس الحضارة الغربية بينما رأى البعض الآخر الحل في إعادة إحياء المبادئ والتعاليم الدينية.

هنا يشير الكاتب إلى أن المفكر التركي " يوسف أكتشورة" هو أول من تحدث عن نظرية الإسلام السياسي في كتابه" ثلاث مناهج سياسية" مبينا أن أكتشورة أوضح أن عجز فكر العثمانية الشابة أو الجديدة الداعي إلى الحفاض عن الدولة العثمانية من خلال منح مواطنيها مسلمين ومسيحيين حقوقا قريبة للتساوي، أدى إلى ظهور ثلاث أفكار هي: فكرة الإسلام السياسي، فكر التحضر وفكر القومية التركية، ومع تأسيس الجمهورية التركية على يد أتاتورك تم تبني فكرتي : التحضر والقومية التركية بغية محاكاة التطور الحاصل في العالم، من انتشار للقوميات آنذاك خصوصا في ألمانيا وإيطاليا، وأزيل نظام الخلافة في 3 مارس 1924[1].

إلى جانب هذا العامل الذي لعب دورا أساسيا في بلورة فكرة الإسلام السياسي الحديث في تركيا، قام أتاتورك بإنتاج عامل آخر يساهم في توسيع مساحة نشوء الإسلام السياسي، من خلال إلغاء مؤسسة " شيخ الإسلام" التي كانت تحدد السياسيات العامة للدولة، من خلال الفتاوي الشرعية، وتحويل الأذان من العربية إلى التركية عام 1932م، وفي 30 تشرين الثاني/ نوفمبر أغلق مقر الجماعات الدينية، وتم تأسيس رئاسة الأوقاف إلا أن دورها لم يكن بمستوى دور الجماعات الدينية التي تنامت في المجتمع وكذا جماعة إسكندر باشا التي خرج من كنفها "نجم الدين أربكان" و " تورغوت أوزال"، من ثم " رجب طيب أردوغان" و " أحمد داوود أوغلو" وغيرهم، وجماعة "أرنكواي" التي تؤيد حزب العدالة والتنمية وكذا جماعة " المنزل" التي تعد الحصن الرحيب للقوميين الأتراك والتي لا تزال على عهدها في

[1] : جلال سلمي، المسار التاريخي للإسلام السياسي في تركيا، الميادين نت، 24 تشرين الثاني 2017، أطلع عليه في 25 ديسمبر 2024 ، على الساعة 16:42 مساء، https://www.almayadeen.net

انتخاب حزب الحركة القومية، وتتبنى هذه الجماعات بالعادة النهج " النقشبندي" أو " النوري" أو " القادري الصوفي"[1].

لقد عمل الكماليون على قطيعة جذرية مع الماضي العثماني، ماعدا بعض عناصر المجد الغابر ، التي استغلت الماضي العثماني محل الإدانة لصالح مشروع جديد قائم على التغريب والعلمنة، وعلى العموم فإن مشروع التغريب انتشر بشكل كبير في المناطق الحضرية، بينما منطقة الريف لم تمس تقريبا حتى خمسينيات القرن العشرين ظل الأتراك تقليديين منعزلين.

وفي هذه المرحلة كانت هناك تركيبتان اجتماعيتان تتعايشان معا في تناسق غير مريح: مركز حضري علماني حديث ومحيط ريفي تقليدي متدين بلا اتصال بينهما تقريبا، وظلت الفترة التي حكمها أتاتورك تشكل صراعا بين تركيا الحديثة العلمانية وتركيا التقليدية المتدينة، كما سماها بعض الباحثين " تركيا العلمانية تختفي في ثوب تركيا المتدينة الإسلامية".

وظل هذا الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين وبرز أكثر مع وفاة كمال أتاتورك عام 1938، وخلفه عصمت إينونو، بمعنى آخر فإن ما حدث طوال العقود الماضية هو محاولة هذا المحيط الذي أخرج من الحياة السياسية للدولة العثور على صوته وتمثيله السياسي، وقد وفر الإسلام السياسي ذلك الصوت، ومع مرور الوقت برزت الحركة الإسلامية وطورت من إيديولوجيتها، وخفضت من عداوتها لتيار التغريب سعيا للحصول على دعم سياسي أوسع[2].

لقد كان إنشاء النظام المتعدد الأحزاب عام 1946 نقطة تحول في ظهور الإسلام السياسي في تركيا، فمع تأسيس هذا النظام فقد حزب الشعب الجمهوري (وهو الحزب الذي يمثل الكمالية) احتكاره للسلطة، ومن ثم أجبرت الأحزاب على التنافس من أجل السلطة، وأصبح الإسلام عاملا مهما في جذب أصوات الناخبين وهكذا أصبح المحيط الخارجي الريفي المتدين المبعد عن السلطة السياسية، له دور مهم ويؤخذ بعين الاعتبار من جانب الأحزاب السياسية المحافظة، وفي نفس الوقت فإن حزب الشعب الجمهوري الذي حكم دون معارض أكثر من عقدين قد أجبر على تبني موقف أكثر تسامحا تجاه الإسلام[3].

يكاد يتفق معظم الكتاب على أن نمو الظاهرة الإسلامية في تركيا يرتبط بفترة حكم الحزب الديمقراطي، بقيادة عدنان مندريس في فترة الخمسينات 1950 – 1960، حيث أطلق على تلك الفترة

[1] : سلمي، المرجع السابق، https://www.almayadeen.net
[2] : أنجيل رباسا، ستيفان لارابي، صعود الإسلام السياسي في تركيا، تر إبراهيم عوض، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، 2015، ص ص 75،79.
[3] : نفسه، ص ص 79- 80.

بفترة الإحياء الإسلامي، إذ أتيحت الفرصة أمام الجماهير الشعبية للتعبير عن حريتها الدينية بعد سنوات من الحرمان مما ساعد على إحداث مد إسلامي واسع في تركيا.

مع تولي الحزب الديمقراطي السلطة في تركيا بعد فوزه في الانتخابات عام 1950، أطلق ما يعرف بالحدث الأكبر وهو إطلاق الصلوات الخمس باللغة العربية، والذي جاء تزامنا مع شهر رمضان والذي لقي قبولا كبيرا في أوساط الشعب التركي خصوصا في الريف.

عاودت المدارس الابتدائية التي توقفت فيها الدروس الدينية خلال فترة حكم أتاتورك، بتعليم الصلاة والقضايا الدينية، ولعل من أهم العوامل التي ساعدت على نمو ظاهرة الإسلام السياسي في تركيا ليس فقط ما قدمه الحزب الديمقراطي من تخفيفات في سياسة أتاتورك السابقة، بسماحه للأحزاب الإسلامية بمشاركة السلطة، فعدنان مندريس كما قدم فرصة لإحياء الإسلام كذلك سن قوانين لحماية أتاتورك والعلمانية في تركيا، إضافة إلى ذلك فقد كانت الغاية استقطاب أصوات المسلمين التي كانت تشكل 30% من الهيئة الناخبة.

من بين العوامل أيضا التي ساهمت في بروز الظاهرة الإسلامية في تركيا، ضغوط أتاتورك على التشكيلات الاجتماعية في تركيا، إذ كان الإسلام بمثابة الجنين في تركيا، فكانت الفرصة لبروزه مع هذه التسهيلات، وفي عام 1960 حدث انقلاب عسكري في تركيا بقيادة الجنرال " جمال كورسيل" الذي أطاح بحكومة الحزب الديمقراطي وأعدم عدنان مندريس وبعضا من رفاقه، وفي غضون ذلك انتاب الإسلاميين الشعور بالخوف من العودة للقيود الكمالية الصارمة على الدين، غير أن لجنة الوحدة الوطنية (NUL) التي تولت زمام السلطة بعد الانقلاب، أظهر إدراكها لأهمية الإسلام في الحياة التركية رغم تشديدها على الحيلولة دون إقحام الدين في السياسة.

لقد صرح زعيم الانقلاب قائلا:" إن الهدف الأساسي للوحدة الوطنية، هو الحفاظ على ديننا المقدس الذي هو كنز الحرية والضمير نقيا دون شائبة وحمايته من ان يصبح أداة للحركات الرجعية السياسية، بعدها صدر دستور 1961م، الذي منح حريات واسعة للعبادة وضمانات كافية لحرية التفكير والتجمع والنشر[1].

لقد برز في تركيا العديد من الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي خصوصا بعد التعددية الحزبية مثل:

[1] : فاضل كاظم حسين، الإسلام والعلمانية في تركيا – دراسة في نشأة الإسلام السياسي وتجربته السياسية حتى انقلاب 1980، مجلة ديالي، العدد 51، 2011، ص ص 487 – 489.

- **حزب النهضة القومية:** تأسس في 18 يوليو 1945، بقيادة الصحفي والجنرال المتقاعد " جواد رفعت أتيلخان" و" حسين عوني"، والذي أعلن في برنامجه عن رفضه للعلمانية وارتباطه بالقواعد الأخلاقية والحاجة الملحة للدين بطريقة تتلاءم مع العصر.
- **حزب حماية الارتقاء:** وهو ثاني حزب ذو توجه إسلامي ظهر في 26 يونيو 1946، كان يرى في حرية العبادة حق طبيعي للإنسان.
- **حزب الحماية الإسلامي:** تأسس في 18 يونيو 1946 ويعمل على تنبيه وتبصير الشعب بأحكام الإسلام (الحزب أغلق بعد شهرين من تأسيسه)، والعديد من الأحزاب الأخرى[1].

ومن أهم الحركات الإسلامية التي برزت في تركيا في هذه الفترة :

- **النقشبندية:** وهي من أشهر الطرق الدينية الصوفية في تركيا عاودت نشاطها في الأعوام الاولى من حكم الحزب الديمقراطي بعد أن تعرضت للحظر في العهد الكمالي، عقب انتفاضة الشيخ سعيد بيران (1925)، وعملت على تعزيز حضورها في أوساط أصحاب المهن وموظفي الدولة وأساتذة الجامعة، ولكن في عام 1954 اختلف مع عدنان مندريس، مما حمل السلطة على مهاجمة أتباعها الذين تفرقوا بعدها إلى جماعات تميز أغلبها بالاعتدال، دعمت لاحقا الأحزاب القومية الدينية، كما خرج من صفوفها قادة سياسيون بارزن في الحركة الإسلامية.
- **التيجانية:** وهي أيضا من أهم الحركات الدينية في تركيا وتعد من أهم الطرق الصوفية، عاد أفرادها للنشاط عام 1949 بقيادة " كمال بيلاو أوغلو" (وهو رجل أعمال من أنقره)، الذي انضم إلى الطريقة التيجانية وحاول كسب دعمها من أجل الظفر بمقعد في المجلس الوطني الكبير، عرف " بيلاو" بمعاداته للأتاتوركية التي كان يدعو لإلغائها والعودة إلى الإسلام، كما دعت التيجانية من خلال منشور لها عام 1951 تدعو فيه إلى وضع دستور جديد على أساس الشريعة الإسلامية، وإلغاء ما أسمته بعبادة الأصنام الأتاتوركية، حيث هاجم أتباع الحركة تماثيل عديدة لأتاتورك وحطموها، مما دفع حكومة الحزب الديمقراطي إلى اعتقال " بيلاو" وأتباعه في حزيران 1951، بدعوى إهانة شخص أتاتورك، وفي عام 1953 فرض على بيلاو الإقامة الجبرية في إحدى الجزر التركية، ليتراجع من وقتها وبشكل كبير دور الطريقة التيجانية.[2]
- **السليمانية:** هي إحدى الجماعات الإسلامية في تركيا المحسوبة على التيار الراديكالي المحافظ، أسسها أحد شيوخ النقشبندية وهو: سليمان حلمي توناهان، وقد اتصفت هذه الجماعة بمعارضة نمط الحياة

[1] : بوجلطية، المرجع السابق، ص ص 237- 238.
[2] : نفسه، ص ص 239- 240.

الغربية التي أريد للمجتمع التركي الدخول في آتونها بعد سقوط الدولة العثمانية، وتنتشر هذه الجماعة داخل تركيا وخارجها في أوروبا الغربية خاصة ألمانيا، وقد دخل السليمانيون منذ تأسيس حركتهم في صراع مع رئاسة الشؤون الدينية إذ لا يعتبرونها ممثلة عن الإسلام، يولي زعماء الجماعة السليمانية أهمية للعمل في المجال الثقافي، وعملوا على تأسيس مؤسسات موازية للمؤسسات الدينية التي تشرف عليها الدولة، وتتصف الجماعة السليمانية بالانضباط الصارم بين أعضائها، لقد استهدف برنامج الطريقة السليمانية تأسيس دولة إسلامية وإعادة أمجادها كما في السابق.[1]

- **الحركة النورسية/ جماعة النور:** هي حركة دينية ذات طابع سياسي وهي لا تختلف عن الحركات التجديدية التي شهدها العالم الإسلامي، كالوهابية والسنوسية والمهدية، وتنتسب الحركة النورسية إلى مؤسسها سعيد النورسي (1873- 1960)، المعروف ب(بديع الزمان) وقد ظهرت النورسية في تركيا أواخر العشرينات من القرن العشرين، ثم انتشرت بحيث صار لها أتباع ومؤيدون في تركيا وخارجها منذ الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وأكد النورسي أن الحرية الصحيحة لا يمكن أن تتحقق إلا بالإستناد إلى جوهر الإسلام وحقيقته، وعارض فكرة الدستور كبديل لقوانين الشريعة الإسلامية، لقد كان النورسي من المدافعين عن الدولة العثمانية، حيث وقف ضد الاتحاديين. لقد انتشرت النورسية بين الشباب الأتراك وزاد أتباعها عن المليون نسمة، لكن سعيد النورسي سرعان ما أخذ يعاني من الاضطهاد من السلطات الحكومية، وقدم إلى محكمة الجزاء الكبرى باستنبول في 22 كانون الثاني 1952، وذلك بتهمة تشجيعه عدد من أتباعه في جامعة استانبول بطبع رسالة (رائد الشبيبة)، وبعد أصدرت المحكمة حكما ببراءته ويتضمن قرار المحكمة نصا يقول:" إن النورسية ليست طريقة أو مذهب ولا تتضمن شيئا مناقضا لأنظمة الدولة، وإن المدح والثناء على النورسية ليس ذنبا وإن أكبر شعار لدى النورسيين هو عدم الاشتغال بالسياسة"، لكن الواقع أثبت انغماس النورسي وأتباعه في السياسة، لكنه لم يكن يمتلك مفهوما واضحا عن الدولة، وما عرف عن سعيد النورسي هو رسائل النور التي ألهمت الشباب التركي.[2]

لقد حظيت هذه الحركات الإسلامية والأحزاب في تركيا بحرية أكثر بعد انقلاب 1961، مما زاد من الصحوة الإسلامية أكثر هذا ما ساهم في تشكل حزب علماني معتدل وهو حزب العدالة بزعامة شخصية معتدلة من الجماعات الصوفية وهو "سليمان ديمريل" الذي استأنف على نحو ما سياسة " عدنان مندريس" من جهة السماح بالممارسات الدينية وهو نفسه كان معروفا بأداء الصلاة، ويعد هذا الحزب شبه امتداد

[1] : نون بوست، الجماعات الإسلامية في تركيا: السليمانيون التاريخ والموقف السياسي، 23 أفريل 2023، أطلع عليه في 26 نوفمبر 2025، على الساعة 8:28 صباحا، https://www.noonpost.com/

[2] : إبراهيم خليل العلاف، الحركة النورسية في تركيا، مجلة الحوار المتمدن، العدد 8281، 14 مارس 2025، أطلع عليه في 26 نوفمبر 2025، على الساعة، 8:54 صباحا، https://www.ahewar.org/

للحزب الديمقراطي، وبموازاة نظام الانتخابات والتعددية الحزبية لعبت التحولات الاجتماعية والاقتصادية أيضا دورا مهما في نمو الحركة الاسلامية التركية بعد 1960، فقد ساعدت الهجرة الواسعة من الأرياف إلى المدن، لغرض الحصول على عمل أفضل فيها على إحياء القيم الإسلامية وبث الروح الثقافية الدينية، على اعتبار أن سكان الأرياف يتميزون بالتقاليد الدينية، ومع بروز هذا التيار الإسلامي في تركيا تطور شيئا فشيئا، ليشكل العديد من الجمعيات الإسلامية وإنشاء المدارس وتخريج الأئمة والخطباء، وبرز ذلك في انتخابات 1965 حين تفوق حزب العدالة على الحزب الجمهوري بحصوله على 52,8 % من الأصوات مقابل 28 %، و240 مقعد برلماني مقابل 134، وهذا يدل على انتشار شعبية هذا الحزب الإسلامي بقيادة سليمان ديمريل[1].

وفي انتخابات 1969م تمكن هذه المرة من الإنفراد بالسلطة، وحصل على 46,5 % من الأصوات و256 مقعد في البرلمان، وفي عام 1970 برز تيار إسلامي معتدل دخل لعبة السياسة والسلطة عندما قام "نجم الدين أربكان" بتأسيس أول حزب سياسي إسلامي عام 1970 حمل اسم (النظام الوطني)، وحدد الحزب الجديد في برنامجه أن الإسلام أساس ومصدر الحياة، وجاء تأسيس الحزب بعد أن قرر جناحا المعارضة الإسلامية: الحركة النقشبندية بزعامة محمد زاهد كتكو، والحركة النورسية بزعامة سعيد النوري القيام بذلك حيث اعتقدوا أنه حان وقت تصعيد الموقف والتقدم خطة للأمام[2].

في عام 1980م حدث انقلاب على النظام، وفرض الحظر على الحياة السياسية داخل الدولة ومنعت الأحزاب السياسية من ممارسة نشاطاتها، واستمر الحظر إلى غاية 25 أفريل 1983 حيث رفع الحظر المفروض، واستأنفت الأحزاب السياسية نشاطها وتم خلال بضعة أسابيع تأسيس 17 حزبا سياسيا.

استطاع "تورغوت أوزال" تأسيس حزب الوطن الأم سنة 1983 وضم له الكوادر من حزب السلام الوطني الذي حظر نشاطه بعد انقلاب 1980، وحصل الحزب في انتخابات تشرين الأول عام 1983م على 45,15% من أصوات الناخبين، أي ما يعادل 211 مقعد فاستطاع بذلك تشكيل الحكومة التركية، وللإشارة فإن أغلبية أتباع الطريقة النقشبندية تحولوا إلى حزب الوطن الأم عند تأسيسه 1983م.

في هذه الفترة رأى "تورغوت أوزال" أثناء توليه رئاسة الحكومة 1983-1989 أنه في ظل المعطيات، من الواجب أن تتبنى تركيا سياسة معتدلة وعمل على ذلك من خلال تبني سياسة توفق بين القيم الغربية والقيم الشرقية الإسلامية، لخلق ثقافة سياسية جديدة يستطيع من خلالها السيطرة على النزعة القومية التي برزت بقوة بعد انتهاء الحرب الباردة 1991، كما ربط خطاباته بالنظام العالمي الجديد الذي تزعمته

[1] : ماجد محي عبد العباس، الدور السياسي للتيار الإسلامي في تركيا خلال سنوات 1960-1980، مركز المعرفة الرقمي، نوفمبر 2024، أطلع عليه في 26 ديسمبر 2024، على الساعة 9:00 صباحا، https://www.iasj.net

[2] : نفسه، https://www.iasj.net

الولايات المتحدة الأمريكية، الذي عرف بالأحادية القطبية، وكان الهدف من وراء ذلك إعادة تشكيل تركيا بتوجهات إسلامية معتدلة، لكن هذه الرؤية انتهت بوفاة "تورغوت أوزال" 1993، وبرز البديل من بعده المعروف بحزب " الرفاه الإسلامي" كحليفة لحزب " السلام الوطني" الذي حظر نشاطه بعد انقلاب 1980.[1]

- **تأسيس حزب الرفاه:** تأسس حزب الرفاه الإسلامي في 19 تموز/ يوليو 1983، وهو امتداد طبيعي لحزب السلامة الوطني الذي حظر نشاطه إثر انقلاب 12 سبتمبر 1980 مع غيره من الأحزاب، وفي هذه الفترة كانت قيادات حزب السلامة الوطني وعلى رأسه " نجم الدين أربكان" و" شوكت قازان" و" ياسين خطيب أوغلو" وغيرهم قيد الإقامة الجبرية، ومنهم من سجن ومن نفي، عمل من بقي حرا من كوادر الحزب على لم الشمل من جديد والسعي لتأسيس حزب جديد على أنقاض حزب السلامة الوطني المحظور رسميا، والممنوع من ممارسة النشاط السياسي وهكذا ولد الحزب الجديد، حزب الرفاه بقيادة "أحمد تقدال" وللإشارة فإن هذا العمل التأسيسي كان بالتشاور مع زعامة حزب السلامة الوطني، ومع رفع الحظر عن نشاط زعماء حزب السلامة بعد استفتاء أجري عام 1986م، عاد نجم الدين أربكان إلى زعامة حزب الرفاه في شهر أكتوبر 1987م، قدم حزب الرفاه الإسلامي برنامجا تحت عنوان " النظام العادل" وهي تسمية لها دلالة على " النظام الإسلامي" الذي لا يرد مصطلحه في مستندات الحزب الرسمية ولا في وثائقه أو أدبياته[2].

لقد برز داخل الحزب الجديد مجموعة من الشباب وصفوا بالحداثيين التقدميين مثل: رجب طيب أردوغان وعبد الله غول، وعمل هؤلاء على توسيع حركة الحزب وقاعدته الانتخابية خارج حدود اللحى البيضاء (المدينون)، إذ ضم الحزب أيضا مجموعة من النساء غير المتحجبات، ومن الأقليات أيضا، وخفف من حدة مواقفه ضد مؤسسات الدولة العلمانية، هذه التحديثات أوصلت أربكان إلى قمة مجده في تاريخه السياسي وهي انتخابات 1995، التي كانت بمثابة زلزال للنخب التركية العلمانية، فقد تصدر الحزب الانتخابات وأصبح أربكان الإسلامي المحافظ ذو التوجه الشرقي قادرا على تشكيل حكومة ائتلافية، وأن يصبح هو رئيس الحكومة، ومع تشكيله للحكومة بدأ أربكان جولته بزيارة مجموعة من الدول مثل : مصر، إيران، ليبيا وغيرها، وكان أربكان يحمل معه مشروع الوحدة الإسلامية، إلا أن هذه الزيارات باءت بالفشل، وقد تبع هذه

[1] : محمد نادر قاسم قواسمية، عبد المجيد زيد الشناق، التيار الإسلامي في تركيا والحياة السياسية 1918- 2001، مجلة الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية، المجلد 3، العدد 51، 1 سبتمبر 2024، ص 228.

[2] : يوسف إبراهيم الجهماني، حزب الرفاه – نجم الدين أربكان الإسلام السياسي الجديد -" الرهان على السلطة"، ط1، دار حوار للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1997، ص ص 15 – 16.

الزيارات الخارجية في الداخل خطابات وتصريحات تحمل نفسا إسلاميا وموائد رمضانية نظمتها البلديات التي فاز بها حزبه.[1]

تشكلت بذلك سابقة في تاريخ الجمهورية التركية حيث اعتبر ذلك تهديدا " لقيم العلمانية"، فقام الجيش بتوجيه إنذارات شفهية وتم الضغط على أربكان إلى أن سلم استقالته بهدف تهدئة الأوضاع، ومنع من ممارسة العمل السياسي عام 1997م، وأغلق حزبه، فأسس حزب الفضيلة الذي لم يكن عضوا رسميا فيه أيضا بل كان يديره من خارجه، هنا اختلفت رؤية الحداثيين التقدميين في الحزب أمثال رجب طيب أردوغان وعبد الله غول الذين لم ينضموا للحزب الجديد وقرروا تأسيس حزب آخر لا يحمل تركة وآثار الماضي، وأطلقوا عليه اسم :" العدالة والتنمية"[2].

لقد تبنى حزب الرفاه رؤية سياسية متوافقة بين الإسلام والعلمانية، حيث عمل على توظيف الإسلام في السلطة السياسية، في مقابل ذلك عمل على تخفيف الحدة اتجاه العلمانية، هنا نلمس في طرح أربكان رؤية إسلامية معتدلة أو يمكن أن نسميها تسييس مفهوم الإسلام، وفق المطالب المجتمعية للظفر بالسلطة الحاكمة، لكنه لم يستطع التوفيق بين ذلك حين تولى السلطة السياسية ومنع من العمل السياسي إضافة إلى استقالته بضغط من الجيش، ما أدى إلى بروز تيار جديد يقوده أردوغان وعبد الله غول.

[1] : ترك برس، " أبو الإسلام السياسي" حاضر في الانتخابات المحلية التركية .. هل يستطيع نجله استعادة دوره كاملا؟، 24 مارس 2024، أطلع عليه في 10 جانفي 2025، على الساعة 17:06 مساء، https://www.turkpress.com

[2] : نفسه، https://www.turkpress.com

المبحث الثالث: وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا

يعد حزب العدالة والتنمية أهم حزب برز في تركيا مطلع القرن 21 ليقود السلطة في تركيا أكثر من ربع قرن، وسنبين كيفية وصوله للسلطة في المبحث.

1- تأسيس حزب العدالة والتنمية ونشأته:

تشكل حزب العدالة والتنمية بواسطة مجموعة من السياسيين على اختلاف توجهاتهم، الفكرية والسياسية والدينية، والذين اتفقوا على الخروج من الوضع المتردي الذي تعيشه البلاد، إلى مجتمع أكثر فعالية اقتصادية، يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة وتحقيق الديمقراطية، دون الاصطدام مع المؤسسة العسكرية أو الإخلال بمبادئ العلمانية.

قام بتأسيس الحزب الأعضاء المنشقون عن حزب الفضيلة الإسلامي من فئة الشباب المجددين المنتمين للحزب بقيادة رئيس بلدية اسطنبول السابق رجب طيب أردوغان في 14 أغسطس 2001م[1]، الذي سبق وأن حكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة عشرة أشهر بسبب إحدى خطبه العارضة لمبادئ أتاتورك العلمانية[2]، في 28 حزيران 1998 لاستشهاده بقصيدة لضياء غوك ألب منظر القومية التركية حين قال:

"المآذن حرابنا والقباب قبعاتنا والمساجد ثكناتنا والمؤمنون جنودنا" [3].

ومن خلال هذا الخطاب نلمس التوجه الإسلامي للطيب رجب أردوغان وبهذا صعود الإسلام في السلطة السياسية في تركيا، لقد أدرك أردوغان ورفاقه أن وصولهم للسلطة يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرتهم على تأكيد احترامهم للعلمانية، وتخليهم عن فكرة الدولة الإسلامية بدا أن الحزب قرر أن يخفي هويته الدينية عن الانظار، خلال الفترة الاولى من وجود على الساحة السياسية على الأقل، وفي مؤتمر الحزب التأسيسي في 14 أغسطس 2001م حاول حزب العدالة والتنمية أن لا يثير ريبة اي تيار داخل تركيا خاصة المؤسسة العسكرية، وذلك حتى لا يتعرض لنفس مصير أحزاب " النظام الوطني" و " السلامة الوطنية" و " الرفاه" و " الفضيلة"، وعمل مؤسسو الحب عل جذب أكبر عدد مكن من الأنصار فأطلقوا على اجتماعهم التأسيسي اسم (العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع)، وأعلنوا أن حزبهم لا يتبنى أيديولوجية معينة[4]، واعتبره أردوغان وريثا لحزب العدالة الليبيرالي الذي تزعمه " عدنان مندريس" وأنه ليس وريثا لأي

[1] : بوجلطية، المرجع السابق، ص 244.
[2] : أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، المملكة الاردنية الهاشمية، 2011، ص 388.
[3] : حميد بوزوسلان، تاريخ تركيا المعاصر، تر حسين عمر، المركز الثقافي العربي، ط1، الإمارات العربية المتحدة،2009، ص 113.
[4] : أسامة أحمد العادلي، وآخرون، تحولات النظام السياسي التركي تحت حكم العدالة والتنمية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد 7، جويلية 2022، مصر، ص 696.

حزب إسلامي آخر، وأكد زعماء الحزب أنهم سيركزون على الأفكار والآراء التي تحقق التنمية الوطنية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها تركيا.

لقد طرح الحزب رؤيته بالتركيز على الواقعية لا على المثالية كما تفعل الأحزاب الإسلامية المحافظة ولا يرغبون في خلق كمالية جديدة بثوب إسلامي، ومع توحيد الفكر تم جمع 71 توقيع على عريضة إنشاء حزب العدالة والتنمية، ثم انضم إليهم 53 عضوا من نواب حزب الشعب ليصبع بذبك عدد المؤسسين 124 عضوا، وكان القانون الداخلي أحد المزايا التي ميزته عن بقية الأحزاب والكيانات السياسية الأخرى، الذي نص على تحديد مدة النائب البرلماني بما لا يزيد عن ثلاث دورات، وأن لا يرأس الحزب شخص أكثر من خمس دورات، علما أن شعار الحزب قاعدته مصباح وإطاره أسود يخرج منه ضوء أًفر يراه مؤسسو الحزب على أنه إشارة للإثارة والاستنارة[1].

2- مبادئ الحزب وفلسفته:

تشكل حزب العدالة والتنمية من مزيج من التركيبات الفكرية فلم يكن الحزب علمانيا يمثل يمين الوسط مثل حزب " الوطن الام" أو " حزب الطريق القويم " ولا إسلاميا بالمعنى الذي تناوله حزب "الرفاه"، ولا هي كمالية تمثل يسار الوسط التركي، لقد كان الحزب عبارة عن تركيبة جديدة من الإسلامية واليسارية واليمينية، عرفت باسم "الديمقراطية المحافظة" وهي عبارة عن نظام سياسي اجتماعي توفيقي، تنسجم فيه الحداثة مع التراث من جانب و القيم الإنسانية والعقلانية من جانب آخر، فهي تقبل الجديد ولا ترفض القديم.

رفض الحزب في مبادئه:

- الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية عرقية أو أيديولوجية أو دينية واحدة وتلغي ما دون سواها.
- تحديد دور الدولة حيث يجب أن يتوقف عند تسيير الأمور من خلال الحد من التناقض، عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات، وتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع.
- على الرغم من اختلاف الأيديولوجيات التي ينتمي إليها الأعضاء المكونين للحزب، إلا أنهم اتفقوا على وضع سياسات تساعد تركيا على الخروج من الوضع المتردي إلى مجتمع اقتصادي مزدهر، وتحقيق

[1] : منة الله محمود محمد عبد المجيد وآخرون، انعكاسات التكوين الثقافي لحزب العدالة والتنمية على آداء السياسة الخارجية التركية منذ عام 2002، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 23، يوليو 2024، ص ص 184- 185.

التنمية المستدامة، من خلال دعم مبادئ الديمقراطية دون الإخلال بمبادئ العلمانية أو الاصطدام مع المؤسسة العسكرية، فالحزب يمثل كافة الاتجاهات الليبيرالية ويحتوي كافة فئات الشعب [1].

وفي 18 آذار / مارس 2003 قدم أردوغان برنامج حكومته الذي يمثل مشروع وأهداف حزبه إلى المجلس الوطني الذي استحضر فيه جهود أتاتورك لبناء الدولة التركية الحديثة، مؤكدا التزام الحزب بالمبادئ الأتاتوركية، وانه حزب ديمقراطي اجتماعي محافظ، وتضمن البرنامج شرحا وافيا لسياسة الحكومة الجديدة.

على صعيد المشروع السياسي للحزب تضمن عدة توجهات في مجال الإصلاح السياسي، فعلى صعيد السياسة الداخلية وكما ذكرت سابقا فقد رفض الحزب سياسة الاقصاء والتفريق بين أبناء الشعب الواحد، على أساس العرق أو الجنس أو المذهب، والعمل على تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا[2].

عمل الحزب في مشروعه على تحديد الحياة السياسية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية، ولتحقيق ذلك لا بد من اعتماد دستور يحقق العدالة الاجتماعية ويفعل دور الشعب في صناعة القرار، كما مس مشروع الحزب استبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل، أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد تصدرت مسألة انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي قائمة أولويات الحكومة، وسعيها الحثيث في مواصلة المباحثات الهادفة لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، وفي إطار ذلك وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية نصب عينيها الأهداف التالية:

1- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد.
2- ضمان المستقبل السياسي للحزب لدى الشارع التركي.
3- تحقيق المشروع الإصلاحي للحزب.
4- تجنب المواقف الصدامية مع القوى العلمانية.
5- السعي والمثابرة في مباحثات الانضمام للاتحاد الاوروبي[3].

ومن أهم النقاط التي طرحها حزب العدالة والتنمية بعد تسلمه السلطة مسألة الإعداد لصياغة دستور جديد للبلاد، وعد ذلك من أولويات أردوغان لتنفيذ مشروعه الإصلاحي، ويهدف ذلك إلى تقويض تراث

[1] : عبد المجيد، المرجع السابق، ص ص 185- 186.
[2] : سعد عبد العزيز المسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مركز الدراسات الاقليمية، المجلد 5، العدد 12، ص 12.
[3] : نفسه، ص 12.

انقلاب 12 أيلول 1980م، ودستوره الذي وضع بإرادة العسكر، وإبعاد تدخل الجيش في الحياة السياسية[1].

لقد استطاع حزب العدالة والتنمية أن يطرح مبادئ معتدلة تبتعد عن أي تشدد أو تطرف، تطمئن المؤسسة العسكرية التركية المتخوفة من صعود إسلامي للحكومة، وبالتالي يهدد المبادئ العلمانية، فضلا عن أن حزب العدالة والتنمية أراد ان يعطي صورة إيجابية للرأي العالمي المتخوف من صعود الإسلاميين إلى الحكم في تركيا .

اتخذ حزب العدالة والتنمية سياسة معتدلة حاول من خلالها ان يوازن بين جميع الأطراف، فمن جانب طمأن المتخوفين من وصول قوى إسلامية إلى السلطة، وخاصة المؤسسة العسكرية التركية و السياسة العامة التي سيتبعها، من جانب آخر طمأن الأحزاب السياسية المتشددة التي تستطيع تأليب الرأي العام التركي بالتوازن في السياسة بحيث لا تضر مصلحة أي طرف.

لقد سعى حزب العدالة والتنمية إلى إيجاد انسجام بين الديمقراطية والاسلام كما هو حال الأحزاب الديمقراطية المسيحية في بلدان أوروبا الغربية.

تقوم سياسة الحزب على احترام الحريات الدينية والفكرية مع عدم التعارض مع المبادئ العلمانية لتركيا، إضافة إلى التسامح والحوار، والحرص على تجنب شعارات دينية في خطاباته السياسية[2] .

إننا إذ نقف على قراءة مبادئ الحزب السياسية نلمس مدى تبلور التفكير السياسي لهذا الأخير، مرورا بمحطات حزبية عديدة، إضافة إلى ذلك فقد شهد أعضائه العديد من الانقلابات العسكرية ضد السلطة أدى إلى اسقاط النظام السياسي، وإعادة بنائه من جديد، هنا نلحظ التقدم الذي أحرزه الحزب في سياسته حين طرح مبادئ سياسية تجمع مختلف الطوائف الاجتماعية في تركيا، إذ لم يقتصر الحزب على الاسلاميين فقط بل ضم العلمانيين وغيرهم، كما ضم نسوة منقبات كذلك ضم نسوة دون نقاب، وهذا دليل على معرفة أعضاء الحزب الجديد لمختلف الظروف المحيطة به، والبيئة الاجتماعية التركية، فتميز بنوع من المرونة في الطرح واستطاع من خلال ذلك الفوز بالانتخابات الرئاسية لعام 2002.

لم يكن الإسلام السياسي ظاهرا في سياسة الحزب بل كان خفيا أثناء تعامله مع مختلف أطياف المجتمع، لكن الحقيقة أن الإسلام السياسي بارز في سياسة الحزب إضافة إلى الخلفية التاريخية للحزب الذي جل أعضاءه كانوا في حزب الرفاه، تحت قيادة نجم الدين أربكان ذو الانتماء الإسلامي البارز، حتى

[1] : مسلط، المرجع السابق، ص ص 12 – 13.
[2] : أحمد محمد علي جابر، صراع الهوية في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة حمورابي، العدد 32، جامعة بغداد، 2019، ص ص 85- 87.

خطابات أردوغان تبرز الميول الإسلامية وإن أخفيت فمعارضته للفكر الأتاتوركي عام 1998م تسبب في سجنه ومنعه من حقوقه السياسية.

لقد استطاع الحزب من خلال هذه السياسة ان يربح قاعدة اجتماعية وشريحة شعبية مهمة في تركيا، تعطيه شرعية تولي السلطة الأساسية في كل عهدة انتخابية.

الفصل الثالث : الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي في الوطن العربي

المبحث الأول : الأزمة السورية

المبحث الثاني : الأزمة المصرية

المبحث الثالث : الأزمة الليبية

المبحث الرابع: القضية الفلسطينية

المبحث الخامس: القضية الكردية

المبحث الأول: الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي في الملف السوري

يعد الملف السوري من أهم القضايا التي ترتبط بشكل مباشر بتركيا وسياساتها بحكم الحدود الجغرافية الممتدة على حدود 900 كلم، وكذا العلاقات الضاربة الجذور في التاريخ.

المطلب الأول: الأزمة السورية 2011

تعد الأزمة السورية واحدة من أكثر الأزمات تعقيدا في العالم لتعدد أطرافها بين محلية وإقليمية ودولية، وتعدد مصالح كل طرف إلى التشابك وأحيانا التعارض.

تتشكل سوريا من تنوع ثقافي وعرقي ويبلغ عدد سكانها 22 مليون نسمة قبل اندلاع الأزمة، تشكل اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد إضافة إلى وجود لغات أخرى مثل التركية والأرمنية والكردية، اما التنوع الديني فحوالي 75% من سكان سوريا مسلمين، بما سنيين وهم يشكلون المجموعة الدينية الأكبر ، والشيعة مثل العلويين يشكلون 11.5 % والدروز 3 % والإسماعيليون نسبة 1.5 % والمسيحيون الأرثوذوكس يشكلون نسبة 4.5 %، أما التنوع العرقي فينقسم إلى أقليات- بجانب العرب – وهم الأكراد 8,5 % الأرمنيون 4 % التركمان 3 %، أما الأغلبية فهم السنة[1]

1- سوريا عشية الثورة

تميز الجو العام في سوريا قبل الثورة بسنة تقريبا بشبكة علاقات إقليمية ودولية واسعة، وكانت دمشق العاصمة الوحيدة في المنطقة التي بإمكانها احتواء الأضداد (الرئيس الإيراني أحمد نجاد والملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، ورئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان)، كما أن علاقات دمشق الدولية بدأت تتحسن بعد فترة عصيبة من العزلة المفروضة على سوريا، التي تسبب فيها موقفها الرافض للغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، ثم اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري الذي اتهمت فيه دمشق وحلفاءها في لبنان.

لقد استغل النظام السوري الحرب التي وقعت في تموز 2006 في لبنان بين اسرائيل وحزب الله، عندما قام الأخير بأسر جنديين إسرائيليين خلفت دمارا كبيرا في لبنان، أداة للخروج من العزلة بل ذهب النظام إلى أبعد من ذلك حين وافق على الدخول في مفاوضات سرية مع إسرائيل توسطت فيها تركيا بعد فشل مؤتمر " أنابوليس للسلام في الشرق الأوسط" خريف عام 2007م، وبناء عليه تحسنت العلاقات السورية الفرنسية،

[1] : إبراهيم محمد البنا، زياد جمال القصاصي، وآخرون ، الأزمة السورية (2011- 2022) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة – دراسة في الأصول وآليات إدارة الصراع-، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2 فبراير 2023، أطلع عليه في 2 جوان 2025، على الساعة 9:50 صباحا، https://www.democraticac.de

ودعي الرئيس بشار الأسد إلى باريس (تموز 2008) لحضور انطلاق قمة الاتحاد من أجل المتوسط، إلى جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود أولمرت"، ثم بعدها زار نيكولا ساركوزي سوريا في سبتمبر 2008 في محاولات لإنجاح مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل، كما تحسنت العلاقات مع السعودية ولبنان، ما سمح لسوريا بالانفتاح أكثر والخروج من العزلة المفروضة عليها.

وعليه كان الجو العام في سوريا لا ينذر بالثورة بشكل واضح خاصة أن سوريا كانت لها علاقات قوية مع إيران وتركيا وقطر، وتحسنت علاقاتها مع السعودية وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

2- الجذور التاريخية للأزمة السورية 2011

لم تكن الأزمة السورية وليدة الصدفة بل كانت نتيجة تراكمات مختلفة، فمنذ وصول حزب البعث الاشتراكي إلى السلطة في سوريا بانقلاب عسكري في 8 مارس 1963م، ونتيجة للخلافات التي حدثت داخل بيت البعثيين بين 1963- 1970 جرى انقلاب عسكري آخر عام 1970، قاده وزير الدفاع آنذاك حافظ الأسد، وهو ما عرف بالحركة التصحيحية ليصبح حافظ الأسد عام 1971م رئيسا لسوريا، وقد اتخذ حافظ الأسد حزب البعث مظلة لحكمه بعد التخلص من قياداته التاريخية.

أسس حافظ الأسد نظاما طائفيا قائما على القبضة الأمنية، ووضع دستورا عام 1973م كفل له صلاحيات واسعة ومطلقة، وقضت المادة الثامنة منه : " حزب البعث هو الحزب القائد للدولة والمجتمع"، وبعد وفاة حافظ الأسد في 10 حزيران 2000م تولى ابنه بشار الأسد الحكم بطريقة غير شرعية، بعد تعديل دستوري مكنه من الترشح والوصول لمنصب رئيس الجمهورية، وانطلق ما يسمى ب" ربيع دمشق"[2] في محاولة لبدء مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي في البلاد ولكن سرعان ما انتهى باعتقال رموز "ربيع دمشق" أو هربهم خارج البلاد.

ومن أهم ما أسس للأزمة في سوريا عام 2011م التراكمات التاريخية التي أدت لانفجار الأزمة في هذا العام، ومن ذلك كثر المجازر الوحشية وحضورها في ذاكرة السوريين ومن بينها:

- مجزرة حلب 16 يونيو 1979م.

[1] : مروان قبلان، الثورة والصراع على سوريا – تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية-، دورية سياسات عربية، العدد 18، يناير 2016، ص 5.

[2] : بدأ ما يعرف بـ"ربيع دمشق" بعد وفاة الرئيس السوري السابق حافظ الأسد وتسلم ابنه بشار الأسد مقاليد الحكم منتصف يوليو/تموز 2000، وشهدت سوريا بعضا من "التحرر السياسي"، وعلت أصوات كثيرة مطالبة بإصلاحات قضائية وقانونية واقتصادية، وشكّل ذلك بداية "صحوة سياسية" في البلاد، لكنها قوبلت من النظام السوري بسلسلة اعتقالات وحملة قمع استهدفت كثيرين من رموز هذا الحراك، ويعتبر المتتبعون أن ذلك كان من المقدمات التي قادت إلى إشعال فتيل الثورة السورية عام 2011. ينظر: الجزيرة نت، ربيع دمشق.. "العقد الضائع" الذي سبق الثورة السورية، الجزيرة نت، 23 مارس 2024، أطلع عليه في 16 ديسمبر 2025، على الساعة 17:04، https://www.aljazeera.net/

- مجزرة جسر الشغور 10 مارس 1980م، قتل فيها أكثر من 80 مواطنا.
- مجزرة سجن تدمر 27 يونيو 1980م قتل فيها بين 1000 و 1800 معتقل.
- مجزرة حي المشارفة – حلب صباح عيد الفطر 11 أوت 1980م قتل فيها حوالي 100 مواطن ودفنتهم الجرافات.
- مجزرة الرقة سبتمبر 1980م جمعت القوات السورية 400 شخص كمعتقلين بمدرسة ثانوية واشعلت النيران بالمدرسة وقتل الجميع .
- مجزرة حماة الكبرى 1983م استمرت 27 يوما حيث قام النظام بتطويق المدينة وقصفها بالمدفعية.
- مجزرة سجن صيد نايا 5 يوليو 2008م.
- مجزرة القامشلي 12 مارس 2004.[1]

وهذا يعني أن هناك تراكمات تاريخية ولدت احتقانا شعبيا كبيرا، وحقدا دفينا على النظام القائم في سوريا أدى إلى الثورة السورية 2011.

لقد كان النظام السياسي في سوريا منذ السبعينات مبنيا على قاعدة إعادة توزيع الثروة، لكنه في غضون السنوات التي سبقت الثورة في سوريا صار مبنيا على قاعدة جمع الثروة في الطغمة السياسية وحلفاءها، هذا ما تسبب بشكل واضح في كسر العقد الاجتماعي بين النظام السياسي والشعب، خصوصا بعد تدهور الوضع الاجتماعي وتراجعه بالنسبة للطبقة الوسطى، علاوة على ذلك وكما هو معروف فإن الدولة السورية بدأت منذ السبعينات بعثية تحكمها أيديولوجية الحزب الواحد، والذي يتمثل في حزب البعث، وكانت لها نوع من الحياة السياسية الداخلية تضم فئات شبابية وعمالية وفلاحية وثقافية ...الخ.

بمرور الزمن تحول النظام السياسي من حكم الحزب الواحد وهو حزب البعث الاشتراكي إلى حكم العائلة الواحدة التي تمتلك أجهزة استخباراتية ومؤسسات اقتصادية وتتحكم في السلطة السياسية لتسيطر على البلاد.

بهذه الأسباب بلغ النظام السياسي بعد تفكك نظامه وتفكك العقد الاجتماعي بين السلطة والشعب، إلى حتمية لا ثالث لها إما إصلاح النظام أو الحرب الأهلية، تسبب ذلك في تفاقم الوضع، فقد شهد النظام في الفترة الأخيرة التي سبقت الثورة إفلاس وظيفي عميق، أدى إلى أزمة وبالتالي ثورة ضد النظام .[2]

[1] : خالد مفتاح أشتيوي، مسار الأزمة السورية من 2011- 2016، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 9، العدد1، ج2، 2018، ص ص 943- 945.

[2] : بول سالم، سورية: جذور ثورة عام 2011 وفرص التفاقم أو الانفراج عام 2012، جريدة الحياة، 29 ديسمبر 2011، اطلع عليه في 8 جوان 2025، 22:51 ليلا، https://www.carnegieendowment.org

من بين الأسباب كذلك التي أدت إلى اشعال الثورة منذ أن حكم حزب البعث الاشتراكي سوريا بعد انقلاب 1963م، تبني هوية القومية وبعد انتكاسة 1967م تبنى مسارا اصلاحيا سمي بسوريا الحديثة شكل من خلالها عصبة طائفية في الجيش وأجهزة الأمن وقد وصفت بأنها هيكلة مزدوجة للسلطة، نواة من النخب الأمنية العلوية وقشرة من سائر الأقليات السنية، مما سخر موارد الدولة لشبكات شكل فيها العلويين مركز القوة والسلطة في مفاصل الدولة[1].

3- **مسار الثورة وتوسعها:**

" الشعب يريد إسقاط النظام" عبارة كتبها أطفال عام 2011 على جدار مدرسة في درعا متأثرين بجو الثورات على الأنظمة التسلطية في المحيط العربي، فاعتقلتهم أجهزة النظام السوري وعذبتهم وأذلت أهاليهم، ما تسبب باشتعال موجة احتجاجات، لم تعهدها سوريا منذ أمد بعيد، لا بسبب اعتقال الصبية فحسب ولا نتيجة لعامل لحظي، بل بسبب عقود من الاستياء والمظالم والتراكمات التي عانى منها الشعب السوري[2].

لقد شهد تاريخ 15 مارس 2011 انطلاق الثورة السورية بأول مظاهرة نظمها ناشطوا المجتمع المدني، في سوق الحميدية وسط دمشق، حيث ردد المتظاهرون شعارات تنادي بالحرية منها" الله سورية حرية وبس" فسارعت قوات الأمن إلى مهاجمة المتظاهرين وفضهم واعتقال عدد من الناشطين المشاركين فيها، ثم دعت صفحات عبر مواقع التواصل الاجتماعي مؤيدة للثورة إلى مظاهرات حاشدة يوم الجمعة 18 مارس 2011 تحت اسم " جمعة الكرامة" فتحركت عدة مدن سورية منها دمشق، حمص، بانياس، دير الزور ودرعا، وكانت مظاهرة درعا حاشدة على خلفية طرد مسؤولي نظام بشار الأسد الأهالي الذين طالبوا بالإفراج عن أطفالهم المعتقلين، وردت قوات النظام السوري بالرصاص الحي لتفريق المتظاهرين، مما أدى إلى سقوط أول شهداء الثورة السورية منهم: حسام عياش ومحمود جوابرة.

تتالت المظاهرات بعد ذلك وانظمت المدن السورية والقرى إلى المظاهرات تباعا، حملت طابع السلمية وطالبت بالحرية والتغيير، واجهها النظام كلها بالقمع والرصاص الحي والاعتقالات والانتهاكات والاعتداءات، واعتقال الناشطين ...[3].

[1] : سامر بكور، التغريبية السورية : الحرب الأهلية وتداعياتها المجالية والسكانية 2011- 2020 – المناطق الجنوبية والوسطى والساحلية من سوريا، ج1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 4 يونيو 2024م، أطلع عليه في 9 جوان 2025م، على الساعة 7:48 صباحا، https://www.dohainstitute.org

[2] : نفسه، https://www.dohainstitute.org

[3] : الجزيرة، الثورة السورية ... متى بدأت شرارتها الأولى؟ وما أبرز مراحلها ونتائجها؟، 8 ديسمبر 2024، أطلع عليه في 10 جوان 2025، على الساعة 18:13، https://www.aljazzera.com

تطورت الاحتجاجات والمظاهرات وأضفى اجتياح الجامع العمري بدرعا في 23 مارس 2011 صبغة طائفية على النزاع، وأثار نوعا من اللا احترام للمقامات الدينية، مبرزا عدم إجلال النظام للإسلام السني كإثارة للنعرة طائفية بين السنة والعلويين.

ونتيجة لهذا التطور حدثت مظاهرات أخرى للتضامن مع درعا في 25 مارس 2011 في العديد من المناطق السنية، بما في ذلك أحياء في مدينة اللاذقية السنية – العلوية (المختلطة)، وإلى جانب المجابهات بين المحتجين وقوات الأمن التي استخدمت الذخيرة الحية أدى ذلك إلى سقوط 12 قتيلا، وقعت مشاجرات طائفية على أطراف المناطق السنية العلوية في حرم جامعة تشرين، وعلى مدى يوم كامل كانت اللاذقية تضج بالإشاعات عن قرب اندلاع حريق طائفي كامل وشامل، حتى تدخل الوجهاء المحليون والسلطات البلدية بالتعاون من أجل احتواء الموقف الذي قد يؤدي إلى نشوب حرب طائفية تحرق الأخضر واليابس ونجحت في ذلك.

تصاعدت هذه التوترات من جديد بعد أسبوعين فقط في بانياس ففي 9 أفريل 2011، حدث صدام عنيف بين محتجين وقوات الأمن أسفرت عن سقوط عدة إصابات، وعند الغسق تعرضت قافلة تنقل مجموعة من الجنود والعسكريين العلوين إلى كمين قرب المدينة، سقط فيه تسعة قتلى، وفي الوقت نفسه بدأت تتداول مقاطع فيديو عن الفضائح حملت طابعا طائفيا واضحا، عبر شبكات التواصل الاجتماعي، تمثلت في إهانة سكان مدنيين من طرف مجموعة من قوات الامن في قرية البياضة السنية، على بعد نحو 6 أميال جنوب بانياس، كما أظهر مقطع آخر حادثة القتل المروع لتاجر خضروات علوي زعم أنه يجند عناصر الميليشيات التابعة للنظام أو " الشبيحة"[1] على يد ما قيل أنهم دهماء السنة، واستطاع الجيش و أعيان بانياس حين اجتاح الجيش المدينة في 7 مايو 2011 وضع حدد للاحتجاجات لأشهر عدة.[2]

توسعت الاحتجاجات إلى البلدات المجاورة كجاسم، داعل، الصنمين وإنخل، في حين جرى إحراق المقر الرئيس لحزب البعث في درعا إحراقا كاملا، واتسعت المظاهرات يوميا وسط حملات أمنية أقسى مما سبق لفرض النظام، ورغبة في تهدئة الأوضاع اتخذ بشار الأسد خطوات لاسترضاء زعماء العشائر من الأسر المرتبطة ارتباطا وثيقا في درعا، فقد وعد وفد حكومي بقيادة ابن درعا الواء " رستم غزالة" الذي كان حينئذ رئيس الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان، بمحاكمة الذين أطلقوا النار على المحتجين، كما أطلق أمن الدولة سراح أبناء زعماء العشائر المعتقلين، وأصدرت الحكومة مرسوما بخصوص خفض الضرائب وزيادة

[1] : يؤرخ بعض الباحثين لظهور الشبيحة بقوة في الثمانينات، ويلخص باحثون دورها من خلال أساليبها العنيفة والعدوانية في نشر الخوف بين السوريين، الأمر الذي حال دون ظهور معارضة لنظام الأسد، وقال آخرون إنها مجموعة علوية مسلحة غير نظامية شكلها مالك الأسد ابن الشقيق الأكبر للرئيس حافظ الأسد عام 1975بعد دخول القوات السورية إلى لبنان، تعرف باسم "الشبح" فسموا بالشبيحة، ينظر: الجزيرة نت، الشبيحة، الجزيرة نت، 3 أفريل 2015، أطلع عليه في 16 ديسمبر 2025، على الساعة 17:10، https://www.aljazeera.net/

[2] : هايكو ويمن، مسيرة سوريا من الانتفاضة المدنية إلى الحرب الأهلية، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، نوفمبر 2016، بيروت، ص ص 25- 27.

رواتب العاملين بمؤسسات الدولة، لكن ذلك لم يكن كافيا فالصبية عادوا تملأ وجوههم الماء والكدمات وبعضهم أقتلعت أظافرهم، ما أغضب مواطني درعا فتوسعت المظاهرات، وكان التوتر في جميع أنحاء البلاد.[1]

في ظل الاحتقان الشعبي الكبير خرج الرئيس بشار الأسد في خطاب للشعب في 30 مارس 2011م، اعتبر أن ما يحدث في سوريا مؤامرة ومكيدة خارجية، تريد زعزعة استقرار البلاد، وأن نوايا المحتجين كانت حسنة لكن ظللهم المتآمرون الأجانب، وبعد ذلك في يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة نزل السوريون بالآلاف في جميع أنحاء البلاد وهنا يمكن القول أن الربيع العربي قد وصل إلى سوريا[2].

لقد استخدم النظام السوري خطاب أفرط فيه في استخدام لغة التخوين ضد جميع معارضيه، ووصفهم بالعملاء والجواسيس لإسرائيل والولايات المتحدة الامريكية، لكن جواب الثوار كان تحت شعار:" اللي بيقتل شعبوا خاين" ، فتواصلت حملات القمع إذ حاصرت الدبابات السورية المدن التي شهدت الاضطرابات وهي : درعا، بانياس، حمص، تلكلخ، اللاذقية، الرستن، تلبيسة وحماة، ونشرت قوات الامن قناصة على أبنية قريبة من المظاهرات واستخدمت ميليشيات علوية ذات السمعة السيئة لترهيب المحتجين وتعذيبهم وقتلهم، وانتشرت الاعتقالات والقتب الشنيع في حق المتظاهرين، لكن على الرغم من ذلك لم يكن جميع الجنود السوريين سعداء بقتل المدنيين العزل، على الرغم من أوامر الحكومة بإعدام أي جندي يرفض إطلاق النار على المتظاهرين، إلا أنه انشق العديد من الجنود والقادة العسكريين ليلتحقوا بالثورة.

ففي 29 يوليو 2011 أعلن العقيد في القوات الجوية " رياض الأسعد" انشقاقه برفقة ضباط آخرين، وتشكيل الجيش السوري الحر، ودعا الأسعد أفراد الحكومة إلى ترك وحداتهم العسكرية والانضمام إليه، لتشكيل جيش وطني قادر على حماية الثورة وجميع قطاعات الشعب السوري بجميع طوائفه[3] .

وهكذا انتشرت الثورة في كل سوريا ضد نظام الأسد، كان في بداية الأمر مطالبة بالإصلاح ثم تطورت المطالب إلى إسقاط النظام، لتنتقل الثورة من الصراع الداخلي إلى صراع إقليمي، إذ بدأت التدخلات الدولية في سوريا ولعل أهم دولة كانت لها ارتباط وثيق بالثورة في سوريا هي : تركيا، وذلك لما لسورية من أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا، ولعلنا ننطلق من مقولة المؤرخ الفرنسي " فرناند بروديل" إذ يقول :" إن الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية" [4].

[1] : رضوان زيادة، لماذا تحولت الثورة السورية إلى العنف؟، مجلة سياسات عربية، العدد 18، يناير 2016، الدوحة، ص 4.
[2] : زيادة، المرجع السابق، ص 4.
[3] : نفسه، ص 9.
[4] : محمد سمير عياد، أسماء عبد الصادوق، جيوبوليتيكا السياسة الخارجية التركية بين الواقع والتحديات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، العدد 3، 30 يونيو 2022، https://search.emarefa.net

المطلب الثاني: تركيا والثورة السورية

يقول المؤرخ الفرنسي " فرناند بروديل" :" إن الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية"، فحين ينظر من هذه الزاوية فثمت أهمية خاصة لسوريا بالنسبة لتركيا، سواء من منظور الجيوبوليتيك أو التاريخ وكذا علم الاجتماع السياسي، وتتبدى أهميتها في عدة عوامل منها:

1- تعتبر الحدود التركية السورية الحدود البرية الأطول لتركيا، بطول حوالي 900 كلم بكل ما يعنيه ذلك من مصالح ومهددات مشتركة ومتبادلة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وأمنية.
2- تعد سوريا بوابة العالم العربي بالنسبة لتركيا سيما فيما يتعلق بالتجارة البرية وهذا ما يفسر التوجه التركي الحثيث لتصويب العلاقات مع دمشق في عهد العدالة والتنمية.
3- ثمت تقارب ملحوظ في التنوع العرقي والاثني والمذهبي على طرفي الحدود.
4- تعتبر تركيا الراعية التاريخية لتركمان سوريا المتمركزين في الشمال السوري.
5- كانت لحلب أهمية استثنائية بالنسبة لتركيا منذ خسرتها في معاهدة لوزان بعد الحرب العالمية الثانية، وتعتبرها تركيا لليوم هي والموصل خط الدفاع الأول عن حدودها.
6- كان لواء الإسكندرون وما زال عامل توتر بين البلدين حيث ضمته تركيا لأراضيها عام 1939م.
7- تتشارك الدولتان في تعقيدات الملف الكردي في المنطقة إضافة لكل من العراق وإيران[1].

لقد ارتبطت الأزمة السورية بتركيا بشكل مباشر منذ بدايتها الأولى، فمع اندلاع الاحتجاجات الأولى ضد نظام بشار الأسد[2] في سوريا عام 2011، ارتأت تركيا التعامل بشفافية تامة لإقناع بشار الأسد بتنفيذ إصلاحات تؤدي إلى نظام حكم ديمقراطي، وبهذا أرسلت الحكومة التركية العديد من الوفود السياسية والامنية وعلى رأسهم وزير الخارجية " أحمد داوود أوغلو"، بل حتى أنه حمل معه في إحدى الزيارات برنامج حزب العدالة والتنمية كنموذج للإصلاح في سوريا، وتواصلت جهود تركيا في دور الناصح للقيام بإصلاحات سياسية تلبية لطموح الشعب السوري[3].

ومع التطور السريع للأحداث في سوريا، وبعد ان اتضح عدم استجابة النظام السوري وإصراره على استخدام القوة في قمع الاحتجاجات، اتخذت الحكومة التركية موقفا صارما ضد النظام السوري، إذ استضافت المعرضة السورية في أوت 2011 وفي عام 2012 اجتمع مجلس الأمن التركي استعدادا للتعامل مع

[1] : سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، مارس 2016، ص 4.
[2] : ولد في 11 سبتمبر 1965 في دمشق بسوريا من أسرة تنتمي للطائفة العلوية النصيرية، تولى حكم سوريا خلفا لوالده عام 2000. ينظر: الجزيرة، بشار الأسد، 19 نوفمبر 2014، أطلع عليه في 16 جوان 2025، على الساعة 10:30 صباحا، https://www.algazzira.net
[3] : عارف محمد خلف البياتي، ابراهيم أحمد ناصر الجبوري، " الدور التركي في الأزمة السورية "، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد 4، 2015، بغداد، ص 8.

أسوأ السيناريوهات المتوقعة في الأزمة السورية، ومنذ أواخر 2014م شعرت تركيا بضرورة تغيير سياستها تجاه الأزمة خاصة بعد إعلان الأكراد السوريين لإقليم ذاتي جنوب تركيا أواخر 2015م[1].

لم تكن الأزمة السورية ذات ارتباط فقط بتركيا إنما توسعت لتتدخل فيها الولايات المتحدة الامريكية، التي لم تلجأ في بداية الأمر إلى الدعم العسكري لقوات المعارضة إلا في سنة 2013م إذ أرسلت ضباطها وخبراءها في تركيا لتدريب المعارضة في سوريا، فقد كان الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في سوريا هو إعادة صياغة الخريطة السياسية للمنطقة، فعلى الرغم من أن تقسيم سايكس بيكو السابق استطاع تفكيك المنطقة، إلا انه لم يقضي على مقومات التضامن الإقليمي، إذ لم يمنع من قيام محور ممانع للولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل، وتشكل سوريا الطرف الأساسي في المحور الذي يضم إيران وسوريا وحركات المقاومة في لبنان وفلسطين، وبالتالي فالتدخل الأمريكي سعى لكسر محور المقاومة وتحقيق أمن إسرائيل، وحماية مصالحها الاستراتيجية بالمنطقة، إذ سعت إلى تقسيم جديد للمنطقة عرقيا ودينيا وطائفيا إلى دويلات متحاربة فيما بينها لضمان أمن إسرائيل[2].

إن الأزمة السورية ذات أبعاد وانعكاسات عميقة على جارتها التركية، فتركيا لا يهمها بقاء نظام بشار الأسد، بقدر ما يهمها استقرار الوضع الداخلي السوري فتركيا تخشى من الفوضى التي قد تسود سوريا إذا ما تداعى النظام السوري، كما ان تركيا تخشى من تكون نزعة انفصالية لدى أكراد سوريا إذا ما سادت الفوضى كما حدث في العراق، مما يهدد الوضع الكردي في تركيا وبدأت تركيا باتخاذ خطوات فعليه ضد نظام بشار الأسد، فبعد مشاركة وزير الخارجية التركي أحمد داوود اوغلو في اجتماع الجامعة العربية، المنهقد في 27 نوفمبر 2011، قررت تركيا فرض عقوبات اقتصادية ومالية على سوريا وتشمل : تجميد التبادل التجاري بين البلدين كما ان تركيا ستفرض حظر على كافة انواع الاسلحة والمعدات العسكرية التي تذهب لسوريا، في محاولة لردعها عن الاستمرار في تقتيل مواطنيها[3].

لقد كانت جهود التحالف الدولي تعمل على القضاء على " داعش"(الدولة الإسلامية العراق والشام) وقد هاجمت الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة التركية بسبب امتناعها عن دعم جهود التحالف للقضاء على داعش، وتحججت عن ذلك بعدم تعريض الأسرى الاتراك لدى تنظيم داعش في العراق للخطر، والذين قامت بأسرهم عند احتلال القنصلية التركية في الموصل، وكان عدد الأسرى الاتراك 100 تركي بينهم 49

[1] : إبراهيم يوسف عبيد، الموقف التركي من الأزمة السورية (2011-2017)، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف، العدد 1، جوان 2017، ص ص 29،33.

[2] : بوزيدي عبد الرزاق، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط – دراسة حالة الأزمة السورية 2010 -2014 -، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص ص 122،125.

[3] : هبة عادل يعقوب أدكيدك، السياسة الخارجية التركية بين العالم العربي والاتحاد الاوروبي، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2011، ص ص 33- 34.

دبلوماسيا مع عائلاتهم رهائن، إلا ان المخابرات التركية نجحت في الافراج عنهم، ثم بعد ذلك قدمت طلبات للولايات المتحدة الأمريكية للانضمام الدولي ضد داعش، كما طالبت بإسقاط نظام بشار الأسد وفرض حظر جوي على سوريا، وإقامة منطقة عازلة في الأراضي السورية على الحدود التركية وهي منطقة يقطنها الاكراد السوريون والاتراك، بدعوى جعلها منطقة مدنية يتدفق عليها المهجرون السوريون وإخلائها من مظاهر التدخلات العسكرية لتضمن بذلك عدم خضوع هذه المنطقة للأكراد السوريين الذي يطالبون بالانفصال لأن ذلك يشكل تهديدا للأمن القومي التركي، وفي نفس السياق نجد ان مصلحة تركيا أن تقوم داعش بالقضاء على المجتمع الكردي وإضعافه في سوريا، لأنه يمثل امتدادا للمجتمع الكردي التركي العراقي والإيراني[1].

إن رؤية تركيا للحل في سوريا تتمثل في سقوط نظام بشار الأسد والقضاء على النظام السوري بشكل كامل[2].

لقد تضاربت المصالح الدولية في سوريا مما أدى إلى صدام وصراع بين القوى الاقليمية والدولية في سوريا، ففي الوقت الذي تعمل فيه تركيا على دعم المعارضة بغرض اسقاط نظام الأسد، تعمل الولايات المتحدة الامريكية على تقديم أولوية محاربة داعش ودعم الأكراد ضد داعش، وهذا بالنسبة لتركيا يشكل خطرا على أمنها القومي، كما جرى لسير الأزمة في سوريا أن الولايات المتحدة الأمريكية حرصت على ان لا تصل للمعارضة سلاح مضاد للطائرات أو الأسلحة الفتاكة، مخافة ان يؤثر ذلك في قدرة حليفتها إسرائيل متحججة بافتقار سوريا للطاقة البشرية القادرة على استعمال الأسلحة[3].

لقد كان النظام السياسي التركي حذرا من التورط العسكري المباشر في الصراع الإقليمي، فقد وظف قدراته غير المباشرة المرتبطة بموقعه الاستراتيجي وعلاقاته مع دول الجوار لتسهيل عملية إدارة الصراع الإقليمي لمصلحة القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها)، الدوليين والإقليميين سواء في سوريا أو العراق، فأصبحت تركيا منطقة عبور ودعم لوجيستي وسياسي واقتصادي لأتباع وأنصار هذه القوى وذلك مقابل أن تحظى تركيا في النهاية بحل حاسم للمشكلة الكردية، وضمان الاشتراك في عملية تقسيم سوريا إذا استدعى الأمر لتستعيد بذلك بعضا من نفوذ الدولة العثمانية المنقضية [4].

[1] : عبد المنعم عدلي، داعش والتخطيط الاستراتيجي التركي، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة، 2015، ص ص 28-29.
[2] : شاكر رنا مولود، العلاقات الأمريكية التركية بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الأمنية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 12، دت، ص174.
[3] : جلبر الأشقر، إشكالية الانتفاضة العربية أعراض مرضية، تر: عمر الشافعي، ط1، دار الساقي، لبنان، 2016، ص 31.
[4] : عدلي، المرجع السابق، ص 139.

إن الرؤية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية من منظور العثمانية الجديدة لا تسعى لبعث الامبراطورية العثمانية، بل تسعى إلى استعراض القوة اللينة لتركيا كجسر بين الشرق والغرب، وكأمة اسلامية ودولة علمانية ونظام سياسي ديمقراطي، وكقوة اقتصادية رأسمالية كما تسعى العثمانية الجديدة أيضا إلى تحقيق العظمة والنفوذ التركيين عبر السياسة الخارجية التركية[1].

إن النموذج التركي في الحكم أثر بشكل هام على المنطقة العربية كتجربة تدمج التيارات الاسلامية بالديمقراطية، إذ يرى الكاتب والمحلل " مصطفى اللباد" أن تركيا تقدم جوانب ساطعة في تجربتها السياسية الإسلامية في العملية الديمقراطية كما تفصل بين الدولة والحزب في إطار عمل نظامها السياسي.

ويرى " صدر الدين البيانوني" المراقب العام لإخوان سوريا أنه حتى يتم استنساخ التجربة التركية يجب أن تولد ظروف مثل التي وجدت في تركيا، وهي الشروط الصانعة لإطار التجربة، وهي الثقافة الديمقراطية والتقاليد الديمقراطية واحترام سيادة القانون.

ويرى " سونر كاجبتاي" أن حزب العدالة والتنمية الأنسب للقيام بدور الزعامة للعالم الإسلامي، إضافة إلى مكانته التاريخية كمركز للدولة العثمانية والوريث الشرعي للخلافة الإسلامية، ولها أكبر اقتصاد وأقوى جيش في العالم الإسلامي[2].

أما إذا أردنا أن نتحدث عن الإسلام السياسي في سوريا فلم يكن وليدا مع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، إنما يعود للإخوان المسلمين الذين بدأوا نشاطهم الفعلي بعد مقتل زعيمها المؤسس" مروان حديد" في سجنه عام 1976م ، فقد كان الإخوان المسلمون هم التنظيم الذي جمع كل التجمعات الإسلامية السياسية الصغيرة التي كانت قد تشكلت في حقبة الاستعمار الفرنسي، بحيث لم يأتي عام 1963م إلا والإخوان هم تنظيم كبير العدد، يشكل عماد الإسلام السياسي في سوريا في مطلع مرحلة الاستقلال ولكنهم كانوا قليلي التأثير في الحياة السياسية.

لقد تميز نظام حافظ الأسد بالقمع الشديد للجماعات الاسلامية وعمل على اقتلاع التنظيم الإسلامي السياسي في سوريا عام 1999م حين اعتقل جميع أعضاء حزب التحرير، ومع تولي بشار الأسد السلطة في سوريا وفي السنوات العشر الأولى منحت جماعات وطوائف دينية امتيازات سياسية واجتماعية، وعولجت انعكاسات حالة عدم التوازن تلك بطريقة أمنية مفرطة في الغالب، مثل اعتقال مجموعة من الفتيان تأثروا بعمرو خالد الداعية المصري، وأطلقوا على أنفسهم " صناع الحياة" ، وكذا المحاكمات القاسية للإسلاميين

[1] : عبد الحق زغدار، فهيم رملي، التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية: دراسة في الجذور النظرية والفكرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 4، ديسمبر 2014، ص 13.

[2] : نعيمة بغداد باي، التجربة السياسية لتركيا وانعكاساتها على المستوى المحلي والواقع العربي، ص ص 7-8.

الناقدين للامتيازات التي منحت للطائفة الشعبية الجديدة، والتغيير الأهم والاخطر الذي حدث في السياسة السورية في التعاطي مع الشأن الديني، والقضايا التي تتعلق بالجماعات الدينية، هو نقل السياسة الحكومية لخصومهم من السياسة الداخلية إلى السياسة الخارجية، والتعامل معهم طبقا لمتطلبات خارجية وكقضية خارجية[1].

لقد تميزت فترة حافظ الأسد بالتعامل مع التيارات الإسلامية في سوريا بالقمع الممنهج، فقد اعتقل عشرات الآلاف وتم تصفية الآلاف بشكل منظم في السجون وتعد مجزرة حماة 28 فبراير 1982 من أفظع المجازر ومن أفظع ما يمكن ان يحدث في صراع النظام السياسي من اجل البقاء في الحكم، وهذه السياسة القمعية ضد تيار الإخوان المسلمين أدت إلى اختفائهم من الساحة السياسية، خصوصا مع نهاية فترة الأسد الأب، ومع تولي بشار الأسد للسلطة كان هناك حركة واسعة لمنظمات حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني فيما يسمى بربيع دمشق، لكن هذه الفترة كشفت مدى تحفظ الإسلاميين عن أي مشاركة سياسية علنية بسبب مخزون القمع الموروث منذ أحداث الثمانينات، لكن في هذه الأثناء كان الإخوان المسلمون في الخارج ينظرون بترقب، إلى الحراك السياسي في ربيع دمشق وعزموا على التحرك مع المعارضة الخارجية، فجمعوا معظم التيارات المختلفة في الخارج وبعض نشطاء الداخل على ميثاق" الشرف الوطني " للعمل السياسي.

لقد أعلن عن ميثاق الشرف الوطني للعمل السياسي في أيار 2001 من قبل هذا التنظيم الإسلامي السوري المعارض، وقد حاول هذا الميثاق أن يقدم الإخوان المسلمين السوريين في صورة جديدة تختلف عما ظهروا عليه في تلك الأحداث الماضية، لتوجيهها كرسالة للسلطة بانتهاجهم نهج الاعتدال مع تبني مقولة الديمقراطية.

قامت لجان أحياء المجتمع المدني في شهر كانون الثاني 2005م بإصدار بيان اعتبرت فيه الإخوان المسلمين جزء من النسيج الوطني السوري، وفي أيار 2005م قامت إدارة منتدى الأتاسي بالسماح بقراءة كلمة الإخوان المسلمين ضمن ندوة حول " رؤية القوى السياسية للإصلاح"، وكانت نتيجتها اعتقال مجلس إدارة المنتدى وإغلاقه نهائيا [2].

وكانت النقطة الفاصلة في تلك الفترة هي تشكيل ائتلاف إعلان دمشق للتغيير الذي شكل قفزة نوعية في عمل المعرضة السورية، التي انتقلت معها مطالب المعارضة من اصلاح النظام إلى تغييره، كما شكل كذلك أوسع ائتلاف سياسي بانضمام قوى ليبيرالية وقومية ويسارية، فضلا عن انضمام جماعة الإخوان المسلمين،

[1] : عبد الرحمان الحاج، الإسلام السياسي والثورة في سوريا، مركز الجزيرة للدراسات، 21 ماي 2012، ص ص 2،4.
[2] : حازم نهار، تاريخ الإسلام السياسي في سوريا المعاصرة وتأثيره على الثورة، 9 أغسطس 2012، أطلع عليه في 21 جوان 2025، على الساعة 10:51 صباحا، https://welateme.net/article

وفي حزيران 2006 أعلن الإخوان المسلمون عن تشكيل جبهة الخلاص بالتعاون مع نائب رئيس الجمهورية الأسبق " عبد الحليم خدام"، رغم كونهم لا يزالون في ائتلاف إعلان دمشق، ومع انطلاق الثورة السورية عملت جماعة الإخوان المسلمين بشكل حثيث وساهمت في كل المحطات السياسية للثورة بفاعلية، وانتقلت لتساهم في تمويل الجيش الحر المتمركز في تركيا وداخل الأراضي السورية، وترسل المال والإمدادات إلى سوريا لتحيي بذلك قاعدتها بين صغار المزارعين وأبناء الطبقة المتوسطة من الطائفة السنية في سوريا.

استطاع الإخوان المسلمين السيطرة على مكتب المساعدات في المجلس الوطني السوري، والمكتب العسكري وهما المكتبان الأساسيان فيه، واستطاعوا أن يوسعوا نفوذهم في حمص وحماة وادلب والمعاقل الأساسية للثورة.

كما شكلت وثيقة عهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين في سوريا نقلة نوعية في تاريخ هذه الحركة وما يعرف بالتيارات الأصولية الإسلامية، وهذه الوثيقة صدرت في 25 آذار 2012م تلغي بوضوح الفهم السائد القائل باعتبار السلطة في الإسلام شأنا إلاهيا.

لا يقتصر الإسلام السياسي في سوريا على جماعة الإخوان المسلمين فقط، غنما على جماعات وتيارات أخرى مثل : حزب التحرير الإسلامي وهو حزب أسسه الشيخ " تقي الدين النبهاني " في أواخر الخمسينات كرد فعل على عدم رضاه عن تجربة الإخوان المسلمين، ويدعو لاستعادة الخلافة ويربط كل إصلاح بوجود الخليفة[1].

لقد كان لحركة الإخوان المسلمين بسوريا ارتباط وثيق بالنظام السياسي في تركيا، حتى ان تركيا ومع انطلاق الثورة والاحتجاجات في سوريا عرضت على بشار الأسد ضم الإخوان المسلمين للحكومة مقابل وقف الاحتجاجات التي تجتاح البلاد، لكن الرئيس السوري رفض الاقتراح، خصوصا وأن جماعة الإخوان المسلمين في سوريا محظورين من العمل السياسي وقد صدر في حقهم القانون رقم 49 الصادر في تموز/ يوليو 1980م، والذي لا زال ساري المفعول في عهد حكومة بشار الأسد، يقضي بأن كل من يخرج في جماعة الإخوان المسلمين يعد "مجرما" يستحق أن ينزل به حكم الإعدام وقد قبع الآلاف منهم في السجون لعقود ولم يفرج عنهم[2].

تشير صحيفة France 24 إلى أن هناك دبلوماسي أوروبي أكد ان الأتراك اقترحوا أول الامر أن يتولى الإخوان المسلمين أربع وزارات كبيرة، موضحا انهم يشكلون طيفا من الأطياف السياسية للبلاد، كما تقدم أحمد داوود أوغلو وزير خارجية تركيا بنموذج إصلاحي حمله للرئيس بشار الأسد، ودامت المحادثات ست

[1] : نهار، المرجع السابق، https://welateme.net

[2] : France 24، تركيا اقترحت على الأسد ضم الإخوان المسلمين للحكومة مقابل وقف وقف الاحتجاجات، 29 سبتمبر 2011، أطلع عليه في 23 جوان 2025، على الساعة 14:38 زوالا، https://www.france24.com

ساعات، طلب فيها أحمد داوود أوغلو عودة الإخوان المسلمين إلى سوريا، وكان رد بشار الأسد أن الإخوان يمكنهم العودة كأفراد يحملون الجنسية السورية لكن كأحزاب فمطلقا لن يكون ذلك، وبعد هذا اللقاء الذي باء بالفشل حدث نوع من القطيعة بين الجارين وأعلنت تركيا أنها لا تثق بنظام الأسد.

كما صرح الرئيس السوري خلال لقاء له مع وفد جمعيات مسيحي الشرق أنه يرفض أن تحل العثمانية محل العروبة، وأن تتحول أنقرة إلى مركز قرار العالم العربي، كما أعرب عن رفضه إفساح المجال للأحزاب الدينية لأن ذلك يسمح للإخوان المسلمين الذين يتخذون أنقرة مقرا أن يسيطروا على المنطقة [1].

هذا ونشرت صحيفة اليوم السابع مقالا على صفحتها على الويب تذكر فيه أن جماعة الإخوان المسلمين في سوريا جندت كل وسائلها الإعلامية لدعم التدخل التركي في سوريا، كقناة الوطن الإخوانية وشنت حملات تشويه ضد الأكراد في شمال سوريا، إضافة إلى ذلك فهناك مصالح متبادلة بين الإخوان وتركيا، فأردوغان يستضيف قيادات الجماعة في اسطنبول ويرفض تسليمهم أو طردهم، وقد دعم مذيعوا الإخوان المسلمين في سوريا " عملية نبع السلام" واعتبروا ان العملية تأتي في إطار دفاع تركيا عن نفسها، وقد شارك إخوان سوريا عبر الجيش السوري الحر مع قوات أردوغان في شمال سوريا ضد الأكراد[2].

لقد قدمت تركيا دعما سياسيا لقوات المعارضة السورية ولم تكتف بذلك بل قدمت كذلك دعما عسكريا، إضافة إلى شن القوات التركية بين عامي 2016 – 2021 أربع عمليات عسكرية على الأراضي السورية، وهي : درع الفرات، غصن الزيتون، نبع السلام، درع الربيع، وقد استطاعت من خلال تلك العمليات بالتعاون مع قوات المعارضة السيطرة على عدة مناطق في الشمال السوري كانت خاضعة لتنظيم الدولة الإسلامية، ووحدات حماية الشعب (قسد) الكردية[3].

وإلى جانب القواعد العسكرية المنتشرة في "أعزاز" و" عفرين" و" طرابلس" وفي " ريف حلب " و "رأس العين" و "تل أبض" في الرقة، أقامت تركيا بدءا من عام 2017م عددا من نقاط المراقبة العسكرية بلغ عددها حسب ماهو متداول 81 نقطة داخل محافظات إدلب، وحماه وحلب في المناطق التي تفصل بين قوات النظام والمعارضة، وذلك بالاتفاق مع الجانب الروسي والإيراني بهدف تطبيق ما يعرف باتفاق " خفض التصعيد" [4].

[1] : france24، المرجع السابق، https://www.france24.com
[2] : أحمد عرفة، كل ما تريد معرفته عن الدعم الإخواني للعدوان التركي على سوريا، صحيفة اليوم السابع، أطلع عليه يوم 29 جوان 2025، على الساعة 17:38 مساء، https://www.youm7.com
[3] : ترك برس، من الدعم إلى الشراكة... تركيا وسوريا في مرحلة ما بعد الأسد، 16 فبراير 2025م، أطلع عليه في 29 جوان 2025، على الساعة، 17:52 مساء، https://www.turkpress.com
[4] : ترك برس، المرجع السابق، https://www.turkpress.com

لقد شنت تركيا كذلك عدة عمليات عسكرية عبر الحدود لمواجهة الهجمات القادمة من حزب العمال الكردستاني (pkk) ووحدات حماية الشعب الكردية (ypg) أنشأت تركيا مناطق آمنة في طرابلس، عزاز، عفرين والباب بموجب اتفاقيات "أستانا" و" سوتشي".

ساعدت تركيا فصائل المعارضة بإنشاء إدارات محلية وضمان الأمن وتأسيس نظام اقتصادي في هذه المناطق، وعملت تركيا على تهيئة أرضية مرنة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين تركيا وشمال سوريا، ولذلك تم السماح بتوريد المواد اللازمة لتلبية حاجيات تلك المناطق.

نفذت تركيا مشروعا لضمان الأمن في مدن شمال سوريا، حيث دعمت تأسيس الجيش الوطني السوري، وقدمت الدعم في التدريب العسكري وتوفير الأسلحة، وقامت تركيا أيضا بإنشاء قوات شرطة في المدن ووفرت الدعم لضمان الأمن من خلال منسقين، ومع مرور الوقت سيطر الجيش الوطني السوري على آلاف الكيلومترات المربعة التي يقطنها ملايين الأشخاص، وعندما بدأ الهجوم ضد الأسد في 17 نوفمبر بدأ الجيش الوطني السوري في السيطرة على المناطق التي كانت تحت سيطرة الميليشيات الانفصالية الكردية في الشمال[1].

وحين نتحدث عن مسار سقوط نظام بشار الأسد فإن جبهة النصرة كان لها دور كبير في إسقاط النظام، وحتى نبرز ذلك لابد من تتبع مسار ظهورها وعليه فبعد احتجاجات الثورة السورية 2011 اقترح العقيد

" حجي بكر" نائب أمير دولة العراق الإسلامية على أميره "أبو بكر البغدادي" إنشاء جناح سوري لدولة العراق الإسلامية، وتمت الموافقة على الاقتراح بسرعة، حيث تحرك والي دولة العراق الإسلامية على الموصل والذي يحمل الجنسية السورية المدعو " أبو محمد الجولاني" إلى الشمال الشرقي السوري مع ستة من القادة الآخرين، وقاموا بتفعيل الشبكة القديمة، في بداية الأمر لم تكن لجبهة النصرة قاعدة شعبية، ثم بعد ذلك بعد ان أثبتت جدارتها في قتال النظام السوري كسبت الثقة، خصوصا بعد ان طالبت فصائل المعارضة بالقتال على جبهة واحدة، فأثبتت جدارتها وكانت جبهة النصرة تتميز بالبراغماتية، على حساب باقي الجبهات القتالية، ومن هنا برز أبو محمد الجولاني[2].

تطورت تسمية جبهة النصرة لتتخذ لنفسها اسما جديدا وهو " هيئة تحرير الشام" وعملت على ربط علاقاتها للحصول على الدعم خصوصا من دولة تركيا، حيث عقد اتفاق سري بين وكالة الاستخبارات التركية و" هيئة تحرير الشام" تعهدت فيه الجماعة الجهادية بالامتناع عن تنفيذ هجمات على الأراضي التركية مقابل

[1] : كمال أوزتوك، ماذا فعلت تركيا في سوريا؟، الجزيرة، 20 ديسمبر 2024، أطلع عليه في 30 جوان 2025، على الساعة 9:45 صباحا، http://www.aljazzira.net

[2] : محمد سالم، قراءة في كتاب الجهاد السوري، مركز بريغ للاستشارات والدراسات المستقبلية، 18 ديسمبر 2017، أطلع عليه في 2 جويلية 2025 على الساعة 11:12 صباحا، https://barq-rs.com

الدعم اللوجيستي والأسلحة والمقاتلين والتمويل الذي تسهله تركيا أو يمر عبرها، ونص الاتفاق على أن هيئة تحرير الشام بقيادة "أحمد الشرع" ستركز جهودها على الإطاحة بنظام بشار الأسد مع ضمان عدم قيام مقاتليها بعمليات على الأراضي التركية، والتزم أحمد الشرع بذلك رغم تصنيفها كمنظمة إرهابية من طرف أنقرة وإدراجها على قائمة الكيانات الإرهابية بسبب علاقاتها مع تنظيم القاعدة[1].

رغم ذلك فقد سمحت لها تركيا بالحركة بحرية داخل البلاد فجمعت الأموال وجندت المقاتلين، وحصلت على الأسلحة والامدادات بل حتى على معلومات استخباراتية مكنتها من شن هجومات فعالة في سوريا.

لقد تلقت "هيئة تحرير الشام" الدعم من طرف تركيا في مختلف المجالات رغم تصنيفها كمنظمة إرهابية في الوثائق القضائية على أنها جماعة إرهابية، تهدد الامن القومي التركي، وفي أحكام مختلفة صدرت حتى عام 2024 وصفت محكمة الاستئناف العليا في تركيا هيئة تحرير الشام بأنها منظمة تم تحديدها كفرع من فروع القاعدة وتعرض أمن الدولة للخطر.

منذ عام 2015م نفذت أجهزة إنقاذ القانون حوالي 235 عملية في تركيا ضد شبكة " الشرع" واعتقل 605 شخص لكن لم يسجن منهم إلا الربع وأطلق سراح الباقي، ولم تكن هذه الحملة إلا ذريعة من طرف حكومة أردوغان لتظهر لمجلس الأمن أنها تمتثل لقراراته في حين تدعم هيئة تحرير الشام، هذا ومع سيطرة هيئة تحرير الشام على دمشق بعد الإطاحة بنظام الأسد اكتسبت حكومة أردوغان الجرأة للتصريح بكمية التنسيق السري الذي كان بين تركيا وهيئة تحرير الشام، حيث صرح " فيدان هاكان" قائلا:" لقد كان لدينا تعاون ممتاز مع هيئة تحرير الشام، وقد ساعونا كثيرا لكن بسبب الحساسيات لم نعلن عن ذلك في ذلك الوقت"، فقد كانت تشحن الأسلحة وتتقدم لمجموعة "الشرع" دعم من المخابرات التركية [2].

بهذا نرى بأن تركيا كانت تلعب لعبة سياسية شعارها محاربة الإرهاب والتصدي للجماعات الجهادية بينما تدعمها في الواقع، وبذلك استطاعت هيئة تحرير الشام بدعم تركي من الوصول إلى السلطة في سوريا.

وهنا يطرح السؤال نفسه: كيف سيكون النموذج السياسي الجديد الذي سيحكم سوريا بعد وصول الإسلاميين إلى السلطة؟

نشرت صحيفة القدس على موقعها أن الإسلاميين الذين تولوا السلطة في سوريا يحاولون جاهدين أن يطرحوا نموذجا يمكن أن يوصف بأنه (إسلامي ديمقراطي)، يقوم في العديد من الجوانب على استلهام

[1] : نورديك مونيتور، سفقة استخباراتية تركية سرية مع هيئة تحرير الشام، المركز العربي لدراسات التطرف، أطلع عليه في 4 جويلية 2025، على الساعة 00:22 صباحا www.researsh.theralcenter.org

[2] : نفسه، www.researsh.theralcenter.org

التجربة التركية (تجربة حزب العدالة والتنمية)، إذ يحاول إسلاميو سوريا الظهور بمظهر الإسلاميين الديمقراطيين، ويأملون أن تكون تجربتهم مدخلا لتجربة إسلامية ناجحة، وما يطرحونه يتماهى مع رؤية حزب العدالة والتنمية[1].

للإشارة هنا فإن رؤية حزب العدالة والتنمية في سوريا ليست وليدة لحظة سقوط النظام، إنما لها إرهاصات سابقة ففي عام 2013 أسس عمر شحرور في حلب رفقة مجموعة من المثقفين حزب العدالة والتنمية السوري، وعمل على توحيد فصائل الثورة[2].

هذا ونشرت صحيفة صوت لبنان مقالا بعنوان سوريا ونموذج "الإسلام السياسي التركي " تتحدث فيه عن الرؤية الجديدة للسلطة السياسية في سوريا بقيادة أبو محمد الجولاني، إذ تشير إلى أن أحمد الشرع في تصريحاته يؤكد على ان سوريا لن تكون أفغانستان جديدة وهذا تطمين للمحيط العربي والدولي، كما ان المتابع لتصريحات الشرع يجد تناغما إلى حد كبير بين ما يطرحه وبين شكل الإسلام السياسي الذي تتبناه تركيا، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، إذ تبنى هذا الأخير نموذجا براغماتيا يمزج بين الهوية الإسلامية والواقع العلماني الذي تأسست عليه الدولة التركية الحديثة، فالحزب رغم سيطرته على مفاصل الدولة إلا انه لم يلغ القوانين العلمانية والممارسات المجتمعية بشكل جذري، وذلك لتجنب الصدام مع شرائح المجتمع المختلفة، إضافة إلى ذلك فنموذج الاسلام السياسي التركي مقبول غربيا وهو لا يتعارض مع الحريات الفردية في المجتمع.

أحمد الشرع في تصريحاته الإعلامية قال إن الحاكم مهمته تطبيق القانون بعد صياغة الدستور، بمعنى انه لن يتدخل وقادته بحريا الناس وشكل حياتهم وممارساتهم اليومية، التي ستتبناها الأطر القانونية، كما ان تركيا في هذه المرحلة لها اليد الطولى في سوريا، والممارسات على الارض كفيلة بإظهار شكل الدولة الذي تسعى إلى بنائه " هيئة تحرير الشام" والمؤشرات الحالية تدل على ان اليد التركية ترسم الكثير من التوجهات السورية، لحماية مصالحها ونفوذها في سوريا، ورغم ذلك فالباب يبقى مفتوحا على كل الاحتمالات.[3]

فيما يتعلق بالاستراتيجية التركية في سوريا ففي 12 ديسمبر ظهر رئيس الاستخبارات التركية "إبراهيم كالن" في المسجد الأموي بالعاصمة السورية بعد سقوط نظام بشار الأسد بأربع أيام فقط، ولم يكتف

[1] : صادق الطائي، الإسلاميون في سوريا ...قراءة وتوقعات، القدس العربي، 5جانفي 2025، أطلع عليه في 4 جويلية 2025، على الساعة 10:37 صباحا، https://www.alquds.co.uk

[2] : مازن أكثم سليمان، إشارات بخصوص ندوة (حزب العدالة والتنمية السوري: المبادئ – الأهداف، الرؤية السياسية للمرحلة الانتقالية والمستقبل السوري)، ملتقى العروبيين السوريين(منبر أحرار العروبة)، 7 مارس 2025، أطلع عليه في 4 جويلية 2025، على الساعة 10:49 صباحا، https://arabiansforum.net

[3] : عمر عليمات، سوريا ونموذج" الإسلام السياسي التركي"، صوت لبنان، 23 كانون الاول 2024، أطلع عليه يوم 4 جويلية 2025، على الساعة 11:11 صباحا، https://www.vdl.me

بالصلاة فقط بل تجول رفقة احمد الشرع في شوارع دمشق في سيارة يقودها أحمد الشرع وسط ترحاب جموع السوريين، ومن هنا توجه تركيا رسالة واضحة أنها لن تتخلى عن سوريا في مرحلة التحول الحالية، هذا وقد صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم 10 ديسمبر 2024 خلال اجتماع موسع لرؤساء فروع حزب العدالة والتنمية قائلا:" من الآن فصاعدا لا يمكن ان نسمح بتقسيم سوريا مرة أخرى ولا يمكن ان نوافق على ان صبح مجددا ساحة صراع" .

تولي تركيا أهمية قصوى لملف رفع العقوبات على سوريا وكذا ملف إعادة الاعمار الذي تشير التقديرات إلى ان فاتورة إعادة الاعمار قد تصل إلى 300 مليار دولار[1].

بناء على ما تقدم طرحه في الملف السوري وأبعاد تركيا الاستراتيجية فيه نخلص إلى محصلة مفادها ان تركيا عملت منذ حكم بشار الأسد على دعم الحركات الاسلامية في سوريا، خصوصا الإخوان المسلمين رغم التضييق الذي مارسه النظام السوري الساقط على هذه الحركات، التي اعتبرها تشكل خطرا على امن الدولة، ومارست القمع بمختلف اشكاله منذ حكم الأسد الأب والتاريخ يشهد على ذلك بمجازر مختلفة، كما وقفت تركيا داعمة لقوات المعارضة السورية منذ بداية الثورة في 2011 ضد نظام الأسد، واضعة هدف إسقاط النظام وتغييره بنظام جديد أهم مشاريعها المطروحة على الطاولة، وادى ذلك إلى تدخل تركيا عسكريا في شمال سوريا، وإذا أردنا قراءة الوضع والمشهد السياسي في المنطقة فشمال سوريا يتشكل من الأكراد كذلك جنوب شرق تركيا، وتدخل تركيا في الشمال السوري كان لغاية مهمة جدا وهي منع تشكل دولة كردية ذات حكم ذاتي في الشمال السوري، بما يمنح لأكراد تركيا تشجيعا على تشكيل دولة الأكراد في جنوب شرق تركيا ذات حكم ذاتي، بمعنى آخر تقسيم المنطقة وتشكيل دولة كردستان كإقليم وسيط بين تركيا وسوريا.

إضافة إلى ذلك فإن تركيا تهدف من تدخلها في سوريا على اعتبار سوريا امتدادا طبيعيا لها باعتبارها دولة كانت جزءا من الدولة العثمانية، هذا وقد جاء في مقالة بعنوان" التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي" عبارة:" القوة العائدة" وتطلق هذه العبارة عادة على الدول التي كانت تمثل سابقا قوى كبرى في النظام الدولي ثم فقدت مكانتها لتعود من جديد بحثا عن استعادة نفوذها، وهذا ينطبق نسبيا على تركيا فهي تعتبر نفسها خليفة للإمبراطورية العثمانية، إضافة إلى ذلك فانخراط تركيا في المنطقة، هو انعكاس لسياسية ترمي لتنفيذ مشروع إسلامي كلي، فحزب العدالة والتنمية الحاكم ينبثق من تيار الإسلام السياسي وينمي شعوريا دينيا يقوم على فكرة الجماعة الإسلامية المتضامنة، ومن الطبيعي أن يقود هذا الفكر إلى

[1] : سمير العركي، ما ملامح الاستراتيجية التركية في سوريا، الجزيرة، 23 ديسمبر 2024، أطلع عليه يوم 4 جويلية 2025، على الساعة 18:13، https://www.aljazzira.net

التعاطف مع البلدان التي تتشكل منها الأمة الإسلامية، ورغم ذلك فإن هناك الكثير من الانتقادات التي وجهت لهذا الطرح إذ تعتبر أن التركيز على الدين في الخطاب السياسي التركي، ما هو إلا وظيفة أداتية تساعد على شرعنة عودة تركيا إلى المنطقة، بعد عقود من القطيعة، فتركيا في الفترة المعاصرة تتحرك في جميع الإتجاهات، ويظل المشروع الإسلامي العالمي هو أحد الاهداف الاستراتيجية الكبرى لتركيا[1]

في كتاب العمق الاستراتيجي لداوود أوغلو تحدث عن عبارة توضح الرؤية الفكرية التي تنطلق منها تركيا، وهي استعارة " الرمي بالقوس" حيث أكد أن سياسة تركيا الإقليمية لابد أن تفهم من خلال الرمي بالقوس، فبقدر ما تشد تركيا الوتر في الشرق الأوسط يصل سهمها بعيدا في الساحة الدولية، وهذا يعني أن الشرق في الرؤية في التركية هو وسيلة للوصول إلى عالم أكثر رحابة مجسدا في الغرب، فكلما زادت قوة تركيا على المستوى الإقليمي كلما نجحت في امتلاك نقاط قوة تساعدها على التوجه غربا[2].

إذا فتركيا تعمل جاهدة من خلال تجسيد مشروعها ونموذجها الإسلامي في سوريا وفي كل المنطقة لتحقيق أبعاد استراتيجية، ومصالح اقتصادية واستعادة نفوذها تحت فكرة العثمنة الجديدة، وقد نجاحا مهما في سوريا إذ تولى السلطة بعد سقوط النظام هيئة تحرير الشام المدعومة منذ بداية الثورة من طرف تركيا، فيمكن ان نقول ان تركيا امتلكت اليوم مفتاحا مهما في المنطقة لتوسيع فكرة المشروع الإسلامي العالمي.

[1] : داليا رشدي عرفات، التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية – تقيمية، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، جامعة القاهرة، المجلد 16، العدد 5، يوليو 2022، ص 294.

[2] : عرفات، المرجع السابق، ص 295.

المبحث الثاني: الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي في الملف المصري

المطلب الأول: الإسلام السياسي في مصر (جماعة الإخوان المسلمين)

يبرز الإسلام السياسي في مصر بشكل جلي مع ظهور الإخوان المسلمين، الذين يمثلون العمود الفقري للإسلام السياسي في مصر.

1- ظهور حركة الإخوان المسلمين:

نشأت جماعة الإخوان المسلمين بمدينة الإسماعيلية عام 1927م كجمعية دينية تدعو إلى " الامر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وبدأت نشاطها بالوعظ الديني والدعوة لإقامة المساجد وبناء المدارس لمحاربة مظاهر " الإنحلال الأخلاقي" وما لبثت الدعوة بفضل مؤسسها " حسن البنا" أن انتشرت خارج الاسماعيلية في كل مدن منطقة القناة قبل أن تنتقل إلى القاهرة عام 1932م وتصبح مقرا رئيسيا للإخوان ونشاطهم، وعلى مدى عشر سنوات عقدت الجماعة سبع مؤتمرات طورت فيها الأسس النظرية والأيديولوجية للإخوان، كما شهدت نفس الفترة إنشاء جهازها السري الذي لعب دورا خطيرا في الحياة السياسية المصرية [1].

هذا وقد ظهرت حركة الإخوان المسلمين رسميا في مصر في 11 نيسان/ أبريل 1929م في الإسماعلية في مصر ، والتي تعد حركة إسلامية سياسية تسعى للوصول إلى الحكم وتطبيق الشريعة الإسلامية كمنهج للحياة ونظام الحكم، وتأتي في سياق التطلع إلى خلافة إسلامية تحاكي الخلافة الإسلامية في الماضي، يقول الكاتب " روبرت درايفوس" أن برنامج حسن البنا السياسي للإخوان المسلمين عند نشأتها كان العودة إلى عهد النبي وخلفائه وتطبيق الشريعة ورفض الفكر التنويري، وسرعان ما انتشر فكر الجماعة في الشرق الأوسط وصارت من أهم التيارات المؤثرة سياسيا واجتماعيا، ومع ما بذلته الجماعة من جهود في الوسط الشعبي باتت أكبر حركة معارضة سياسية في مصر وفي كثير من الدول العربية، يوضح " درايفوس" أن حركة حركة الإخوان المسلمين أنشأت بتمويل من شركة قناة السويس الإنجليزية، وتم توظيفها لاحقا ضد الشيوعيين والقوميين المصريين، وضد جمال عبد الناصر، وأنشأت الجماعة بدعم مالي وسياسي من الملك فاروق ، فحسن البنا كان مرتبطا بالقصر وكل شيء مرتبط بالقصر كان مرتبطا بالبريطانيين.

تطورت جماعة الإخوان المسلمين إلى تنظيم دولي وساهم في ذلك هروب قيادات الإخوان من ملاحقة نظام عبد الناصر لها بعد محاولة اغتياله عام 1954م، حيث أسس "سعيد رمضان" صهر البنا المركز الإسلامي في جنيف بسويسرا عام 1961 كمقر للتنظيم، وكان الهدف من التنظيم الدولي تقوية مركز الجماعة في الخارج

[1] : هالة مصطفى، الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 18 نوفمبر 2012، أطلع عليه يوم 9 جويلية 2025، على الساعة 10:30 صباحا، https://ikhwaniki.net

والربط بين تنظيمات الإخوان المسلمين في أنحاء العالم، وإبقائها على تواصل وإقامة كيانات مالية واقتصادية لتمويلها ودعمها[1].

لقد أنشأت الجماعة بنك التقوى بمراكزه في باهاماس وإيطاليا وسويسرا كأداة اقتصادية لتنظيم الإخوان الدولي، هذا وتتلقى الجماعة دعما من حكومات ومؤسسات غربية أمريكية وأوروبية ك: city bank، هذا بالإضافة إلى كون التنظيم وسيلة للتفاعل مع المجتمع الدولي وتصدير الإسلام السياسي[2].

لقد انتشرت جماعة الإخوان المسلمين كتنظيم سياسي منذ نهاية الثلاثينات وخلال الأربعينات خاصة خلال الحرب العالمية الثانية، انتشارا واسعا وضمت عددا كبيرا من الاعضاء، وأعدت فرقا للجوالة وجمع السلاح وأنشأت جهازا خاصا مسلحا، وبعد ما يقرب من عشرين سنة من إنشاء التنظيم بلغ عدد المنظمين إليه أكثر من مليوني عضو و ألفي فرع في جميع أنحاء الجمهورية[3].

لم تكن مصر تتكون فقط من جماعة الإخوان المسلمين بل كانت هناك مجموعة من القوى الوطنية ممثلة في : الإخوان المسلمين، الشيوعيون، الطليعة الوفدية، مصر الفتاة، وكانت جميع هذه القيادات تجتمع في مدينة " ميت غمر"، لقد كان هناك خلاف يكاد يصل حد التصادم بين هذه الجماعات لكنها كثيرا ما تجتمع على المناسبات والقضايا الوطنية، وكان الاحتلال الإنجليزي يشكل سببا مهما لحصر الخلافات بين هذه التيارات.

تعد جماعة الإخوان المسلمين التيار الأبرز بين هذه التيارات الوطنية حيث كانوا يعدون منذ البداية لطرد الاحتلال الانجليزي، انطلاقا من معسكر أقيم بمدينة " ميت غمر" وهنا حسب رأي الدكتور " علي عشماوي" في كتابه " التاريخ السري لجماعة الاخوان المسلمين" : عرفت الإخوان لأول مرة وكانوا يسيطرون على المعسكر ويضعون تقريبا باقي القوى تحت جناحهم وكان ذلك عام 1952م، ومن الاعمال التي يقوم بها الإخوان في معسكراتهم: دراسة رسائل البنا وحفظ القرآن والحديث وعمل معسكرات كشفية نهاية الأسبوع، وفي 23 يوليو 1952م قامت الثورة ضد الانجليز، وكان رجال الثورة من الإخوان ويأتمرون بأمر " المرشد العام"، فلما انتشر الامر للمعسكرات خرجوا في مظاهرات ضخمة ليشعروا الشارع المصري بثقل الإخوان المسلمين، وتم تشكيل المعسكرات في مدن الجمهورية لتدريب الشباب وكل قيادة معسكر كانت في يد ضابط جيش[4].

[1] : بادية فواز، ياسين الحاج حسين، ثورة 25 يناير المصرية: السياسة الأمريكية تجاه صعود وسقوط الإخوان المسلمين، رسالة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2015، 1- 2.

[2] : نفسه، ص 3.

[3] : مصطفى، المرجع السابق، https://ikhwaniki.net

[4] : علي عشماوي، التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين (مذكرات)، مركز إبن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، 2012، ص ص 90،92.

تتميز جماعة الإخوان المسلمين كذلك بما يعرف بالنظام الخاص ويحدثنا عن ذلك بالتفصيل علي عشماوي في كتابه " التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين"، فالنظام الخاص له قيادة من أربعة أفراد تساعدهم هيئة تأسيسية مكونة من أحد عشر فردا، أما التنظيم العام للجماعة فهو الإرشاد، والهيئة التأسيسية وقيادات المكاتب الإدارية والمناطق، كل هؤلاء كان يتم اختيارهم على أساس الوضع الاجتماعي المؤثر دون النظر إلى قناعاتهم الكاملة بأهداف الجماعة[1].

2- المحطات الكبرى لجماعة الإخوان المسلمين بمصر:

أ- الإخوان المسلمين من ثورة 23 تموز 1952 إلى وفاة جمال عبد الناصر:

أيدت جماعة الاخوان المسلمين ثورة 23 تموز 1952م أو ما يعرف بثورة الضباط الأحرار، وكان ذلك عبر بيان أصدرته الجماعة في الأول من آب عام 1952، ونص البيان على أن الثورة ستمنح الشعب المصري العديد من الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وكذا الأخلاقية، وقد شاركت الجماعة بالثورة مع الضباط الاحرار رغبة منهم في إصلاح النظام السياسي القائم، وشاركت الجماعة بمساعدة الضباط الاحرار المسؤولون عن الجناح العسكري من الثورة[2].

وتم الاتفاق بخصوص انقلاب 23 يوليو على أن يتولى الاخوان مسؤولية حماية الانقلاب من جانبه الشعبي، ويتولى الضباط الأحرار الجانب العسكري[3].

بعد نجاح الثورة في عام 1953 وصل الرئيس الأول لجمهورية مصر العربية اللواء " محمد نجيب" وحكم البلاد لسنة واحدة ليبعده بعد ذلك مجلس قيادة الثورة، وتم تنحيته للعديد من الخلافات، ليصل بعد ذلك الرئيس جمال عبد الناصر للحكم عام 1954م، وفي هذه السنة أصدر مجلس الثورة عدة قرارات أبرزها السماح بقيام احزاب جديدة، وبناء على ذلك عملت الجماعة على إلغاء قرار حل الجماعة، وركزت على الإطار التنظيمي للحركة وعملت على إعادة تشكيل التنظيم السري تأثرا بكتابات "سيد قطب" ومن أبرزها كتاب " هذا الدين، المستقبل لهذا الدين، معالم على الطريق".

في عام 1954 بدأ التوتر في العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين وجلس القيادة، وذلك بعد حادثة " المنشية" في 26 تشرين الأول من نفس العام وذلك عندما كان الرئيس جمال عبد الناصر يخطب في الجماهير بالإسكندرية، فقام أحد أفراد جماعة الإخوان بمحاولة اغتيال فاشلة للرئيس، وكان ردا على الأفكار

[1] : عشماوي، المرجع السابق، ص 94.

[2] : إيهاب أحمد محارمه، علاقة الإخوان المسلمين في مصر بالولايات المتحدة الامريكية، مذكرة مكملة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2014، ص 40.

[3] : أيمن أبو عبد الرحمان بن محمد الظواهري، الحصاد المر: الإخوان المسلمون في ستين عاما، الشاملة الذهبية، ط2، د م، 2020، ص 92.

الاشتراكية التي كان يحملها عبد الناصر والتي لا تتفق ومبادئ الجماعة، وتفاقم الخلاف بعد الإصلاحات التي قدمها عبد الناصر والتي لم تخدم الجماعة، إضافة إلى رفع شعار " الدين لله والوطن للجميع"، وهو ما لم يرض الجماعة وهنا انقطعت علاقتهم مع عبد الناصر وبدأت تبرز مؤلفات "سيد قطب" التي تدعو إلى تشكيل جهاز سري للجماعة، وتولى إدارته عام 1965م.

وفي 9 آب 1966 أمر الرئيس جمال عبد الناصر باعتقال كل أفراد الجماعة الذين بلغ عددهم مايقارب 34 ألف، وفي يوم 29 من نفس الشهر علق ثلاثة منهم على المشنقة وهم سيد قطب ومحمد هواش ويوسف اسماعيل، وذلك ردا على الاعمال التي كان يقوم بها التنظيم السري للجماعة، وأبرزها محاولة اعتيال عبد الناصر[1].

ومع تولي أنور السادات رئاسة مصر عام 1970م قام بالإفراج عن جميع الإخوان المسلمين الذين زج بهم عبد الناصر في السجون وسمح للهاربين منهم بالعودة وبحرية الحركة، وأعاد الجنسية لمن سحبت منهم ودعاهم إلى فتح صفحة جديدة وشجعهم على التعاون لخدمة الوطن وكان الغرض من هذا استخدامهم لتصفية الإرث الأيديولوجي والسياسي لعبد الناصر ، والقضاء على فصائل اليسار المناوئة لحكمه وسياسته [2].

سرعان ما عادت الصراعات بين الرئيس السادات والإخوان المسلمين لرفضهم سياسات الانفتاح، كما تم رفض ما جاء باتفاقية " كامب ديفيد"، وفي جلسة للسادات أمام مجلس الشعب في 5 سبمتبر 1981م والتي كانت قبل اغتياله بشهر اعترف فيها بشكل صريح بأنه أخطأ في تعامله مع الجماعة وقال:" إحذروا الجماعة"، وفي هذه الجلسة حدد السادات أبرز مخاطر الجماعة مثل فكرة : الحاكمية الإلهية، وما تحملة من تكفير للدولة والمجتمع، ومبدأ السمع والطاعة لأمير الجماعة والذي يحول أتباع الجماعة إلى أدوات تدمير غير عاقلة تتحرك من دون وعي، وأكد أن هناك علاقة وثيقة بين ولاية الفقيه وولاية المرشد، وأنهم وجهان لعملة واحدة ومتحالفان في الحقيقة وأكد ان كليهما يمارسان التقية[3]، وكان آخر ما صرح به أنه أخطأ في تعامله مع الجماعة فقد كان الاجدر أن اتركهم في مكانهم، ثم بعد ذلك تورطت الجماعة في اغتياله بحادثة "المنصة" في 6 أكتوبر 1981م بالعرض العسكري، إذ تورطت في العملية الكثير من أسماء تنتمي للتنظيم[4].

كان ذلك بعد أمر السادات باعتقال مرشد الجماعة " عمر التلمساني" في عام 1981م وهنا خططت الجماعة لاغتيال " السادات" على يد عبد السلام فرج وبتنفيذ من خالد الإسلامبولي إلى جانب ثلاثة آخرين

[1] : محارمه، المرجع السابق، ص ص 41- 42.
[2] : المركز العربي لدراسات التطرف، الإخوان المسلمون والعنف: الإخوان والسادات (1970- 1981)، أطلع عليه يوم 17 جويلية 2025، على الساعة 10:07 صباحا، https://www.researsh.thearabcenter.org
[3] : إيمان على، القصة الكاملة لعلاقة الإخوان والسادات، صحيفة اليوم السابع، 26 ديسمبر 2018، أطلع عليه في 18 جويلية 2025، على الساعة 8:50 صباحا، https://www.youm7.com
[4] : نفسه، https://www.youm7.com

من الجماعة كانوا أعضاء في الجيش المصري وهم : عبد الحميد عبد السلام، وعطا طايل رحيم، وحسين عباس[1].

ب- الإخوان المسلمون وحكم حسني مبارك:

تعتبر فترة الرئيس محمد حسني مبارك هي الفترة الأطول من عمر الجماعة، إذ أنها تمتد لثلاثة عقود متواصلة مرت بها الحركة بعد التحولات الاستراتيجية في الفكر والممارسة، هذا ويكاد يجمع الباحثين في قضايا الاسلام السياسي من أمثال " احمد طه" والدكتور" هشام العوضي" و " خليل لعناني" على أن هذه الفترة من عمر الجماعة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى: تتشابه هذه المرحلة عموما مع بدايات حكم السادات حيث شهدت التقاء المصالح بين الجماعة والنظام، وقد امتدت هذه المرحلة من 1981 إلى 1988م [2]، حتى أنه كانت تربطه علاقات ودية مع شخصيات من الإخوان مثل "عمر التلمساني"، لقد عمل حسني مبارك في بداياته على انتهاج سياسة تكسبه ما يسمى " بالشرعية الشعبية" كما أسماها الدكتور هشام العوضي في كتابه " الصراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك (1982-2007)"، حيث رفض قبول مساعدات امريكية بلغت نحو 500 مليون دولار عام 1983م لتطوير قاعدة "رأس بيناس" العسكرية البحرية في مصر، كما رفض في العامين 1985 و 1986 المشاركة في عملية عسكرية ضد ليبيا، اما بالنسبة لإسرائيل فحافظ على اتفاقية السلام المبرمة في كامب ديفيد.

عمل الإخوان المسلمين على استغلال روح التسامح في عهد حسني مبارك من أجل بلوغ هدفين رئيسيين هما: مواصلة إعادة بناء التنظيم، وإعادة الاندماج في المجتمع والسياسة بشكل كامل، لكن من غير الوارد تحقيق الجماعة للهدف الأخير (أي الاندماج السياسي) كون الجماعة تفتقر إلى شكل من أشكال الاعتراف الرسمي من قبل الدولة، أو من قبل محاكمها أو لجنة الأحزاب العليا التي شكلتها الحكومة.

في البداية أحيا تأكيد مبارك حكم القانون آمال الإخوان بإمكانية اعتراف الدولة بهم كحركة جماهيرية، خاصة عندما وافق حسني مبارك على عودة الشخصيات الإخوانية البارزة التي كانت في الخارج مثل المرشد السابق:" مصطفى مشهور"، كذلك عندما سمحت المحكمة بإصدار مطبوعات مثل الاعتصام والمختار

[1] : محارمة، المرجع السابق، ص 45.

[2] : رائد محمد مفتاح دبعي، أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة "الإخوان المسلمين في مصر نموذجا"، مذكرة مكملة للحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2012، ص ص 91-92.

الإسلامي القريبتين جدا من أفكار الحركة، لكن سرعان ما خاب أمل الإخوان في النظام الذي لم يكن مستعدا للسماح بالوجود القانوني للتنظيمات الإسلامية[1].

لقد اتسمت هذه المرحلة من مسيرة الإخوان بـ:

1- مفارقة الجماعة العمل السري والقبول بمبدأ التعددية السياسية والمشاركة في العملية الديمقراطية من خلال انتخابات 1984- 1987.
2- حدوث تطورات وتحولات استراتيجية في نظرة الإخوان للأحزاب وفي بناء التحالفات السياسية والانتخابية فحزب الوفد الذي شكل عبر التاريخ المنافس التقليدي للجماعة ذو الأفكار الليبيرالية هو حليف الجماعة في انتخابات 1987.
3- البدء الفعلي بالتحول نحو تأسيس حزب سياسي من خلال إعداد مسودات لبرنامج حزبي سواء كان حزب الإصلاح المصري أو حزب الشورى.
4- توسيع القاعدة الاجتماعية والتنظيمية للجماعة لتشمل شبكة تنظيمية واسعة ومعقدة في المؤسسات التعليمية والمساجد، وذلك في ظل صمت النظام وانشغاله بمواجهة الحركات الراديكالية[2].

- **المرحلة الثانية:**

لقد انتهج الرئيس المصري حسني مبارك أسلوبا متناقضا مع جماعة الإخوان المسلمين فحينا يمدحهم وحينا آخر يذمهم، وبدايات هذا الأسلوب كان مع توليه السلطة وإطلاقه سراح المعتقلين الإخوان الذين اغتالوا الرئيس السابق أنور السادات، واستقبلهم في قصره ولم يستقبل المرشد " عمر التلمساني" (رأس الجماعة)، وقال بأن هذا يغضب واشنطن، وهنا تظهر سياسة حسني مبارك بأن تعامله مع الجماعة بالمحاباة وفتح المجال لهم إنما هو تأجيل للملف إلى أن يحكم قبضته على كرسي السلطة.

لقد صرح الرئيس مبارك أثناء زيارته لباريس عام 1993م لصحيفة لوموند بقوله:" إن هناك حركة إسلامية في مصر تفضل النظام السياسي على العنف وقد دخلت هذه الحركة في بعض المؤسسات الاجتماعية واستطاعوا النجاح في انتخابات بعض النقابات مثل المهندسين والمحامين، إلا أن هذه التصريحات الإيجابية لم تدم طويلا حيث اتهم الرئيس مبارك جماعة الإخوان المسلمين بأنها جماعة لها تاريخ إرهابي وقد قتلوا واحدا من رؤساء الوزارة قبل الثورة لاختلاف آرائهم السياسية، وفي عام 1954م حاولوا قتل الرئيس جمال

[1] : هشام العوضي، صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك 1981-2007، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009، ص ص 93،99.
[2] : دبعي، المرجع السابق، ص 93.

عبد الناصر وكرروا محاولاتهم عدة مرات، كما أضاف أن الإخوان خطر على امن مصر، وأن صعود تيارهم من شأنه عزل مصر عن العالم[1].

وتعد قضية " سلسبيل"(نسبة لشركة السلسبيل للمشروعات) أو خطة التمكين نقطة الصدام الأولى بين الجماعة و نظام مبارك عام 1992م، وهي عبارة عن خطة اعدتها جماعة الإخوان المسلمين بهدف السيطرة على مختلف مرافق ومؤسسات الدولة الفاعلة في إطار خطتها للوصول إلى الحكم، وقد قبض على عدد من القيادات الإخوانية من بينهم " خيرت الشاطر"، " حسن مالك"، "محمود عزت"، محي الدين حامد، وعقدت عام 1995م أول محكمة عسكرية في عهد الرئيس مبارك ضمن ما عرف بالقضايا العسكرية واعتقل فيها ما يقارب 82 شخص من اعضاء الجماعة، بتهمة إحياء تنظيم يسعى لإسقاط نظام الحكم.

اعتقل 11 قياديا من جماعة الإخوان المسلمين كان على رأسهم " مهدي عاكف" المرشد السابق وأبو العلاء ماضي وكيل مؤسس حزب الوسط (الذي تقدم بطلب ترخيص حزب سياسي يحمل اسم الوسط)، وقد كان من بين المؤسسين أكثر من 40 عضوا من جماعة الإخوان المسلمين، وقد تم محاكمة المعتقلين أمام القضاء العسكري[2].

- **المرحلة الثالثة:**

لقد انتهج النظام تكتيك ارباك الجماعة من خلال المحاكمات العسكرية أما الجماعة فحرصت على عدم الدخول في مواجهة عنيفة مع النظام، ومع بداية الألفية الثانية حتى سقوط نظام مبارك عمل النظام على الإقصاء الممنهج لجماعة الإخوان المسلمين، وانتهت هذه المرحلة بالتعقيد بين الطرفين فمارس النظام القمع النوعي للجماعة وعمل على تحطيم وتحجيم طموحها السياسي، كما تميز العقد الاول من الألفية الثانية بالملاحقات الأمنية لجماعة الإخوان والاعتقالات حيث شهد عام 2001 اعتقالات طالت عددا من القيادات على رأسهم القيادي " محمود عزلان" في قضية (أساتذة الجامعات) وهي قضية متعلقة بمظاهرات في جامع الأزهر من أجل فلسطين، وحكم على أعضاء الإخوان بأحكام تراوحت ما بين 3 – 5 سنوات في المحاكم العسكرية المصرية[3].

لقد تفاقمت ظاهرة الاعتقال في عهد الرئيس حسني مبارك وكان لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين النصيب الأكبر من تلك الاعتقالات، والاحتجاز التعسفي للمعتقل لمدد غير محدودة وصلت في بعض الأحيان إلى 7

[1] : جمال رفيق عوض عبادي، تجربة الإخوان المسلمين في حكم مصر بعد ثورة 25 يناير وأثرها على الحياة السياسية في مصر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2016، ص ص 18،20.

[2] : نفسه، ص29.

[3] : نفسه، ص ص 29،31.

سنوات دون توجيه أي تهم، ومع توسع أجهزة الأمن في عمليات الاعتقال وقلة عمليات الافراج ازدادت أعداد المعتقلين داخل السجون المصرية، حيث تخطت في بعض السنوات الثلاثين ألف معتقل، عرفوا باسم (سجناء بلا تهمة)، تعرضت نصف أعدادهم للاعتقال المتكرر[1].

كان رد الجماعة على سياسة التضييق التي مارسها النظام أن تنظيمها لم يتأثر ، وأصدرت وثيقة الاصلاح السياسي في آذار 2004م، وقد رسمت الوثيقة الخطوط العامة للخطاب السياسي والفكري لحركة الاخوان المسلمين وكانت بمنزلة وثيقة أولية طورت فيما بعد كي تصبح نسخة من برنامج الحزب الذي أطلقته الجماعة في آب 2007م، كما استطاعت الجماعة بناء جسور مع مختلف القوى السياسية مثل حزب الوفد والحزب العربي الناصر وحزب التجمع والشيوعيين وذلك بالضغط على النظام واجباره على القيام بتعديلات سياسية ودستورية، تسمح بالمنافسة الحرة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وهو الامر الذي شكل انعطافة جديدة في نظرة الجماعة للأحزاب، والتي طالما هاجمتها ونظرت لها نظرة سلبية[2].

- **انتخابات 2005 البرلمانية والعلاقة بالنظام:**

شكلت انتخابات 2005م نقطة تحول على صعيد العلاقة بين النظام والجماعة من جهة، وما حدث من تغيرات وتطورات داخل الجماعة نفسها من جهة أخرى فقد حققت جماعة الاخوان المسلمين فوزا كبيرا في انتخابات 2005م، حيث حصلت على ما نسبته 20% من مقاعد مجلس الشعب، شكل هذا الفوز من قبل الجماعة مثار جدل وتحليل حول الأسباب والظروف التي ساعدت الإخوان في تحقيق هذا الإنجاز في البرلمان.

لقد كشف المرشد العام للإخوان في حوار له مع جريدة المصري اليوم في أكتوبر 2009م عن وجود صفقة مع النظام، وهذا ما أكده " عبد الحميد الغزالي"- المستشار السياسي للمرشد- "مهدي عاكف" في حوار مع ذات الجريدة: أن النظام المصري تعرض لضغوط امريكية تقضي بضرورة إجراء انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها الجميع دون فرض قيود على أي طرف، وذلك في إطار دعم الديمقراطية والانفتاح السياسي.

تعد قضية توريث الحكم من أهم القضايا التي أثارت الرأي العام في مصر وكذا جماعة الإخوان المسلمين، حيث صرح المرشد العام للإخوان المسلمين " محمد بديع":" إن الإخوان المسلمين ضد عملية التوريث وأن مصر منذ 50 عاما انهت الملكية في مصر "، وأضاف بأن الجماعة لا تعارض ترشيح جمال مبارك في حال ترشح مع آخرين وانطبقت عليه الشروط مثله مثل الآخرين[3].

[1] : عامر شماخ، الإخوان المسلمون وثورة 25 يناير (من معتقل وادي النطرون حتى قصر الاتحادية)، ط1، دار التوزيع والنشر، القاهرة، 2013، ص 14.

[2] : دبعي، المرجع السابق، ص ص 97- 98.

[3] : عبادي، المرجع السابق، ص ص 34-35.

إضافة إلى ذلك تعد الانتخابات البرلمانية 2010م القشة التي قسمت ظهر البعير، حيث أسقط النظام المصري جميع مرشحي الإخوان المسلمين واعتقل الآلاف منهم[1].

اتهمت الجماعة الحزب الحاكم بالتلاعب بالأصوات وشرائها واستخدام العنف خارج مراكز الاقتراع[2]، تعد هذه الانتخابات الشرارة التي أدت إلى قيام ثورة 25 يناير 2011 ضد نظام حسني مبارك، إضافة إلى تصاعد مؤشرات انهيار الدخل في السنوات الأخيرة، حيث شهدت مصر احتجاجات عمالية في الفترة الممتدة بين 2005 – 2008 ، إذ تمكنت من محاصرة النظام وانتزاع الحقوق منه، وكانت حركة " كفاية" والجمعية الوطنية للتغيير وغير ذلك من المؤشرات، ومع الدور المهيمن للإخوان المسلمين المعارضة وتراجع التيار الليبيرالي الذي لم يكن له نفس الحظوظ التي يتمتع بها الاخوان المسلمين في الشارع المصري، ليصبحوا المنصة الرئيسية لمعارضة النظام، وأدت هذه الاسباب مجتمعة إلى الإطاحة بنظام الرئيس حسني مبارك، ليؤدي ذلك إلى بروز حركة الإخوان المسلمين الحركة الأكثر تنظيما والبديل الوحيد خلال فترة الثورة ليصل إلى سدة الحكم في مصر عام 2012م، وقد كانت الممارسات القمعية لجهاز الشرطة ضد المواطنين وكذا مسألة التوريث إضافة إلى ضعف مصداقية الخطاب السياسي الذي أدى إلى ترسيخ فجوة كبيرة بين القول والفعل، والتفاوت الاقتصادي والطبقي الحاد بين فئات المجتمع من المواطنين وزيادة نسبة البطالة بين الشباب من حملة الشهادات الجامعية، وارتفاع الأسعار التي أدت إلى تردي الحياة المعيشية للمصريين، الأمر الذي أدى لارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر، كل هذه العوامل أدت إلى اندلاع ثورة 25 يناير 2011م، لتنتهزها جماعة الاخوان كفرصة للوصول إلى الحكم على الرغم من أنها لم تشارك في الإرهاصات الأولى للحراك الشعبي كقوة سياسية[3]، بل كانوا على العكس من ذلك مستعدين للدخول في تسوية مع نظام الرئيس الأسبق مبارك، لكن نجاح الثورة جعلهم يسرعون للحاق بها، وعقب تنحي الرئيس مبارك عن الحكم واستلام المجلس العسكري لسدة الحكم في مصر بدأت الجماعة في طرح مشروع النهضة، وإعادة ترتيب أفكار المؤسس حسن البنا، بما يناسب المرحلة كنوع من التكيف مع العصر حتى تتمكن من تحقيق أهدافها لتولي السلطة في مصر 2012، إلى أن فاز الرئيس محمد مرسي المنبثق من رحم جماعة الإخوان المسلمين، ووصل إلى سدة الحكم بمشروع النهضة من خلال حزب الحرية والعدالة التابع للجماعة الذي تمخض عن ثورة يناير ليمثل

[1] : مركز الدراسات التاريخية، الإخوان والانتخابات الأخيرة في عهد مبارك 2010م، 10 فبراير 2014، أطلع عليه في 28 جويلية 2025، على الساعة 10:13 صباحا، https://ikhwaniki.net

[2] : bbc عربي، مصر: جماعة الإخوان المسلمين تمنى بخسارة كبيرة في الانتخابات، 29 نوفمبر 2010، أطلع عليه في 28 جويلية 2025، على الساعة 10:09 صباحا، https://www.bbc.com

[3] : فادي علان جمعة، التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة (الإخوان المسلمين في مصر نموذجا)، مجلة الحكمة العالمية للدراسات الاسلامية والعلوم الإنسانية، العدد 4، المجلد 1، يناير 2021، ص ص 362- 363.

صعودهم السياسي ووصولهم للسلطة، بعد نقطة تحول مفصلية في التاريخ السياسي للجماعة في مصر، ويمثل صعود الاسلاميين إلى السلطة تجربة جديدة في تاريخ مصر لم يسبق لها مثيل[1].

ومع تنظيم الانتخابات البرلمانية في موعدها يومي 28 تشرين الثاني و5 كانون الاول 2011م، كانت حصيلة النتائج سيطرة حزبي الحرية والعدالة وحزب النور الإسلاميين على حوالي ثلثي مقاعد البرلمان، حصل حزب الحرية والعدالة على 43,3 % من الأصوات أي ما يعادل 225 مقعد من أصل 489 مقعد، وحل حزب النور ثانيا بنسبة 21,8 % أي ما يعادل 109 مقاعد، دفع الفوز الكاسح للإسلاميين إلى الاعتقاد أنهم بوسعهم تحدي النظام لوحدهم، دون إشراك القوى السياسية الأخرى، كحزب الوفد الذي حصل على 41 مقعد والكتلة المصرية 43 مقعد اللذان ينتميان إلى التيار العلماني ولهم حلفاء وسط الأقباط والعلمانيين والحركات النسوية، وهو ما ادى إلى عزلتهم وتفوق الجيش عليهم.

عندما قام الجيش في 14 حزيران 2012 بإضعاف البرلمان بعد إصدار مرسوم قضائي ألغت بموجبه المحكمة الدستورية العليا البرلمان برمته على الغرم أن المحكمة أقرت في حكمها بأن الثلث فقط من اعضاء البرلمان هم الذين تم انتخابهم بشكل غير شرعي، وكان هذا دليل على إصرار المؤسسة العسكرية على استعادة هيمنتها على النظام السياسي، وضربة قوية لرغبة الناخبين، لقد عملت المؤسسة العسكرية على ابعاد الثلاثي : خيرت الشاطر وهو خبير استراتيجي مرموق في صفوف الإخوان المسلمين، وعمر سليمان باعتباره نائب الرئيس المصري السابق، وحازم صلاح باعتباره يمثل القوى الإسلامية المتشددة، وبعد هذه التغيرات انتقلت مسؤولية الحكومة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومؤسسة القضاء، وأوكل إليها مهمة تنظيم الانتخابات الرئاسية التي تمت يومي 16 -17 حزيران 2012م، وأعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية فوز محمد مرسي مرشحا عن الإخوان المسلمين وذلك بحصوله على 51,7 %من الأصوات متفوقا على أحمد شفيق الذي حصل على 48% من الأصوات، ومع تولي الرئيس محمد مرسي الرئاسة عمل على تحجيم دور المؤسسة العسكرية، عبر إقالة المشير محمد طنطاوي ومارس الدور نفسه مستهدفا القضاء.

جاء تقديم مسودة مشروع الدستور المصري نهاية عام 2012 ليزيد حدة الصراعات السياسية والأيديولوجية التي رافقت كتابة الدستور من قبل الجمعية التأسيسية المنتخبة، على الرغم من أن نتائج التصويت نالت موافقة أغلبية المقترعين، الذين شاركوا في التصويت على الانتخابات الرئاسية[2]، مع الإشارة إلى أن هناك العديد ممن لهم الحق في التصويت وعزفوا عن المشاركة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على استمرار الاحتقان السياسي وارتفاع وتيرتها بعد اقرار الدستور الجديد، فأغلب القوى السياسية في مصر لم تهتم

[1] : جمعة، المرجع السابق، 363- 364.

[2] : سداد مولود سبع، الإخوان المسلمون وتغيير النظام السياسي في مصر، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 58، ص ص 66-68.

بمضمون الدستور بقدر اهتمامها بهوية من يكتب الدستور، وعلى اثرها استمرت الاحتجاجات ضد مرسي طوال النصف الأول من عام 2013م، وقد تصاعدت في حزيران 2013م بسبب تعيين محمد مرسي إسلاميا متهما بالتورط في مذبحة " الأقصر" لرئاسة المحافظة، وبلغت ذروتها في مظاهرات حاشدة بدأت في 30 حزيران انتقد خلالها المتظاهرون سوء إدارة البلاد، وطالبوه بالرحيل الأمر الذي شجع المعارضة على الإئتلاف ضد الرئيس مرسي وتشكيل حركة تمرد جمعت 22 مليون توقيع من المصريين المعارضين لمرسي، واصطفوا في ميدان التحرير مطالبين برحيله، وهنا عادت القوات المسلحة للتدخل وقد حذر الجيش مرسي، إما بالرد على مطالب المحتجين أو مواجهة خطة " خارطة الطريق السياسية" التي كان يتوقع فيها إزاحة الرئيس مرسي من منصبه، لكن إصرار مرسي على البقاء دفعه إلى إلقاء خطاب 2 تموز مشددا على أنه الرئيس الشرعي ما أعطى المبرر للجيش في إزاحته من مكانه من خلال توجيه وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي خطابا عبر التلفاز، يعلن فيه قيادة الشعب وينحي مرسي من مكانه في 3 تموز 2013م، وهنا دخلت مصر في مرحلة انتقالية ثانية تحت حكم العسكر[1]، بعد فشل الإخوان المسلمين في التحكم في إدارة شؤون البلاد.

ج- الإخوان المسلمين في عهد عبد الفتاح السيسي:

في الثالث من يوليو/ تموز 2013 انقلب وزير الدفاع المصري في ذلك الوقت الفريق عبد الفتاح السيسي، على أول رئيس مصري مدني منتخب في تاريخ مصر " محمد مرسي" وأعلن عن عزله واحتجزه في مكان غير معلوم، وعطل العمل بالدستور، وصدرت أوامر باعتقال المئات من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين و أحيلوا لاحقا على المحاكمة وصدرت أحكام بالإعدام ضد العديد منهم.

لقد نظم المعارضون لحكم مرسي مظاهرات منذ توليه الحكم أطلق القائمون عليها لاحقا اسم ثورة 30 يونيو معتبرين أنها تماثل ثورة 25 يناير 2011، التي أطاحت بالرئيس المخلوع حسني مبارك، وفي هذا الإطار تأسست حركة تمرد يوم 26 أفريل 2013 وهي حركة تجمع التوقيعات لسحب الثقة من الرئيس محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، حيث أعلنت أنها جمعت 22 مليون توقيع لسحب الثقة، في حين ذكرت حركة أخرى مؤيدة لحكم مرسي أنها جمعت 26 مليون توقيع مؤيد لبقاء مرسي، تمسكا به رئيسا شرعيا للبلاد، وفي صباح يوم الاثنين 1 يوليو/ تموز 2013 ذهب محتجون مناهضون لمرسي مقر جماعة الاخوان المسلمين بالمقطم بالقاهرة، وأوقعت الاشتباكات عند المقر عشرة قتلى، وفي ليلة الاثنين ألقى مرسي خطابا امتد لساعتين ونصف دافع فيه عن شرعيته ودعا للحوار، وتشكيل لجنة لتعديل الدستور والمصالحة الوطنية لكن المعارضة رفضت الاستجابة لدعوته وتلا " محمد البرادعي" بيان جبهة الانقاذ المعارضة وقال إن

[1] : سبع، المرجع السابق، ص ص 68-69.

خطاب مرسي عكس عجزا واضحا عن الاقرار بالواقع الصعب الذي تعيشه مصر بسبب فشله في إدارة شؤون البلاد[1].

في ظل هذه الأجواء المضطربة أصدر القائد العام للقوات المسلحة عبد الفتاح السيسي بيانا يمهل فيه القوى السياسية 48 ساعة لتحمل أعباء الظرف التاريخي، وإذا لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة فإن القوات المسلحة ستعلن عن خريطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها، وبانتهاء المهلة أعلن وزير الدفاع إنهاء حكم الرئيس محمد مرسي، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار " عدلي منصور" إدارة شؤون البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة وعطل العمل بالدستور، وعقب البيان ألقى شيخ الأزهر "أحمد الطيب" بيانا عقبه بيان للبابا " تواضروس الثاني" بابا الاسكندرية ثم بيان "لمحمد البرادعي" كما أصدرت وزارة الداخلية بيانا أكدت فيه دعمها لبيان القوات المسلحة.

بينما رد حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الاخوان المسلمين عن الانقلاب وذكر انه سيقف بكل حزم ضد هذا الانقلاب العسكري، كما تأسس بعد ذلك التحالف الوطني لدعم الشرعية لمناهضة الانقلاب، وضم عدة أحزاب مصرية وشخصيات عامة، وحدثت مواجهات بين أنصار مرسي وقوات الأمن خلفت قتل سبعة من أنصار مرسي لتتوالى بعدها الاشتباكات وسقوط الضحايا[2].

لقد مارس عبد الفتاح السيسي سياسة قمعية ضد الاخوان المسلمين حتى في الفترة التي سبقت الانقلاب على محمد مرسي، بتهديده للعديد من رموز الاخوان في ميدان التحرير، وبعد الانقلاب العسكري على الرئيس محمد مرسي، عمل السيسي على العمل إعلاميا وميدانيا ضد جماعة الاخوان، وتجلى ذلك في تنظيم تظاهرات وتصريحات إعلامية نادت بالثورة على الإخوان والمطالبة بتسليم مقراتهم للدولة، ومع اعلان الانقلاب في 3 يوليو 2013، دخل الخطاب الرسمي مرحلة جديدة اتسمت بتصعيد الاجراءات الإعلامية والقانونية ضد جماعة الاخوان إذ اعتمد السيسي وصفهم ب" أهل الشر" وصنفهم رسميا كجماعة إرهابية، وتوج هذا التصعيد بمذابح ميدانية مروعة أبرزها: ما حدث في ميداني " رابعة العدوية" و " النهضة " في 14 أغسطس 2013.

منذ ذلك الحين استمر النظام في استخدام كافة وسائل الإعلام لتشويه صورة الاخوان في محاولة لبناء جدار فاصل يبعدهم عن نسيج المجتمع ومن ثم الانقضاض عليهم وانهاء وجودهم السياسي.

[1] : الجزيرة، الانقلاب العسكري في مصر ضد مرسي، الجزيرة، 22فيفري 2016، أطلع عليه يوم 6 أوت 2025، على الساعة 10:01 صباحا، https://www.aljazzira.net

[2] الجزيرة، المرجع السابق، https://www.aljazzira.net

ويرى بعض المحللين أن دوافع هذا العداء تركز في التنافس على السلطة، وسعى السيسي للحفاظ على هيمنة الجيش على موارد الدولة إلى جانب مخاوفه من فتح ملفات أسرار قيادات الجيش بعد التجارب الانتخابية التي برهنت عن تراجع القوى اليسارية والليبيرالية أمام شعبية الاسلاميين[1].

لقد قاد السيسي حملة اعلامية مكثفة لتشويه صورة الاخوان المسلمين لدى الجمهور المصري، مرفقة بمذابح واستخدام الذخيرة الحية في القمع، وركز الاعلام بشكل مباشر على ربط الجماعة بجماعات متطرفة مسلحة مثل : تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الاسلامية (داعش)، حيث صورت بأنها أساس كل جماعات العنف وعندما انتقد محللون هذا الخطاب الاعلامي، وصفوا إعلاميا بأنهم "أدوات" في يد الاخوان وعملاء يتواطؤون مع قوى يعتبرها البعض أنها معادية للأمن القومي.

لقد مارس السيسي خطاب سياسي مشوه لصورة الاخوان، إذ ينفي عنهم الوطنية ويتهمهم بالأيديولوجية، وأنهم متواجدون في أكثر من 60 دولة في العالم، وهذا يوضح أنها أقرب للمنظمة من الوطنية، وان الاخوان لا يستندون إلى الانتماء الوطني بل إلى مشروع استعادة الامبراطورية الاسلامية وهذا دافع رسمي للانقلاب[2].

في مقال نشره موقع حفريات عما كان يحدث به السيسي إذ قال:" بأن الاخوان كانوا يقدمون أنفسهم للناس البسيطة طوال (50 أو 60)عاما، على أنهم أفضل الناس، خلو الكذب منهجا وشرعنوه..." ثم أوضح أنه لا يهاجم أحدا إنما يصف الاخوان.

وأضاف في إشارة منه لأسلوب الاخوان في الحصول على الدعم الجماهيري حين قال:" كنت أتكلم مع السادة أعضاء مجلس القضاء الأعلى وقلت لهم : تخيلوا أنه من الممكن أهد مصر ب 2 مليار جنيه، وهم استغربوا جدا، قلت لهم : أعطيهم باكيت (مخدر البانجو)، و20 جنيها وشريط ترامادول ل 100 ألف إنسان ظروفه صعبة وأدعوه للنزول للشارع سيقوم بعمل فوضى في البلاد".

ومضى قائلا:" أنا سأعطي كل مواطن من دعاة الفوضى 100 جنيه أنزله 10 أسابيع للتظاهر بما يكلف مليون كل أسبوع لمدة 10 أسابيع أي بمليار جنيه، وبهذه الحالة سوف أنجح في هدم البلاد ب 30 مليون دولار" وهنا السيسي يؤكد أن هذا هو الأسلوب الذي يعتمده الاخوان المسلمون في التجمهر[3].

[1] : إنسان للدراسات الإعلامية، خطاب السيسي الإعلامي تجاه الاخوان.. الأبعاد السياسية والتداعيات الأمنية ، إنسان للإعلام قسم الدراسات، 15 فبراير 2025، أطلع عليه في 7 أوت 2025، على الساعة 9:55 صباحا، https://www.insan-center.org

[2] : نفسه، https://www.aljazzira.net

[3] : حفريات، السيسي يهاجم الاخوان.. وصفحات الجماعة تحرف تصريحاته، موقع حفريات، 3 أكتوبر 2023، أطلع عليه في 7 أوت 2025، على الساعة 10:31 صباحا، https://hafryat.com/ar/blog/

امتد النهج التخويفي للسيسي ليشمل مساعي منهجية لشق الشعب المصري إلى فريقين، بحيث تتم خلق جبهة مضادة للإخوان وندد بحرب أهلية محتملة بين المصريين، لو استمر الإخوان في الحكم.

من ضمن الأدوات الإعلامية التي اعتمدها النظام برز انتاج المخابرات لأغنية " إحنا شعب وأنتو شعب .. لينا رب وليكو رب" بصوت وأداء علي الحجاز، وذلك في إطار محاولة سريعة لاستقطاب الرأي العام نحو رؤية ثنائية[1].

وفي حديث للسيسي مع مجلة "دير شبيغل" الألمانية ربط مظاهرات الإخوان المسلمين بالإرهاب الذي تقوده الأفكار المتطرفة، واتهمهم بالتلاعب بوعي الناس ودفعهم إلى التشكيك في عقيدتهم[2].

لقد مارست السلطة المصرية بقيادة السيسي القمع على جماعة الإخوان المسلمين، حيث اعتقلت السلطات المصرية أعضاء مكتب الإرشاد ومجلس الشورى، وهما اعلى هيئتين في التنظيم، ولم تستطع إلا القلة من هؤلاء القادة من الفرار إلى الخارج، كما وسع النظام ممارساته وطهر مجالات أخر (مجالات الخدمة العامة والجيش، القضاء، النقابات، المنظمات غير الحكومية، المنابر الإعلامية، الجامعات والاحياء)، وكل ذلك بهدف الحد من نفوذ الجماعة في أوساط الطبقة الوسطى، وأجزاء من النخبة، كما صادر أصول الجماعة وأغلق هيئات الرعاية الاجتماعية التابعة لها.

أكد النظام من خلال هذه التكتيكات تصميمه على إلحاق الهزيمة بجماعة الإخوان المسلمين سياسيا، والحد من قدرتها على بناء قواعد جديدة، وفي المحاكمات القضائية اللاحقة واجه عشرات الآلاف تهم الانخراط في منظمات إرهابية، ولايزال العديد منهم معتقلين من دون مذكرة توثيق أو انهم اختفوا[3].

لقد مارس نظام السيسي سياسة قمعية ضد الإخوان المسلمين منذ إسقاط الرئيس مرسي، وأصدر قرار حظر الجماعة في 2013م، وذلك عملا منه على إنهاء نفوذها السياسي، وكذا نفوذها بين الاوساط الشعبية بمنع حركتها في مختلف الجمعيات، وكذا جمعيات المساعدة للأوساط الفقيرة.

[1] : إنسان لدراسات الإعلامية، المرجع السابق، https://www.insan-center.org

[22] : عربي 21، السيسي لو خرج مليون شخص ضد الحاكم فإن عليه ترك السلطة، عربي 21، 9 فبراير 2015، القاهرة، أطلع عليه يوم 11 أوت 2025، على الساعة 10:45 صباحا، https://arabi21.com

[3] : باربرا زولنر، البقاء على رغم القمع : كيف استطاعت جماعة الإخوان المسلمين المصرية الصمود والاستمرار؟، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، 18 مارس 2019، أطلع عليه في 11 أوت 2025، على الساعة 11:00، https://carnegieendowment.org

المطلب الثاني : علاقة تركيا بإخوان مصر وأبعاده الاستراتيجية من خلال ذلك في المنطقة

منذ تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك عام 1923م، اتجهت كل السياسات التركية نحو الغرب واعتبرت تركيا نفسها جزءا لا يتجزأ من القارة الأوروبية، وركزت على تنمية علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وظلت هي محور مصالحها السياسية والاقتصادية، وبعد انتهاء الحرب الباردة قررت تركيا القيام بدور أكثر فاعلية في المنطقة العربية ولاسيما مصر خصوصا بعد رفض مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ووصول حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية الإسلامية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002م، بقيادة الرئيس التركي رجب طيب أوردوغان وهو التحول السياسي الأبرز آنذاك[1].

يعد أحمد داوود أوغلو أحد أبرز مهندسي السياسة الخارجية التركية، حيث ساهم بفاعلية في صياغة استراتيجية جديدة لتركيا تلخصت في فرضية الصفر مشاكل مع الجيران، وهذا شكل انعطافا حادا في السياسة التركية[2].

لقد تميزت العلاقات التركية المصرية بنوع من الفتور خصوصا مع سبعينات القرن الماضي فخلال عهد الرئيس السادات كانت تركيا ومصر تعانيان من مشكلات داخلية، تمثلت في محاولة السادات الوصول إلى معاهدة سلام ومعالجة الوضع الداخلي والإقليمي (مع إسرائيل)، من جهة أخرى كان أيضا عقد السبعينات مضطربا في تركيا فكان سليمان ديمريل في مواجهة اليسار التركي، ومعارك الشوارع والطلاب التي تم اختتامها بانقلاب عسكري في تركيا واغتيال السادات في نفس العام 1981[3].

وفي فترة الرئيس حسني مبارك استمر الوضع من حيث عدم تفكير مصر وتركيا في إنشاء علاقات جديدة فيما بينهم فلم يكن الرئيس حسني مبارك ذو رؤى تؤهله للتفكير في انشاء علاقات مع تركيا، وعلى الجانب الآخر كانت تركيا تعاني من العديد من المعرك السياسية والحكومات الإئتلافية، التي كانت تنهار سريعا مما يمنع التفكير في استراتيجيات إنشاء العلاقات، كذلك فإن فترة الإستقلال التي عاشتها تركيا في عهد "تورغوت أوزال" قد واجهت عقبة عالمية تمثلت في سقوط الاتحاد السوفيتي وسقوط الشيوعية مما جعل تركيا تواجه العديد من التحديات، لم يكن من السهل معها الالتفات لإقامة علاقات مع مصر حتى وفاته عام 1993م، وعادت تركيا من جديد للحكومات الائتلافية ومن الجدير بالذكر أن الأشهر المعدودة التي قضاها نجم الدين أركان في حكم تركيا حاول خلالها الاقتراب من مصر، ضمن مشروع لتحالف الدول الإسلامية: تركيا،

[1] : أحمد علي جلال عبد الحميد، وآخرون، السياسة الخارجية التركية تجاه مصر في الفترة من 2011-2021، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد 1، أبريل 2024م، ص 568.

[2] : استفانيا ماهر نعيم رزق، السياسة الخارجية التركية تجاه التنظيمات الاسلامية دراسة حالة داعش والإخوان المسلمين في مصر، المركز العربي الديمقراطي، 1أغسطس 2016، أطلع عليه في 11 أوت 2025، على الساعة 17:39، https://democraticac.de

[3] : مريم هشام السيد، شيماء ابراهيم محمد سلام، أثر ثورتي 25 يناير و 30 يونيو على العلاقات المصرية التركية 2011- 2021، المركز الديمقراطي العربي، 6 يونيو 2023، أطلع عليه في 11 أوت 2025، على الساعة 18:14 مساء، https://democraticac.de

باكستان، مصر، بانغلاديش، ماليزيا، أندونيسيا ونيجيريا، لكن المشروع لم يكتب له النجاح، فقد تمت الإطاحة بأربكان عن طريق انقلاب عسكري سنة 1997م.

ومن أبرز التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية كانت عن طريق حزب العدالة والتنمية الذي جاء بسياسات أهمها العودة إلى المحيط الإسلامي، في عام 2007م نجح الحزب في التخطيط لزيارة الرئيس حسني مبارك إلى أنقرة وكانت حول التعاون في مجال الطاقة والأمن الإقليمي، وفي تلك الفترة أقامت مصر وتركيا العديد من الاتفاقيات التجارية إلا ان العلاقة لم تتطور لتشمل المجال السياسي[1].

أصبح التوسع التركي في الشرق الأوسط يثير المخاوف المصرية خاصة ان الجذور الاسلامية لحزب العدالة والتنمية، كانت تسير مع تيار الإخوان المسلمين الذي كان يحاول تحجيم أنشطة الرئيس حسني مبارك، ولم يكن ملف الإخوان هو الملف الوحيد الذي كان يثير المخاوف المصرية، فهناك القضية الفلسطينية التي كانت تشكل أزمة بين تركيا ومصر، حيث حاولت تركيا ان تكون الوسيط المعتدل بين معسكري الاعتدال والممانعة، وكانت التصريحات التركية تشير إلى انها تحاول المساعدة في حل المشكلات، لكن مصر متخوفة من الدور التركي في الشرق الأوسط خصوصا مع ملف الإخوان المسلمين[2].

لقد تجلت ارهاصات التقارب بين تركيا ومصر مع بدايات الثورة المصرية عندما اعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في خطابه أمام البرلمان التركي في 2 فبراير 2011م دعم بلاده للثورة المصرية، ومطالبة الرئيس بالإستجابة لمطالب الشعب المصري الممثلة في رحيله وتنحيه عن الحكم، وقد مثل هذا تحولا نوعيا في السياسة التركية تجاه مصر.

لقد اكتسبت زيارة رئيس تركيا " عبد الله غول" لمصر في مارس 2011 أهمية كبيرة لكونها اول زيارة يقوم بها رئيس دولة إلى مصر بعد الثورة، حيث استقبله آنذاك رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير طنطاوي وتناول الجانبان سبل دعم العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين، وأكد غول حرص بلاده على تقديم الدعم الكامل لمصر خلال الفترة الانتقالية، وفي 12 سبتمبر 2011 قام رئيس الوزراء التركي بزيارة إلى مصر وقد اصطحب أردوغان في زيارته لمصر ستة من وزرائه وعدد كبير من المستشارين والدبلوماسيين ومايزيد عن 250 من رجال الأعمال والمستثمرين، بهدف تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وخلال زيارته الأولى تم عقد المنتدى الاقتصادي المصري التركي بمشاركة 500 من رجال الاعمال من كلى البلدين لبحث التعاون الاقتصادي في كافة المجالات[3].

[1] : السيد، المرجع السابق، https://democraticac.de
[2] : نفسه، https://democraticac.de
[3] : رزق، المرجع السابق، https://democraticac.de

أعرب رئيس الوزراء التركي عن رغبته في زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين إلى خمسة (05) مليارات دولار خلال عامين مؤكدا على ضرورة إزالة العقبات التي تعرقل طريق رجال الاعمال والمستثمرين، والجدير بالذكر ان حجم الصادرات المصرية لتركيا بلغ عام 2011 نحو 1,5 مليار دولار، بينما بلغ عام 2010 نحو 1 مليار دولار أي بزيادة قدرها 500 مليون دولار.

تحاول تركيا من خلال هذه العلاقة ان تقيم تحالفا استراتيجيا مع مصر بعد ثورة 25 يناير، ربما لا يجمع بين مصر وتركيا حدودا برية لكنهما ليستا بعيدتين عن بعضهما من منظور الجيوبوليتيكا، كان منحى العلاقة بين أنقرة والقاهرة قد وصل إلى الذروة بعد وصول محمد مرسي إلى سدة الحكم في يونيو 2012م، وقدرت المساعدات التركية للقاهرة آنذاك ب2 مليار دولار ، كما استعانت مصر بقطاع معتبر من الشركات التركية في كافة المجالات، وألقى أردوغان خطابا في جامعة القاهرة في نوفمبر 2012 وسط قيادات جماعة الإخوان وقال:" أنتظر كتابة الدستور المصري حتى نحتذي به في تركيا" واعتبرت أنقرة ان لها علاقات قوية مع حركة الإخوان المسلمين في مصر مؤكدة عن الدور العالمي الذي تضطلع به تركيا من خلال علاقاتها مع الحركة الام لحركات الإسلام السياسي.

لقد اتجهت تركيا نحو ترويج حزب العدالة والتنمية كنموذج سياسي للأحزاب الإسلامية والتيارات الدينية، التي بدت أكثر القوى السياسية تنظيما وقدرة على الحشد[1].

تطورت العلاقة بين البلدين إلى دخول العلاقات العسكرية إلى محيط الاتفاقيات كإجراء التدريبات العسكرية، وإصرار القيادة السياسية التركية على حضور محمد مرسي مؤتمر حزب العدالة والتنمية كممثل عن الحرية والعدالة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، وعندما أطاحت ثورة 30 يونيو بالنظام السياسي الإخواني وعزل محمد مرسي، تدهورت العلاقات التركية المصرية وقامت كل دولة بطرد السفير اعتراضا على سياسات الأخرى، ويعد العام 2013 الأسوأ في تاريخ العلاقات المصرية التركية، حيث قام أردوغان رئيس وزراء تركيا آنذاك بخرق كل المبادئ والاعراف السياسية (مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول) ووصفت المظاهرات المعادية لحكم محمد مرسي بالانقلاب العسكري، وشن هجمات إعلامية ضد النظام السياسي المصري بدعوى انه نظام غير شرعي، وانقطعت العلاقات الديبلوماسية بين البلدين، والجدير بالذكر ان العلاقات التجارية لم تتأثر كثيرا بالخلافات السياسية طوال سنوات الخلاف، لكن بعد قيام أردوغان باتهام حكومة السيسي بإرهاب الدولة قام السيسي بإلغاء اتفاقية" الخط الملاحي الرورو" في أكتوبر 2014 الموقعة في عهد مرسي 2012.

[1] : رزق، المرجع السابق، https://democraticac.de

لم تتوقف ردود الفعل المصرية عند هذا الحد بل وصلت إلى المعاملات الاجتماعية بين البلدين، حيث تجنب وزير الخارجية المصري" سامح شكري" مصافحة الرئيس التركي أردوغان في القمة الإسلامية بتركيا 2016.

يعد عام 2017 عام التحولات الجوهرية في النظام السياسي التركي حيث تحول النظام إلى النظام الرئاسي وأصبح الرئيس رجب طيب أردوغان هو صانع القرارات السياسية الداخلية والخارجية، وسعى إلى إرجاع العلاقات إلى سابق عهدها، إضافة إلى ذلك فبعد سقوط نظام مرسي سلطت تركيا هجوما ثقافيا على مصر، حيث أنشأت العديد من القنوات الفضائية التي تتحدث بالعربية وكلها قنوات مملوكة لجماعة الإخوان المسلمين، بهدف مهاجمة النظام السياسي المصري والحكومة الجديدة مثل: (قناة trt التركية ، وكالة أنباء الأناضول، اليرموك، مكملين، قناة رابعة، قناة الشرق، قناة الحوار).

في عام 2021 صرح وزير الخارجية المصري مؤكدا ان عودة العلاقات مع تركيا تكون بشرط تغيير تركيا لسياستها تجاه مصر، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والعمل وفق سياسة تتوافق ومنظور السياسة الخارجية المصرية[1].

من خلال دراستنا لهذا العنصر المتعلق بالأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي في الملف المصري، فقد بدا ذلك ظاهرا خصوصا مع الثورة المصرية التي تولى الإخوان المسلمين بعدها حكم مصر بقيادة محمد مرسي، وبدا الدعم التركي لمصر في هذه المرحلة بارزا مدعوما باتفاقيات مختلفة في كافة المجالات، وشجعت تركيا نموذج الإخوان المسلمين كنموذج للحكم السياسي في مصر، وهو بذلك ترويج للنموذج التركي حتى انه يتجلى في التسمية الحزبية (حزب الحرية والعدالة المصري وحزب التنمية والعدالة التركي)، وهذا دليل واضح على التوافق في منظور قيادة الدولة والتعاون العسكري والاستراتيجي، فتركيا تعمل على تحقيق نفوذها واسترجاع نفوذ الدولة العثمانية بناء على ما يسمى بالقوة الناعمة من خلال تولي حكم مصر جماعة الإخوان المسلمين المدعومة تركيا، وبذلك تحقق نفوذها الاستراتيجي وتحمي مصالحها الإقتصادية في المنطقة وتروج لنموذجها السياسي في الحكم، وبذلك تحقق أبعاد مشروعها المختلفة سياسيا من خلال نظام الحكم (نموذج حزب العدالة والتنمية)، واقتصاديا باتفاقيات اقتصادية مختلفة في مجالات عدة، وعسكريا من خلال تبادل التدريبات العسكرية.

لكن هذه الاهداف أخذت تتراجع خصوصا مع سقوط حكومة مرسي وعزله وتولي سلطة الدولة " عبد الفتاح السيسي" الذي رفض أي تدخل تركي في دولة مصر، رغم ذلك لم تستسلم تركيا وعملت ثقافيا من

[1] : عبد الحميد وآخرون، المرجع السابق، ص ص 569،573.

خلال قنواتها الفضائية للتأثير على الرأي العام والترويج لأحقية الإخوان لحكم مصر واتهام نظام السيسي بدولة الإرهاب.

المبحث الثالث: الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي في الملف الليبي بعد 2001

تزايد الاهتمام التركي بمنطقة حوض البحر المتوسط خصوصا مع ثورات الربيع العربي، وكان لها اليد الطولى في الكثير من الملفات المهمة بهذه المنطقة، التي أصبحت ساحة لصراع النفوذ ومن بين هذه الملفات الملف الليبي، ولم يكن التدخل التركي في الملف الليبي هو الهدف الوحيد بل كانت لها أهداف كبرى في حوض البحر المتوسط.

المطلب الأول: مكانة حوض البحر المتوسط في السياسة الخارجية التركية

بنت تركيا سياستها البحرية بعدما درست جيدا الاستراتيجية البحرية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، حيث يورد داوود اوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي السياسة البحرية التركية التي بنتها انطلاقا من دراسة معمقة للسياستين السالفتين الذكر، إذ لاحظت أن الاتحاد السوفيتي يمتلك قوة دفاعية مميزة استطاع من خلالها تدمير جيش هتلر أثناء الحرب العالمية الثانية، لكنه لا يمتلك سياسة هجومية أكثر فصار يبحث عنها من خلال محاولته الوصول إلى المياه الدافئة عن طريق السيطرة على مضيق البوسفور الدردنيل، ومع عدم رضوخ تركيا حاول اخضاعها باستعمال القوة، لكنه بفعله هذا فقد تركيا التي ارتمت في الحض الغربي فاستغلت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك، فدعمتها لتكون الحاجز الدفاعي الأول ضد الاتحاد السوفيتي.

هنا فكر العقل الاستراتيجي التركي بالعمل على بناء سياسة بحرية تؤهله لفرض سلطته البحرية سواء في البحر الأسود او المناطق البحرية المجاورة من بحر إيجا وشرق البحر المتوسط، فأسست لمجموعة من الأساطيل البحرية ما تعلق منها بمنطقة البحر الأسود وساحات أوراسيا، والمحيط الهادي وأساطيل صغيرة مسؤولة عن الساحات السياسية المتبقية، مثل البحر المتوسط، وقد كان لاتصال أسطول البحر الأسود مع أهم فرعين من الأساطيل البحرية المصغرة في البحر المتوسط والمحيط الهندي أهم المقاييس الاستراتيجية البحرية الحساسة، التي بنت عليها تركيا سياستها الاستراتيجية أثناء الحرب الباردة[1].

فمنطقة حوض البحر المتوسط من اهم المناطق الاستراتيجية في السياسة التركية، وقد تحدث الكثير من الباحثين عن ذلك وفصلوا فيه، إذ يقول الباحث في العلاقات الدولية " بدر الشافعي" الذي نشر مقالة في مركز دراسات الجزيرة، يقول فيها: أن القيادة التركية أدركت أن نجاح أي عمل في المنطقة لابد أن ينضوي تحت فكرتين أساسيتين أولاهما متعلقة بالسلم والأمن في المنطقة، وثانيهما متعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، لأن أي تدخل في شؤون المنطقة لحماية المصالح الاستراتيجية التركية لابد أن يكون تحت هذا

[1] : أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، ط2، الدوحة، 2011، ص ص 180-182.

الغطاء الذي تسانده[1] جميع الشعوب في العالم والهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية، فلا بد من مسوغات للتدخل التركي في منطقة البحر المتوسط.

يعد البحر المتوسط منطقة نفوذ تاريخية لتركيا منذ الفترة العثمانية حيث كانت تتحكم في التجارة البحرية التي تمر عبر المنطقة بينما في الفترة المعاصرة فقد تركزت السياسة الخارجية التركية عموما على أربع مرتكزات أساسية، أولها حماية استقلال تركيا، درء خطر الاتحاد السوفيتي، النزاع المستمر مع اليونان وقبرص والبحث عن سبل لحماية المصالح التركية، كما عملت على تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية، وفي فترة حزب العدالة والتنمية تميزت السياسة الخارجية التركية بالتركيز على علاقات حسن الجوار ومضت نحو فكرة الصفر أعداء والعمل على حماية مصالحها في كل مناطق العالم، بناء على القوة الناعمة، فبرنامج حزب العدالة والتنمية مضى نحو تركيا الاقتصادية وعمل على تحقيق نهضتها الاقتصادية، وهذا ما جعل تركيا تهتم خصوصا بحوض البحر المتوسط، لما تتواجد به من ثروات طبيعية، خاصة ما تعلق بالغاز الطبيعي[2].

لقد ارتبطت تركيا بدول البحر المتوسط ارتباطا وثيقا تاريخيا واقتصاديا وحتى سياسيا خاصة ليبيا وتونس، خصوصا في فترة الربيع العربي وما بعدها.

المطلب الثاني: العلاقات التركية الليبية قبل الثورة الليبية 2001- 2011

إن العلاقات التركية الليبية متجذرة في التاريخ منذ الفترة العثمانية اما في الفترة المعاصرة فكان أو لقاء رسمي بين تركيا وليبيا عند انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949م، حيث تحدث " عدنان كورال" الممثل التركي في اللجنة الاولى التي اجتمعت في 3 أكتوبر 1949م لتقرير مستقبل المستعمرات الإيطالية، أشار إلى وجود نفاق في الادعاء بجلب الحرية للشعب بينما الاحتلال العسكري مستمر في هذا البلد تحت مسمى الحماية ونبه إلى ان تركيا مهتمة بمستقبل ليبيا باعتبارها بلد متوسطي، حيث دعمت تركيا استقلال ليبيا، وحين تقرر في الامم المتحدة نهاية 1949م منع ليبيا وضع دولة مستقلة تتمتع بالسيادة الوطنية وتتكون من طرابلس وبنغازي وفزان، على ان يتم تنفيذ القرار في 1 يناير 1952م، كان اعلان الاستقلال الليبي مصدر فرح للشعب التركي الذي خرج في مظاهرات عامة يعربون عن تضامنهم مع الشعب الليبي، وبعث الرئيس التركي " بايار" ورئيس الوزراء عدنان مندريس تهانيهما وكتبت الصحافة بقلم "قادر كان كافلي": ... إنه لمن دواعي

[1] : بدر حسن الشافعي، تركيا ومعضلة الأمن في إفريقيا، مركز دراسات الجزيرة، ديسمبر 2015، أطلع عليه في 20 أوت 2025، على الساعة 10:30 صباحا، https://studies.aljazzira.net

[2] : نهرين جواد شرفي، مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص 405.

سرورنا أن نرى إخواننا الشجعان والمخلصين في الدين الذين عشنا معهم لأربعة قرون وسكبنا دماءنا جنبا إلى جنب، أحرار ومستقلين..".

لقد وقعت ليبيا العديد من الاتفاقيات مثل: الاتفاقية الأنجلوليبية 1953م، اتفاقية قاعدة هويلس مع الولايات المتحدة الأمريكية 1954م، إلى ان جاءت ثورة الفاتح من سبتمبر 1969م بقيادة معمر القذافي ومجموعة من الضباط الشباب المتشبعين بمبدأ عبد الناصر بمعاداة الامبريالية العالمية، وأمموا الشركات والمصارف الأجنبية وحققوا إجلاء القواعد البريطانية والامريكية في اطار نظرية سلطة الشعب التي نادى بها معمر القذافي، وتم انشاء الشعب المسلح والغاء الملكية الفردية[1].

تشربت السياسة الليبية بالراديكالية القائمة على خليط من الافكار الاسلامية والاشتراكية، كان هذا التشبع عميقا حيث تعين على الامم المتحدة أن تفرض حصارا ديبلوماسيا وعسكريا وجويا عليها، لامتناعها عن تسليم شخصين متهمين بالضلوع في حادث تفجير طائرة "بان ام " "pan am" استمر الحصار حتى عام 1999 وأخيرا تم تسوية المشكلة عام 2003، حيث وافقت طرابلس على دفع تعويض لأسر الضحايا.

لقد كان أول تقارب مهم بين تركيا وليبيا عام 1974 مع التدخل التركي في قبرص، حين دعمت ليبيا تركيا وأرسلت مواد عسكرية وقطع غيار طائرات من ليبيا إلى تركيا في عمليات سرية كعلامة للمساندة الوثيقة من الحكومة الليبية، وهنا كسبت العلاقات زخما جديدا ، حيث جاءت بعدها مشروعات مشتركة مثل:

- شركة النقل البحري تاسست عام 1979 ومقرها اسطنبول.
- مشروع للزراعة وتغذية الحيوانات برأس مال 20 مليون دولار أمريكي رئاسته في تركيا.
- مشروع بناء وإصلاح السفن برأس مال 40 مليون دولار رئاسته في ليبيا.
- مصرف عربي تركي تأسس عام 1978 في اسطنبول إضافة إلى ذلك جرت دعوة شركات البناء التركية للمشاركة في إعادة بناء ليبيا.

تعد سنة 1981 السنة التي احتلت فيها تركيا المرتبة الثانية بعد ألمانيا كثاني أكبر مورد للسلع التجارية إلى ليبيا[2] .

ومع تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002 صار الإقتصاد هو العامل الأهم في توجهات صانع القرار التركي، فقد اعتبر الحزب عملية التنمية والتحديث الاقتصادي مدخلا للنجاح الداخلي وكذا لعب دور

[1] : اورخان لولوغلو، العلاقات التركية الليبية خلال 500 سنة، تر عبد القادر مصطفى، منشورات جمعية الصداقة التركية الليبية، طرابلس، 2010، ص ص 282،289.
[2] : نفسه، ص ص 289-290.

فعال على المستوى الخارجي، وهو ما يعد سببا للتواجد التركي في ليبيا، ذلك أن تركيا تمتلك مصالح مهمة في ليبيا منذ فترة حكم الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، بعد ابرامها العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بالأخص في مجال البناء سنة 2010، فضلا عن امتلاك شركات الأعمال التركية نحو 304 عقدا تجاريا في مجال الإعمار والبناء قبل ثورة فبراير 2011.

كما تركزت اهتمامات تركيا في ليبيا قبل اندلاع ثورة فبراير على تعزيز مصالحها الاقتصادية التي كانت تطغى على العلاقات بين البلدين- لاسيما الجانب التركي- وبدا واضحا من خلال العلاقة التفضيلية التي كانت تحظى بها تركيا والامتيازات التي تتمتع بها ابان حكم القذافي، إذ أوكل لشركاتها جزءا أساسيا من عقود البناء ومشاريع البنى التحتية، كما ناهز عدد العمال الأتراك في ليبيا 25 ألف عامل وقدرت قيمة التبادل التجاري بين البلدين قبل عام 2011 ب 10 مليار دولار وبلغت قيمة الاستثمارات التركية في ليبيا حتى عام 2013 ب 100 مليار دولار[1].

ولتعزيز العلاقات الاقتصادية التركية الليبية أكثر سعى الطرفان إلى وضع اليات تعاون ثنائية على غرار: اللجنة الاقتصادية المشتركة و مجلس الاعمال الذي عقد أول اجتماعاته في 28 جويلية 2009 باسطنبول، أما الاجتماع الثاني فكان في 6 أفريل 2010 في طرابلس.

لقد وجدت تركيا في ليبيا سوقا مهمة لتسويق منتجاتها، إذ تحتل المرتبة الثالثة عربيا من حيث صادرات تركيا بعد العراق والمملكة العربية السعودية، أما الواردات فيشكل النفط ما يقارب 100% من واردات تركيا من ليبيا، أما الميزان التجاري فقد كان لصالح تركيا في السنوات الأخيرة قبل سقوط نظام معمر القذافي، وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم تشمل النفط والتجارة فقط بل شملت مجالات أخرى كالزراعة والصناعة والمقاولاتية والسياحة والبنوك وغيرها[2] .

لعل هذه المصالح الاقتصادية كانت السبب الرئيسي للموقف التركي المرتبك عند قيام الثورة، مما جعل سياستها الخارجية تسير بشكل حذر اتجاه الملف الليبي، فالعلاقات الاقتصادية التركية الليبية هي التي طبعت شكل العلاقات الثنائية بين البلدين، فكان القطاع الاقتصادي هو القطاع البارز في صياغة طبيعة التعاون والعلاقات السياسية بين ليبيا و تركيا.

تعد المصالح التركية في ليبيا هي السبب المباشر الذي جعل تركيا تتدخل في ليبيا مع قيام الثورة ضد نظام معمر القذافي.

[1] : توفيق بوستي، التدخل التركي في ليبيا الدوافع والتداعيات، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2024، ص ص 4-5.
[2] : عفاف حراش، السياسة الخارجية التركية اتجاه الربيع العربي- دراسة حالتي ليبيا وسوريا-، أطروحة مقمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص ديبلوماسية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2024، ص 222.

المطلب الثاني: الأزمة الليبية

تعد سنة 2011 مسرحا للأحداث والتطورات في ليبيا حيث بدأت الاحتجاجات ضد نظام معمر القذافي في شوارع بنغازي في 17 فيفري 2011 انعكاسا للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعبر عن مستوى تطلعات الليبيين، ووصل الشعب الليبي إلى مرحلة أدرك فيها أن نظامه غير قادر وغير راغب في التغيير وبعث التنمية الشاملة، بالإضافة إلى غياب المؤسسات الدستورية التي من شأنها المساهمة في تغيير الوضع.

تميزت المظاهرات في البداية بالسلمية ومحدودية المطالب، حيث ركزت على الحرية السياسية، الاصلاحات السياسية والدستورية، مكافحة الفساد[1] ، ليرفع بيان ل 213 شخصية ممثلة لمجموعة من الفصائل والقوى السياسية والهيئات الحقوقية الليبية يطالبون بتنحي الزعيم الليبي معمر القذافي، مؤكدين على حق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه بمظاهرات سلمية دون مضايقات أو تهديدات من قبل النظام، لكن المظاهرات قوبلت بالعنف وسقوط قتلى في بنغازي وحدثت صدامات دامية أطلقت أثناءها قوات الامن الرصاص الحي ضد المحتجين في مدن بنغازي والبيضاء ودرنة وأجدابيا، اتسعت رقعة المظاهرات ووصولها إلى طرابلس وامتداد المظاهرات إلى مدن الشرق الليبي، على غرار: طبرقة والبيضاء ودرنة وأجدابيا، في حين اتهم القذافي تنظيم القاعدة بأنه خلف الأحداث، هذا ما أدى إلى سقوط نحو 1000 قتيل حسب ما أشارت إليه الأمم المتحدة في تقرير لها، هذا ما ادى إلى استقالات في الحكومة الليبية حيث استقال وزير العدل "مصطفى عبد الجليل" ووزير الدولة لشؤون الهجرة والمغتربين " علي الريشي" ومندوب ليبيا في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والسفراء بكل من بريطانيا والصين والهند وأندونيسيا وبانغلاديش وبولندا، احتجاجا على قمع المظاهرات كما استقال وزير الداخلية الواء الركن " عبد الفتاح يونس العبيدي" وأعلن تأييده للثوار[2].

أخذت الاحتجاجات في ليبيا منعرجا خطيرا وارتفع سقف المطالب إلى الدعوة للإطاحة بنظام معمر القذافي، انطلقت أعمال الشعب والتعدي على الأملاك العامة والمراكز الحكومية، قوبلت باستخدام العنف من قبل الأجهزة الأمنية ليسجل عدد من الضحايا، لتأخذ ليبيا منعطفا آخر بسبب الاستخدام المفرط للقوة العسكرية فتحولت المظاهرات إلى حرب أهلية تدخل على إثرها المجتمع الدولي ليصدر مجلس الأمن القرارين (1973/1970) ووفقا لنماذج التدخل العسكري فإن التدخل في ليبيا يقع في إطار نموذج الإغاثة، على اعتبار أن التدخل كان بهدف إغاثة المدنيين وفقا لمبدأ مسؤولية الحماية وعرفت العملية ب (فجر الأوديسا odyssa

[1] : صبرينة كيجال، التدخل التركي في ليبيا: كولونيالية جديدة ام تعاون اقتصادي، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، 2021، ص 335.
[2] : الجزيرة، تسلسل أحداث الثورة الليبية، الجزيرة نت، أطلع عليه في 25 أوت 2025، على الساعة 10:00 صباحا، https://www.aljazzira.net

dowen) و (الحامي الموحد unified protect) حيث نص القرار على تطبيق حظر بحري على الأسلحة، إنشاء منطقة حظر جوي لحماية المدنيين (أنظر الملحق رقم4)[1].

في 20 أكتوبر 2011 تم الإعلان عن مقتل معمر القذافي لينتهي بذلك نظامه الذي دام لأكثر من أربعة عقود وبعدها تشكل المجلس الانتقالي الليبي، واعترفت به العديد من الدول على غرار تركيا التي كانت لها حضورا قويا في الملف الليبي وذلك حفاظا على مصالحها في ليبيا[2]، كما قام عدد من الدول الأوروبية والعربية في الفترة بين أبريل ويوليو 2011 بالاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي، وفي 25 أكتوبر 2011 تم انتخاب " عبد الرحيم الكيب" رئيسا للحكومة الانتقالية ثم تسلسلت الأحداث حتى انتخاب " علي زيدان" في 15 أكتوبر 2012 رئيسا للوزراء من قبل المؤتمر العام الذي تسلم السلطة من المجلس الانتقالي.

شهدت الساحة الليبية في سبتمبر 2012 مقتل السفير الأمريكي، وفي سنة 2013 شهدت اضطرابا كبيرا تمثل في عدم استقرار الأوضاع الامنية واستقالات متكررة لوزراء ومسؤولين، وعمليات اختطاف شملت رئيس الحكومة " علي زيدان" ، فيما بدأ عام 2014 باختطاف دبلوماسيين مصريين وسفراء كان أبرزهم السفير الكوري والأردني، وفي فبراير 2014 أعلن اللواء الليبي المتقاعد " خليفة حفتر" سيطرته على أغلب مؤسسات الدولة فيما وصف ذلك من قبل الحكومة الليبية أنه " انقلاب تليفزيوني"[3].

المطلب الثالث: التدخل التركي في ليبيا وأبعاده الاستراتيجية

ارتكز موقف السياسة الخارجية التركية ازاء الثورة في ليبيا على أساس الحفاظ على مصالحها، فمنذ اندلاع الثورة في ليبيا كان الموقف التركي حاضرا بشكل قوي وذلك حرصا على حماية المصالح الاقتصادية الكبيرة، ومر الموقف التركي بعدة مراحل:

1- مرحلة التردد والارتباك:

مع بداية الثورة الليبية ساد الموقف التركي نوع من الارتباك والتناقض، ولم يصدر عن الحكومة التركية أي بيان رسمي، يبين دعمها للثورة وللشعب الليبي، ومع دعوات للتدخل العسكري الدولي في ليبيا تحفظت تركيا في مارس 2011م على أي تدخل لقوات الناتو في ليبيا، كما عارضت بشدة قرار فرض منطقة حظر جوي على هذه الأخيرة، وبررت تركيا ذلك الموقف حرصا منها على عدم تكرار ما حدث في العراق، وأن تركيا تنظر إلى القضية كما جاء على لسان رئيس وزرائها من منظور المشاعر الانسانية، وأن " قطرة دم مواطن

[1] : كيجال، المرجع السابق، ص 335.
[2] : حراش، المرجع السابق، ص ص 223- 224.
[3] : محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا، 2011-2014، مجلة رؤية تركية، ربيع 2014، ص ص 38- 39.

ليبي واحد هي أغلى لدى تركيا من آبار نفط تقدر بمليارات الدولارات"، كما اعتبرت ان التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي أو أي دولة ستكون له آثار عكسية تماما وأنه ينضوي على مخاطر كبرى[1].

هناك تفسيران للسياسة التركية تجاه ليبيا، الأول: تحكمه المصالح فعندما سئل أردوغان لما كان رئيسا للوزراء عن ازدواجية الموقف التركي في تعامله مع الثورات العربية وعدم مطالبته الرئيس الليبي معمر القذافي بالرحيل في بداية الأحداث في ليبيا، أجاب: " إن سياسة تركيا لا تمليها التعليمات بل بالمصالح الوطنية"، أما الثاني: فيتمثل في مخاوف تركيا من أن التدخل العسكري الغربي خاصة الفرنسي سيؤدي إلى إضعاف نفوذها ويهدد مصالحها في منطقة شمال إفريقيا لذلك أطلقت تركيا وساطتها بين معمر القذافي والحركات الاحتجاجية[2].

في السابع من أفريل 2011 قدم رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خطة تهدف إلى وضع خريطة الطريق في ليبيا وتمثلت عناصر الخطة التركية في ما يأتي:

1- وقف إطلاق النار ورفع العناصر العسكرية الموالية للقذافي حصارها المفروض على بعض المدن.
2- إيصال المساعدات الإنسانية إلى الليبيين دون تمييز وتأمين مناطق آمنة.
3- البدء الفوري باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق مرحلة تغيير ديمقراطي ونوعي تلبي مطالب الشعب الليبي ويكون هدف هذه المرحلة تأسيس النظام.

دعت إلى انتخابات نيابية ورئاسية لكنها لم تلق قبول الأطراف المتنازعة في ليبيا ولاسيما من قبل الثوار، الذين أصبح نظام القذافي بالنسبة لهم شيئا من الماضي[3].

ومع تسارع الاحداث والتطورات التي مست الأحداث في ليبيا تبلور الموقف التركي الرسمي اتجاه الثورة، حيث اعلنت تركيا تأييدها لمطالب الثوار والوقوف إلى جانبهم لمواجهة قوات النظام وايدت العقوبات الدولية التي فرضت على ليبيا بموجب القرار الأممي (1970)، المتمثلة في تجميد أموال بعض الشخصيات الليبية ومنعهم من السفر إلى الخارج، وكذا فرض حظر على تصدير الأسلحة إلى ليبيا، على الرغم من تحفظ تركيا في بداية الامر حول قرار الحظر الجوي على ليبيا إلى أنها عادت لتؤيد القرار عقب صدوره، حيث ساندت قرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي يسمح بفرض حظر جوي على ليبيا، وحظر الأسلحة والقيام بأعمال الإغاثة الإنسانية، كما غيرت موقفها من شن العمليات العسكرية لقوات حلف الناتو حيث وافقت فيما بعد على تولي الحلف القيادة والسيطرة على العمليات العسكرية المتعلقة ببنود القرار 1973، ومنحت

[1] : الرنتيسي، المرجع السابق، ص 39.
[2] : حراش، المرجع السابق، ص ص 224- 225.
[3] : الرنتيسي، المرجع السابق، ص 40.

تركيا حق تشغيل ميناء ومطار بنغازي اللذين يسيطر عليهما الثوار لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية، ومع استمرار نظام القذافي في ممارساته وعدم استجابته لمطالب شعبه اقتنعت تركيا بأن الحل لم يعد ممكنا في ظل تلك الظروف، فصعدت من موقفها تدريجيا باتجاه القطيعة مع القذافي الحليف التقليدي، حيث طالبته بالتنحي ومغادرة الأراضي الليبية في ماي 2011م، ومن ثم اعترفت بالمجلس الانتقالي ممثلا شرعيا للشعب الليبي.

لم ينحصر الموقف التركي بالاعتراف بالإدارة الجديدة فقط بل أعلنت عن مساعدة بقيمة 300 مليون دولار للخروج من الأزمة، كما استضافت العديد من المؤتمرات والاجتماعات [1] في إطار ما عرف بأصدقاء ليبيا، وكذا المساهمة في حلف الناتو، وبهذا غيرت تركيا سياستها تجاه القذافي من منطلق أن مصلحتها أصبحت ترتبط بالمنظومة الدولية التي اتفقت على تنحية القذافي وتغيير النظام، والحقيقة أن تركيا اتخذت هذا الموقف من منطلق حماية مصالحها وخدمة أهدافها الخارجية.

2- مرحلة دعم الثورة الليبية (مرحلة ما بعد نظام القذافي):

إن هذا التحول في الموقف التركي يعبر عن دعم ومساندة النظام الجديد توج بزيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 16 سبتمبر 2011 في الذكرى المئوية للكفاح الليبي ضد الاحتلال الإيطالي، وقد جاءت هذه الزيارة بعد يوم من زيارة (نيكولا ساركوزي)، الرئيس الفرنسي و " دافيد كاميرون" رئيس الوزراء البريطاني إلى ليبيا، وهو ما بين احتدام التنافس التركي الفرنسي البريطاني على النفوذ في المنطقة.

خلال زيارة أردوغان لليبيا أكد على مجموعة من النقاط تمثلت في التركيز على مستقبل ليبيا الجديد، ووحدة وتضامن الليبيين وأكد وقوفه إلى جانب الشعب الليبي، كما أثنى على دور المجلس الانتقالي الذي استطاع إدارة المرحلة الانتقالية بشكل جيد، وأكد أن زيارته ليس وراءها مصالح، إنما هي بحكم العلاقة الأخوية بين البلدين الشقيقين، وقد جاءت هذه الزيارة لتقطع الطريق أمام الجهود الفرنسية التي لعبت دورا مهما في الملف الليبي من خلال قيادتها لتدخل حلف الناتو في ليبيا بتزكية من الولايات المتحدة الامريكية، وأنها أول دولة اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي ودعمت الثوار بالسلاح ضد نظام القذافي [2].

بعد تنامي حدة التدخلات الخارجية بليبيا وتحول ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي خاصة بعد إطلاق اللواء خليفة حفتر عملية عسكرية، انطلاقا من شرق البلاد للسيطرة على البلاد مطلع 2014، كل ذلك

[1] : حراش، المرجع السابق، ص ص 224، 227.
[2] : نفسه، ص 227.

دفع تركيا إلى دعم الفصائل العسكرية المعارضة له، واستضافت على أرضها عدد من المؤسسات الاعلامية والشخصيات السياسية المعارضة لمشروع حفتر[1].

تعززت العلاقات التركية الليبية بتوقيع مذكرة تفاهم في المجال الدبلوماسي في مارس 2012، من أجل فتح آفاق للتعاون بين البلدين، حيث زار اسطنبول رئيس وزراء ليبيا " عبد الرحمان الكيب" في فيفري 2012 لتنسيق المواقف السياسية وتطوير التعاون الثنائي بين البلدين.

تشكلت التطلعات السياسية في ليبيا عامي 2012 و 2013، حيث حظي المؤتمر العام الليبي الذي وصل إلى الحكم في انتخابات 2012م بالقبول لدى الجميع، وكانت سياسة تركيا في تلك الفترة منصبة على دعم عمليات إعادة الاعمار في ليبيا، إلا أن تلك الآمال تبددت بسبب بعض التيارات السياسية والجماعات المسلحة التي جرت البلاد إلى حرب أهلية عام 2014م، وأدخلتها في مرحلة استعمل فيها العنف كوسيلة للحكم، حيث قام اللواء خليفة حفتر بمحاولة انقلابية في مارس من نفس السنة ما أدى إلى احتدام الصراع بين القوى المسلحة التابعة لحفتر شرقا والجماعات المسلحة في الغرب والجنوب.

في ماي 2014 قام حفتر بعملية عسكرية أطلق عليها " عملية الكرامة" التي واجهتها كتائب الثوار بعملية أخرى سميت ب" فجر ليبيا" ليبدأ العنف في ليبيا، فحاولت تركيا تجنب التدخل المباشر ودعمت الحل السياسي والحوار بين كافة الأطراف، لكن السياسة التركية في ليبيا قيدت بوجود حكومتين تحكمان البلاد وتتنازعان على الشرعية، بالإضافة إلى وجود قوات عسكرية خارج التشكيلات التابعة لحكومة طرابلس، اختارت أنقرة الاعتراف بحكومة الوفاق المدعومة من الأمم المتحدة ودعمها في مواجهة الجانب الذي يمثله حفتر الذي تدعمه فرنسا، الإمارات، مصر ودول أخرى تتعارض مصالحها مع تركيا[2].

رغم التوتر الذي ساد المناخ السياسي والاجتماعي والعسكري أجريت الانتخابات في جويلية 2014، حيث اجتمع مجلس النواب في طبرق وشكلت إدارة ذات قيادتين واحدة في طرابلس والأخرى في طبرق، لكن ومع بدأ المجلس بمباشرة أعماله بدأ التشكيك في شرعية المؤتمر الوطني الليبي من قبل الأطراف الدولية، التي أصبح لها دور فعال في توجيه القوى المتصارعة.

إثر فشل انتخابات 2014/2012 في إيجاد حل توافقي بين القوى الليبية من أجل الانتقال السياسي، راهنت انقرة على حلفائها المحليين خاصة مصراته والإسلاميين في تحالف " فجر ليبيا" ، ودعمت المؤتمر الوطني العام وحكومة الانقاذ في غرب ليبيا مما أكسبها عداء مجلس النواب الليبي في الشرق، وما زاد من

[1] : حنان دريس، التدخل التركي في الأزمة الليبية: المحددات والتداعيات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 642.
[2] : حراش، المرجع السابق، ص ص 228- 229.

توتر العلاقات هو قيام (مجلس النواب الليبي في الشرق) بطرد الشركات التركية في فيفري 2015، وكذا تعرض سفينة تركية للقصف في سواحل درنة اتهم حينها رئيس الحكومة الليبية المؤقتة " عبد الله الثني" تركيا بتسليح الجماعات المسلحة في ليبيا، حيث أعربت عن تدفق شحنات كبيرة عبر الموانئ الليبية[1].

رغم التدهور الأمني الذي ساد أجواء الساحة الليبية إلا أن تركيا بذلك جهدا كبيرا للمشاركة في المؤتمر الوطني العام لتحديد المسار السياسي في ليبيا، الذي بدأ في مدينة " غدامس" الليبية، وتوج بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي بمدينة " صخيرات المغربية" في 2015، وينص الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية، واعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية وتأسيس مجلس أعلى للدولة[2].

لعل أهم ما يميز هذه المرحلة من العلاقة التركية الليبية أن تركيا أيدت الاتفاق السياسي الليبي، ومع تدهور الأوضاع الأمنية وفشل كل المحاولات لتحقيق التوافق الليبي، صار الانخراط في الثورة ضرورة لحماية المصالح التركية خصوصا الاقتصادية، كما صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قائلا أن من لا يكون في الميدان لا يجلس على طاولة المفاوضات.

3- الانخراط التركي في ليبيا (الحضور العسكري المباشر):

دعمت تركيا منذ بداية النزاعات في ماي 2014 المبادرة السياسية الأممية لحل الأزمة الليبية، وكذا الاتفاقية السياسية الليبية، ودعمت أيضا المؤسسات المنبثقة عنها في أواخر عام 2015م، لكن عدم قبول حفتر لكل الحلول السياسية، وإصراره على اللجوء للقوة العسكرية أخذ ذلك الأزمة الليبية إلى اتجاهات وأبعاد مختلفة.

حاولت تركيا تكثيف جهودها الدبلوماسية لحل الخلافات بين حكومة الوفاق الوطني وحكومة الاتفاق الوطني التابعة للمؤتمر العام، لمنع تفاقم الأزمة وتحولها إلى صراع، متمسكة بمساعيها لإيجاد حل سلمي للأزمة من خلال دعمها للقمم التي عقدتها بعثة الأمم المتحدة[3].

بعد تأزم الوضع في ليبيا بات الانخراط في الثورة أمر ضروري، فخلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في اسطنبول، قال رئيس الوزراء الليبي " علي زيدان" : "إن ليبيا مهتمة بشراء زوارق هجومية تركية لخفر السواحل، كما أعلن ان القوات المسلحة الليبية بحاجة إلى مروحيات وناقلات جند" ، كما زار الوفد الليبي منشآت الشركة التركية لصناعات الفضاء (IAI) في أنقرة، وتفقد المروحية الهجومية T129 وهي نسخة معدلة عن طائرة "أغستاو ستلاند AW) التي تبنيها الشركة لصالح الجيش التركي،

[1] : حراش، المرجع السابق، ص ص 229- 230.
[2] : الجزيرة، أهم بنود الاتفاق الليبي بالصخيرات، الجزيرة نت، 12 جويلية 2015، أطلع عليه في 31 أوت 2025، على الساعة 18:00 مساء، https://www.aljazzira.net
[3] : حراش، المرجع السابق، ص 231.

وفي سياق متصل فقد اختتم في مدينة إسبارطة غرب تركيا في مارس 2014، برنامج التدريب العسكري الخاص لألف من منتسبي القوات المسلحة الليبية، والذي أقيم بموجب اتفاق أبرم مع القوات المسلحة التركية، فيما سيتم تدريب ألفي جندي لاحقا، وقد اعتبر رئيس الوزراء الليبي أن تركيا هي المكان الانسب لتدريب قوات الأمن الليبية[1].

لقد أطلقت مبادرات جديدة قبيل انعقاد مؤتمر " باليرمو" ففي 5 و 6 نوفمبر 2018 تم عقد اجتماعات في طرابلس بين وزير الدفاع ورئيس الأركان العامة من الجانب التركي، ومن الجانب الليبي رئيس حكومة الوفاق فايز السراج ووزير الداخلية، ناقش الطرفان مساهمة تركيا في تشكيل الجيش الليبي من خلال تدريب وتوحيد القوات العسكرية.

شكلت قمة باليرمو المنعقدة في إيطاليا في 13/12 نوفمبر 2018م منعطفا في السياسة التركية اتجاه الأزمة الليبية، حيث تخلت عن دعوتها للحل السلمي وتبنت الحل العسكري ، بعد استبعادها من المشاركة في القمة التي حضرها خليفة حفتر ورئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج، ومصر ، ايطاليا، فرنسا وروسيا ودول الجوار، اعتبرت انقرة أن استبعادها لن يؤدي للحل في ليبيا.

أظهرت القوى الدولية الداعمة لحفتر خلال المؤتمر سلوكا يستهدف تجاوز الأزمة عبر اللجوء لاستخدام القوة بدلا من الحل السياسي والسلمي، فبعد أشهر من تلك القمة أطلقت قوات حفتر عملية عسكرية تهدف إلى السيطرة على طرابلس، قوبلت بمقاومة المجموعات التابعة لحكومة الوفاق، مما دفع بتركيا إلى انتهاج سياسة جديدة تجاه ليبيا تعتمد على القوة واستخدام السلاح والتأكيد على أن الاشتباكات العسكرية باتت أمرا مفروضا[2].

منذ ذلك الحين بدا الدعم العسكري التركي بشكل علني حيث أعلن أردوغان في عام 2019 عن تقديم الدعم العسكري، بهدف إعادة التوازن في طرابلس في مواجهة قوات حفتر المدعومة دوليا من الإمارات العربية المتحدة ومصر، في العام ذاته وقعت تركيا مع حكومة الوفاق الوطني مذكرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر المتوسط، وهو أحد أهم الأهداف التركية لضمان التوازن في خلافات منطقة شرق المتوسط، والمتعلق أيضا بأهداف اقتصادية تشمل استخراج النفط والغاز، إلى جانب ذلك تم توقيع مذكرة للتعاون الأمني ، تضمنت التدريب العسكري، مكافحة الإرهاب، نقل الخبرات، وأكد أردوغان على استمرار إرسال الدعم العسكري الجوي والبري والبحري إلى ليبيا بناء على طلب حكومة الوفاق الوطني، وفي عام 2020م وافق البرلمان التركي على تدخل عسكري لمدة عام في ليبيا، يشمل تقديم الأسلحة والتدريب العسكري

[1] : الرنتيسي، المرجع السابق، ص ص 47-48.
[2] : حراش، المرجع السابق، ص ص 231- 232.

والقوة الجوية للجيش الوطني، يمثل هذا الاتفاق فرصة كبيرة لتعزيز الوجود التركي في شمال إفريقيا، وتتمسك تركيا بهذا الوجود العسكري في تستمر في تمديده، إذ ترى أن الوجود التركي أسهم في تحقيق قدر كبير من الاستقرار في الداخل الليبي[1].

إن الوجود التركي في ليبيا من وجهة نظر الحكومة التركية يحمي مصالح تركيا في النفط والغاز شرق المتوسط، وينشئ حالة توازن تساهم في تحسين أوضاع حكومة الوفاق قبل مؤتمر برلين المتعلق بليبيا، ويقضي على تهديدات قوات حفتر للشركات التركية العاملة في البلاد، والفن التركية في البحر المتوسط، كما يقضي على حالة عدم الاستقرار في طرابلس الذي يخلق بيئة مواتية لعمل المنظمات الإرهابية ما يؤدي إلى هجرة جماعية، وكل ذلك له تأثير مباشر على المصالح التركية والاقتصادية وأمنها القومي.

ففي 27 نوفمبر 2019 أعلن أردوغان ورئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج توقيع مذكرتي تفاهم، تتعلق إحداهما بالتعاون الأمني والعسكري، والأخرى بتحديد مناطق الصلاحية البحرية، حيث أشارت المذكرة إلى ان الاتفاق سيدخل حيز التنفيذ، فور استلام إشعار خطي من احد الطرفين مفاده اتمام اعتماد المذكرة عبر القنوات الديبلوماسية، وفقا للإجراءات القانونية لكل طرف، في حين رفض برلمان طبرق من الجانب الليبي تصديق الاتفاقيتين، وفي 4 يناير صوت برلمان طبرق بالإجماع على إلغاء الاتفاقيتين الموقعتين بين تركيا والمجلس الرئاسي وإحالة الموقعين على الاتفاق للقضاء بتهمة الخيانة العظمى[2].

بعد أن بلغت الأزمة الليبية مبلغها من النزاع المسلح بين حكومة السراج وحكومة حفتر، وبين القوى الدولية المتضاربة المصالح في ليبيا على غرار تركيا، فرنسا وإيطاليا (دول حلف شمال الأطلسي)، جاءت الدعوة لمؤتمر برلين من المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" لبحث قضية السلام في ليبيا، إذ يجمع هذا المؤتمر حكومات كل من : الجزائر، الصين، مصر، فرنسا، إيطاليا، روسيا، تركيا، جمهورية الكونغو، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، والممثلين رفيعي المستوى عن هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.

كما تم تناول الوضع السياسي والأمني والإنساني في ليبيا في لقاء وزراء الخارجية الذي دعت إليه فرنسا وإيطاليا على هامش الجمعية العامة (74) للأمم المتحدة نيويورك بتاريخ 26 سبتمبر 2019م.

ومن النتائج التي خلص إليها المجتمعون في مؤتمر برلين:

[1] : هنا داود، التواجد التركي في ليبيا: محددات وآفاق جديدة، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، 31 أغسطس 2024، أطلع عليه في 2 سبتمبر 2025، على الساعة 11:18 صباحا، https://shafcenter.org

[2] : محمود سمير الرنتيسي، تصاعد الدور التركي في ليبيا مغامرة في الصحراء أم متطلبات الأمن القومي؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 15 يناير 2020، ص ص 1- 2.

1- التأكيد على سيادة ليبيا واستقلالها، وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية.
2- لن يكون هناك انهاء للنزاع وإرساء للسلام الدائم إلا بعملية سياسية تتولى ليبيا قيادتها وتمسك بزمامها.
3- إن الغاية الوحيدة من " مسار برلين" هي دعم الخطة المطروحة من قبل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا السيد:" غسان سلامة"، على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، هي مؤازرة الأمم المتحدة في توحيد صفوف المجتمع الدولي للوصول إلى حل سلمي للأزمة، فما من حل عسكري في ليبيا [1].
4- إن الغاية الأساسية من عقد مؤتمر برلين هي التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء المعنية بالأزمة الليبية، وتأمين مظلة دولية حول مستقبل البلد[2].

لقد تم توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بالاستناد إلى وساطة الأمم المتحدة المدعومة من الدول المشاركة في مؤتمر برلين الذي عقد بتاريخ 19 يناير 2020م وسعيها إلى وقف أعمال العنف والأزمة الانسانية، الناجمة عن استمرار النزاع المسلح في ليبيا، وبالاستناد إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2510 لسنة 2020 الذي دعا في فقرتيه الرابعة والسادسة للجنة العسكرية المشتركة (5+5) للتوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار والالتزام به، وتم هذا الاتفاق بين الجيش الليبي التابع لحكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي التابع للقيادة العامة للقوات المسلحة (الملحق رقم 3)[3].

لقد تشكلت لجنة متابعة لمسار برلين وفي سبيل ذلك عقد مؤتمر " برلين 2" في 23 يونيو 2021، الذي اتفق فيه المجتمعون على ضرورة أن تجرى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 24 ديسمبر 2021، في الموعد المتفق عليه في خارطة الطريق التي تبناها ملتقى الحوار السياسي الليبي في نوفمبر 2020 في تونس، وتبنى الترتيبات الدستورية والتشريعية الضرورية لذلك كما يتعين على الجميع القبول بنتائج الانتخابات، وسحب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة الذين وصل عددهم في ليبيا إلى 20 ألف من جنسيات مختلفة من ليبيا دون تأخير، وهو ما قد يثير حفيظة تركيا ويتعقد المشهد السياسي في ليبيا، خاصة أن وزير الخارجية الألماني " هايكو ماس" قد أشار إلى أن الأطراف التي تعهدت خلال اجتماع " برلين 1" بسحب قواتها لم تف بوعودها، وفي إشارة غير مباشرة لروسيا وتركيا والإمارات[4].

[1] : المركز الألماني للإعلام، مؤتمر برلين حول ليبيا، وزارة الخارجية الألمانية(بيان صحفي)، 19 جانفي 2020، أطلع عليه في 4 سبتمبر 2025، على الساعة 10:19، https://almania.diplo.de
[2] : بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (Unsmil)، مؤتمر برلين حول ليبيا، 19 يناير 2020، UNSMIL، أطلع عليه يوم 9 سبتمبر 2025، على الساعة 10:27 صباحا، https://unsmil/unmissions.org
[3] : سكاي نيوز عربية، النص الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا، 23 أكتوبر 2020، أطلع عليه يوم 10 سبتمبر 2025، على الساعة 10:01 صباحا، https://www.skynewsarabia.com/middle-east/
[4] : أحمد قاسم حسين، المؤتمرات الدولية والأزمة الليبية: السياقات والمآلات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 25 يونيو 2021، قطر، ص 7.

المطلب الرابع: الأبعاد الاستراتيجية للتدخل التركي في ليبيا

مع بداية الثورة الليبية كانت تركيا ترى في المرحلة الأولى صعوبة في ترك القذافي لليبيا، ومحو آثار النظام الحالي، إضافة إلى أن أخذ الآثار السلبية على أنقرة بالاعتبار، أعطت تركيا الأولوية لإنهاء الصراع عبر الاصلاحات، ونظرت إلى عملية سقوط النظام على أنها خطوة أخيرة.

كانت تركيا ترى ان عزل القذافي خيار سلبي، لكن استعمال نظام القذافي للسلاح ضد الشعب في بنغازي وأجدابيا وراس لانوف أدى إلى مقتل العديد من الأشخاص، دفع ذلك تركيا إلى دعم قرار مجلس الأمن التابع للامم المتحدة رقم 1970[1]، ومع دعم تركيا قرارات الأمم المتحدة الضرورية فإن تركيا لم ترد المشاركة في المادة التي كانت تفتح الطريق لمحاكمة القذافي من قبل المحكمة الجنائية الدولية، وبذلك أرادت تركيا منع القذافي من اتخاذ اجراءات أكثر صرامة من خلال إدراكه أنه لا يستطيع الهروب من المحاكمة، في المحكمة الجنائية الدولية حتى لو قام بتسليم الإدارة من خلال تنفيذ الإصلاحات.

لقد دعمت تركيا قرار مجلس الأمن 1973 المتعلق بحماية المدنيين في ليبيا، لكنها لم ترد أن يتحول التدخل العسكري في ليبيا إلى احتلال، وكان الإسهام المهم الذي قامت به تركيا مع بدء التدخل العسكري لتركيا هو دورها في إنشاء " مجموعة الاتصال حول ليبيا"، ونتيجة للاتصالات التي قامت بها تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا إضافة للعمل مع الحلف الأطلسي – أنشأت بنية سياسية-[2].

لقد أعلنت تركيا دعمها العسكري عام 2019 لحكومة الوفاق الوطني، وفقا لاتفاق التعاون العسكري بهدف إعادة التوازن في طرابلس في مواجهة قوات حفتر، المدعومة من دول إقليمية.

رغم الدعم التركي لحكومتي الوفاق الوطني ثم الوحدة الطنية في العاصمة طرابلس، إلا أنها تدرك جيدا أن مصلحتها الأساسية في الشرق الليبي الذي يقع تحت سيطرة قوات حفتر، ولذلك عملت على فتح قنوات اتصال مباشر مع حفتر خاصة بعد التحسن النسبي في العلاقة مع مصر التي لها القرار الأول في شرق ليبيا، فنجحت تركيا في استقبال عدد من أعضاء البرلمان الليبي الذين يمثلون حفتر، ثم قيام رئيس البرلمان الليبي " عقيلة صالح" حليف حفتر بزيارة تركيا، كما شكلت زيارة مسؤول جهاز التنمية والاعمار " بلقاسم نجل حفتر" إلى تركيا تحولات في المشهد السياسي، وتوضح ملامح مرحلة جديدة يجري العمل على رسمها، وتشير عدة تحليلات إلى وجود رغبة فعلية في التعاون بما يحقق مصالح الطرفين.

[1] : أمر الله إيشلر، العلاقات التركية الليبية: منظور تاريخي وتحليل حديث، مجلة رؤية التركية، ربيع 2020، ص 14.
[2] : نفسه، ص 14.

وأخيرا توج هذا الانفتاح بزيارة قائد القوات البرية في الشرق " صدام حفتر" إلى تركيا واستقبل استقبالا رسميا وعلى أعلى المستويات، من قبل الحكومة التركية وهو ما يفتح المجال أمام تحول واسع في العلاقات بين تركيا وشرق ليبيا، وأوسع مع ليبيا ككيان كامل بطرفيه الشرقي والغربي[1].

يشير محمد بدر الدين (مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق) في حديثه عن التدخل التركي في ليبيا بدا هامشيا مستترا، ثم كانت النقلة الكبرى خلال معركة السيطرة على مطار طرابلس، منتصف 2014 إذ تشير معلومات إلى ان تركيا نقلت بتمويل قطري عناصر من الميليشيات الإسلامية في سوريا إلى الأراضي الليبية، انضمت إلى ما يسمى بعناصر" فجر ليبيا" الإخوانية، ما اضطر قبائل الزنتان إلى الانسحاب أمامها والتي أحكمت بذلك السيطرة على طرابلس، ويعتبر ذلك المجلس الانتقالي الليبي بعد سقوط القذافي تسليم للبلاد للميليشيات المسلحة، أمام هذا المشهد بدأت مرحلة جديدة بالتوصل إلى اتفاق الصخيرات في سبتمبر 2015، وتشكيل حكومة الوفاق التي هيمنت عليها عناصر الاسلام السياسي أو المتحالفة معها، ونشأت ترتيبات وحالة استقطاب جديدة في الساحة الليبية.

يعتبر محمد بدر الدين أن حكومة الوفاق هي آخر بؤرة للإسلام السياسي في ليبيا الذي تدعمه تركيا، ويتدعم التدخل التركي باتفاقية الدعم العسكري التركي لحكومة الوفاق، ويقول كذلك : أن تركيا نقلت العتاد والخبراء العسكريين إلى ليبيا فضلا عن " المرتزقة"، وميليشيات داعش والقاعدة، مشيرا إلى تجند قنوات الإخوان المسلمين في قطر لدعم التدخل التركي، إذ يرى أن منابر الإخوان المسلمين وقياداتهم تحولت إلى أدوات في خدمة مشروع الاسلام السياسي التركي الذي يصفه معارضوه بالعثمانية، حتى أردوغان ذاته يفتخر بذلك يؤكد محمد بدر الدين أن أردوغان يستخدم مصطلحات سياسية محددة لخمة المشروع السياسي التركي في ليبيا واختزال المشروع السياسي الإسلامي في المشروع السياسي التركي، ويعتبر ذلك توظيف للدين للوصول إلى الحكم[2].

إن من بين الأهداف الاستراتيجية للتدخل التركي في ليبيا هو تمكين حركات الإسلام السياسي من الوصول إلى سدة الحكم، بهدف تعزيز النفوذ وتوسيع رقعة الانتشار، ومن ثم تعزيز الحكومات الصديقة أيديولوجيا لأردوغان في مختلف أنحاء المنطقة.

[1] : فرج كندي، تطورات الموقف التركي من الأزمة الليبية، مجلة المجتمع، 20 ماي 2025، أطلع عليه في 11 سبتمبر 2025، على الساعة 5:48 صباحا، https://mugtama.com

[2] : محمد بدر الدين، التدخل التركي في ليبيا ومآلات الإسلام السياسي، عربية أندبندنت، 19 ماي 2020، أطلع عليه في 11 سبتمبر 2025، على الساعة 6:16 صباحا، https://www.independentarabia.com

تعد القوى الإسلامية الليبية امتدادا لتيارات أيديولوجية اقليمية وهو الأمر الذي جعل اللواء حفتر المحسوب على التيار الليبيرالي يمنع أخونة المنطقة، ومن ثم منع أي تجربة للإسلام السياسي في ليبيا على شاكلة الحكومات الإخوانية في المنطقة.

بالمقابل تعتبر تركيا أن تدخلها في ليبيا مربوط بفكرة " الوطن الأزرق" الذي يشكل امتدادا بحريا للإقليم البري التركي، واعتبرت أن العلاقة مع ليبيا تساهم بشكل كبير في حماية حدودها البحرية، خاصة وان تواجد تركيا في ليبيا يقلل من الدور اليوناني في شرق المتوسط، وهي أولوية يتفق عليها كل الفاعلين السياسيين في تركيا، كما ان التدخل في ليبيا يعزز مكانة تركيا خارجيا ويرفع أهميتها الإقليمية، وهو جزء مهم من الخطاب الداخلي للرئيس التركي، أما المحدد الأيديولوجي فيتمثل في تأكيد الدور التركي في قيادة العالم الإسلامي وتعزيز السياسة العثمانية الجديدة، كما اعتبر الناطق باسم مجلس النواب الليبي" عبد الله بليحق" أن المحدد الرئيسي لموقف تركيا وتدخلاتها في ليبيا، هو دعم مشروع الإخوان المسلمين فالإخوان المسلمون تربطهم علاقات متينة مع حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا[1].

أما تاريخيا فقد طور حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى الحكم عام 2002 عقيدة " العثمانية الجديدة" كمقاربة سياسية تحاول التوفيق بين قيم الجمهورية الأتاتوركية والمجد الامبراطوري العثماني، خدمة لمصالح الحزب الداخلية والخارجية، فسخر الحزب كل أدوات البروباغندا للتعريف بها، واقناع الأتراك باحتضانها كمشروع استراتيجي يصل حاضرهم بماضي إمبراطوريتهم.

في إطار تحقيق حلم العثمانية الجديدة فقد كانت ليبيا ولاية عثمانية منذ عام 1551م، لذلك يتطلع أردوغان إلى توظيف تموضع بلده في ليبيا لتوسيع نفوذ تركيا واستعادة الحضور العثماني في شمال إفريقيا.

وقال أردوغان أن تركيا بصدد خطوة في ليبيا وشرق المتوسط، وسيواصل جنودها تحقيق ملاحم بطولية هناك كتلك التي حققها " البحارة العثمانيين" خير الدين و عروج بربوس 1478-1546م، وأضاف:" أن ليبيا هي حدودنا الجنوبية وهي إرث من العثمانيين والغازي مصطفى كمال أتاتورك من الذين أدوا خدمات مهمة هناك كضابط عثماني"[2].

من خلال دراستنا لملف الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي في الأزمة الليبية اتضحت لنا العديد من المسارات (تاريخية، سياسية، أيديولوجية واستراتيجية)، وبرز ما يعرف بخطة داخل خطة، إذ تعتبر تركيا أن التدخل في ليبيا من أجل حماية المدنيين ودعم القرارات الاممية، في نفس الوقت فهي ترسل

[1] : توفيق بوستي، التدخل التركي في ليبيا بعد القذافي: الدوافع والتداعيات، مجلة العلاقات الدولية، 20 فبراير 2024، أطلع عليه يوم 11 سبتمبر 2025، على الساعة 6:37 صباحا، https://irajournal.academy

[2] : نفسه، https://irajournal.academy

الأسلحة بكميات هائلة إلى ليبيا لدعم حكومة الوفاق الوطني وتثبيت سلطتها وحكمها في ليبيا لأنها توافقها في مبادئها الأيديولوجية، وهنا يغيب المحدد الذي يمثل الشعب الليبي في تحديد مصيره.

كما تبرز فكرة العثمانية وتطفو على السطح في خطابات الرئيس التركي أردوغان، وبذلك يمكن اعتبار حديثة عن ليبيا كإرث عثماني، نابع من رغبة في استرجاع النفوذ خصوصا وأنه وقع اتفاقية النفوذ البحرية مع حكومة " السراج"، إضافة إلى ذلك فإن الترويج لمسميات سياسية تحمل في طياتها الكثير من الاختلالات المعنوية يخفي دلالات واضحة لدعم المشروع السياسي التركي، المتمثل في دعم وتوطيد أركان الإخوان المسلمين في دول الربيع العربي كدعم للمشروع التوسعي التركي، وحماية للمصالح التركية وكذا التوغل بنفوذ واضح في شمال إفريقيا تحت مسمى حماية الأمن القومي التركي وحماية الحدود البحرية، وكل ذلك في الأصل هو صراع نفوذ عسكري واقتصادي، وحماية للمصالح التركية الطاقوية بالمنطقة، وكذا دعم مشروع الإسلام السياسي بشمال إفريقيا.

فالصراع صراع نفوذ وحماية للمصالح و بحث عن استرجاع الأمجاد، لا حماية للمدنيين ولا دعما لرغبة الشعب الليبي.

المبحث الرابع: الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي في القضية الفلسطينية

تعد القضية الفلسطينية القضية الأم بالنسبة لكل القضايا العربية، وهي القضية الإنسانية الأهم على المستوى الدولي، وتعد من أبرز القضايا التي لها علاقة مباشرة بتركيا تاريخيا وفي الفترة المعاصرة.

المطلب الأول: تركيا والقضية الفلسطينية

ارتبطت تركيا منذ العهد العثماني بفلسطين ارتباطا وثيقا يستند إلى العاطفة الدينية من جهة، ومن منطلق المكانة الدينية والروحية من جهة أخرى، خضعت فلسطين لحكم الأتراك منذ انتصار السلطان سليم الأول على المماليك عام 1516، ولقيت القدس اهتماما كبيرا من طرف السلاطين العثمانيين، لقد أدركت الدولة العثمانية مبكرا خطر المؤامرات المحدقة بفلسطين، وأصبح ذلك جليا منذ عقد مؤتمر بال بسويسرا عام 1897م، مما دفع بالدولة العثمانية إلى القيام بإجراءات محاولة منع ما يخطط له اليهود من غاية وهي الحصول على فلسطين، ومن بين الإجراءات التي قامت بها : منع اليهود من دخول الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف، لقد ظهرت أول دعوة يهودية للهجرة إلى فلسطين سنة 1665م على يد يهودي تركي اسمه " شبتاي تزفي Shabetai Tizvi" الذي بدأ بجمع اليهود ويدعوهم للهجرة إلى فلسطين، وعندما أمر السلطان بالقضاء على هذه الحركة أمر " شبتاي" أتباعه بالتظاهر بالإسلام والعمل بسرية لتحقيق أهدافهم، وعرفوا باسم يهود الدونمة[1].

لقد حاول تيودور هيرتزل اقناع السلطان العثماني ببيعه فلسطين واعطاء اليهود حكما ذاتيا، لكن السلطان عبد الحميد رفض ذلك ووقف سدا منيعا ضد حدوث ذلك، وحين سيطرت جمعية تركيا الفتاة في 23 جويلية 1908م على مقاليد الحكم في الدولة العثمانية، سمحت بالهجرة اليهودية إلى فلسطين وشراء الأراضي وتأسيس المستوطنات، كما كان لليهود الدور البارز في انهاء الخلافة العثمانية، وتحويل تركيا إلى دولة علمانية حيث بدأ عصر تركيا الحديثة بزعامة مصطفى كمال أتاتورك[2].

لقد اتخذ كمال أتاتورك سياسة أكثر انعزالية تجاه العالم العربي، فتركزت سياساته على تغيير أوضاع تركيا الداخلية، وقد كان لتركيا موقف خلال قيام ثورة 1936م ضد التقسيم البريطاني لفلسطين، واحتجت تركيا عن التقسيم لدى عصبة الأمم، كما حاولت أن تستغل ذلك لصالحها، فيما يتعلق بلواء الإسكندرون، وقد صرح أتاتورك في البرلمان التركي أن الجرح الذي خلفته بريطانيا في قلب الإسلام بتقسيم فلسطين شعرنا به قبل ان يشعر به العرب في الاسكندرورن.

[1] : قسم الأرشيف والمعلومات، تركيا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، 2010، ص ص 7-8.
[2] : نفسه، ص 9.

لم يكن لتركيا أي موقف يذكر حول الهجرات اليهودية إلى فلسطين منذ 1919م إلى 1944م، حتى بعد انتهاء حكم أتاتورك ومجيء عصمت اينونو، بل ساهمت تركيا في تلك الهجرات حين أجازتها بصورة رسمية من مختلف المدن التركية باتجاه فلسطين، فقد وصل عدد المهاجرين اليهود الأتراك ما يقارب 20 ألف يهودي فضلا عن تهريب الأسلحة والأموال[1].

بدأت مواقف تركيا تبرز منذ قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني 1947م، عندما عرض مشروع تقسيم فلسطين حيث ضمت تركيا صوتها إلى جانب الدول العربية رافضة المشروع الذي عرف بقرار 181، وأيدت حق العودة للاجئين الفلسطينيين وقرار تعويضهم رقم 3-194 في 11 كانون الأول 1948، ومع إنهاء بريطانيا لانتدابها في 15 أيار 1948 وتشكيل الكيان الصهيوني في فلسطين، أوضح وزير الخارجية التركي آنذاك لوكالة الأناضول في 8 شباط 1948 التوجه الجديد للسياسة التركية اتجاه الكيان الصهيوني، واعترف بأن دولة إسرائيل حقيقة وقد اعترفت بها بالفعل أكثر من 30 دولة، وبعد ذلك أعلنت تركيا الاعتراف الرسمي بالكيان الصهيوني في 28 آذار 1949، وبدأ التمثيل الدبلوماسي في تشرين الأول 1949، لقد رحبت الصحافة التركية باعتراف تركيا بإسرائيل معربة أن المصلحة تقتضي ذلك.

منذ ذلك الوقت تطورت العلاقات التركية مع الكيان الصهيوني خلال فترة الخمسينات، وقد كانت سياسة تركيا الخارجية ترمي لكسب رضا الغرب، والاندماج مع الدول الغربية وكانت ترى أن علاقتها مع الكيان الصهيوني وسيلة لتقوية علاقاتها فكانت نتيجة الاعتراف التركي أن كافأتها الولايات المتحدة الأمريكية، بالحصول على عضوية كاملة في حلف الناتو في 18 كانون الأول 1952، وبذلك أصبحت تركيا أبرز الحلفاء للمساهمة في الاحتلال وهجرة اليهود إلى فلسطين ، ما لبث موقف تركيا أن تغير تجاه الكيان الصهيوني خلال العدوان الثلاثي عام 1956، حيث قامت تركيا بسحب سفيرها في 26 تشرين 1956، وأصدرت وزارة الخارجية بيانا أوضحت فيه أن الحالة السائدة في الشرق الأوسط تشكل خطرا على السلام في المنطقة، وأن هذه المسألة لن تحل أبدا لذلك تعلن الحكومة التركية عن عدم إعادة وزيرها المفوض إلى تل أبيب، إذا لم تحل القضية بصورة نهائية، ثم خفضت التمثيل الديبلوماسي من سفير إلى قائم بالأعمال لكنها لم تقطع علاقاتها نهائيا [2].

تطورت العلقات بين تركيا والكيان الصهيوين وتم توقيع العديد من الاتفاقيات، منها اتفاقية التجارة في 4 تموز 1950م، واتفاقية النقل الجوي مع الكيان الصهيوني في 5 شباط 1951م، ثم قام رئيس الةزراء

[1] : هديل دؤاد نجم عبد الله، موقف تركيا من تطورات الأحداث في غزة 2006-2017، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2024، ص ص 1- 2.(غير منشورة).
[2] نفسه، ص ص 2، 5.

الصهيوني ديفيد بن قوريون بزيارة تركيا في 29 آب 1958م بصورة سرية، وقع خلالها اتفاقية " الضواحي" مع عدنان مندريس[1].

كما تم توقيع معاهدة " الرمح الثلاثي" بين البلدين عام 1956م بين كل من تركيا وإسرائيل وإيران لتطويق العالم العربي وتم تجديدها عام 1996م.

لقد تغير موقف تركيا من حرب 1967م كرد فعل عن موقف إسرائيل من الأزمة القبرصية في 1964م وطالبت إسرائيل باحترام قرارات مجلس الأمن والانسحاب من الأراضي العربية، وفي 1969 رفضت قرار مجلس التعاون الإسلامي بقطع العلاقات مع إسرائيل، لكنها في الوقت نفسه رفضت أن تكون معبرا للطيران الامريكي كجسر جوي في حرب 1973م، وازداد التعاون مع اتفاقية التحالف الاستراتيجي عام 1996م.

تحتل تركيا المرتبة الثالثة من حيث صادراتها نحو فلسطين ومعظمها مساعدات انسانية ودعم للبنية التحتية الفلسطينية، بما لايخالف الخطوط الحمراء الإسرائيلية، إضافة إلى بعض العوائق الجمركية على تصدير المنتجات الفلسطينية كالتمور والسجائر.

أما سياسيا فعلاقات تركيا مع منظمة حماس أكثر من علاقتها مع الدولة الفلسطنية، حيث تغيرت السياسات كلها بعد وصول حماس إلى السلطة عام 2006[2].

المطلب الثاني: تركيا والقضية الفلسطينية بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا (بعد 2002م)

تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام 2002 بعد فوزه في الانتخابات، في ظل تدهور شعبية الأحزاب القائمة سواء التي انفردت بالحكم أو الحكومات الائتلافية، ناهيك عن تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد، حيث انهارت العملة التركية وفقدت 50% من قيمتها، وأفلست العديد من الشركات والمصانع وارتفعت نسبة البطالة ونتج عن ذلك مظاهرات في مختلف المدن التركية، وأهم ما يميز حزب العدالة والتنمية أنه حزب ديمقراطي محافظ سعيا للموازنة بين هوية الدولة الثقافية وسلطة الدولة السياسية[3].

إن القضية الفلسطينية تخدم المصالح التركية على اعتبار أنها قضية محورية في العالم كله، كقضية إنسانية وكقضية تصفية استعمار تقليدي كما أنها قضية دينية بالأساس، وتغيرت المواقف التركية تجاه

[1] : دؤاد، المرجع السابق، ص5.
[2] : عبد الله حودة محمد أحمد، القضية الفلسطينية في السياسة التركية كأحد صور القوة الناعمة، المركز الديمقراطي العربي، 25 أبريل 2016، أطلع عليه في 25 أكتوبر 2025، على الساعة 8:43 صباحا، https://www.democraticac.de
[3] : ياسر العشي، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، مجلة رؤية التركية، 2015، ص ص 182-183.

القضية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، إذ عملت السلطة السياسية التركية على التوجه من جديد لمحيطها الاسلامي، دون أن تتنازل على علمانية أتاتورك كنوع من المزج بين المصالح السياسية والتوجه الديني مع الحفاظ على العلمانية كنظام للدولة، ولعل تركيا تناور بالقضية الفلسطينية لتوسيع دورها الإقليمي وكسب المزيد من المصالح سواء على صعيد العلاقات بأوروبا أو بأمريكا، أما على صعيد العلاقات العربية فقد حصلت على صفة عضو مراقب في الجامعة العربية، إضافة إلى رئاسة منظمة التعاون الإسلامي[1].

إضافة إلى ذلك فقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 داخل الولايات المتحدة الأمريكية محطة هامة، حيث ساهمت في التأثير على مسار العديد من القضايا الدولية والشرق أوسطية، وتحديدا القضية الفلسطينية فالأحداث وقعت في وقت شهدت فيه الانتفاضة الفلسطينية بعض النجاح، وأضحى قيام الدولة الفلسطينية مطلبا عربيا وإسلاميا ودوليا، وقد جاءت الأحداث لتقوي من جديد العلاقات الأمريكية الإسرائيلية[2].

وفي السياق ذاته حققت إسرائيل طموحاتها في أعقاب الحملة الأمريكية ضد الإرهاب عندما تم الخلط بين الإرهاب والنضال ضد المحتل ، وتم التركيز على الإرهاب الفردي دون إرهاب الدولة الأكثر خطورة ، وهو ما سمح لها بتمييع نشاطات حركات المقاومة الفلسطينية وذلك باعتبار ما تقوم به من عمليات في مواجهة الاحتلال عملا إرهابيا.[3]

تحظى المواقف الدولية والإقليمية من القضية الفلسطينية باهتمام بارز نتيجة انعكاساتها على الواقع العربي والدولي ، واتخذ الموقف التركي من القضية الفلسطينية أشكالا ورُؤى متباينة بفعل المؤثرات الداخلية والخارجية إذ كانت تتسم بانحيازها لإسرائيل من خلال الاعتراف التركي بإسرائيل سنة 1949 [4]، وغالبا ما اقترنت العلاقات الأمريكية التركية بالعلاقات التركية الإسرائيلية فالولايات المتحدة تنظر إلى إسرائيل كحليف إستراتيجي و تنظر إلى تركيا كشريك لها في الحلف الأطلسي [5]، ومع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة[6] عام 2002 حاول التعامل مع القضية بحذر شديد مؤيدا ما يسمى بمشروع خارطة الطريق – سنوضح أكثر ماهية المشروع في الفقرة التالية - التي طرحها الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي تولى الحكم في 2001

[1] : حودة محمد أحمد، المرجع السابق، https://www.democraticac.de

[2] : روز يعقوب هيلانة، أثر أحداث 11 سبتمبر على الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008، ص 56.

[3]: المرجع نفسه ، ص ص 57 – 58 .

[4] : أميرة اسماعيل العبيدي، " سياسة حزب العدالة و التنمية تجاه قطاع غزة 2009 – 2017 " ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ،المجلد ، العدد 06، 2019 ، ص 100 .

[5]- سمية حوادسي ،" العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014 ، ص 100 .

[6] : يعد من أهم الأحزاب السياسية في تركيا، إذ تأسس في 17 آب 2001 بزعامة الطيب رجب أوردوغان - ويهيمن على السلطة في تركيا منذ عام 2002- ينظر :جابر عاشوري، الاكتساب الحزبي لدى (العدالة والتنمية) التركي.. " دور أكاديمية السياسة" ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد، 2018، ص ص 05 - 06.

ليستمر حكمه إلى نهاية عام 2008 ، كما انتقدت حكومة حزب العدالة والتنمية سياسة إسرائيل لاستخدامها القوة ومحاولة تجنب أن يؤدي ذلك إلى عدم الإضرار بعلاقاتها مع إسرائيل التي تعدها بوابة لتحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي .[1]

في 24 جوان 2001 قدم جورج بوش رؤيته للتسوية النهائية للقضية الفلسطينية داعيا إلى الدخول في مفاوضات لقيام دولة فلسطينية جنبا إلى جنب مع إسرائيل، و قد تبنى هذه الرؤية الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة وهيئة الأمم المتحدة (الرباعية الدولية) وسمي هذا المشروع بـ " خارطة الطريق " [2] ، و قد وعد القيادة الفلسطينية بالعمل على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة بحلول عام 2005 – رغم أنه لم يحدد معالم هذه الدولة و حدودها – و ذلك على مراحل؛ تبدأ بوقف الانتفاضة الفلسطينية وتعيين حكومة فلسطينية جديدة إضافة إلى قيام إسرائيل بتحسين الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين وتجميد الاستيطان مع تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية ...الخ [3]، هذا المشروع مليء بالثغرات إذ يدعو لحل القضايا النهائية لكنه لا يقدم تصورا عن حلها بل ترك ذلك للمفاوضات، ومن الناحية العلمية انشغلت الولايات المتحدة بتطبيق الالتزامات الفلسطينية، لكن إسرائيل لم تطبق التزاماتها خاصة ما تعلق بوقف الاستيطان [4]، لم يشهد هذا المشروع أي نجاح يُذكر خاصة مع تعنت الاحتلال الإسرائيلي و تنكره للاتفاقيات الموقعة ، زد زد على ذلك فوز حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني في انتخابات عام 2006 وسيطرة حماس على قطاع غزة مما أدى بالولايات المتحدة اتخاذ ذلك مبررا لمساندة الاحتلال الإسرائيلي خاصة وأن الولايات المتحدة تصنف حركة حماس حركة إرهابية مما أدى بالولايات المتحدة بفرض حصار وحظر مالي على سكان قطاع غزة حتى اليوم .[5]

من جانب آخر تعتبر تركيا أن حركة حماس من أبرز القوى الفاعلة في فلسطين، وهذا ما أكد عليه رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان من خلال إبلاغه رئيس الرباعية الدولية (مشروع خارطة الطريق) " توني بلير " حين قال " بأن الطاولة التي لا تجلس عليها حماس لن يخرج منها أي سلام " رغم أن تركيا أبدت تأييدا للمشروع [6]، كذلك لا تعتبر تركيا حركة حماس إرهابية بل حركة مقاومة تدافع عن أراضيها أراضيها وأن أعضائها معتقلون في السجون الإسرائيلية، كما استضافت تركيا العديد من قادة هذه الحركة

[1]: العبيدي - المرجع السابق ، ص 231 .
[2] : محسن محمد صالح - القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة ، د ط ، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، لبنان ، 2012 ، ص 176 .
[3] - سهام فتحي أبو مصطفى ، جمال عبد الناصر محمد عبد الله أبو نحل ،" دور الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على قرارات الأمم المتحدة - فلسطين نموذجا 2008 -2017 - " ، محاضرة ألقيت في المؤتمر الدولي " الأمم المتحدة و القضية الفلسطينية (تحديات و فرص) " ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الإسراء ، مجلة الإسراء للمؤتمرات العلمية ، فلسطين ، العدد 02 ، جويلية 2018، ص 678 .
[4] : صالح ، المرجع السابق ، ص 176 .
[5] : أبو نحل - المرجع السابق ، ص 678 .
[6] : درهم علي درهم القمش ، " السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002 – 2010 " ، المجلد 06 ، العدد 03 ، 2015 ، ص 180 .

في إسطمبول و أنقرة واستضافت بعض اجتماعات هذه الحركة مثل الاجتماع الذي عقد في اسطمبول في أفريل 2008 ، أما بشأن الحصار المفروض على غزة من طرف الولايات المتحدة فقد تواصلت تركيا مع المنظمات و الحملات الدولية المنادية برفع الحصار إذ كانت هناك لقاءات بين أردوغان مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني الأوروبي الداعية لرفع الحصار.[1]

لقد ضغطت الولايات المتحدة على تركيا للتراجع عن أي تصعيد إعلامي ضد إسرائيل حيث تدخلت مباشرة لحل الخلافات السياسية ما بين تركيا وإسرائيل ومطالبة الطرفان بوقف التصريحات التي أطلقها رجب طيب أردوغان منذ ماي 2004 حيث يتهم إسرائيل بأنها دولة إرهاب [2] ، إذ في خضم الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية انتقد رئيس الوزراء التركي أردوغان في 24 مارس 2004 إقدام إسرائيل على اغتيال مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين واصفا إياها بأنها عملية إرهابية [3]، حيث حذرت الخارجية الأمريكية من أن تصرفات حكومة العدالة والتنمية تدفع إلى التشكيك في توجهات الحزب بحيث اتخذت تركيا مسارا مغايرا للولايات المتحدة في التعاطي مع قضايا الشرق الأوسط لاسيما القضية الفلسطينية .[4]

كل ذلك كان متماشيا مع ارتياح السلطة الفلسطينية للجهود التركية إذ أعلن محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية في مؤتمر صحفي بأنقرة يوم 25 أفريل 2006 أن تركيا بلد ذو وزن كبير في الشرق الأوسط ، وهذا ما يسمح لها بتأدية دور مهم في عملية السلام في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خاصة وأن لها علاقات وثيقة مع إسرائيل [5]، ومما زاد من توتر العلاقات التركية الأمريكية ما أفرزته حرب غزة 2008 فقد جاء الموقف التركي مغايرا للموقف الأمريكي، إذ صرح أردوغان أن " بلاده لن تدير ظهرها لما يحدث لغزة وأطفالها ولن تبقى صامتة مكتوفة الأيدي لعدم تحقيق العدالة "[6]، إن علاقة تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لإسرائيل له التأثير الواضح على موقفها من القضية الفلسطينية، فالولايات المتحدة كانت دائما تساند العلاقات التركية القوية مع إسرائيل وتدافع عن التعاون بينهما مما يعني محاولة

[1] :القمش ، المرجع السابق ، ص ص 181 – 182 .
[2] :رائد أبو مطلق ، " العلاقات التركية الإسرائيلية و أثرها على القضية الفلسطينية 2002 – 2020 " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، فلسطين ، 2011 ، ص 68 .
[3] : حسن سلمان العجرمي ، " المساعدات التركية في الأراضي الفلسطينية و أثرها على الانقسام الفلسطيني 2006 – 2012 " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، فلسطين ، 2015 ، ص 27 .
[4] : حوادسي ، المرجع السابق ، ص 103 .
[5] : عزالدين سعيد ، " عباس لن يسمح بنشوب حرب أهلية و يدعو إلى عدم معاقبة الفلسطينيين " ، جريدة القدس العربي ، العدد 5259 ، الأربعاء 26 أفريل 2006 ، ص 5 .
[6] : القمش ، المرجع السابق ، ص 180 .

تغليب مواقفها الداعمة لإسرائيل على حساب فلسطين، حيث تم ممارسة الضغط بكافة أشكاله وتم ابتزازها لتعديل سياستها القائمة على دعم الحقوق الفلسطينية .[1]

في فجر يوم 31 ماي 2010 قامت فرقة من القوات الخاصة التابعة للبحرية الإسرائيلية بتنفيذ عمليتين عسكريتين في المياه الدولية بالبحر الأبيض المتوسط؛ الأولى تمثلت في اعتراض سفن قافلة أسطول الحرية[2] المتجه لقطاع غزة، و الثانية هي عملية القتل الجماعي للناشطين من بينهم 9 أتراك وإصابة عشرات المتضامنين وعُرفت الحادثة في وسائل الإعلام العربية بحادثة أسطول الحرية، فيما أطلق عليها الأتراك " قضية ما في مرمرة " أي مرمرة الزرقاء وهي السفينة الأكبر في الأسطول الذي أبحر من اسطمبول متجها إلى غزة لكسر الحصار المفروض عليها، وقد نظم القافلة العديد من الجمعيات المدنية من دول مختلفة وفي مقدمتها هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان وحملت معها نحو 10 آلاف طن من المساعدات الإنسانية [3]، وبسبب الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية فقد توترت العلاقات الأمريكية التركية في ظل تبني الإدارة الأمريكية الموقف الإسرائيلي الرافض لتشكيل لجنة تحقيق دولية بحق ركاب أسطول الحرية، في مقابل اعتماد لجنة فحص تقتصر مهمتها على فحص الجوانب القانونية دون ان تملك أي صلاحيات أو تصدير أي توصيات وأن لا تصل التحقيقات إلى الجنود والضباط الإسرائيليين .[4]

سعى الرئيس الأمريكي باراك أوباما منذ بداية عهده إلى إعطاء أولوية لحل الصراع العربي الإسرائيلي حماية للمصالح الأمريكية في المنطقة و ركز على استدراج الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل [5]، وتعد تركيا الوسيط المقبول في المنطقة فإذا أرادت حكومة أوباما حل مختلف المشكلات والقضايا في المنطقة فسيجد في تركيا أكبر معين له، خصوصا وأنها تمتلك علاقات جيدة مع فلسطين وإسرائيل .

ما يمكن استخلاصه حول ما قدمته تركيا للقضية الفلسطينية أن موقفها متقدم على مواقف الكثير من الدول العربية والإسلامية، لكن يبقى ما قدمته هو مجموعة من الخطابات السياسية الداعمة مع بعض المساعدات إضافة إلى مواقف هامة في المحافل الدولية، وهي أمور بالغة الأهمية إذا ما قورنت مع المواقف التركية السابقة – قبل 2001 – لكنها ليست كافية مقارنة مع حجم ووزن هذا البلد في المنطقة،

[1] : طارق الشرطي ، " تركيا و سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة 200 – 2008 " ، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، 2011 ، ص 63 .

[2] : مجموعة سفن حملت على متنها 750 ناشطا حقوقيا وسياسيا، وعددا من ممثلي وسائل الإعلام الدولية ومواد إغاثة ومساعدات إنسانية، انطلقت يوم 29 مايو 2010،إلى قطاع غزة لفك الحصار عنه لكنها توقفت بعد تعرض سفينة مرمرة التركية لهجوم خلف قتلى وجرحى، ينظر: الجزيرة - أسطول الحرية 1- 30 جوان 2015، https://www.aljazeera.net/.

[3] : حوادسي ، المرجع السابق ، ص 132 .

[4] : أبو مطلق، المرجع السابق ، ص 68 .

[5] : عمار شرعان ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001 – 2017 ، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، ط 1 ، ألمانيا ، 2018 ، ص 97 .

لكن رغم ذلك لا يمكن التنبؤ بالمستقبل خاصة مع التغيرات شبه الراديكالية في موازين القوى العالمية لاسيما في الشرق الأوسط فقد يكون ثمة مواقف أكثر تطورا و حسما لتركيا في هذا الاتجاه.[1]

يتضح من كل ما سبق ذكره أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يتسم بدرجة عالية من التعقيد فقد أخفقت إدارة بوش وغيرها، حيث حولت الدبلوماسية والمفاوضات إلى هدف بحد ذاته فانشغلت بالدعوة للمفاوضات في حين أن تطور الصراع هو الذي كان يشكل مسار المفاوضات، كما فشلت إدارة بوش وأوباما وصولا لدونالد ترامب في إقناع الاحتلال الإسرائيلي بتقديم تنازلات ولو بسيطة [2] ، بل على العكس من ذلك فقد وقفت الإدارة الأمريكية مع ما كانت تقوم به إسرائيل وتأييدها في اقترافها للمجازر والاعتقالات ضد الشعب الفلسطيني كل ذلك تحت دواعي الأمن الإسرائيلي [3]، والأسوأ من كل ما سبق هي الإدارة الجديدة للرئيس دونالد ترامب بعد تسلمه مقاليد الرئاسة في جانفي 2017، فرغم أن موقفه لم يتبلور بعد إلا أنه كانت له قرارات هامة اتخذها بمدة وجيزة بخصوص القضية الفلسطينية، إذ صرح أن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط والأهم من ذلك اعترافه في 8 ديسمبر 2017 بالقدس عاصمة لإسرائيل قائلا: "هذا القرار تأخر كثيرا لدفع عملية السلام و من حق إسرائيل تحديد عاصمتها ".[4]

المطلب الثالث: قراءة تحليلية للتوظيف السياسي التركي للإسلام السياسي في القضية الفلسطينية

بعد قيام تركيا الكمالية وإلغاء نظام الدولة العثمانية وإعلان علمانية الدولة، تغيرت مواقف تركيا تجاه القضية الفلسطينية من جزء كان تحت سلطة السلطنة العثمانية إلى إقليم خارجي تتخذ اتجاهه مواقف كأي دولة في العالم، بعد ان صار تحت الانتداب البريطاني ثم الاحتلال الصهيوني، وقد كانت تركيا من اوائل الدول المعترفة بقيام دولة اسرائيل على الأراضي الفلسطينية، ومع تطور الأحداث الدولية خصوصا قضية قبرص (الصراع التركي اليوناني على قبرص) منذ 1964م، وجدت تركيا مواقف مضادة لها من الكيان الصهيوني المعترفة به وكذا الحامي الأول له وهو أمريكا، وهنا بدأت المواقف التركية تأخذ مناحي عدة فحينا تقف مع وحينا تقف ضد الكيان الصهيوني وفقا لمصالحها.

مع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام 2002، عمد إلى تبني سياسة تجمع بين الاسلام والعلمانية كنموذج للإسلام السياسي المعاصر، فألغت قطيعتها مع الدول الإسلامية والعربية وعملت على

[1] : إسلام عبد الكريم حلايقة ، " الخطاب و السياسة التركية (العثمانية الجديدة) تجاه العالم العربي ، الهلال الخصيب نموذجا 2002 _2012- " ، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، 2012 ، ص 103 .

[2] : أبو مصطفى ، أبو نحل ، المرجع السابق ، ص 679 .

[3] : فايز رشيد ، " استراتيجية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط " ، جريدة القدس العربي ، العدد 5374 ، 7 سبتمبر 2006 ، ص 17 .

[4] : ياد نعمان خالد كرم ، " التوازنات الدولية بمجلس الأمن و أثرها على القضية الفلسطينية " ، محاضرة ألقيت بالمؤتمر الدولي " الأمم المتحدة و القضية الفلسطينية (تحديات و فرص) " ، كلية العلوم الإنسانية - جامعة الإسراء - مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية ، العدد 02 ، جويلية 2018 ، فلسطين ، ص 679.

العودة إلى محيطها الإسلامي، لكسب الدعم الاسلامي في مختلف القضايا التي تخصها، كما لم تتخل عن علمانية الدولة وقوانينها، حتى لا يكون هناك انقلاب عسكري عليها كبقية الحكومات السابقة.

اعتبرت تركيا أن مبادئ أتاتورك مبادئ مقدسة بالنسبة لسياسة الدولة، وانتهجت سياسة الموازنة والموافقة بين مختلف القضايا، واتجه الموقف التركي نحو القضية المحورية (القضية الفلسطينية) باعتبارها قضية إنسانية وقضية تصفية استعمار كما أنها قضية دينية بالأساس، فكانت سياسة أردوغان في كثير من المنتديات واللقاءات والمحافل الدولية، يتهم فيها إسرائيل بقتلة الأطفال ويعتبر أن فلسطين لها الحق في الاستقلال، وتناقض صارخ في السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، بناء على سياسة الصفر أعداء فهي ترى بأن لإسرائيل الحق في الحصول على دولة في فلسطين، وقد اعترفت بذلك وتتعامل مع إسرائيل حيث بلغ اجمالي التجارة الخارجية التركية في العام 2015 م: 143,85 مليار دولار وبلغت صادراتها لإسرائيل 4,3 مليار دولار أمريكي نهاية عام 2015[1]، كما تعترف في نفس الوقت بحق فلسطين في الحصول على استقلالها، وهذا قد يبرر ويوضح غايات السياسة التركية الرامية إلى كسب المواقف العربية تجاه الكثير من القضايا، والوقوف إلى جانب تركيا في ذلك على غرار القضية الأرمنية وقضية الأكراد وغيرها.

تعتبر تركيا نفسها دولة اسلامية وتدعم حركة حماس وتعلن ذلك كنوع من التوظيف السياسي للإسلام، لكسب التعاطف الاسلامي وتروج لذلك في إعلامها وحتى في مسرحها (السنما)، كإخراج أفلام تروج لتركيا الإسلامية السيدة، وكذا لتركيا الدولة المخابراتية القوية الداعمة لقضية فلسطين، وهي بذلك تلعب على وتر العاطفة لكسب الدعم في المنطقة العربية والتوسيع لفكرة القوة الإقليمية.

فالتوظيف السياسي للإسلام في القضية الفلسطينية ينبع من اعتبارها قضية دينية تهم كل المسلمين، وفيها من النبوءات القرآنية والنبوية ما يجعل كل مسلم في العالم يقف بجانب قضية فلسطين، بينما تركيا فهي تعمل على تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية من خلال نشاط اعلامي طاغي على الساحة الدولية وخصوصا في المنطقة العربية، على اعتبار أن شعوب المنطقة بحكم التاريخ شعوب رومنسية.

[1] : Ilhan Gullu, Discribing Turkey Israel Relation ships with its trad dimension, international journal of commerce and management (United King dom : octobre2016), voll17, issue 10, p p 3,7.

المبحث الخامس: الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي في الملف الكردي

فرضت الساحة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وضعا دوليا استثنائيا خاصة مع انتشار الثورات والصراعات الداخلية والخارجية وتغير الخارطة العالمية حيث ظهر مفهوم جديد في الساحة الدولية والمعروف بمسمى الحرب على الإرهاب، ومع تغير الحكومة والنظام في تركيا بتولي حزب العدالة والتنمية السلطة عملت السلطة على تبني أساليب جديدة في التعامل مع مختلف الملفات التي تشكل خطرا على الاستقرار التركي كقضية الأكراد، إذ تعد القضية الكردية من بين أهم القضايا التب تمس تركيا بوجه الخصوص وتخدم المصالح الأمريكوصهيونية في المنطقة وهذا ما سنبرزه في ما يلي:

المبحث الخامس: القضية الكردية

تعد القضية الكردية من أهم القضايا المؤثرة في السياسة التركية، فالأكراد يشكلون في تركيا ثاني أكبر مجموعة عرقية بعد العرق التركي، إذ يقدرون ب 12 مليون نسمة أي خمس السكان[1]، وتشير التقديرات الجديدة في ظل غياب الإحصاءات الرسمية إلى أن عددهم حوالي 15 مليون ويشكلون بذلك 56% من أكراد العالم و 20 % من سكان تركيا[2]، ولم تكن تركيا تعتبرهم كمجموعة مختلفة عن العرق التركي، وكانت تطلق عليهم " أتراك الجبال"، واستمرت هذه النظرة سائدة حتى عام 1991 حين أقر الرئيس التركي سليمان ديميريل بوجود واقع كردي بعد جولة في جنوب شرق تركيا حيث الغالبية الكردية[3].

ويتمركز الوجود الجغرافي للأكراد في تركيا في مناطق الجنوب الشرقي المحاذية لسوريا والعراق وإيران، ولاسيما في محافظة :صفاري، فان أقري، تبليس، موس، ديار بكر، أورفة، قارس، ماردين، بينغول، إيلازيغ، تونجيلي، آدي يمان، أرزنجان، ملاطيا، غازي عنتاب[4].

وتعتبر كردستان هي الموطن الحقيقي والتاريخي للأكراد على مستوى العالم حيث يحددها البعض بصفة إجمالية أنها المنطقة التي يسكنها الأكراد، وهي المنطقة الجبلية الفسيحة الممتدة من جنوب شرقي تركيا وشمال شرقي العراق وغرب إيران حتى شمال شرق سوريا[5].

[1]: محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة ، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان، 1998، ص 71.

[2]: قناة الجزيرة: الأكراد في العالم،2017/9/21، إطلع عليه في 10 ماي 2023، على الساعة صباحا9:30، www.youtub.com

[3]: نور الدين ، المرجع السابق، ص 71.

[4]: المرجع نفسه، ص 71.

[5]: أحمد تاج الدين: الأكراد . تاريخ شعب وقضية وطن . ، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2001، ص ص 12.11.

وتعد القضية الكردية من أكثر القضايا المعقدة في داخل تركيا منذ بداية بنائها، والسبب في ذلك أن تركيا تحاول إنكار هوية الشعب الكردي بشتى الوسائل القانونية والسياسية والإعلامية، إذ أن السياسة التركية لا تعترف بالقوميات والطوائف.[1]

وبعد مجيئ حكومة حزب العدالة والتنمية ومحاولتها حل القضية و إيجاد حلول تناسب الطرفين، إلا أن هذا الملف لا يزال مطروح لليوم، ومن أكثر الملفات التي لها تأثير كبير على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، إذ أن العلاقات بين البلدين بشأن هذا الملف قبل 2001 كانت علاقات تعاون، ويظهر ذلك من خلال مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني[2] عبد الله أوجلان[3].

في كينيا وتسليمه للحكومة التركية سنة 1999[4]،حيث زار ممثل وكالة المخابرات الأمريكية في أنقرة مدير الإستخبارات التركية "شانكال أتاصاغون" مساء 4 فبراير 1999 و أبلغه أن بإمكان واشنطن تسليم أوجلان إلى أنقرة بشرط عدم قتله، وإنما تقديمه إلى محاكمة عادلة و أشرف على العملية فريق عمل مشترك تركي أمريكي، وألقي القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني، وقد كان الهدف الأمريكي من من التعاون مع تركيا للقبض على أوجلان هو إنهاء العمليات العسكرية في شرقي تركيا لإتاحة الفرصة لها للقيام بدورها المخطط له أمريكيا وهو احتواء كل من إيران والعراق[5].

لقد لعبت القضية الكردية دورا مهما في توثيق العلاقات بين واشنطن و أنقرة، حيث تدعم الولايات المتحدة الأمريكية تركيا في موقفها من حزب العمال الكردستاني (pkk) وتعتبره منظمة إرهابية.[6] حيث تم

---

[1]: أحمد عبد الكريم أبو هجرس: العلاقات الأمريكية التركية و أثرها على منطقة الشرق الأوسط (20122002)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص 95.

[2]: تنظيم سياسي بارز (pkk) تشكل سريا في 27 نوفمبر 1978، أسسه طلاب أكراد من بينهم عبد الله أوجلان الذي أصبح أول رئيس للحزب تبنوا الفكر الماركسي اللينيني وطالبوا بإقامة دولة كردية مستقلة ذات الأغلبية الكردية في كل من العراق وتركيا وسوريا وإيران، ينظر : ميرفت عوف: عشرة حقائق لتعرفها عن حزب العمال الكردستاني (pkk) ، ساسة post، https://www.sasapost.com/.

[3]: ولد في قرية أومر لي في شانلي أورفة عام 1947، هو زعيم كردي ومن الأعضاء المؤسسين لحزب العمال الكردستاني، له عدة نشاطات من بينها تأسيس جمعية التعلم الديمقراطي العالي في أنقرة عام 1975، أعتقل عام 1999 من المخابرات التركية بالتعاون مع نظيرتها الأمريكية، ينظر: المعرفة : عبد الله أوجلان، https://www.marefa.org/.

[4]: عباس ويزة وفضيل غيلاس: تأثير الأزمة الكردية على العلاقات الأمريكية التركية أثناء حكم حزب العدالة والتنمية (20152002)، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية، تيزي وزو، 2016، ص ص 55،57.

[5]:إبراهيم الداقوقي: أكراد تركيا، ط2، دار آراس للطباعة والنشر، كردستان العراق، 2008، ص 307.

[6]: محمد عبد العاطي: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009، ص ص 151 -152.

تصنيف هذا الأخير كمنظمة إرهابية حسب التقرير الصادر عن الكونغرس، من خلال نشره لقائمة التنظيمات الإرهابية الأجنبية في 1997/8/10، للإشارة فإن هذه القائمة تم تحديثها في 15 جانفي 2019[1].

وفي تقرير آخر نشرته السفارة الأمريكية في تركيا في 1 مارس 2019 جاء فيه أن وزارة الخارجية قامت بمراجعة تسمية حزب العمال الكردستاني بالمنظمة الإرهابية، و أورد ذات المصدر أن منذ تسمية حزب العمال الكردستاني بالإرهابي عملت تركيا و أمريكا على مواجهة التهديد الارهابي لهذا الحزب، وأن الولايات المتحدة الامريكية تلتزم التزاما قويا بشراكتها مع تركيا الحليفة في الناتو، بما في ذلك محاربة عمليات جمع الأموال لحزب العمال الكردستاني في أوروبا و أماكن أخرى.

وقال التقرير أن إجراءات اليوم تخطر الشعب الأمريكي والمجتمع الدولي بأن حزب العمال الكردستاني لايزال منظمة إرهابية وذلك بموجب الأمر التنفيذي 13224 منذ عام 2001[2].

لم تشهد العلاقات الأمريكية التركية توترا أكثر مما شهدته بعد قرار البرلمان التركي في 2003 بحرمان الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام التراب التركي لغزو العراق وقد كان هذا بمثابة صدمة للعلاقات الثنائية بين البلدين، ولم تكن المخاوف التركية دون مبرر من غزو العراق، فالسبب الحقيقي وراء ذلك هو السياسة الكردية العراقية إذ تأكدت وجود نواة دولة كردية مستقلة[3]، لأن قيام دولة كردية مستقلة في العراق سيؤدي مباشرة إلى التأثير على الأكراد الموجودين في تركيا، وهذا ما قد يتسبب بشكل أو بآخر في مطالبة أكراد تركيا بالاستقلال عن تركيا لذلك فالمخاوف لم تكن دون مبرر.

هذا وقد تفهمت الولايات المتحدة الأمريكية المخاوف التركية، وقد وصل الدعم الامريكي لتركيا في مواجهة حزب العمال الكردستاني إلى أوجه اواخر عام 2007 حيث قام الحزب ببعض الهجمات في داخل تركيا ما دفع هذه الأخيرة للرد بعنف وقد قدمت الولايات المتحدة دعما لوجستيا مهما لتركيا ساعدها على توجيه ضربات جوية إلى مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، ووصل الأمر إلى دخول القوات التركية إلى عمق الأراضي العراقية ومطاردة فلول حزب العمال في كهوف كردستان وجبالها[4].

---

[1] : congressional reserch service : foreign terrorist organization (fto), January 15,2019,p 2.

[2] : Us Embassy and consulates in Turky : state Departement maintains foreign terrorist (fto) designation of the Kurdistan workers party(pkk), office of the spokes person, Washington , Dc-March 1, 2019, **2021.state.gov/j/ct/list/index.html**.

[3]: عبد الكريم كاظم عجيل: العلاقات التركية الإسرائيلية . في ضوء الاستراتيجية التركية الجديدة . ، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 198.

[4]: عبد العاطي، المرجع السابق، ص 152.

لكن وبالرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك وفقا لمصالحها، فقد قدمت دعما ومساعدات لإقليم كردستان وهذا لم يعد خافيا حيث بلغت المساعدات الأمريكية للقيادات الكردية 19 مليار دولار منذ عام 2003، حسب ما ذكرته صحيفة واشنطن بوست في تقريرها الصادر في أفريل 2007 بهدف تدريب قواتها العسكرية وتثبيت واقعها السياسي، وفي تقرير تم تداوله في الكونغرس في أغسطس 2005 يتعلق بخطة مستقبلية لقيام ما وصفه التقرير بكردستان الكبرى ، يقول التقرير الذي أعده مركز الدراسات في واشنطن :" إن امريكا يمكن ان تشجع قيام دولة مستقلة للكرد في العراق تمهيدا لقيام كردستان الكبرى وهذه الدولة ستتوسع مستقبلا لتضم مناطق الأكراد في إيران وتركيا وسوريا، بهدف إيجاد حليف استراتيجي لإسرائيل يمكن أن يشكل لها عمقا سياسيا وعسكريا"[1].

وبعد اندلاع الربيع العربي في سوريا في 2011 حدثت تطورات سياسية جديدة بشأن القضية الكردية وتأثيرها على تركيا خاصة بعد أن سيطرت (داعش)[2] على مساحات واسعة من الأراضي السورية والعراقية على حد سواء (مساحات واسعة من كردستان سوريا و أجزاء من كردستان العراق)، وبذلك أصبحت (دولة الخلافة الإسلامية) محاذية لتركيا، كان هذا مصدر قلق كبير لتركيا التي كانت تسعى لتحجيم دور الأكراد وخاصة حزب العمال الكردستاني (المصنف إرهابيا)، وقطع علاقاتهم بأي طرف مساعد لهم أو ممول لتحركاتهم غير أن الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية وجدوا ضالتهم مع الأكراد في سوريا بالرغم من أن الكيان الصهيوني كان محايد يترقب الأحداث إلا أنه أصبح يساعد على تأسيس دولة كردية على الشريط الحدودي التركي بسبب الموقف التركي الداعم لحركة حماس[3]، وسارت على نفس السياسة الولايات المتحدة الامريكية التي تعقدت علاقاتها بتركيا بسبب التقارب التركي الروسي... وبالتالي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيق "نظرية الفوضى الخلاقة"[4] وتقسيم الشرق الأوسط إلى دويلات متناثرة كما كانت تبحث

[1]: دهام محمد العزواي: الإحتلال الامريكي للعراق و أبعاد الفدرالية الكردية، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009، ص ص 132،134.

[2]: يرجع تاريخ تأسيس تنظيم "داعش" الإرهابي، إلى قائد تنظيم القاعدة في العراق "أبو مصعب الزرقاوي"، حيث أسس ما سمّي وقتها بـ"جماعة التوحيد والجهاد"، لمواجهة القوات الأمريكية التي احتلت العراق في 2003، وفي 2013 أعلن البغدادي قيام ما يسمى " دولة الإسلام في العراق والشام" (داعش)، ينظر : بولنت أردغار: نشأة "داعش" ومسيرته الدموية، وكالة الأناضول، 10 ديسمبر 2015، https://www.aa.com.tr/.

[3]: من أهم حركات المقاومة الفلسطينية أسسها الشيخ أحمد ياسين مع بعض عناصر الإخوان المسلمين وكان الإعلان الأول لحركة حماس عام 1987 أهم مبادئها أنها لا تؤمن بأي حق لليهود في فلسطين، ينظر : الجزيرة : حركة المقاومة الاسلامية حماس، 3 أوت 2007، https://www.aljazeera.net/.

[4]: يذكر أن المصطلح وجد في أدبيات الماسونية القديمة وذكر في أكثر من مرجع، يعرفها صامويل هنتنغتون بما أسماه ب " فجوة الاستقرار" وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ماهو كائن وما ينبغي أن يكون، فينعكس ذلك على الاستقرار بشكل أو بآخر، ينظر: المعرفة : الفوضى الخلاقة، https://www.marefa.org/.

عن شريك لقتال داعش، فلم تجد أخلص من الأكراد (قوات حماية الشعب الكردي) لقضيتهم ولقبول الطروحات الأمريكية وهذا ما حصل فعلا بعد أن نجح الأكراد في تحقيق انتصارات عديدة على داعش[1].

لقد شكل ملف الأكراد في سوريا نقطة اختلاف كبيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، فخلال فترة حكم الرئيس الأمريكي " باراك أوباما" شكل الاعتماد على القوى الكردية المحدد الأساسي الذي رسم ملامح الحرب ضد داعش، وقد شكل هذا الاعتماد فيما بعد العامل الأساسي للخلاف بين الحكومة التركية وأمريكا.

وفي عهد إدارة ترامب لم تتغير كثيرا السياسة الأمريكية اتجاه الأكراد في سوريا إذ كان واضحا خلال الحملة الانتخابية للرئيس ترامب أن سياسته ضد الإرهاب وداعش سيكون عمادها الأكراد وقواتهم التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت ردود الفعل التركية واضحة تجاه الدعم الامريكي للأكراد فقد كانت مستعدة للذهاب إلى أبعد الحدود للدفاع عما تعتقد أنه يهدد أمنها القومي والمتمثل في احتمال قيام أي شكل من أشكال الحكم في منطقة كردية تمتد على طول الحدود السورية التركية[2].

كما ان مبدأ الأخوة الإسلامية الذي ينادي به حزب العدالة والتنمية لتجاوز الاختلافات القومية والدينية أصبح غير كافي وقديم مع تنامي النزعة القومية التركية مع نجاح التجربة الكردية العراقية الى جانب الحكم الذاتي لأكراد سوريا في المناطق ذي الغالبية الكردية أعطى ذلك الأمل لدى أكراد تركيا ان تطبق في المدن ذي الغالبية الكردية في تركيا لكن حملات الجيش والشرطة لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني في المدن الى جانب إغلاق وعزل عدد من رؤساء بلديات أكراد بحجة صلتهم بالإرهاب ومراقبة الأحزاب الكردية الرسمية كحزب الشعوب الديمقراطية ومحاكمة عدد كبير من قياديه وأعضائه وما رافق ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان جعل شعبية العدالة والتنمية في تضاؤل، كما أن التركيز على الخطاب الطائفي لاسيما الهوية السنية أبعده عن تصنيفه من أحزاب يمين الوسط ذي الصبغة الإصلاحية ولعل تصريح أردوغان عن هوية زعيم حزب الشعب الجمهوري "كمال قليتش دار أوغلو" بهويته العلوية خلال انتخابات 2011 لكسب الجمهور المتدين، كذلك توظيف الحرب في سوريا بكونه صراع بين

[1]: سليمان خيري محمد: أكراد سوريا بين المواطنة والاستقلال، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، كلية التربية للبنات، قسم التاريخ، المجلد 11، العدد (1/41)، 2019، ص 173-174.

[2]: بسام بريندي ونضال بيطاري : العلاقات الأمريكية التركية في سوريا، معهد واشنطن، 2017، إطلع عليه في 10 أفريل 2023، على الساعة 8:36، http://www.washington institute.org،

العلويين الذي يمثلهم الأسد وقمعهم للسنة الذين يمثلون غالبية السكان. كل ذلك له آثار سلبية مستقبلية على الاستقرار الداخلي لتركيا[1].

يمكن القول كنتيجة بشأن القضية الكردية، أن الولايات المتحدة الأمريكية تصنف حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية لكنها لاتقف ضد القضية الكردية، فهي تتحرك وفقا لمصالحها فإن كانت مصالحها في دعم القضية فإنها تدعمها، و إن وجدت في ذلك خطرا تتحرك ضدها، والملاحظ أن أمريكا تقف ضد القضية الكردية عندما كانت تركيا تلبي لها كل مصالحها في المنطقة ، وتتحرك وفق النظرة الأمريكية، لكن مع ظهور خلافات مع تركيا وتراجع التحكم الأمريكي في القرارات التركية ، تغير موقفها مباشرة من الرفض للقضية الكردية إلى الدعم والعمل لإقامة دولة كردية، وكل هذا على حساب الحليف التاريخي (تركيا).

ومن الأبعاد الاستراتيجية التي وضعتها تركيا تجاه القضية الكردية هو منع قيام ما يسمى بدولة كردستان الكبرى إذ يؤثر ذلك بشكل مباشر على الجغرافية التركية، فقيام دولة كردستان الكبرى يعني تقسيم تركيا، وانفصال جزء منها ليندمج مع كردستان العراق وأكراد سوريا و أجزاء من إيران، هذا ما يمنح لإسرائيل عمقا استراتيجيا في جغرافية المنطقة، حيث تشكل هذه الدولة حاجزا يجعلها تتحكم في أنابيب الطاقة العالمية القادمة من آسيا الوسطى باتجاه أوروبا، كما يقطع طريق الحرير الصيني الذي يجمع بين بيكين وعواصم العالم، بما يعيد لأمريكا سلطتها في المنطقة، لذلك عملت تركيا على منع قيام هذه الدولة بالتدخل في شمال سوريا لمنع حركة الأكراد في هذه المنطقة وحماية استقرارها و أمنها الداخلي.

من خلال هذا يتضح لنا أن تركيا لم تكن غايتها من القضية الكردية توطيد مشروع الاسلام السياسي، بقدر ما تسعى للحفاظ على وحدتها الجغرافية بمنع قيام دولة كردية في المنطقة، تتسبب في تقسيم جغرافي لتركيا.

[1] : أحمد محمد علي جابر العوادي، التوظيف السياسي للدين وأثره على التوجهات العقائدية لتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد 7، ص 634.

الفصل الرابع : ردود الفعل الدولية اتجاه الإسلام السياسي في تركيا وأبعاده الاستراتيجية في الوطن العربي

المبحث الأول : انعكاسات الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي في الوطن العربي

المبحث الثاني : ردود الفعل الدولية

المبحث الثالث: ردود الفعل العربية والإسلامية

المبحث الأول: انعكاسات الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي على الوطن العربي

لم يكن نموذج الاسلام السياسي التركي مقتصرا على تركيا فقط، إنما كان له تأثيرات كبيرة في الوطن العربي وانعكاسات وأبعاد استراتيجية مهمة في المنطقة العربية وفي مختلف المجالات وعلى العديد من الأصعدة، سواء على الجانب السياسي والمتمثل في العلاقات بين تركيا ودول المنطقة والعمل على الترويج لنظام الإسلاموية التركي في المنطقة، أو على الجانب الأمني العسكري، وكذا الجانب الديني الثقافي، وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل.

المطلب الأول: انعكاسات الأبعاد السياسية

تقوم السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية على " مفهوم العمق الاستراتيجي" والسياسة متعددة الأبعاد" ، وقد ركزت السياسة الخارجية التركية على مبدأين أساسيين يتمثل المبدأ الأول في ضرورة تنشيط الدور التركي خاصة في منطقة الشرق الأوسط بما يتجاوز حدودها المباشرة، بحيث ترفض السياسات الانعزالية السابقة وتفرض هذه السياسة على تركيا ليس تحقيق الأمن والاستقرار والنظام لنفسها فقط بل توفر هذه العناصر للمناطق المجاورة لها، أما المبدأ الثاني فيقوم على الموازنة بين استقلالية السياسة الخارجية وعدم التصادم مع مصالح الدول الكبرى.[1]

ولتحقيق هذه السياسة اعتمدت الحكومة التركية عدة أدوات منها :

- تغليب الحوار السياسي والمبادرات الديبلوماسية في معالجة أزمات المنطقة.
- تأكيد الحكومة على الحلول غير الصفرية التي تحقق المكاسب لجميع الأطراف، بدلا من الاكتفاء بالحفاظ على الوضع القائم أو الاقتناع أن " اللا حل هو الحل"[2]
- تشجع الحكومة التركية سياسة السلام الاستباقية للحيلولة دون اتساع نطاق الأزمات وهذا ما يسميه أردوغان "مبدأ السبق بخطو واحدة " أي عدم انتظار تحرك الخصم والبدء بتقديم الخطوات والمبادرات للاستعداد للتفاوض والحل السلمي.[3]

لقد كان للتجربة السياسية الاسلامية التركية انعكاسا بارزا على المنطقة العربية، فمنذ اعلان قيام دولة تركيا بعد سقوط الدولة العثمانية حدث ما يشبه القطيعة بين الشعبين التركي والعربي ،

[1] : باي نعيمة، بغداد: المرجع السابق، ص 3.

[2] : krisci kamal, turkey s foreign policy in turbulent times, chaillot paper, n 92 , paris ,uropean union institute for security studies, 2006, p 51.

[3] بغداد، المرجع السابق، ص 3.

فضلا عن الاتهامات وحالات العداء وانخراط كل طرف في تحالفات متجابهة إقليمية ودولية، وكان التبادل شبه معدوم بين الطرفين على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية وذلك بسبب الغاء الخلافة العثمانية من قبل أتاتورك وانتماء تركيا للقيم الغربية الأوروبية هذا ما أدى إلى الانسلاخ المتبادل بين العرب والأتراك خاصة في فترة صعود المد القومي العربي حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين، لكن مع نهاية القرن العشرين حدث تحول أساسي في العلاقات خاصة في عهد الزعيم نجم الدين أربكان بعد وصوله إلى السلطة في حكومة ائتلافية مع حزب الوطن الأم بزعامة " تانسو تشيللر" في 1996-1997، حيث قامت تركيا بالانفتاح على العالمين العربي والاسلامي وذلك عبر المشاركة في منظمة المؤتمر الاسلامي كعضو كامل العضوية بعدما كانت تكتفي بالمراقبة، كما دعت تركيا إلى إقامة مجموعة الثمانية إبان تولي أربكان السلطة وتضم كبرى الدول الاسلامية في قارتي افريقيا وآسيا من حيث عدد السكان والامكانيات الاقتصادية، لكن بعد خروجه من السلطة غيرت تركيا اسم هذه المجموعة إلى "مجموعة الثمانية للتنمية"[1].

اتسع نطاق التعاون التركي مع ليبيا ومصر والمملكة العربية السعودية ودول الخليج وايران في مجالات عدة منها العسكرية والاقتصادية والثقافية، وأقيمت في تركيا بعض فروع المنظمات الاقتصادية والعلمية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، كما تعاظم الدور التركي في الدائرة العربية من خلال البدء في نظام " وست" شرق أوسطي بعد نهاية حرب الخليج وانكماش النظام العراقي، وبروز أهمية الثروة المائية من الطرف التركي في أنحاء منطقة الشرق الأوسط كعنصر موازي لأهمية النفط العربي.[2]

مع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا وإحالة الطبقة السياسية القديمة ذات التوجهات العلمانية المتطرفة المعادية للعرب إلى التقاعد، وصعود طبقة سياسية تمثل جيل جديد له رؤية مختلفة للمتغيرات الدولية، وإدراكهم لأهمية الروابط التاريخية والثقافية والحضارية والمصلحية التي تربط تركيا بعمقها الاسلامي، انتهجت تركيا سياسة تعدد الأبعاد في سياستها الخارجية التي كان لها تأثيرات مهمة مع العالمين العربي والاسلامي والتي عرفت بسياسة العمق الاستراتيجي التي رسمها البروفيسور أحمد داوود أوغلو وزير خارجية تركيا، وقد كان للدول العربية والدول المجاورة لتركيا دور كبير في رسم هذه السياسة، وبموجبها نجحت تركيا في مد أكبر شبكة علاقات انفتاحيه مع كل الدول العربية والاسلامية دون استثناء: سوريا، إيران، السعودية، دول الخليج[3]، وبذلك انتقلت تركيا من موقع المتفرج إلى موقع المبادر في أكثر

[1] : بغداد، المرجع السابق، ص ص 5 – 6.
[2] نفسه، ص 6.
[3] نفسه، ص6.

من قضية، مثل التوسط في الأزمة اللبنانية والتقريب بين حماس وفتح، وعملت على تصفير المشاكل مع كافة الدول مهما كانت نوعية الصراعات التاريخية بين تركيا وبين تلك الدول[1].

تعمل السياسة التركية الجديدة على صناعة تركيا متشعبة الأذرع في كل العالم خصوصا في المنطقة العربية الاسلامية نظرا لما تربطها به من تاريخ وثقافة مشتركة، وقد بنت هذه السياسة على فكر أحمد داوود أوغلو الذي أولى أهمية كبرى لضرورة وجود تركيا في جميع الاتفاقيات والمحافل الدولية، ويرى كذلك أن هناك ضرورة لوجود تركيا على الأرض خصوصا في وقت الأزمات[2] ، وذلك حتى تستطيع أن تكون فاعلة في مختلف الاتفاقيات المطروحة على الساحة السياسية الدولية.

لقد ظهر كذلك في تركيا ما يسمى بفكرة العثمنة الجديدة هذه الأخيرة برزت في عهد رئيس الوزراء التركي الراحل تورغوت أوزال الذي أسس لها في فترة حكمه من 1983 إلى غاية 1993، وجاءت هذه الفكرة من منطلق إما أن تقوم تركيا بدور كبير في محيطها الاقليمي من البلقان إلى آسيا الوسطى إلى الشرق الأوسط فتحافظ على وحدتها مع مزيد من القوة، وإما أن تقع فريسة للمتربصين بها داخليا (الأكراد) وخارجيا كل الدول المحيطة بها ذات المشاكل المزمنة مثل :(أرمينيا، سوريا، روسيا، قبرص، اليونان وغيرها)، وفكرة العثمانية الجديدة تعني قيام تركيا بدور حيوي فاعل في محيطها الممتد من البحر الأدرياتيك إلى سور الصين مرورا بالشرق الأوسط إلى المناطق التي كانت تحت حكم الدولة العثمانية إضافة للجمهوريات الاسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى، ويعد جنكيز تشاندر مستشار أوزال هو من طرح الفكرة ومن أبرز المنظرين لها، وكان تبرير العثمانية الجديدة هو أن هناك تغيرات كبرى في العالم ويجب على تركيا أن تحدد موقعها خصوصا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي[3].

تعد فكرة العثمنة الجديدة تأسيسا لعودة تركيا لمحيطها الاسلامي، لاعتبارات تاريخية وثقافية واقتصادية ودينية وكذا أمنية، وبذلك تمنح تركيا لنفسها قاعدة خلفية تتمثل في الدعم الاسلامي الذي تبحث عن تحقيقه من خلال توسيع نشاطها وفاعليتها في مختلف القضايا والأزمات المتعلقة بالمنطقة العربية خصوصا الجوار التركي، بعد أن كانت هناك قطيعة واضحة بين تركيا ومحيطها التقليدي.

إن انخراط تركيا في المنطقة العربية هو انعكاس لسياسة ترمي لتنفيذ مشروع اسلامي كلي، فحزب العدالة والتنمية الحاكم ينبثق من تيار الاسلام السياسي ويحمل شعورا دينيا يقوم على فكرة الجماعة

[1]: بغداد ، المرجع السابق، ص6.

[2] فهد الصهباني، الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ، 2015، ص ص 41- 42.

[3] نفسه، ص ص 134-135.

الاسلامية المتضامنة، ومن الطبيعي أن يقود هذا الفكر إلى التعاطف تلقائيا مع البلدان التي تتشكل منها الأمة الاسلامية ورغم وجاهة هذا الرأي إلا أنه تعرض لانتقادات عدة استنادا إلى ان السياسة الخارجية تقوم أولا وقبل كل شيء على مصالح مادية، وأن نزعة الدين التي تغلف سياسات بعض الدول ما هي إلا غطاء لتحقيق أهداف على أرض الواقع، وقد يكون التركيز على الدين في الخطاب السياسي التركي وظيفة أداتية بحيث يساعد في شرعنة عودة تركيا إلى المنطقة بعد عقود من القطيعة، والدليل على ذلك أن الدبلوماسية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية لا تتحرك في المناطق الاسلامية فحسب و إنما في جميع الاتجاهات، وبالرغم من ذلك يظل هذا الرأي له دلائله واسناداته، كما يظل المشروع الاسلامي العالمي هو أحد أهداف الاستراتيجية الكبرى لتركيا[1].

إن من أهم انعكاس للأبعاد الاستراتيجية للإسلام الساسي التركي هو انخراط تركيا في المنطقة العربية والاسلامية والرغبة دفينة في إحياء الامبراطورية العثمانية على المستوى الرمزي، فتحليل السلوك التركي يظهر نزعة إمبراطورية تعكس صعوبة الخروج من الذهنية المرتبطة بها، فتركيا لا تزال تنظر للعالم الاسلامي كمنطقة كانت في عهدتها وانتزعت منها بالقوة، وهي اليوم تتمتع بحق الرعاية لها، وهذا ما يطلق عليه البعض بالعثمانية الجديدة[2].

لقد أثار هذا المفهوم جدلا كبيرا في أوساط الباحثين والسياسيين، إذ يذهب البعض إلى تأكيد نزعة التوسع المادي في أراضي دول الجوار كأحد المكونات الأساسية لمفهوم العثمنة الجديدة ، بينما تربطها تحليلات أخرى بالإسلام السياسي والهوية الإسلامية، في حين يشير آخرون إلى اعتبارها نظرة إيجابية تجاه الماضي العثماني وتهدف إلى تعزيز العلاقات مع أقاليم الامبراطورية العثمانية السابقة دون تطلعات توسعية إقليمية، إلا أن تأثير هذا المفهوم بات واقعا في السياسة التركية بحيث صار ظاهرا في تصريحات القادة الأتراك باستعمال مصطلحات تشير للحنين إلى الماضي العثماني[3].

تتغلغل تركيا في المنطقة العربية من خلال دعمها لحركة الاخوان المسلمين، إذ كانت لها مواقف مناهضة لكل من يحارب هذه الجماعة، ويبرز ذلك من خلال موقفها من سقوط حكم الاخوان المسلمين في مصر أدى ذلك إلى تدهور العلاقات التركية المصرية، فالتحالف المصري التركي الذي أسس إبان حكم فترة الاخوان المسلمين القصيرة قد تحول من التوتر المتصاعد بعد عزل محمد مرسي إلى حالة من العداء

[1] :داليا رشدي، عرفات، التوجه التركي للهيمنة الاقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية – تقييمية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد السادس، العدد 15، يوليو 2022، ص 294.
[2] : نفسه، ص 295.
[3] : نفسه، ص 295.

الصريح بعد مواقف تركيا العدائية حيال الحكومة المصرية والانقلاب العسكري، وتتهم الحكومة المصرية تركيا بتقديم الدعم المالي لحركة الاخوان المسلمين، كما أنها استضافت الكثير من قادة الجماعة مما أدى بها إلى خفض التمثيل الديبلوماسي مع تركيا من سفير إلى القائم بالأعمال[1].

لقد نبعت فكرة الاسلام السياسي التركي والتوجه نحو المنطقة العربية من رؤية مهمة جدا تتعلق بالجوار العربي لتركيا فهي تتقاسم حدودا طويلة مع سوريا والعراق في الجنوب، فعملت تركيا على إزاحة الخلافات مع الدول العربية[2]، وذلك لبناء علاقات تعاون ثنائية في المقابل يمنح ذلك لتركيا قوة داعمة لاقتصادها حتى تتمكن من ولوج الاتحاد الأوروبي، كما لها أهداف استراتيجية أخرى برزت خصوصا مع ثورات الربيع العربي .

إن من أبرز الاهداف المعلنة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط هو تعزيز نفوذها الإقليمي كقوة إسلامية معتدلة، ومواجهة نفوذ وقوى إقليمية كإيران هي الأخرى تبحث عن توسيع نفوذها الاقليمي، وتسعى أنقرة لتعزيز علاقاتها مع دول المنطقة مستفيدة من حالة عدم الاستقرار في المنطقة، كما تبرز تركيا دورها في الوساطة وحل النزاعات ساعية للتأثير على مسار الأحداث وتعزيز مكانتها كلاعب رئيسي في مختلف الأزمات، وتروج لفكرة الربح المتبادل لبناء علاقات مع مختلف الدول، لكن خلف هذه الأهداف المعلنة المتعلقة بالمصلحة الاقليمية والدولية تتبين مصالح خفية تتعلق بالسيطرة على الموارد الطبيعية وتأمين مصالحها الاقتصادية، كما تشير بعض التحليلات إلى أهداف توسعية تتجاوز حدود التأثير الثقافي والديني، وصعود طموحات إحياء إمبراطورية عثمانية جديدة، ولو بشكل غير مباشر[3].

لقد وقفت تركيا بين شقي رحى بخصوص موقفها من ثورات الربيع العربي نظرا للطابع المفاجئ لها، فإما مساندة الجماهير الحاشدة التي انتفضت لإسقاط أنظمتها السياسية السلطوية من جانب أو الحفاظ على تحالفاتها وعلاقاتها الوثيقة مع هذه الأنظمة، ومع سقوط نظام بن علي في تونس (14 يناير 2011) ونظام مبارك في مصر (11 فبراير 2011) دفعت هذه المؤشرات بتركيا نحو الانحياز لإرادة ورغبة الجماهير العربية في إحداث تحول ديمقراطي، غير أن تطورات الصراع على المسارين الليبي والسوري أظهرتا مدى الارتباك التركي وأوضحتا طبيعة التخوفات التركية على مسارات العلاقات الوثيقة مع نظامي

[1] : بغداد، المرجع السابق ، ص 7.

[2] : هيثم، مزاحم، تركيا والخيارات الاستراتيجية العربية قراءة في كتاب :" الحوار العربي – التركي بين الماضي والحاضر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص 3.

[3] :بلال قريب، عبد اللطيف باري، تركيا والتغيرات الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط: قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 13، العدد 1، 2025، ص ص 51،52.

القذافي في ليبيا وبشار الأسد في سوريا، نظرا لطبيعة الروابط السياسية وتشعب العلاقات الاقتصادية والتكلفة البشرية والتداعيات الأمنية التي ستترتب على عملية التغيير في الدولتين[1].

تتطلع تركيا كذلك للعب دور القيادة إذ تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط على أنه المكان الأمثل من أجل لعب دور القيادة، حيث أدركت أن هذه المنطقة التي تجاهلتها لفترة زمنية طويلة تمثل بالنسبة لها الورقة الرابحة لتحقيق حلم الريادة، وقد مهدت الظروف التي شهدتها المنطقة العربية خلال العقد الأخير الطريق أمام تركيا للعب دور كبير فيها، فعندما اندلعت الثورات العربية رأت تركيا الفرصة باتت سانحة للأخذ بزمام القيادة في ظل التحولات التي شهدها العالم العربي، سواء من خلال تصدير نموذج حكم حزب العدالة والتنمية كنموذج سياسي لدول المنطقة، أو من خلال دعم التنظيمات المناوئة للأنظمة القديمة وخاصة تلك التي تندرج تحت تيار الاسلام السياسي[2].

يتضح لنا من خلال هذا الطرح انعكاسات الأبعاد الاستراتيجية التركية في المنطقة العربية منها المعلن ومنها الخفي، فعمدت إلى تبني فكرة الاسلاموية كنظام سياسي يتبنى أنموذج الاسلام المعتدل، وذلك لترقيع علاقاتها مع المنطقة العربية والاسلامية بعد القطيعة التي شهدتها في فترات سبقت حكم حزب العدالة والتنمية، وذلك لتحقيق استثمارات تدفع بالاقتصاد التركي إلى المراتب الأولى عالميا لإثبات الوجود كفاعل أساسي في المنطقة وكلاعب مهم في مختلف الأزمات التي ضربت المنطقة العربية خصوصا مع ثورات الربيع العربي،

إن البعد المعلن في الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية تمثل في التعاون في مختلف المجالات بينما الهدف الخفي فهو الترويج لأنموذج الاسلام السياسي التركي كنموذج حكم وعملت تركيا على تحقيق ذلك الأمر الذي بات بارزا مع ثورات الربيع العربي ففي كل مرة تقدم تركيا نموج حكمها كاقتراح لنظام جديد، كما تعمل على تحقيق ذلك من خلال دعمها الواضح لحركة الاخوان المسلمين في مختلف البلدان العربية والاسلامية، وقد وقفت تركيا في حيرة حول تقدير موقفها في مختلف الأزمات لكنها غلبت دعم إرادة الشعوب على حساب أنظمة الدول، وذلك خوفا على مصالحها في المنطقة واستثماراتها التي قدرت بملايير الدولارات، كما قدمت للثورات المناهضة للأنظمة الحاكمة دعما سياسيا وعسكريا وكانت ملاذا آمنا لمختلف قادة هذه الثورات خصوصا الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد،

[1] : محمد عبد القادر خليل، تركيا وثورات الربيع العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، اطلع عليه في 5 نوفمبر 2025، على الساعة 9:30، https://acpss.ahram.org.eg/

[2] : أنجيلوس عبد الملك عدلي، السياسة التركية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة (2002- 2020)، المركز الديمقراطي العربي، نوفمبر 2022، أطلع عليه يوم 6 نوفمبر 2025، على الساعة 8:56 صباحا، https://democraticac.de/

لقد كان لتركيا اليد الطولى في ثورات الربيع العربي واستطاعت أن تحدد موقفها وعملت على انجاح مواقفها بالتدخل المباشر والغير مباشر في الثورات التي حدثت منذ 2011، وكما صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن من لا يكون في الميدان لا يجلس على طاولة المفاوضات، بمعنى حماية المصالح بالجلوس على طاولة التقسيم مع مختلف القوى الفاعلة في الأزمة.

فنموذج الاسلام السياسي كبعد في الاستراتيجية التركية عملت تركيا على تحقيقه كلما توفرت الفرصة، وذلك لإيجاد دول في المنطقة العربية والاسلامية تحمل الأنموذج التركي كنظام حكم وسياسية دولة، وهذا إن صح التعبير فهو محاولة احتلال غير مباشرة لدول العالم العربي. وكان لذلك انعكاس واضح وتأثير كبير في المنطقة العربية من خلال بروز العديد من الأحزاب السياسية التي تتبنى رؤية حزب العدالة والتنمية وكذا نجاح المشروع التركي في العديد من الدول العربية على غرار سوريا ومصر في فترة حكم مرسي.

المطلب الثاني : انعكاسات الأبعاد الاقتصادية

لم تقتصر انعكاسات الاسلام السياسي التركي في المنطقة العربية على الانعكاسات السياسية فقط، بل تعدت إلى الأبعاد الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية وكذلك منها المعلن ومنها الخفي، وهذا ما سنبرزه في هذا المطلب.

تعد تركيا لاعبا جيوستراتيجيا مهما في منطقة الشرق الأوسط، وتشهد مصالحها الاقتصادية تحولات جذرية في ظل التغيرات الجيوستراتيجية المتسارعة، فلا يمكن فهم الدور التركي دون إدراك سعي أنقرة الدؤوب لتعزيز نفوذها الاقتصادي، وذلك لتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية.

تتصدر منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى عالميا من حيث غناها بالنفط والغاز الطبيعي، إذ يعتبر هذان الأخيران مصادر طاقة أساسية للاقتصاد العالمي، وتستحوذ دول الشرق الأوسط خاصة العربية منها على أكبر احتياطي عالمي للنفط إذ تقدر بأكثر من 64% من نسبة الاحتياط العام العالمي، ورغم هذه الميزة إلا أن الدول النفطية أصبحت لا تعرف الاستقرار بسبب إما الأزمات الداخلية المتعلقة بسوء التسيير و إما التدخلات الخارجية أو الضغوط الدولية أو التآمرات الاقليمية وهذا كله من أجل ضمان المصلحة من النفط فالدول النفطية أكثر عرضة للاستبداد من الدول غير النفطية، واحتمال معاناتها من الحروب الأهلية والنزاعات والصراعات بمختلف أشكالها أكثر ورودا منه بالنسبة للدول غير النفطية[1].

إن الدول الكبرى هي القوة الرئيسية المتحكمة في منطقة المشرق العربي وهي التي تلعب دورا حيويا في تشكيل جيوستراتيجية المنطقة، وكما هو معلوم أن القوى العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ليس فقط لها تأثير غير مباشر على جيوسياسية بلدان المنطقة فحسب، بل لها أيضا تأثيرات مباشرة في كثير من الحالات كما هو الحال على سبيل المثال مع أحداث سوريا واليمن والقضية الفلسطينية، واتجهت الولايات المتحدة الأمريكية لتحديد أولوياتها ومصالحها في المنطقة ونادت بتغيير السياسات العربية لتكون المنطقة أكثر ديمقراطية، كما تعتبر أن التحكم في النفط العربي سيمنح لها القوة أكثر للتسلط على المنطقة بأكملها، وفي ظل هذه التغيرات الدولية والاقليمية المتسارعة، منحت هذه التحولات الفرصة لتركيا من أجل إعادة النظر في أدوارها ومكانتها الاقليمية من أجل تأدية دور رئيس

[1] : قريب، باري، المرجع السابق، ص 47.

في المنطقة العربية، اذ اتجهت سياسة تركيا نحو الانفتاح على المشرق العربي مستغلة حالة الضعف نتيجة غياب القوة الاقليمية الفاعلة فيها، وضعف النظام العربي الاقليمي[1] .

عملت تركيا من خلال أسلمة السلطة بالتوجه التجاري نحو المنطقة العربية إذ تعد هذه الأخيرة سوقا هاما للسلع التركية، التي تتمتع في العالم العربي بتنافسية لا تضاهيها تلك التي تحظى بها في السوق الأوروبية، وبالتالي فإن تركيا ترى في التواجد العسكري على الأراضي العربية سواء في شكل قواعد عسكرية متفق عليها أو من خلال الوجود بقوات عسكرية على أرض عربية مثل سوريا أو العراق ضمانا للوصول إلى الأسواق الاقليمية كبديل للأسواق الأوروبية خاصة بعد تدهور العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، كما ترى أن هذه الأسواق يمكن أن تمثل نقطة انطلاق لأسواق أخرى في المستقبل، بالإضافة إلى ذلك فإن الدول العربية تعد مصدرا هاما للسياحة في تركيا، كما يعد المحدد الجيوسياسي من أهم العوامل المحددة للسياسة التركية في المنطقة العربية، ويرتبط ذلك بمجموعة من القضايا منها قضية المياه التي تعد من أبرز القضايا في العلاقات العربية التركية، حيث تسعى تركيا إلى الانفراد باستثمار الثروة المائية وتتجاهل المطالب العربية سواء من الجانب السوري أو العراقي بحقوقها التاريخية في مياه نهري دجلة والفرات، واللذين تعتبرهما تركيا نهرين تركيين عابرين للحدود وبالتالي فليس لأحد الحق في تقرير الكيفية التي يتم بها استخدام مياه النهرين لأن ذلك يعد بمثابة اعتداء على سيادتها [2].

من ناحية أخرى فإن أمن الطاقة يشكل أهمية خاصة بالنسبة لتركيا، حيث أن المنطقة العربية بما تملكه من احتياطات للطاقة تعد عامل جذب هام لتركيا، فالدول العربية تعد خير مورد للبترول لتركيا سواء بحكم احتياطاتها الكبيرة أو بحكم قربها من تركيا، وهو ما يعني تأمين مورد رئيسي للطاقة خاصة في ظل محاولات تركيا الحثيثة للتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط[3].

رغم شح الاحصائيات الرسمية حول حجم الاستثمارات بين الجانبين التركي والعربي، إلا أن معظمها يشير إلى أن الصادرات العربية نحو تركيا تتركز في المنتجات النفطية التي تستحوذ على نسبة 89% من إجمالي واردات تركيا من الدول العربية خلال 2005 في حين نصيب البلاستيك والموارد البلاستيكية نحو 4% أما الحديد والفولاذ فكان نصيبها نحو 2%، كما شهدت الصادرات التركية نحو الدول العربية نموا كبيرا في فترة حكم حزب العدالة والتنمية ويبرز ذلك من خلال ارتفاع معدل التبادل التجاري بين الجانبين (الجدول

[1] : نهى مثنى، نجم الدين، محمد ياس، خضير، المكانة الجيوستراتيجية لمنطقة المشرق العربي في الادراك التركي، المجلة السياسية الدولية، العدد 54، ص ص 540- 541.
[2] : عدلي، المرجع السابق ، https://democraticac.de/
[3] : عدلي، المرجع السابق، https://democraticac.de/

التالي) ، حيث ارتفع اجمالي الصادرات التركية الذي كان عام 2002 يساوي 4,9 % أصبح في عام 2007 يساوي 13,6% وهذا ما يبرز الأهمية الاقتصادية للمنطقة العربية بالنسبة لتركيا[1]

جدول يوضح الصادرات التركية إلى الدول العربية والعالم (مليون دولار)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط معدل النمو السنوي
الصادرات التركية إلى الدول العربية	2.942	3,214	5,025	7,492	9,715	10,950,4	15,732	29,1
معدل التغيير بالمائة	21,8	9,2	56,3	49,1	29,7	12,7	32,6	_
اجمالي الصادرات التركية إلى العالم	31,334	35,762	47,253	63,121	73,476	85,492	106,851	12,41
معدل التغيير	14	14,1	32,1	33,6	16,4	16,3	25	_
نسبة الصادرات التركية إلى الدول العربية لإجمالي الصادرات التركية إلى العالم بالمائة	9,4	9	10,6	11,9	13,2	12,8	13,6	_

المصدر: سليمان الحجاحجة، المرجع السابق، ص 128.

ويمكن أن نقول أن العلاقات الاقتصادية الشرق أوسطية التركية في التصور التركي لمنطقة الشرق الأوسط تتجلى في ثلاثة أوجه :

الأول: اعتبار الموقع ضمن المناطق القارية القريبة لتركيا، وإحدى النقاط المركزية في سياساتها الإقليمية.

الثاني: أن هذه المنطقة خطوط سواحل الأحواض البحرية القريبة وتشكل الحديقة الخلفية التي تتدخل فيها تركيا بشكل مباشر.

[1] : صدام أحمد سليمان الحجاحجة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002- 2010، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 127.

الثالث: تواجد طرق المواصلات البرية القريبة بالنسبة لتركيا في هذه المنطقة، وتحكمها في ساحة الاتصال تجاه قارتي آسيا وإفريقيا [1].

من خلال ما تم دراسته في هذا العنصر نصل إلى نتيجة أن للإسلام السياسي أو بمعنى آخر لأسلمة السلطة السياسية في تركيا دور مهم في بناء علاقات اقتصادية هامة قدرت بملايير الدولارات دعمت الاقتصاد التركي والعربي، بعد قطيعة دامت سنوات طويلة، كما أن تركيا لم يكن لعلاقاتها الاقتصادية بالمنطقة العربية غاية واحدة فقط متمثلة في بناء علاقات اقتصادية تحت غطاء الربح المتبادل، إنما هناك غايات أخرى تتمثل في غايات سياسية بالدرجة الأولى بناء على المعيار الاقتصادي وهو العمل على تولي الريادة في المنطقة كقوة اقليمية سياسيا واقتصاديا، وبالتالي يمكن أن نقول أن السياسة التركية في المنطقة العربية مزيج من المصالح الوطنية والأهداف الاقليمية، ممزوجة بقدر من الغموض التكتيكي الذي يصعب فهم حقيقة أهدافها على المدى البعيد، فمن أهم الغايات التي تسعى تركيا لتحقيقها وهي تحقيق أمنها الاقتصادي ببناء علاقات اقتصادية قوية مع الدول العربية ولفهم هذا المنطلق يجب فهم البيئة الدولية والاقليمية بمختلف صراعاتها السياسية والاقتصادية والأمنية وفي مختلف المجالات الأخرى.

المطلب الثالث: انعكاسات الأبعاد الأمنية

يعد البعد الأمني من أهم الأبعاد الاستراتيجية في السياسة التركية المعاصرة،وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على المنطقة العربية، ولعل لفكرة الاسلام السياسي الذي تتبناه تركيا كأنموذج للحكم دور مهم في بناء سياسة أمنية داخلية وخارجية، إذ تتركز سياسة الأمننة المتبعة من طرف النظام التركي على حماية الأمن القومي التركي، وكذا الحفاظ على الوحدة الجغرافية للبلاد، وهذا ما سنبرزه في هذا المطلب.

ينطلق التصور التركي إزاء الشرق الأوسط من أن الحرب في الخليج قد جاءت بمتغيرات أمنية، وسياسية واستراتيجية وثقافية، وتدفع نحو إعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير وذلك على أنقاض النظام العربي، وأنه من الضروري على تركيا أن تتدخل كطرف فاعل ومؤثر في الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة، وهذا الاهتمام الكبير الذي أولته تركيا للعلاقات مع دول الشرق الأوسط، لم ينتج فقط عن تغيير السياسة العالمية، ولكن أيضا عن عوامل أخرى تمس الأمن القومي التركي، مثل المسألة الكردية في جنوب شرق تركيا، ونزاع المياه في سوريا، واتفاقيات السلام التي وقعت عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والنفوذ الايراني في المنطقة، وانطلاقا من هذه العوامل يقول الباحث في السياسة التركية طارق

[1] : أوغلو، المرجع السابق، ص ص 242- 243.

أوزلو أن :" السياسة الخارجية التركية أصبحت شرق أوسطية على نحو متزايد وأنه من الآن فصاعدا ستكون تركيا أكثر تأثرا بالأحداث في الشرق الأوسط منها في أوروبا، والسبب في ذلك ببساطة يتمثل في أن الشرق الأوسط يوفر لتركيا ورقة ضغط في مفاوضاتها مع الغرب في قضايا عدة تخص العلاقات بين الطرفين"[1]

كما شهدت العلاقات الاستراتيجية التركية الخليجية تقدما ملحوظا في إعادة بناء العلاقات النموذجية بين الطرفين في كافة المجالات، خصوصا العسكرية والأمنية وعملت تركيا على تعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وسعت إلى تحويل علاقاتها التاريخية والاسلامية إلى شراكات استراتيجية قوية، لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وما ترتب عليه من آثار سلبية على توازن القوى الاقليمية في المنطقة، وتزايد دور النفوذ الايراني في المنطقة العربية تحديدا، مما أثار قلق الدول العربية ولاسيما دول الخليج العربي وتحديدا السعودية ما دفعها إلى التقارب في العلاقات الاستراتيجية مع تركيا، والسعي لتشكيل تحالف إسلامي في منطقة الخليج لمواجهة التمدد الايراني الذي بدأ ينتشر مؤخرا، إلا أن تركيا ترفض الانضواء تحت أي محور أو أن تخوض صراعا مذهبيا قد يؤثر على أمنها القومي، ومن أهم الخطوات في العلاقات الاستراتيجية التركية الخليجية[2] ما يلي:

- توقيع تركيا مذكرة تفاهم استراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي بالمملكة العربية السعودية في جدة في الثاني أيلول 2008، وبذلك تصبح تركيا أول دولة خارج منطقة الخليج العربي تكون شريكا استراتيجيا، بهدف تحقيق التكامل الاقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي.
- انضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى مبادرة اسطنبول التي أطلقت من قبل حلف الشمال الأطلسي في عام 2004، وهي تهدف إلى وضع خطة لتطوير نشاط حلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط التي تركز على: السلام، والتعاون الأمني والعسكري، والتعاون العلمي البيئي والتخطيط لحالات الطوارئ[3].

ومع انطلاق ثورات الربيع العربي عام 2011 في معظم البلدان العربية، دعمت تركيا بالتعاون مع دول الخليج شعوب تلك الدول التي كانت تطالب بالتغيير السياسي، وقدمت لهم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري في حين حرصت دول الخليج على منع وصول موجة الاحتجاجات والمظاهرات إليها وبذلك تهدد أنظمتها السياسية وذلك بدعم الوضع الراهن، عكس قطر وتركيا اللتان دعمتا التغيير السياسي لصالح الشعوب، كما دعمت تركيا الاخوان المسلمين في مصر ابان الثورة المصرية ضد نظام حسني

[1] سفيان، مخنف، دور البعد الاقتصادي والأمني في توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط – دراسة حالة العراق للفترة: (2002-2018)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم سياسية، تخصص اقتصاد سياسي دولي، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019، ص ص 219- 220.

[2] صدام إبراهيم خضير، العبيدي، العثمنة الجديدة بين الانتشار والتقييد، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، د ط، عمان، 2021، ص 186.

[3] : نفسه، ص 187.

مبارك، في وقفت دول الخليج مع الانقلاب العسكري في مصر ضد حكم الاخوان المسلمين برئاسة : محمد مرسي[1].

إن تأثر الموقف التركي الخليجي يدل على أن العلاقات التركية الخليجية قد تأثرت بالعامل الأيديولوجي الذي كان بمثابة الركيزة الأساس في بناء العلاقات بين هذه الدول، فقد ظهر أن البعد الأيديولوجي كان له أثرا واضحا في السياسة الخارجية التركية والذي كان ممثلا في الإسلام السياسي وهي ذات المرجعية التي يتبناها حزب العدالة والتنمية الحاكم، على حساب الأسس والمبادئ الحاكمة لرؤية العمق الاستراتيجي ودعمت تركيا جماعة الاخوان المسلمين لتمكينها من الوصول إلى السلطة في الدول التي شهدت الثورات العربية، وقد اعتبرت الدول العربية أن هذا التقارب الفكري مع فكر الاخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية التركي وحزب الحرية والعدالة المصري بمثابة النسخة السنية الثانية الأقرب إلى الفكر الإيراني، وعدته تحولا تدريجيا خطيرا في الدور الاستراتيجي لتركيا وأصبح فاعل رئيس في مسرح العمليات في الإقليم العربي إلى طرق أساس يهدف إلى شرعنة تدخل تركيا في شؤون الدول العربية المجاورة، واعتبرت تيار الاسلام السياسي التركي وجماعة الاخوان المسلمين هي بمثابة تهديد مباشر وصريح لأمنها القومي، وهذا الموقف دفع كل من السعودية والكويت والامارات والبحرين إلى تجميد علاقاتها وإيقاف بعض المشاريع الاقتصادية الحيوية التي كان من المزمع أن يتم تدشينها في تركيا، وذلك من أجل الضغط على تركيا لتغيير مواقفها من الأحداث الجارية في مصر، وهذا ما أدى إلى حالة من التوتر في العلاقات بين تركيا وتلك الدول[2].

لقد عملت تركيا كذلك على توطيد علاقاتها العسكرية مع الدول العربية خصوصا قطر، إذ يعد البعد العسكري أهم الأبعاد الاستراتيجية التركية القطرية، خوصا و أن قطر دولة صغيرة وتحتاج للقوات المسلحة ولهذا وجدت تركيا سوقا نشط بشأن التعاون العسكري معها وتطوير القوات العسكرية، وإقامة العديد من التحالفات والاتفاقيات العسكرية وهي كما يلي:

أ- اتفاقيات التعاون العسكري والأمني: إذ تنص الاتفاقية الموقعة في 25 كانون الأول عام 2001 على ما يلي:

- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.
- تبادل المعلومات حول الأشخاص والمنظمات الإرهابية.

[1] : محي الدين، أتامان وكولشاه نسليهان أق قايا، العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي فرص جديدة في النظام الإقليمي المتغير، مجلة رؤية التركية، العدد 3، 2015، ص ص 56 – 57.

[2] : العبيدي، المرجع السابق، ص ص 188- 189.

- التعاون في مكافحة المخدرات وتهريب المواد المتفجرة وغيرها.

ثم قامت تركيا ما بعد العام 2003 بتوقيع عدد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية الثنائية مع قطر، ليكون موازنا للدور الإيراني الذي توسع في المنطقة بعد احتلال العراق عام 2003.

ثم توقيع اتفاقية التدريب العسكري بتاريخ2 حزيران 2012 ودخلت حيز التنفيذ في 2 كانون الثاني 2013[1]، وغيرها من الاتفاقيات.

وفي الجدول التالي توضيح للاتفاقيات العسكرية والأمنية التركية القطرية بين (2002- 2015)

الاتفاقية	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	النشر	عدد الجريدة الرسمية التركية
المخدرات ومكافحة الارهاب والجريمة المنظمة	أنقرة	25 كانون الأول 2001	2 كانون الثاني 2002	18 شباط 2002	24675
التدريب والتعاون العلمي	أنقرة	23 أيار 2007	14 حزيران 2008	5 آب 2008	26958
التدريب العسكري	أنقرة	2 حزيران 2012	2 كانون الثاني 2013	26 كانون الثاني 2013	28540
التدريب ونشر القوات العسكرية	أنقرة	19 كانون الأول 2014	27 نيسان 2015	8 تموز 2015	29380

المصدر: العبيدي، المرجع السابق، ص 143، نقلا عن: فؤاد فرحاوي، "التعاون الاستراتيجي التركي– الخليجي: المظاهر والأبعاد"، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، المملكة العربية السعودية، العدد (105)، آذار 2016، ص 9.

تعمل تركيا كذلك على تحقيق أمنها القومي خصوصا في ما تعلق بدول الجوار خاصة العراق وسوريا، إذ تعد المسألة الكردية أهم قضية أمنية تمس الأمن القومي التركي لذلك فقد عمدت تركيا إلى التدخل العسكري المتكرر في العراق متذرعة بحماية أمنها القومي من الاعتداءات المتكررة للجماعات الكردية ذات الأصول التركية المتمردة المتواجدة في شمال العراق، وردع القوى والأحزاب الكردية في العراق عن التفكير في الانفصال وتأسيس الدولة الكردية. وهذا ما أثر بشكل مباشر على العلاقات التركية العراقية، وقد اتبعت تركيا استراتيجية " القوة الناعمة" في التعامل مع أكراد العراق كوسيلة للسيطرة عليهم خصوصا بعد عام 2003، للحد من طموحاتهم في إقامة الدولة الكردية وذلك بتعميق تبعيتهم الاقتصادية لتركيا، وخصوصا في ظل حاجة العراق إلى إعادة الاعمار بعد العام 2003. وبعد أزمة اقليم كردستان العراق (استفتاء الانفصال) في العام 2017، عادت إدارة الاقليم إلى محاورة تركيا لإعادة العلاقات الحسنة

[1] : العبيدي، المرجع السابق، ص ص 141- 142.

معها، وأعلن وزير الخارجية التركي "جاويش أوغلو" عن رغبة بلاده بحل الخلافات القائمة بين إدارة الاقليم والحكومة المركزية العراقية عن طريق الحوار[1].

فالمسألة الكردية من أهم المسائل التي تهدد الأمن القومي التركي ولهذا تعمل تركيا على منع أي حركة انفصالية كردية سواء في شمال العراق أو شمال سوريا ، قد يشجع أكراد تركيا على محاولة القيام بحركة انفصالية، قد تتسبب في زعزعة الاستقرار الأمني التركي و بالتالي التقسيم الجغرافي لتركيا بظهور دولة كردستان.

لقد عمدت تركيا إلى تنفيذ عمليتين نوعيتين في شمال سوريا هما عملية درع الفرات من خلال قصف مدفعي وجوي متكرر لشمال سوريا لغرض تحقيق منطقة آمنة في مقابل ذلك تسمح تركيا لقوات التحالف الدولي باستخدام قواعدها العسكرية في قتال تنظيم داعش وإبعاد خطره عن الحدود التركية السورية، كما نفذت تركيا عملية نبع السلام في شمال سوريا لتطهيره قوات سوريا الديمقراطية " قسد" التي تصنفها تركيا بالمنظمة الارهابية لكونها فرع تابع لحزب العمال الكردستاني[2].

إن البعد الأمني المسطر في الرؤية السياسية التركية مبني على أيديولوجية الاسلام السياسي من خلال التصدير لنموذج الاسلام السياسي التركي لدول الجوار ودعم الشعوب العربية بعد اندلاع ثورات الربيع العربي بدفعها للتغيير السياسي، مع تقديم نموذج الاسلام السياسي التركي كأفضل خيار للسلطة السياسية الجديدة وبذلك تحقق تركيا أمنها القومي كما تحقق نفوذها في المنطقة، من خلال التأسيس لدول بنظام جديد يتفق مع العقلية السياسية التركية أيديولوجيا وفكريا وكذا تعامليا، مع مختلف القضايا، كما انتقلت تركيا في ظل الثورات العربية من دور الوسيط في حل الأزمات السياسية في المنطقة، إلى دور الفاعل فيها لتحقيق أبعادها الاستراتيجية المرهونة بانتصار جماعة الاخوان المسلمين وتوليها السلطة في مختلف البلدان التي ثارت فيها شعوبها على النظام السياسي.

من جانب آخر تعتمد تركيا على بناء علاقات حسنة مع الدول التي لم تثر فيها شعوبها على أنظمتها، بتوقيع اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية العسكرية.

كما تروج لنظرية الصفر أعداء (الصفر مشاكل) لتبرر مختلف التحركات التي تقوم بها مع كل دول العالم، فكما هي عضو في حلف شمال الأطلسي فإن لها تعاملات مع روسيا واشترت المنظومة الدفاعية(S400)،ولهذا فالسياسة الأمنية التركية تعمل على تحقيق مصالحها تحت شعار الربح المتبادل.

[1] : العبيدي: المرجع السابق، ص ص 110- 112.
[2] : العبيدي، المرجع السابق، ص ص 122، 127.

المبحث الثاني: ردود الفعل الدولية على الاسلام السياسي في تركيا وأبعاده في المنطقة العربية (نماذج)

مع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، عملت السلطة السياسية على التوفيق بين علمانية أتاتورك و إسلامية أربكان، فلم تجعل من النظام السياسي نظاما اسلاميا واضحا ولا جعلت منه نظاما علمانيا واضحا، فقد جمعت بين ذلك، فبرز نموذج على الساحة السياسية الدولية عرف بنموذج الاسلام السياسي، ويعتبره الكثير من المفكرين والباحثين بالنموذج الاسلامي المعتدل، كما يتهمه البعض بأنه صنيعة غربية فتركيا توظف الاسلام سياسيا لتحقيق مصالحها ولإصلاح علاقاتها بشعوب المنطقة وغيرها من الأهداف، فكانت هناك ردود فعل متباينة حول ذلك، نورد بعض نماذجها في التالي:

المطلب الأول: ردود فعل القوى العالمية

أ- الولايات المتحدة الأمريكية: يتحدث الصحفي التركي "مردان يناردغ" في كتابه " حزب العدالة والتنمية كمشروع أمريكي" عن الفترة التي سبقت تأسيس حزب العدالة والتنمية، وكيف تحول مكتب أردوغان عندما كان رئيسا لبلدية اسطنبول إلى مكتب يزوره باستمرار كبار المسؤولين الأمريكيين في الاستخبارات والخارجية، ومن هنا كيف نسجت العلاقة بين أردوغان والإدارة الأمريكية ومن ثم زياراته السرية إلى واشنطن، ولقاءاته باللوبي اليهودي هناك وتكريم الأخير له، وصولا إلى استقباله من قبل الرئيس الأسبق جورج بوش الأب عام 2002، دون أن يكون له أي منصب أو صفة رسمية وقتها، وتتجه الأنظار إلى الدور الكبير الذي لعبه" غراهام فولر" الذي يعد من أهم الخبراء في شؤون الشرق الأوسط وتركيا والاسلام لدى الخارجية والاستخبارات الأمريكيتين، حيث تحدث غراهام عام 2001 قبل فترة قصيرة من تأسيس حزب العدالة والتنمية عن تأسيس حزب جديد سيحدث زلزالا في الحياة السياسية التركية، وأنه من خلاله سيصل الإسلاميون المعتدلون إلى السلطة في تركيا، وفي هذه الفترة نشأت علاقة وطيدة بين أردوغان وكل من ريتشارد بيرل المعروف بأمير الظلام وبول وولفويتز الذي كان أحد أهم مخططي غزو العراق عام 2003[1].

لقد كانت الادارة الأمريكية على قناعة بإمكانية طرح نموذج إسلامي معتدل لمواجهة التهديد الذي شكلته التيارات والتنظيمات المتطرفة، وعلى رأسها القاعدة، طالبان، وثورة الخميني، واتجهت القناعة الأمريكية إلى إيجاد تيار إسلامي مؤلف من حزب العدالة والتنمية وحركة فتح الله غولن، وقد برر غراهام

[1] : دلي، خورشيد، حين انقلب أردوغان على الإسلام المعتدل، 7نوفمبر 2020، اطلع عليه في 9 نوفمبر 2025، على الساعة 9:15، https://npasyria.com/

فولر هذا السلوك بأن دعم التيار العلماني ليس الطريقة الأفضل لمواجهة الحركات المتشددة، وأن مكافحة التشدد لن يكون إلا من خلال تيار إسلامي معتدل، كما عملت الادارة الأمريكية على إيجاد بديل سياسي لرئيس الوزراء التركي بولند أوجاويد بسبب رفضه للغزو الأمريكي للعراق، وانطلاقا من هذا التوجه دعمت الإدارة الأمريكية وكذلك الدول الأروبية أردوغان وجرى تسويق مبرمج لحزب العدالة والتنمية، وانطلق دعم جماعات الاخوان المسلمين في العالم العربي وبدأ حلم أردوغان بالتوسع وحديثه عن قيادة تركيا للشرق الأوسط[1].

يتضح لنا من خلال هذا الطرح الموقف الأمريكي من الاسلام السياسي في تركيا وأبعاده الاستراتيجية في الوطن العربي، فتركيا اختيرت لتبني مشروع الاسلام السياسي لمحاربة الحركات المتشددة، وإبراز ما يعرف بالإسلام المعتدل على أنه النموذج الاسلامي الأصلح للسلطة السياسية والترويج لذلك في المنطقة العربية، من خلال توجه تركيا لمحيطها الاسلامي وإعادة بناء علاقاتها به من جديد، كعملية ضرورية لإنجاح مشروع الاسلام السياسي في المنطقة كلها، كما كان الغرض من ذلك هو خلق منافس لتيار الإسلام المتشدد فهذا الأخير اكتشفت أمريكا أنه لا يمكن محاربته بالتيار العلماني فعمدت إلى خلق منافس له هو الاسلام المعتدل، وهو المشروع الذي طبقته تركيا وعملت على الترويج لمشروعه في المنطقة العربية.

[1] : خورشيد، المرجع السابق، https://npasyria.com/

ب- روسيا:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وجدت روسيا نفسها أمام تحدي صياغة سياسة خارجية جديدة، في سياق نظام دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، فركزت على إدماجها في الحضارة الغربية وتحديدا مع مجموعة حلف الأطلسي، وهي رؤية تعد الوسيلة الأمثل للنهوض الاقتصادي، وأكدت طابعها الأوراسي ورؤيتها الجديدة لنفسها بوصفها دولة أوروبية- أسيوية مما دفعها إلى توجيه سياستها نحو هذا العالم، فعملت على تعزيز التكامل مع دول الخارج القريب والدول الأوراسية، مثل: إيران، تركيا، الصين، الهند وأوكرانيا، وتشكل منطقة الشرق الأوسط نقطة تقاطع حيوية تستحوذ على اهتمامات روسيا، خصوصا وأن المنطقة تتمتع بموارد طبيعية ضخمة، في هذا السياق ينعكس التفاعل الروسي في الشرق الأوسط على توجهاته الاستراتيجية [1].

تتميز العلاقات التركية الروسية تاريخيا بالصراع الطويل والعداء إذ شهدت العلاقات منذ القرن السادس عشر نحو 17 حربا لحين قيام الثورة البلشفية 1917، في واقع الأمر فإن سبب تلك الحروب الدائرة بينهما يرجع إلى طبيعة المنافسة الجيوستراتيجية بين بين الدولة العثمانية أنذلك والروسية في البحر الأسود والبحر المتوسط، كما أدى اهتمام روسيا بتوسيع نفوذها في البحر الأسود والمياه الدافئة في البحر المتوسط إلى العديد من الصراعات والحروب مع الدولة العثمانية، وبانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي إلى جمهوريات عدة، تباينت المواقف التركية الروسية إزاء العديد من القضايا الاقليمية وعلى رأسها مسألة اقليم ناغورنا كرباخ وجورجيا، والتقارب الروسي – الايراني المثير لقلق تركيا، ومع ذلك فقد تحسنت العلاقات بين البلدين مع بداية القرن 21 بوصول فلاديمير بوتين للرئاسة في روسيا ووصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002 [2].

رغم ذلك فإن تركيا ما تزال متخوفة من التحالف مع روسيا نظرا للموقف الغامض لروسيا بشأن القضية الكردية في شمال سوريا، وهذا ما يثير حساسية شديدة لدى أنقرة، إذ أن أي كيان كردي في شمال سوريا يشكل تهديدا أمنيا بالنسبة لأردوغان وصناع قراره، كما أن دعم تركيا للمحور الروسي الإيراني كان حذرا نظرا للأيديولوجية التركية المؤيدة للسنة فالتوسع الشيعي في الجنوب يعد كذلك تهديدا أمنيا لأنقرة، فالعلاقة بين تركيا وروسيا يمسها الحذر فقد كادا يدخلان في حرب في

[1] : ديميتري، بريجع: قراءة في الاستراتيجية الروسية للشرق الأوسط لعام 2024، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 24 يناير 2024، أطلع عليه يوم 10 نوفمبر 2025، على الساعة 9:25 صباحا، https://eurasiaar.org/

[2] : عارف محمد خلف، البياتي، التطورات السياسية المعاصرة في العلاقات التركية – الروسية: بين عوامل التقارب وعوائقه، مجلة مدارات سياسية، المجلد (05)، العدد (01)، 2021، ص ص 34-35.

شمال سوريا بعد إسقاط تركيا لطائرة روسية من طراز24- SU في نوفمبر 2015 على الحدود السورية، إضافة إلى ذلك فإن القضية الكردية تشكل عمق الصراع خصوصا وأن الأكراد يمثلون حلفاء أمريكا المخلصين ويرغبون في إقامة وطن لهم داخل سوريا، ويبدو أن ترامب يؤيد ذلك بينما تبدي روسيا استعدادا لقبوله.[1]

رغم المخاوف التركية من بعض القضايا إلا أن انتهاجها لسياسة الصفر مشاكل مع دول الجوار ومن ضمنها الدول المطلة على البحر الأسود كروسيا كانت مدفوعة بصالح اقتصادية بالدرجة الأولى وطبقا لعوامل القرب الجغرافي في ضوء المصالح والاحتياجات المتبادلة بين الجانبين، فقد أخذت العلاقات الثنائية طابع التقارب المتزايد منذ عام 2004 متأثرة بالجانب الاقتصادي وبخاصة في مجال الطاقة، وحدث نوع من التقارب في المواقف الروسية التركية الايرانية بشأن الأزمة السورية ودول أخرى في الشرق الأوسط، ولاريب أن حدث تقارب في العلاقات التركية الروسية في حقبة ما بعد الحرب الباردة فقد اكتشف الطرفان أن لا أحد مستفيد من هذا الصراع وتصعيد الخلافات، وهذا ما سمح للحد من المواجهة والبحث عن حلول واقعية ترضي الطرفين، فروسيا تعد من أهم الشركاء التجاريين لتركيا اذ بلغ حجم التجارة بين الدولتين 26,39 مليار دولار عام 2019، كما تشكل الطاقة أهم عناصر العلاقات بين تركيا وروسيا كما يشكل مجال السياحة كذلك جانب مهم من العلاقات فقد بلغ عدد سواح روسيا في تركيا عام 2019 أكثر من 7 ملايين سائح.[2]

تتجه تركيا لمزيد من التقارب مع روسيا خصوصا مع إحباط تركيا من السياسة الأمريكية في منطقة المشرق العربي التي تمس في كثير من الأحيان أمنها القومي، ومن مظاهر التقارب التركي الروسي تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي والقمة الروسية – التركية التي عقدت في كانون الأول 2014 وهذا يعد خطوة مهمة في عملية انفتاح علاقات الدولتين حيال بعضهما، إذ كرست في هذه القمة الشراكة الاستراتيجية في مجالات عديدة وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما إلى 100 مليار دولار في المدى القريب، ويرى وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو في مؤتمر السفراء في آب 2018 بأنه " ستبقى علاقة تركيا بروسيا أحد العناصر الأساسية لسياسة تركيا الخارجية"، وكذلك قوله :" لن تتراجع تركيا عن معالجة قضايا الخلاف"[3].

[1]: george N.tzogopulos, What are the implications of the Russian-turkish Rapprochement?, BESA center, N 5, 2018, p '4,7.

[2] :البياتي، المرجع السابق، ص ص 35 – 36.

[3] : البياتي، المرجع السابق، ص 41.

إن رد االفعل الروسي على السياسة التركية في منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط مبني على المصالح المشتركة بين البلدين، فقد شكلت الأزمة السورية أهم القضايا في العلاقات الثنائية، وأدى التدخل الروسي في سوريا عام 2015 إلى ارباك الحسابات التركية، إذ صعب فكرة الإطاحة بنظام الأسد وإنشاء منطقة آمنة في شمال سوريا، فكان التوتر في العلاقات بين البلدين وانتهى بحادثة الطائرة، فقامت تركيا للمرة الأولى بضرب روسيا على مناطق المعابر التركية المباشرة، وفي المقابل قامت روسيا بدعم الأكراد في عفرين في مواجهة المعارضة التي تدعمها تركيا، وقامت روسيا بنشر منظومة الدفاع الجوي إس 400 في قاعدة "حميميم" الجوية لتغلق بذلك المجال الجوي السوري أمام الطائرات التركي، بينما تمثل جوهر الخلاف التركي الروسي حول ليبيا في وقوفهما إلى جانب أحد طرفي الصراع، فتركيا عملت على مساعدة قوات حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، بينما روسيا قدمت الدعم للمشير خليفة حفتر في الشرق الليبي[1].

لم تكن فكرة الاسلام السياسي في تركيا هي محور الصراع والخلاف مع روسيا بل كانت المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية هي محور رد الفعل الروسي على السياسة التركية سواء في المنطقة العربية أو غيرها، فكان محور الصراع الأزمة السورية (قضية الأكراد) والأزمة الليبية كان جوهر الخلاف دعم روسيا لقوات حفتر وتركيا لحكومة السراج.

إن الغاية الأساسية التي تتحكم في ردود الفعل الروسية على التحركات التركية هي المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى، كما أن التقارب الروسي التركي تحكمه ذات الغاية فإذا توفرت بيئة مصلحية مشتركة حدث التوافق وإن لم تكن نظرا للمصالح المختلفة بين البلدين يحدث الخلاف والصراع، إضافة إلى تشكل الأيديولوجية التركية المتمثلة في دعم حركات الاسلام السياسي فصلا من فصول التوافق والاختلاف مع روسيا فتركيا تدعم حركة الاخوان المسلمين في مختلف الثورات التي حدثت حول النظام السياسي في الدول العربية، بينما روسيا فتدعم من يحقق لها مصالحها الاقتصادية والأمنية وإن كانت تركيا ذاتها.

و لهذا فأساس العلاقات التركية الروسية وردود فعل الطرفين حول مختلف القضايا مبني على القاعدة القائلة:" لا صديق دائم ولا عدو دائم بل توجد مصلحة دائمة".

[1] : وردة عبد الرزاق محمد أحمد و آخرون، موقف تركيا من الرؤية الروسية لبنية النظام الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (26)، أفريل 2025، ص ص 144 – 145.

ج- الكيان الصهيوني:

إن رد فعل الكيان الصهيوني ليس مستقلا عن رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية عن الاسلام السياسي في تركيا ولا عن الموقف الروسي تجاهها، حيث تشير الأبحاث والدراسات أن بدايات الاسلام السياسي في تركيا متمثلة في حزب العدالة والتنمية كان بمباركة أمريكية صهيونية، وهذا ما أشار إليه الباحث "دلي خورشيد" في مقالة له حول " انقلاب أردوغان عن الاسلام المعتدل"، و قد بنى آراءه على كتاب الصحفي التركي "مردان يناردغ" " حزب العدالة و التنمية كمشروع أمريكي"، ويحدثنا هذا الكتاب أن الفترة التي سبقت ظهور حزب العدالة والتنمية، تحول فيها مكتب أردوغان إلى مكتب يزوره كبار المسؤولين في الاستخبارات والخارجية الأمريكية، كما كانت له زيارات سرية إلى واشنطن، ليلتقي باللوبي اليهودي هناك، وقد حصل على تكريم من هذا الأخير وصولا إلى استقباله من طرف الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عام 2002 قبل تكون له أي منصب أو صفة رسمية في الحكومة التركية آنذاك، وهذا ما يدل على أن هناك مخطط لبروز قوة سياسية في تركيا تمثل الإسلام المعتدل بمباركة أمريكية صهيونية [1] .

وتشير العديد من الأبحاث أن هذه اللقاءات عرض فيها أردوغان مشروعه السياسي والاقتصادي مؤكدا إلتزام تركيا بالاستقرار الإقليمي وفتح اقتصادها للاستثمارات الأجنبية الغربية وتوثيق علاقاته مع " إسرائيل" في مقابل تلقيه دعما اقتصاديا وسياسيا من الولايات المتحدة وحلفائها، وكان من شأن هذا أن يصب في صلب المخطط الإسرائيلي لمنطقة الشرق الأوسط، والذي كان يتضمن دورا محوريا إسرائيليا بالتعاون مع تركيا وإثيوبيا في إطار الاستراتيجية التي كان مؤسس الكيان الصهيوني دافيد بن غوريون قد وضعها في الخمسينات من القرن الماضي، والمسمى بتحالف الأطراف العربية، وعلى رأسها دول المشرق العربي، ومن ضمنها مصر سوريا والعراق وكان من المفترض أن تتعرض للتقسيم وفقا لمخطط " عوديد ينون"، حتى يتسنى لأردوغان أن يؤدي الدور المنوط به فلقد كان عليه أن يتبنى خطابا إسلاميا يشكل جسر عبور للعالم العربي، وقد جاءته النصيحة من قبل المحافظين الجدد وعلى رأسهم " برنارد لويس" المتخصص بالتاريخ العثماني، باعتماد شعار العثمانية الجديدة ليدغدغ مشاعر الكثيرين في العالم العربي

[1] : دلي، خورشيد: المرجع السابق، https://npasyria.com/

الذين بقوا ينظرون بإيجابية للموروث العثماني، وبالتالي فقد كان على أردوغان أن يضرب الأيديولوجية العلمانية في تركيا بتبني خطابا إسلاميا.[1]

هناك طروح أخرى ترى بأن لم يكن للكيان الصهيوني ولا أمريكا أي يد في بروز التيار الاسلاموي المعتدل ممثلا في حزب العدالة والتنمية، بل هو تيار قدم نفسه كتيار ديمقراطي محافظ بعد إغلاق حزب الفضيلة الاسلامي وحظر من العمل ومنع أردوغان من العمل السياسي، وهذا التيار يجمع التيارات المحافظة والإصلاحية واضعا أهم أهدافه تجاوز إرث عدم الاستقرار السياسي والأزمة الاقتصادية الحادة لعام 2001، وبإجماع المؤسسين انتخب أردوغان أول رئيس للحزب رغم منعه من الترشح ليحقق الحزب بأول انتخابات له في نوفمبر 2002 فوزا ب34 % من الأصوات وحصد ثلثي مقاعد البرلمان في سابقة لم تعرفها تركيا من منذ أكثر من عقد من الزمن، وبعد رفع الحظر عن أردوغان مطلع 2003 تولى رئاسة الحكومة في مارس من نفس العام، لتبدأ حقبة حكم متصلة جعلت من الحزب الأطول بقاء في السلطة منذ بدء التعددية الحزبية عام 1946.[2]

إن ردود الفعل الاسرائلية على الاستراتيجية التركية في المنطقة مبنية على التخوف من الشكل المتنامي للتقارب في العلاقات التركية الروسية، لأن مثل هذه الشراكة لها اسقاطات سلبية على إسرائيل خاصة من المنظور العسكري والاستراتيجي، أولها : أنها تضعف التخطيط الأمريكي لاسيما في آسيا الوسطى والقوقاز خاصة فيما يتعلق بالأمن والبترول والغاز والاستثمارات والأسواق والعمل الاستخباراتي، ومحاربة ما يسمى بالإرهاب، ما يشكل انعكاسا مباشرا على اسرائيل، لأن أي إضعاف لأمريكا في آسيا الوسطى هو في حقيقة الأمر إضعاف لإسرائيل ومساس بمصالحها الحيوية، هذا وتتخوف اسرائيل من بروز كتلة استراتيجية تبدأ من روسيا وتمر بآسيا الوسطى وتتقاطع مع تركيا وتنتهي في إيران والخليج العربي، حيث يمكن أن تتحول هذه الكتلة الهائلة من اليابسة والموارد إلى عامل استراتيجي واقتصادي فاعل ليس فقط في الإقليم وإنما في محيطه العالمي أيضا، وبهذا يهدد أمن اسرائيل، هذا وتشكل صفقات السلاح وبناء المفاعلات النووية والشراكات الاقتصادية مع إيران من منظور براغماتي روسي لا تعني فقط الفوائد الاقتصادية بل تهدف في نهاية الأمر إلى تعزيز الحضور الروسي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط والبحر المتوسط، كما أن هذا التقارب الذي يشكل نوعا من التحالف غير

[1] : جمال ، واكيم، العلاقات التركية – الإسرائيلية .. ماعلاقة المحافظين الجدد؟، مجلة الميادين، أطلع عليه يوم 12 نوفمبر 2025، على الساعة 9:21 صباحا، https://www.almayadeen.net/ .

[2] : زيد، اسليم، 24 عاما على تأسيس " العدالة والتنمية التركي.. إنجازات وتحديات"، الجزيرة نت، 15 أوت 2025، اطلع عليه في 11 نوفمبر 2025، على الساعة 9:29 صباحا، https://www.aljazeera.net/

المباشر ، والجهود التي تعمل استمالة الصين والهند والبرازيل وتركيا تهدف إلى خلق معادلة دولية جديدة تكون قادرة على موازنة التجمع الأطلسي (أمريكا وأوروبا وإسرائيل) ، هذا ولم تظهر اسرائيل حساسية خاصة أو لافتة للنظر بشأن التحركات التركية، لاسيما أن العلاقة مع تركيا تطورت بشكل متسارع بعد إقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها في أعقاب الحرب الباردة، وظهور متغيرات في العلاقات الدولية والسياسة الاقليمية، وقد رأى الكثير من السياسيين والخبراء الاسرائيليين ضرورة التعاون مع الأتراك من خلال جهد منظم ومشترك يهدف لمحاربة النموذج الايراني الأصولي، حيث أن "ميكا هاريش" اعتبرت خلال فترة التسعينات أن النفوذ التركي في المنطقة يمكن أن يشكل جسر عبور لإسرائيل إلى المناطق المجاورة [1].

لقد بدأ التوتر في العلاقات التركية الاسرائيلية مع العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية 2008، ووصل لمرحلة قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين إثر الاعتداء على سفينة الحرية في مرمرة في مايو 2010، وفي 2016 عادت العلاقات الثنائية بعد اعتذار بنيامين نتنياهو عن حادثة سفينة مرمرة، لكن القطيعة تكررت مع نقل السفارة الأمريكية للقدس والتعامل الفظ مع مسيرات العودة في مايو 2018، وفي عام 2022 استعاد الجانبان العلاقات الدبلوماسية مجددا في ظل حديث عن الفصل بين العلاقات الثنائية والسياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، مصحوبة برغبة في التعاون في مجال الطاقة تحديدا[2].

هذا وخلال سنوات الثورة السورية منذ 2011، ثم التطورات اللاحقة المتعلقة بالتدخل الخارجي، لاحت بعض المصالح المشتركة بين تركيا و إسرائيل في الملف السوري وفي مقدمتها مواجهة النفوذ الإيراني والروسي، حيث كانت تركيا وإيران على طرفي نقيض إذ ساندت تركيا المعرضة مقابل النظام حليف طهران، بالإضافة لاشتباكات للقوات التركية على الأراضي السورية مع أطراف محسوبة على إيران، من جهتها سارعت اسرائيل لاستغلال اضطرابات الفترة الانتقالية بعد سقوط نظام الأسد، وإعلان انتهاء إتفاقية فض الاشتباك وتعميق احتلالها في الجنوب السوري والتوغل في القنيطرة ودرعا والاقتراب من العاصمة دمشق، وقصف وتدمير الكثير من القدرات الاستراتيجية للدولة السورية، من أسلحة ومصانع ومراكز بحوث، بالإضافة إلى الاشارات السلبية بخصوص الإدارة الجديدة وخلفيتها

[1] : أيمن، يوسف، العلاقات التركية – الاسرائيلية في ضوء عقيدة العمق الاستراتيجي لأحمد داوود أوغلو، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد (11)، ص ص 96- 97.

[2] : سعيد، وليد الحاج، تركيا وإسرائيل : هل ينذر تناقض المصالح بمواجهة في سوريا؟، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يناير 2025، أطلع عليه في 11 نوفمبر 2025، على الساعة 10:28 صباحا، https://www.alzaytouna.net/

الأيديولوجية والتقارير التي تحدثت عن مقترحات لتقسيم سوريا وخطط للتعاون مع الأقليات والاستيطان[1].

لقي هذا الأمر إدانة شديدة من تركيا، ودخلت أنقرة في محادثات معمقة مع دمشق حول إنشاء قواعد عسكرية تركية في مناطق مختلفة على الأراضي السورية، بهدف تعزيز التعاون الدفاعي وتدريب الجيش السوري الجديد وإعادة هيكلته وتزويد بالمعدات والأسلحة التي يحتاجها، وكان رد فعل إسرائيل عن هذا أنها رفضت هذه التوجهات بدعوى أنها تشكل خطرا مستقبليا على أمنها، متهمة حكومة دمشق بأنها حكومة إرهابية وبأنها لا تثق بها.[2]

وفي إطار حملة لاستهداف المواقع العسكرية السورية، أعلنت إسرائيل في 25 مارس 2025 قصف قاعدة تيفور قرب تدمر بمحافظة حمص التي سبق أن استهدفتها القوات الاسرائيلية في الأسبوع نفسه، ومطار حماه العسكري وهما من بين القواعد العسكرية التي سبق أن تفقدها خبراء أتراك بهدف نشر قوات فيها بناء على اتفاق من المتوقع ابرامه بين دمشق وأنقرة، هذا بحسب تقارير الصحافة العبرية فقد سبق هذا التصعيد نقاشات داخل الحكومة الأمنية الإسرائيلية بشأن سبل التصدي للنفوذ التركي المتزايد في سوريا، والذي تعتبره تل أبيب أنه يحل محل النفوذ الإيراني الذي ساد في عهد النظام السوري السابق، وفي تعليقه على الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة أكد وزير الجيش الإسرائيلي " يسرائيل كاتس" أنها رسالة واضحة وتحذير للمستقبل، محذرا الرئيس أحمد الشرع من دفع ثمن باهض إذا سمح للقوات المعادية بدخول سوريا وتهديد مصالح الأمن الإسرائيلي في إشارة ضمنية لتركيا.[3]

هذا وقد أعلنت تركيا وإسرائيل في أغسطس 2022 عن تطبيع كامل للعلاقات الديبلوماسية وعودة السفراء، وفي بيان رسمي أعلن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية "يائير لابيد" أن تركيا وإسرائيل تستأنفان العلاقات الديبلوماسية بشكل كامل وتستعيدان السفيرين والقنصلين العامين في كلا البلدين، وذلك في أعقاب الاتصال الهاتفي الذي جرى بين رئيس الحكومة يائير لبيد والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وتم رفع مستوى العلاقات الإسرائيلية التركية لتبلغ التمثيل الديبلوماسي الكامل مع عودة السفيرين والقنصلين العمين من كلا البلدين، هذا وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن عودة

[1] :وليد الحاج، المرجع السابق، https://www.alzaytouna.net/

[2] : إبراهيم الرزاق العلبي، أين وصلت العلاقات التركية الإسرائيلية بعد الاحتكاك في سوريا ؟، الجزيرة، 15 أفريل 2025، أطلع عليه في 11 نوفمبر 2025، على الساعة 10:50، https://www.aljazeera.net/

[3] : نفسه، https://www.aljazeera.net/

العلاقات التركية الإسرائيلية من خلال التطبيع الكامل، سيكون له دور مهم في دعم القضية الفلسطينية، وتقديم الدعم والمساعدة للإخوة في فلسطين.[1]

تشير الدراسات إلى أن ردود الفعل الإسرائيلية تجاه الإسلام السياسي في تركيا و أبعاده الاستراتيجية في الوطن العربي، مبنية أساسا على الموقف الأمريكي، خصوصا و أن العديد من الأبحاث تشير إلى أن أردوغان وبمعزل عن الخطاب الأيديولوجي الإسلاموي الذي يعتمده، فهو مرتبط عضويا بالمحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية وب إسرائيل بما يجعل مصالحة مرتبطة بالتصورات الجيوسياسية الإسرائيلية في المشرق العربي، وقد يكون موقفه في سوريا حين تعاون مع إسرائيل على إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد أحد الشواهد على التطابق بينه وبين التصورات الجيوسياسية الإسرائيلية[2].

بناء على ما تم طرحه يمكن القول أن ردود الفعل الاسرائيلية عن الاسلام السياسي في تركيا وأبعاده الاستراتيجية في الوطن العربية، مبنية على ما يتوافق مع الاستراتيجية والمصالح الإسرائيلية، فنلحظ أن تأزم العلاقات بين تركيا وإسرائيل في العديد من القضايا إنما مبني على مصالح الطرفين في القضية ذاتها لا لأجل القضية المطروحة، وتتوافق السياسية التركية في المنطقة العربية مع السياسة الجيوستراتيجية الاسرائيلية في المنطقة في كثير من الملفات، فتعمل تركيا على الحفاظ على مصالحها وتحقيق أهدافها في المنطقة العربية دون المساس بالمصالح الإسرائيلية في المنطقة العربية، فالخطاب الاسلاموي الذي يتبناه أردوغان في كثير من الأحيان ما هو إلا خطاب استمالة وتهييج للمشاعر الإسلامية عند الشعوب العربية، لتحقيق الأغراض السياسية والاستراتيجية التي يهدف إليها في المنطقة، والعمل ميدانيا على تحقيق التوافق مع مختلف الأطراف المتصارعة حول أزمات العالم العربي، بحثا عن إبراز مكانة تركيا كقوة إقليمية في الشرق الأوسط والمشرق العربي.

[1] : i24news، إسرائيل وتركيا تعلنان عن تطبيع كامل بالعلاقات الديبلوماسية وعودة السفراء، i24news، 17 أغسطس 2022، أطلع عليه يوم 12 نوفمبر 2025، على الساعة 9:01 صباحا، https://www.i24news.tv/

[2] :واكيم، المرجع السابق، https://www.almayadeen.net/

د- الاتحاد الأوروبي

تعد تركيا من الدول القريبة جغرافيا من أروبا، بل هي دولة أوروأسيوية، وهو ما عجل انضمامها للمؤسسات الدولية العربية، فهي عضو في حلف الناتو منذ 1952، ومجلس أوروبا[1] منذ 1949، ومنظمة الأمن والتعاون في أروبا [2]، تعود رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى سنة 1963 تاريخ توقيع أول اتفاقية بين الطرفين التركي والأوروبي وبمقتضاها يمكن الانضمام بمجرد تحقيقها لمعايير كوبنهاغن[3] (وتعرف معايير كوبنهاغن على أنها الشروط الواردة في المادة 49 والمادة 6 فقرة 1 من وثيقة الاتحاد الأوروبي التي يجب على كل دولة تترشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أن تستوفيها، وسميت على مدينة كوبنهاغن التي تم فيها الاتفاق على المجلس الأوروبي)[4].

ترى أروبا أن لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضاريا عنها، وكذلك تخوف الاتحاد من أن انضمام تركيا إليه سيجعل للاتحاد حدودا مشتركة مع منطقة الشرق الأوسط، المليئة بالنزاعات وهذا يقحمه في سياساتها، بالمقابل تدرك تركيا أن دورها الاقليمي المتزايد في الشرق الأوسط سيحسن صورة تركيا لدى الاتحاد الأوربي إذ أنها ستكون صمام الأمان المتقدم على تخوم الشرق الأوسط المجاور جغرافيا للاتحاد الأوروبي[5].

تعد تركيا نموذجا للإسلام السياسي في الشرق الأوسط، في مقابل ذلك تتصاعد مخاوف الأجهزة الأمنية في أوروبا من مخاطر الاسلام السياسي والجماعات الموالية له، لاسيما تنامي نفوذ الإخوان المسلمين وتوسع أنشطة جماعات الإسلام السياسي في أوروبا لتشمل العديد من العواصم الأوروبية، وباتت تشكل خطرا حيث تتسلل تلك الجماعات إلى الأنظمة الديمقراطية لإنشاء مجتمع مواز ، والتقرب إلى الطبقات السياسية لتحقيق مكاسب سياسية، وقد أصدرت اللجنة البلجيكية المسؤولة عن مراقبة مختلف أجهزة الشرطة والأمن والاستخبارات في بلجيكا في 26 مارس 2022 تقريرها، الذي يحدد سلسلة التوصيات لتحسين مراقبة أنشطة جماعة الإخوان المسلمين في بلجيكا، كما واصلت الحكومة الألمانية تشديد إجراءاتها في 26

[1] :مجلس أروبا: هو منظمة دولية مستقلة تأسست عام 1949، كأول منظمة أوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو المنظمة الرئيسة في أروبا المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان في القارة الأروبية، يضم 47 دولة منها 28 دولة عضوة في الاتحاد الأوروبي، وقد وقعت جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان. ينظر: Le Conseil de l'Europe، أطلع عليه يوم 12 نوفمبر 2025، على الساعة 10:50 صباحا، https://www.coe.int/

[2] : فاروق، غازي، دولة القانون في جمهورية تركيا معايير كوبنهاغن قيد الاختبار ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد (10)، جوان 2018، ص 182.

[3] : ياسمينة مرابطي، عبد الأمير السعد، إشكالية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في ظل التوسع نحو الشرق، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد 48، ديسمبر 2016، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 182.

[4] : غازي، المرجع السابق، ص 182.

[5] : مرابطي، السعد، المرجع السابق، ص 298.

يونيو 2022 ضد أنشطة جماعة الإخوان المسلمين، بعد ضغوط من أحزاب المعارضة في البرلمان، ووجهت الحكومة الألمانية مذكرة إلى مجلس النواب رقم (2224/20) تكشف فيها معلومات عن الذراع المالية للإخوان المسلمين وأهدافه الخفية.[1]

وتعتبر العديد من الدول العضوة في الاتحاد الأوروبي على غرار ألمانيا وبلجيكا وفرنسا و أوكرانيا والنمسا وكذا بريطانيا التي كانت عضوا في الاتحاد الأوروبي، أن الاسلام السياسي يشكل خطرا على أوروبا، واعتبرت بريطانيا أن جماعات الاسلام السياسي، تتبع أسلوب المقاربة واستغلال الإسلام والنصوص الدينية كأداة ضد المجتمع من أجل تحقيق مكاسب سياسية، وأشار تقرير وزعته دار الافتاء المصرية في 17 مايو 2022 على جميع أعضاء مجلسي العموم اللوردات البريطاني حول الإخوان المسلمين، يفضي إلى أن جماعة الإخوان تعمل بوجهين: الأول وهو الظاهر لعامة الناس والجماهير حيث قدموا أنفسهم كمصلحين اجتماعيين وكقوة معارضة، والثاني فتمثل في إنشاء " الجهاز السري" للجماعة، وقد وصف رئيس الوزراء البريطاني في 6 سبتمبر 2021 " الإسلام السياسي" بأنه تهديد أمني من الدرجة الأولى، وأضاف أن الاسلام الراديكالي لا يؤمن فقط بالإسلاموية، كعقيدة سياسية ولكن لتبرير الكفاح، وإذا لزم الأمر الكفاح المسلح لتحقيق ذلك".[2]

هذا وفيما يخص رد فعل الاتحاد الأوروبي على الاستراتيجية التركية في المنطقة العربية وأبعادها، فيرى الباحث " جاسم محمد" أن هناك غض نظر من الولايات المتحدة الأمريكية، وتراخي في الموقف الأوروبي، خصوصا في الأزمة الليبية وهذا ما ينذر بنتائج خطيرة ممكن أن تهدد الأمن الإقليمي والدولي، خصوصا وأن التقارير أفادت أن تركيا تدعم التنظيمات الإسلاموية المتطرفة، إذ دعمت حزب العدالة والبناء وهو جماعة اسلامية ليبية لها علاقات وثيقة مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر، للحصول على موطئ قدم في حكومة الوفاق الوطني[3]. كما نشر "معهد بروكينز" الأمريكي في 19 مايو 2019 دراسة بعنوان " تركيا والوضع الجديد في إفريقيا: مخططات عثمانية أم طموحات مبررة"، وذكرت الدراسة أن أردوغان زار مقاديشو للمرة الأولى في العام 2011 في فترة مجاعة مهلكة، فكان القائد غير الإفريقي الأول الذي زار العاصمة الصومالية.

لقد أدى التدخل التركي في ليبيا إلى توجيه عدد من الانتقادات الأوروبية، ولكن لم يكن لها أي تأثير يذكر على تركيا، ويخشى الأوروبيون من ردود فعل الرئيس التركي خاصة حول قضايا الهجرة، كما جدد الاتحاد الأوروبي مطالبته بوضع حد للقتال في ليبيا وأبدى تصميمه على تطبيق حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على

[1] : وحدة الدراسات والتقارير، ملف: الإسلام السياسي في أوروبا ومعضلة الحد من أنشطته، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 6 أغسطس 2022، أطلع عليه في 12 نوفمبر 2025، على الساعة 11:20، https://www.europarabct.com/

[2] : المرجع نفسه، https://www.europarabct.com/

[3] : محمد، جاسم ، ليبيا هل من تحالف أوروبي عربي لوقف التدخل العسكري التركي؟، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 29 ديسمبر 2020، أطلع عليه في 13 نوفمبر 2025، على الساعة 23:03 ليلا، https://www.europarabct.com/

ليبيا ،وتشعر الدول الأوروبية بما في ذلك " فرنسا واليونان وقبرص"، بالتهديد من تركيا باستخدام ليبيا لتمدد قبضتها على المياه الاقليمية الغنية بالغاز في انتهاك للقانون الدولي، ونتيجة لذلك أصبحت النزاعات الإقليمية التي ابتليت بها منطقة السرق الأوسط وشمال افريقيا مشكلات أوروبية، وتعمل الدول الكبرى في القارة مثل فرنسا و ألمانيا على كبح التوسع التركي.[1]

هذا وأعلن الاتحاد الأوروبي ممثلا في المجلس الأوروبي رد فعله بخصوص مذكرة التفاهم التركية – الليبية بشأن ترسيم حدود المناطق البحرية في البحر المتوسط، في ديسمبر 2019 إذ اعتبرها تنتهك الحقوق السيادية لدول أخرى ولا تمتثل لقانون البحار، كما طالب بضرورة تجنب الأعمال التي تقوض الاستقرار الاقليمي.[2]

أصبحت أوروبا أكثر ميلا للتحالف مع الدول العربية، ومعظمها يعمل بجد لوقف التدخل العسكري التركي في سوريا وليبيا، واعتبرت دول مثل ايطاليا وفرنسا تحركات مصر والإمارات مهمة وضرورية لمنح الشرعية العربية للتحالف ضد تركيا، كما يسعى الاتحاد الأوروبي للتنسيق مع مصر لمواجهة الانتهاكات التركية شرق المتوسط، حيث ترفض القاهرة بشدة عمليات التنقيب التركية قرب السواحل اليونانية، في تناغم مع مواقف أثينا والاتحاد الأوروبي، ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى تطوير علاقاته مع مصر وذلك لمواجهة التدخلات التركية سواء في ليبيا أو شرق المتوسط.[3]

في ضوء انتخاب الرئيس الأمريكي جو بايدن بدأت العقوبات الأوروبية على مسؤولين أتراك، كما طرحت مسألة تغليظ العقوبات مالم تعدل تركيا عن سياستها الانتهازية وغير القانونية، ومحاولة التنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط والتعدي على حقوق كل من اليونان وقبرص، في ظل هذه الظروف عمل أردوغان على امتصاص غضب الاتحاد الأوروبي مستغلا بذلك حالة التسامح التي تبديها برلين تجاه تركيا، وجاء ذلك بعد أن قام أردوغان بالتواصل مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل وتأكيده على استعداد بلاده لفتح صفحة جديدة مع الاتحاد الأوروبي، وتقديم الشكر لبرلين على محاولة عرقلة مزيد من العقوبات على تركيا ومنح مساحة للتفاهمات السياسية بدلا من تشديد العقوبات، كما أرسل أردوغان نفس الرسالة لرئيس المجلس

[1]: جاسم، المرجع السابق، https://www.europarabct.com/.

[2]: EEAS Press Team, Libya/turkiye: Statement by the spokesperson on a reported agreement on hydrocarbons, the diplomatic service of the european union, 3/10/2022, https://www.eeas.europa.eu/
أطلع عليه يوم 13 نوفمبر 2025، على الساعة 9:22 صباحا.

[3]: جاسم، المرجع السابق، https://www.europarabct.com/

الأوروبي "شارل ميشال" أكد على ضرورة التواصل مع الاتحاد الأوروبي ومنح بلاده فرصة لمعالجة الأسباب التي أدت إلى مزيد من التوتر في العلاقات بين الطرفين[1] .

بناء على ما تم طرحه في هذا العنصر حول ردود فعل الاتحاد الأوروبي على الاسلام السياسي في تركيا وعن أبعاده الاستراتيجية في الوطن العربي، يتضح لنا أن الاتحاد الأوروبي باعتباره مؤسسة تجمع 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، يقدم العراقيل في ملف انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، لتخوفه من التمدد الذي تفرضه حركات الاسلام السياسي في أوروبا كما تسبق مسألة الحدود التركية من الدول العربية، التي تعاني من أزمات داخلية إذ تعتبر أن عضوية تركيا ستأثر على الدول العضوة على الاتحاد، وذلك من خلال تصدير الأزمة لأوروبا، وأصدرت العديد من التقارير في مختلف الدول الأوروبية تقضي بفرض الرقابة الشديدة على جماعات الإسلام السياسي في أوروبا خصوصا جماعة الاخوان المسلمين، كما يبدي الاتحاد الأوروبي رفضه للتدخلات العسكرية التركية في ليبيا وسوريا وغيرها من الدول التي تعاني من الأزمات منذ ثورات الربيع العربي، كما رفضت تنقيب تركيا عن الغاز البحر المتوسط وفرضت عقوبات اقتصادية على تركيا بشأن ذلك.

إن المتأمل في هذه الردود يلبس الدول الأوروبية لباس البراءة مما يحدث من أزمات في المنطقة، ويمنحها ثوب الديمقراطية في القرارات، لكن الحقيقة غير ذلك، فإن كان هناك ضرورة لاحترام القانون الدولي والقرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، فالطبيعي في الأمر أن يلتزم الجميع بهذه القرارات بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وحين يرفض الاتحاد الأوروبي التدخل العسكر ي التركي في ليبيا فعليه أن يلزم فرنسا بذات القرار، وعليه فإن فرض العقوبات على تركيا والعمل على منعها من التدخل في أزمات المنطقة، كان لغرض منع تركيا من التمدد وتوسيع نفوذها في المنطقة العربية، والغرض الأصلي لمثل هذه القرارات هو حماية المصالح الأوروبية في المنطقة العربية، خصوصا الطاقوية منها، كما تعمل على حماية مختلف المعابر الاستراتيجية التي تمس سياستها الاقتصادية بالأساس، كذلك يعد ملف الهجرة من أهم الملفات التي دقت أوروبا ناقوس الخطر فيه، خصوصا منذ بداية ثورات الربيع العربي، وهذا ما يعتبره الكثير من المحللين السياسين هو محاولة لتصدير الأزمة إلى أوروبا، ولهذا فأوروبا تضع تركيا الحاجز الأول أما مختلف الهجرات التي تأتي من منطقة الأزمات، وبالأخص سوريا.

[1] : بوابة الحركات الاسلامية، التدخلات التركية في إفريقيا ومحيطها الاقليمي وردود الأفعال الأوروبية، أطلع عليه يوم 14 نوفمبر 2025، على الساعة 10:24 صباحا، https://www.islamist-movements.com/

إذن يمكن القول أن ردود فعل الاتحاد الأوروبي على الاسلام السياسي في تركيا وأبعاده الاستراتيجية في المنطقة العربية، مبنية على حماية مصالحها الاقتصادية في العالم العربي، وكذا حماية أمنها القومي من خلال خلق حواجز أمام الهجرة، بالأخص الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثالث: ردود الفعل العربية والاسلامية

لم تقتصر ردود الفعل عن الاسلام السياسي في تركيا وأبعاده الاستراتيجية في الوطن العربي، عن ردود فعل القوى الدولية فقط، إنما كانت هناك أيضا ردود فعل من مختلف الدول العربية والاسلامية حول ذلك.

1- الدول العربية:

من بين أهم الدول العربية التي كانت لها ردود فعل بارزة حول الاسلام السياسي في تركيا وأبعاده في الوطن العربي : مصر ، سوريا، الخليج العربي.

أ- مصر:

تعد مصر من أهم الدول في جغرافية المنطقة العربية، نظرا لما تملكه من زخم حضاري عبر التاريخ، ولما يمليه موقعها الجغرافي.

تحظى مصر بمكانة بالغة الأهمية في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، بما تحوزه من وضعية جيوسياسية وجيوثقافية وجيواقتصادية بالنسبة لتركيا، وقد بذلك الخارجية التركية جهودا عديدة في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، من أجل توطيد العلاقات بين البلدين وتعزيزها في مجالا عديدة، بغية إقامة تحالف استراتيجي قوي في المنطقة، بيد أن طبيعة العلاقات المصرية التركية وارتباطها بالمصلحة الاسرائيلية كانت تقف دائما عائقا أمام تطوير العلاقات التركية – المصرية، وتتفق تركيا ومصر في كونهما دولتان حليفتان للولايات المتحدة الأمريكية، وبقدر ما تحتاج تركيا لمصر في المنطقة العربية كذلك تحتاج مصر لتركيا.[1]

لقد برز التوتر بين أردوغان والسيسي بعد أن أطاح الجيش المصري بالرئيس محمد مرسي (المنتمي لجماعة الاخوان المسلمين)، إثر مظاهرات شعبية عارمة في عام 2013، وفي حين رفض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الاعتراف بشرعية نظام السيسي ووصفه في لقاء تلفزيوني ب" الطاغية" غير الشرعي، وتقدمت تركيا في أغسطس 2013 بطلب رسمي إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على السيسي بوصفه مجرم حرب، لترد القاهرة بممارسة ضغوط ضد ترشيح تركيا للحصول على مقعد في مجلس الأمن، ومع مرور الوقت تجاوز الصراع حد الخلاف الأيديولوجي، ليتحول إلى تعارض في المصالح وتباين في الرؤى في الإقليم، بدءا من الأزمة السورية وانتهاء بالحرب الليبية مرورا بترسيم الحدود البحرية في البحر المتوسط،

[1] : برهان كورأوغلو، العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة: الواقع والطموحات، مركز الجزيرة للدراسات ، 3 أكتوبر 2011، ص ص 2،8.

وطيلة تلك المدة ظل سلاح أردوغان الأبرز هو احتضانه للمعارضة الاسلامية في بلاده والسماح لهم ببث محطات تلفزيونية تستهدف النظام المصري، لقد وصل الفتور بين العاصمتين إلى حد طرد مصر للسفير التركي من القاهرة، وسحب سفيرها من أنقرة ، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين استمرت دون أدنى تأثير ليصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين 5,2 مليار دولار[1].

لقد كان رد وسائل الاعلام المصرية على القنوات التلفزيونية التركية التي تدعم المعارضة وتهاجم نظام السيسي، باتهام تركيا بدعم الحملة الارهابية ضد أجهزة الأمن المصرية والتي اندلعت في سيناء بعد إزالة الجيش لمرسي من السلطة، وألغت مصر خططا لإجراء مناورات بحرية مشتركة مع تركيا في شرق البحر المتوسط. كما قدم المسؤولون المصريون شكى لأمريكا ضد تركيا واتهمتها باستخدام حرب غزة (2014)، لتقويض المصالح المصرية.[2]

من بين أهم الملفات التي تتصادم فيها مصر وتركيا الملف الليبي خصوصا في العام 2019 حين دعمت مصر قوات اللواء حفتر لشن حملة للسيطرة على طرابلس، فقد دفعت هذه العملية بمصر وتركيا نحو مسار هدد بمواجهة عسكرية مباشرة، وأدى الدعم التركي لحكومة الوفاق الوطني الذي مكنها من التصدي لحملة حفتر وقلب موازين المعركة، وكان رد مصر أن هددت بالتدخل المباشر في حال شنت القوات الموالية لتركيا هجوما على مدينة "سرت.[3] "،حين لوح الرئيس المصري بالتدخل العسكري في ليبيا لدعم قوات الشرق في مواجهة الغرب الليبي، قائلا بوضوح :"سرت – الجفرة" خط أحمر،[4] وفي نوفمبر 2014 لعب السيسي ببطاقة قبرص للضغط على تركيا، وعقد قمة ثلاثية مع رؤساء قبرص واليونان للترويج لصفقة تزويد الغاز الطبيعي من قبرص إلى مصر عبر حقول تحت البحر قرب سواحل قبرص، وكان السيسي يسعى إلى تحدي السلطة التركية في شرق البحر المتوسط[5]، وبموازاة التصعيد مع تركيا حافظت مصر على مستوى من التنسيق نسبيا حول عدد من القضايا الاقليمية، أبرزها حصار قطر 2017 الذي شكل محطة مفصلية في السياسيات العربية والشرق أوسطية، وهذا ما منح فرصة لتركيا لتثبت مكانتها الاقليمية بدعمها لقطر والعمل على خلق قوة موازية للتكتل السعودي، الاماراتي والمصري،

[1] : Maged Atef, Turkish – Egyptian Relations after Erdogan's Sacrifice of the Muslim Brotherhood, The Washington Institute for Near East Policy, Mar 25, 2021, https://www.washingtoninstitute.org/
أطلع عليه يوم 14 نوفمبر 2025، على الساعة 14:15 زوالا.

[2] : سونر كاجابتاي، مارك سيفرز، اللعبة الكبرى بين تركيا ومصر في الشرق الأوسط، مجلة فورين أفيرز، 8 مارس 2015، أطلع عليه في 14 نوفمبر 2025، على الساعة 15:22 مساء، https://www.bayancenter.org/

[3] : أحمد مرسي، مصر وتركيا: تقارب براغماتي ومصالح متشابكة، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 15 مايو 2025، أطلع عليه يوم 14 نوفمبر 2025، على الساعة 14:39 زوالا، https://mecouncil.org/

[4] : Maged, Atef, ibid, https://www.washingtoninstitute.org/

[5] : كاجابتاي وسيفرز، المرجع السابق، https://www.bayancenter.org/

وفي يناير 2021 تخلت الدول المحاصرة لقطر عن مطالبها، في ذلك الوقت كانت قد وطدت علاقاتها مع تركيا وإيران.[1]

وبخصوص التدخل العسكري التركي في سوريا، فقد كان رد فعل مصر حيال ذلك أن طالب وزير خارجيتها سامح شكري بخروج القوات التركية من الأراضي السورية وكذلك من ليبيا، واصفا تواجدها ب" الاحتلال التركي" ، وأوضح وزير الخارجية المصري خلال كلمته في اجتماع وزراء الخارجية العرب في الدورة 155 لمجلس الجامعة العربية، أن استيعاب المعارضة الوطنية السورية من شأنه تخفيف حدة النزاع لكي تخرج سوريا لبر الأمان، وقال شكري أن الحل السياسي ينبغي أن يسير مع خروج جميع القوات الأجنبية من جميع الأراضي السورية، وفي مقدمتها الاحتلال التركي.[2]

كما أكدت مصر إدانتها احتلال تركيا لمدينة عفرين، مجددة رفضها لانتهاك السيادة السورية، وقال بيان لوزارة الخارجية المصرية أن التدخل التركي في عفرين عقد المشهد السياسي وعرض أرواح المدنيين للمزيد من المخاطر.[3]

أما بخصوص رد الفعل المصري على الاسلام السياسي سواء في تركيا أو في الوطن العربي، فهي تقف موقف الرافض له خصوصا وأنها من أكبر المراكز في الوطن العربي التي توجد فيها جماعة الإخوان المسلمين، وقد استخدم النظام المصري اتهامات عدة ضد جماعة الاخوان المسلمين، وعمل على تصنيفها كمنظمة ارهابية وهذه هي المرة الأولى في تاريخ الجماعة التي تصنف فيها على هذا الأساس، وفي آب 2014 تم حظر الحزب السياسي للجماعة بقرار قضائي، فضلا عن السيطرة على القواعد السياسية والاقتصادية للإخوان، فقد شن النظام المصري بقيادة السيسي أيضا حملة على أنشطة الاخوان الدينية.[4]

بعد عقد من الخصومة بين النظام المصري وتركيا، أدركت كل من القاهرة وأنقرة أن التعاون وإدارة الخلافات بينهما، يلبي مصالحهما الوطنية أكثر من المواجهة وبعيدا عن المعادلات الصفرية، فقد ساهمت التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه مصر وتركيا، إلى جانب التغيرات الاقليمية من ليبيا إلى

[1]: مرسي، المرجع السابق، https://mecouncil.org/

[2] : ريم الششتاوي، مصر: ندعو لوقف التدخل العسكري التركي في سوريا وليبيا، موقع العربية، 3 مارس 2021، أطلع عليه في 14 نوفمبر 2025، على الساعة 14:53، https://www.alarabiya.net/

[3] : بي بي سي عربي نيوز، الحرب في سوريا: عمليات نهب في عفرين على أيدي مسلحين مدعومين من تركيا، 19 مارس 2018، أطلع عليه في 14 نوفمبر 2025، على الساعة 15:00، https://www.bbc.com/arabic/middleeast

[4] : أشرف، الشريف، الإخوان المسلمون ومستقبل الاسلام السياسي في مصر، مركز كارنيغي ، 21 أكتوبر 2014، أطلع عليه يوم 15 نوفمبر 2025، على الساعة 9:08 صباحا، https://carnegieendowment.org/

الخليج في تحقيق انفراج في العلاقات بين البلدين، على الرغم من سنوات القطيعة الديبلوماسية سجل التبادل التجاري بين مصر وتركيا نموا كبيرا ما ساهم في تعزيز الروابط بين الجانبين، إضافة إلى ذلك فتطبيع العلاقات مع اسرائيل ساعد كل من مصر وتركيا على إدارة الخلافات بينهما، ولاتزال المصالح التركية والمصرية تتقاطع حينا وتتعارض حينا آخر، لاسيما في ليبيا وشرق المتوسط وقضايا أخرى، ويعول على الديبلوماسية في إدارة الخلافات، ومن مظاهر الانفراج : أن زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مصر في فبراير 2024 للمرة الأولى منذ عام 2012، منهيا بذلك قطيعة سياسية وديبلوماسية بين مصر وتركيا، وفي سبتمبر 2024 رد السيسي الزيارة كما التقى الرئيسان في أكثر من تجمع إقليمي ودولي، وقد أفضت الاجتماعات الثنائية المتكررة بين مصر وتركيا خلال عام 2024 إلى توقيع 17 مذكرة تفاهم، تهدف إلى زيادة التبادل التجاري السنوي من 10 إلى 15 مليار دولار وتعزيز التنسيق في القضايا الإقليمية، وكذا بيع المسيرات التركية لمصر إلى جانب إطلاق مجلس تعاون استراتيجي رفيع المستوى بين البلدين.[1]

بناء على ما تم طرحه في هذا العنصر يتضح لنا أن تركيا ومصر تقفان على طرفي نقيض خصوصا في مسألة الاسلام السياسي، إذ أن تركيا تعد نموذجا للإسلام السياسي في العالم العربي وتحظى بالدعم الغربي والكثير من الأوساط التي تؤمن بالنموذج التركي كنموذج سلطة، كما تدعم جماعة الاخوان المسلمين باعتبارها من أهم حركات الاسلامية السياسي في العالم ومن أكثرها نفوذا في الدول العربية خصوصا مصر، أما مصر فتعمل على محاربة حركات الاسلام السياسي و دحر جماعة الاخوان المسلمين، فكان رد فعلها أن حدثت قطيعة ديبلوماسية بين تركيا ومصر دامت أكثر من عقد من الزمن وكانت بداية منذ سقوط نظام محمد مرسي في مصر.

كما تتصادم تركيا ومصر في مختلف القضايا الاقليمية إذ تقفان على طرفي نقيض أيضا في الملف الليبي فمصر تدعم قوات خليفة حفتر، بينما تدعم تركيا حكومة الوفاق الوطني بقيادة السراج، وكان رد الفعل المصري بها الخصوص أن وصلت العلاقات بين البلدين حد التهديد بالصدام العسكري في ليبيا، وكذلك في الملف السوري الذي ترفض فيه مصر الوجود التركي في سوريا.

بينما بقي التبادل التجاري بين البلدين، بل تطور بشكل ملحوظ، خصوصا مع انفراج العلاقات الثنائية.

[1] : مرسي، المرجع السابق، https://mecouncil.org/

تسعى كل من مصر وتركيا إلى توسيع نفوذها خصوصا في الدول التي تعاني من أزمات داخلية وكلاهما يحظى بدعم أمريكي، والمتأمل في الوضع يلحظ نوعا من الاستنزاف في القوة بدفع البلدين لحالة الصدام حد القطيعة الديبلوماسية، وهذا ما يخلق بؤرة توتر أخرى في المنطقة، ويسعى الطرفان إلى ضمان أكبر قدر من المصالح لبلديهما في مختلف الأزمات بالمنطقة، فرغم القطيعة والصراع إلا أن التبادل التجاري تضاعف بشكل ملحوظ بين البلدين، وهنا نلمس أنه تم الفصل في الصراع بين الصراع السياسي والاقتصادي دون الخلط بينهما، مع الحفاظ على مستوى معين من التنسيق والعلاقات بين البلدين، فكانت ردود الفعل المصرية على تركيا مبنية على هذا الأساس.

ب- سوريا :

تعد سوريا من أهم دول الجوار التركي، التي تؤثر وتتأثر بالسياسة التي تعتمدها الدول المجاورة لحدودها، وبطبيعة الحال سيكون لها ردود فعل على كل سياسة تمسها في مجال من المجالات سواء الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية وغير ذلك،

على مدار أكثر من خمس عقود هيمنت عائلة الأسد على السلطة في سوريا، مما جعلها تسيطر على مفاصل السلطة في سوريا أدى ذلك إلى احتقان شعبي متهما النظام بالاستبداد، هذا ويشكل تاريخ الاخوان المسلمين في سوريا مثالا على التحولات المعقدة للإسلام السياسي في ظل الأنظمة الاستبدادية والصراعات الاقليمية، فقد تأسست جماعة الإخوان المسلمين في سوريا عام 1945 مستوحاة من الحركة الأم في مصر بقيادة حسن البنا، حيث عملت على إحداث تغيير اجتماعي وسياسي في المجتمع السوري الذي كان في ذلك الوقت يعاني من القمع السياسي والتهميش الاجتماعي في ظل الحكومات القومية، في هذا الإطار وفرت الجماعة مساحة للحركات الاجتماعية التي كانت تطالب بالإصلاحات السياسية والاجتماعية في سوريا، على الرغم من أن الإخوان في البداية عملوا على تقديم نموذج وسط بين التيارات اليسارية واليمينية، إلا أن التطورات السياسية في المنطقة ومع تصاعد الضغوط الإقليمية حول القضية الفلسطينية، أظهرت الجماعة كمنافس قوي للسلطة الحاكمة مما جعل النظام السوري يراها تهديدا مباشرا على استقرار حكمه[1].

شهدت العلاقة بين الاخوان المسلمين والنظام السياسي سوريا توترا منذ السبعينات من القرن الماضي، خاصة مع سياسة الرئيس حافظ الأسد، ومع اشتداد التوتر وصل الصراع ذروته في

[1] : ياسمين، محمود حامد البوني، التحولات في سوريا ومستقبل الاسلام السياسي في العالم العربي : قراءة تحليلية، مركز ايجيبشن انتر برايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية، يناير 2025، أطلع عليه في 16 نوفمبر 2025، على الساعة 8:54 صباحا، https://egyptianenterprise.com/

فبراير 1982 عندما قامت الجماعة بثورة مسلحة ضد النظام في حماة وهو ما أفضى إلى عملية قمع دامية من النظام أسفرت عن مقتل آلاف أفراد الجماعة، وهو ما عرف بمجزرة حماة، تلك المجزرة شكلت نقطة فاصلة في تاريخ العلاقة بين النظام والجماعة، وأدى ذلك إلى تراجع دور الإخوان بشكل كبير.[1]

لقد مر الإخوان المسلمون بفترة صعبة في سوريا خصوصا بعد التقارب الذي حصل بين سوريا وتركيا في عهد بشار الأسد، ومع أن الجماعة وفرعها في سوريا تلقت تطمينات من الجانب التركي، من أن هذا التقارب لن يؤدي إلى ترحيل أو تسليم قيادتها وأنصارها لنظام دمشق، إلا أن الخطوات التي اتخذتها أنقرة تسببت في ارتباك في صفوف الإخوان، ودفعها للخوض في مناقشات حول احتمالية نقل مركزها من تركيا إلى دول أخرى أبرزها قطر، حتى تتمكن من مواصلة نشاطها بحرية أكثر ، ومع قرار الجامعة العربية الذي يفضي بعودة دمشق للجامعة العربية، أعلنت جماعة الإخوان الأم (جبهتي اسطنبول ولندن) وكذلك جماعة الإخوان السورية عن رفضها ذلك، داعية الدول الأعضاء لاتخاذ موقف ينحاز لاختيارات الشعب السوري الرافض لنظام الرئيس بشار الأسد.[2]

لم تكن لسوريا ردود فعل واضحة تجاه تركيا من جراء احتضانها لجماعة الإخوان المسلمين خصوصا في ظل التقارب التركي السوري في عهد بشار الأسد، الذي أضفى نوعا من الصداقة بين الطرفين، ومع اندلاع الثورة السورية في 2011، كانت سوريا تعج بتنافسات بين قوى اسلامية متباينة، حيث كان هناك تنظيمات جهادية مثل " جبهة النصرة" التي أصبحت لاحقا " هيئة تحرير الشام" وتنظيمات أخرى مثل " أحرار الشام" .[3]

وفي تصريح للرئيس السوري بشار الأسد لقناة روسيا 24، حيث قال في رد عن سؤال حول تغير العلاقات مع تركيا قبل وبعد 2011:" المشكلة الحقيقية ترتبط بالسياسة الأمريكية في ذلك الوقت عندما قررت الولايات المتحدة من وجهة نظرها، أن الحكومات العلمانية في المنطقة لم تعد قادرة على تنفيذ المخططات المرسومة لها، وأنا هنا أتحدث عن الدول الحليفة لأمريكا، ولا أتحدث عن دولة مثل سوريا، فقرروا استبدال هذه الأنظمة بأنظمة إخوانية تستخدم الدين من أجل قيادة عامة الناس وهذا ما يسهل المخططات الأمريكية" وتابع أن الدولة الوحيدة الاخوانية الموجودة في ذلك الوقت هي الدولة

[1] : البوني، المرجع السابق، https://egyptianenterprise.com/
[2] : محمد حنيش، الإخوان وعودة سوريا للجامعة العربية... واقع متأزم وخيارات محدودة، المركز العربي لدراسات التطرف، 16نوفمبر 2023، أطلع عليه في 16 نوفمبر 2025، على الساعة 9:20 صباحا، http://thearabcenter.org/
[3] : البوني، المرجع السابق، https://egyptianenterprise.com/

التركية من خلال أردوغان نفسه وانتمائه الإخواني، وقال أن علاقة سوريا بتركيا كانت جيدة قبل الثورة السورية ولم تكن هناك أي مشاكل بين سوريا وتركيا حتى أنه كان هناك تعاون أمني بين الطرفين، مضيفا أن سوريا لم تدعم أي قوى ضد تركيا، وأن أردوغان عاد لانتمائه الأصلي وبنى سياسته مع سوريا على هذا الأساس أي الانتماء للإخوان والمعروف عنهم أنهم أول جماعة استخدمت العنف واستخدمت الدين للوصول إلى السلطة [1].

مع قيام الثورة السورية منذ 2011 انقسمت سوريا بين النظام والمعارضة (الثوار)، فصار لكل طرف موقف ورد فعل اتجاه مختلف الأحداث التي تمس سوريا بالأخص، فعلى سبيل المثال بينما كانت تركيا تستعد لشن عملية عسكرية تركية في الشمال السوري، خرجت تصريحات لوزير الخارجية التركي عن إمكانية دعم نظام الأسد ثم ما لبثت أن كررها الرئيس التركي أردوغان بعد قمة " سوتشي" وهذا ما أثار رد فعل واندلاع احتجاجات واسعة النطاق في الأوساط الثورية في سوريا، ومن بين ردود الفعل على التدخل التركي في سوريا، أن تعرضت القواعد التركية في سوريا لسلسلة من الهجمات الصاروخية التي تبنتها ميليشيات موالية لإيران.[2]

إن التنافس الدولي على سوريا خلال الأزمة السورية منذ 2011 يفتح المجال أمام مختلف القوى المتصارعة لتكون لها ردود فعل على التدخل التركي في سوريا ، وتعد قضية الأكراد بمثابة شوكة في خاصرة السياسة الخارجية التركية هي متخوفة ولا تشعر بالارتياح مما حققه الأكراد من استقلال ذاتي في المنطقة الكردية في سوريا، والتي قد تصبح حجر الأساس لتأسيس كيان كردي أكبر ومستقل في الشرق الأوسط، ما يعزز الميول الانفصالية لأكراد تركيا، وقد عمل بشار الأسد على استمالة أكراد سوريا ليتحالفوا مع النظام السوري وبخاصة بعد الإغراءات التي قدمها لهم للحصول على دعمهم ضد المعارضة المسلحة، عبر منحهم بعض الحقوق الثقافية وفتح المدارس الكردية، فضلا عن الشكوك التي تذهب إلى أن الحكومة السورية أجرت اتصالات مع حزب العمال الكردستاني من أجل إيجاد حلفاء لها داخل تركيا عبر حليفه حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، كما استقبلت بلدة " كوباني" الكردية في شمال سوريا الزعيم الكردي " عبد الله أوجلان" عندما كان يعيش في سوريا، فهذه البلدة تقع بين صف من البلدات والقرى المتتالية التي يسيطر عليها الأكراد وهي معروفة بكانتون الجزيرة في اتجاه

[1] : cnn بالعربية، الأسد يلتقت لانتماء أردوغان للإخوان وسبب تغير العلاقات مع تركيا بعد 2011، 6 مارس 2020، أطلع عليه في 16 نوفمبر 2025، على الساعة 9:45، https://arabic.cnn.com/middle-east/article

[2] : Salahuddin Hawa, the cindequences of turkey's shifting position on the syrian crisis, Fikra forum, sep2,2022, https://www.washingtoninstitute.org/

أطلع عليه في 16 نوفمبر 2025، على الساعة 11:18 صباحا.

الشرق وبلدة عفرين التي يديرها الأكراد باتجاه الجنوب الغربي، ولطالما أراد الأكراد ربط المناطق الثلاث ببعضها، وذلك لقيام كيان كردي يديره حزب العمال الكردستاني الذي ترى فيه تركيا أنه لن يتخلى عن وقف إطلاق النار معها، فقد خرج الأكراد في مظاهرات أدت إلى مقتل العشرات وإصابة المئات في أنحاء تركيا استنكارا لموقفها[1].

وتشير العديد من التقارير أن هناك تحالف بين النظام السوري بقيادة بشار الأسد وحزب العمال الكردستاني، وقد صرح رجب طيب أردوغان بأن بشار الأسد قد أودع المناطق الكردية تحت عهدة حزب العمال الكردستاني، هذا وأقر رئيس " حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي" أي الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني " صالح مسلم محمد" الذي كان متواجدا قبل الثورة في سوريا بالمنفى في كردستان العراق، بأن تركيا هي العدو وليس نظام الأسد، كما وجه تهمة التبعية لتركيا "للمجلس الوطني السوري "المعارض، كما أشارت التقارير إلى أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي كان يقيم حواجز على الطرقات في مناطق الأكراد في سوريا ويعتقل الأكراد المناهضين للنظام، كما يسيطر على بعض امدادات المياه والكهرباء.[2]

لقد كانت سوريا تعيش وضعا مزريا، تتصادم فيه المصالح الدولية ويتناحر فيه نظام الدولة مع المعارضة، وبرزت كما ذكرنا سلفا العديد من التنظيمات الجهادية، كان أهمها " جبهة النصرة" التي غيرت اسمها فيما بعد إلى " هيئة تحرير الشام"، وأفادت تقارير الاستخبارات التركية التي انخرطت في الحرب الأهلية السورية منذ ما يقرب عن عقد من الزمن، في السنوات التي تلت اتفاق وقف اطلاق النار الذي تم بوساطة تركية – روسية مارس 2020، أن وجب ربط علاقات أوثق مع " هيئة تحرير الشام"، وقد استلزم ذلك تزويدها بالأسلحة والتدريب والمعلومات الاستخباراتية التي مهدت للهجوم الذي أطاح بنظام الأسد، وبحلول صيف 2024 أدركت أنقرة أن بشار الأسد لم يكن راغبا في قبول شروطها لإنهاء الحرب والتي اشتملت إعادة ما يقرب أربعة ملايين لاجئ سوري موجودين في تركيا، وعلى إثر ذلك شرعت أنقرة في العمل على دعم هجوم " هيئة تحرير الشام" وذلك لإجبار النظام إما العودة لطاولة المفاوضات أو الإطاحة به بشكل نهائي.[3]

[1] : عماد قدورة، تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضعوط والقيود، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص ص 2-3.

[2] : شتيفان بوخن، حزب العمال الكردستاني ونظام الأسد – عدو عدوي صديقي- ، تر: يوسف حجازي، موقع DW، 26 أوت 2012، أطلع عليه في 17 نوفمبر 2025، على الساعة 7:59 صباحا، https://www.dw.com/

[3] : Aroun Y. Zelin, Soner cag'aptay, A New Age for Turkish Relations with Syria, The WashinGton Institute For Near East Policy, Feb 20,2025, https://www.washingtoninstitute.org/

أطلع عليه في 17 نوفمبر 2025، على الساعة 8:38 صباحا.

لقد كانت موافقة تركيا هي الأساس في شن "هيئة تحرير الشام" لهجومها العسكري الذي أطاح بنظام بشار الأسد في أقل من أسبوعين، وقد وضع هذا التطور أنقرة ودمشق في صميم عملية الاستقرار في مرحلة ما بعد الأسد، رغم استمرار الولايات المتحدة وتركيا في "تصنيف هيئة تحرير الشام " كمنظمة إرهابية، يبدو أن تركيا اتخذت قرارا صعبا بخصوص إعادة بناء سوريا وذلك بدعم هيئة تحرير الشام ، كما أن لإدارة ترامب من رسم ملامح سوريا الجديدة في مرحلة ما بعد نظام الأسد، وذلك انسجاما مع الأهداف المعلنة للولايات المتحدة الأمريكية والمتمثلة في تقليص النفوذ الإيراني بالمنطقة ومحاربة الارهاب والانسحاب النهائي للقوات الأمريكية من سوريا، ولتحقيق هذه الأهداف يتعين على واشنطن فهم العلاقة بين تركيا والحكومة السورية الجديدة واستغلالها للاستفادة منها بشكل أمثل، فمنذ سقوط النظام السوري بقيادة بشار الأسد في الثامن من ديسمبر 2024، برزت تركيا كأكثر الدول انخراطا مع الحكومة الانتقالية في دمشق وذلك في إطار مواجهتها لمهمة شاقة وهي إعادة بناء سوريا، وعلى رأس ذلك تعزيز الاستقرار، فإذا انزلق الوضع الأمني سوريا مجددا ستواجه تركيا أكبر مخاوفها والمتمثلة في عودة الاضطراب وموجات جديدة من اللجوء، وزيادة الهجمات الارهابية، لقد عقدت تركيا عشرات من اللقاءات مع المسؤولين المحليين في سوريا والوقوف على متطلبات إعادة الإعمار.[1]

بناء على ما تم طرحه في هذا المطلب، فإن سوريا كان لها تقارب واضح مع تركيا في فترة حكم بشار الأسد، والمتحكم في هذا التقارب هو المصالح المتبادلة بين الجانبين في مختلف المجالات، رغم الاختلاف الأيديولوجي إذ تدعم تركيا جماعة الإخوان المسلمين بهدف تجسيدها لمشروع الاسلام السياسي في المنطقة العربية، كما تقف كحاضن للإخوان المسلمين وتشكل تركيا بالنسبة لهم الملاذ الآمن، رغم أن تركيا تدعم حركة الإخوان المسلمين إلا أنها في سوريا في فترة حكم الأسد غلبت مصالحها الاستراتيجية في سوريا خصوصا ما تعلق بالمسألة الكردية إذ كان الطرفان متفقان بأن الأكراد في سوريا يشكلون خطرا على الوحدة الجغرافية للبلدين، لذلك لم يجرأ أي طرف على إبداء ردود فعل تمس الأمن القومي للبلدين، ومع اندلاع الثورة السورية في 2011 أصبحت سوريا مسرحا للصراع والتنافس الدولي بين مختلف القوى الدولية والإقليمية، على مختلف المصالح في سوريا، لذلك كان النظام السياسي يمارس سياسة قمعية دموية واسعة النطاق اعتقادا منه بأنه سيخمد الثورة، لكن الواقع كان غير ذلك خصوصا مع التدخل الدولي في سوريا إذ أصبحت في حالة حرب، فلم تكن للنظام السوري مواقف واضحة تحسب له رغم محاولته المناورة للبقاء في السلطة دون تقديم التنازلات والشروط المطلوبة.

[1] : Aroun Y, Zelin, cag'aptay, IBID, https://www.washingtoninstitute.org/

لقد وجدت تركيا الفرصة مواتية لتجسيد مشروعها فتدخلت في شمال سوريا لعسكريا منع قيام دولة كردية في المنطقة تؤثر على جغرافية تركيا، وعملت من خلال ذلك على إسقاط نظام بشار الأسد، ومنذ 2020 حصلت " هيئة تحرير الشام على دعم مطلق من تركيا بالسلاح والمال والتدريب العسكري، فكانت تركيا بمثابة الراعي الرسمي لهيئة تحرير الشام، واستطاعت الهيئة بفضل الدعم التركي من إسقاط نظام بشار الأسد، وحملت تركيا على عاتقها رفقة مهمة دعم الحكومة الجديدة لإعادة بناء سوريا، وكانت الحكومة الجديدة بقيادة أحمد الشرع متوافقة تماما مع الحكومة التركية، بمعنى خلق الاستقرار الذي يمنح لتركيا الأمان من الجوار السوري، وهذا يؤكد نجاح المشروع التركي في سوريا بقيام سوريا جديدة تتفق أيديولوجيا مع تركيا، وتحظى بدعمها إقليميا و دوليا.

ج- مجلس التعاون الخليجي:

يمثل العاملان الاقتصادي والأمني بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي المحرك الرئيس للعلاقات، فقد كانت العلاقات بين الطرفين في القترة التي سبقت تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا ضعيفة، وكان هناك تقارب بين دول المجلس و تركيا لكنها لم تكن في مستوى التقارب الحقيقي الذي يفتح مجالات عدة للتعاون، وذلك بسبب سياسة العزلة التي كانت تنتهجها تركيا تجاه دول الوطن العربي في الفترة التي سبقت 2002، كما تجدر الاشارة أن هناك اختلاف جوهري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي فتركيا دولة علمانية ديمقراطية بينما دول الخليج دول ملكية النظام تنخفض فيها مستويات الديمقراطية، ومع وصل حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا برزت القوة الناعمة في سياساتها الخارجية، ومن منطلقات القوة الناعمة التي تشير إلى القدرة على تغيير سلوك المجتمعات والشعوب أو الدول الأخرى من خلال تأثير اللغة والسينيما والمسرح والملابس والجامعات والكتب والأنظمة السياسية الديمقراطية، فقد خلق نموذج النظام السياسي التركي عبر حزب العدالة والتنمية تأثيرا كبيرا ومتفاوتا على الدول العربية، ويعد سببا محوريا لتوتر العلاقات بين معظم دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا باستثناء قطر وإلى حد ما سلطنة عمان والكويت، وسبب التوتر يرجع إلى أن النظام التركي الحالي غير مقبول لبعض الدول العربية لأنه يهدف إلى قيادة بعض الدول العربية من خلال القوة الناعمة والحكم الاسلامي.[1]

[1] : حميد المنصوري، العلاقات التركية مع مجلس التعاون الخليجي، موقع الشرق الأوسط الديمقراطي، 21 جانفي 2023، أطلع عليه في 17 نوفمبر 2025، على الساعة 12:08 زوالا، https://alawset.net/

من أهم ردود الفعل التي أبدتها الإمارات هو استشهادها بدعم أردوغان للاسلام السياسي في جميع أنحاء الشرق الأوسط لتبرير معارضتها لتركيا، وقد بادرت الامارات بتقديم 10 مليارات دولار للاقتصاد التركي إذا كان الأمر متعلقا بتخفيف الدعم التركي للإسلام السياسي في المنطقة، وجاء ذلك في وقت كان فيه الابتعاد عن استخدام الجماعات الإسلامية في المنطقة كأداة للسياسة الخارجية يتوافق مع الأولويات الجيوسياسية الحالية لتركيا، فقد تحركت تركيا في مارس 2021 لخفض سقف وسائل الإعلام التي تديرها جماعة الإخوان المسلمين في تركيا[1].

هذا ويتلقى المشير خليفة حفتر دعما خليجيا من المملكة العربية السعودية والإمارات وكذلك مصر فالدول العربية الثلاث التي تدعم حفتر، نقلت كما يرى البعض معركتها مع الاسلام السياسي إلى ليبيا وتريد مواجهة الإخوان المسلمين الذي يتلقون دعما تركيا، لم يتوقف الدعم العسكري العربي لقوات الجيش الوطني الليبي طوال سنوات الأزمة، واشتمل الدعم على دبابات وعربات مدرعة، ومعدات عسكرية متقدمة بينها طارئرات حربية، علاوة على عشرات المليارات من الدولارات، كما أنشأت قاعدة عسكرية في مطار الخادم على بعد نحو 100 كلم من مدينة بنغازي في 2016م، تنطلق منها طائرات هجومية من طراز AT-802 وأخرى بدون طيار لدعم قوات عملية الكرامة التي يقودها حفتر، ويبرز الصراع أكثر بين تركيا ودول الخليج العربي التي تدعم حفتر حين أعلن أردوغان عن دعم حكومة الوفاق الوطني ويشمل ذلك الدعم العسكري، فحصلت القوات المسلحة التابعة لحكومة الوفاق الوطني على شحنات كبيرة من الأسلحة والذخائر من تركيا، وهناك جهود تركية ترمي إلى أن تكون قاعدة " الوطية" الجوية متاحة لهم مع تحصين القاعدة بالطائرات المسيرة والأنظمة الجوية، كما تتخذ خطوات مماثلة في ميناء مصراتة لتبني فيه قاعدة جوية. وأوضح أردوغان بأن بلاده توفر الأسلحة لحكومة الوفاق بموجب " اتفاق تعاون عسكري" ، هذا وتندفع الدول المتصارعة في ليبيا إلى تعميق قواعدها في ليبيا لتحقيق مفهوم الدولة الإقليمية المحورية التي تؤثر في الأحداث والأزمات، فالمسرح الليبي خير مكان لتجربة هذا المفهوم بين الحلفاء الدوليين لكافة الأطراف، سواء حلفاء حكومة الوفاق خصوصا تركيا وقطر من جانب، وحلفاء الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر بدعم مصري إماراتي من جانب آخر.[2]

[1] : آغا حسين، انسايد أرابيا، الإسلام السياسي والعالم التركي ،، لماذا تتجه أبو ظبي إلى دعم أنقرة اقتصاديا؟، موقع 180° تحقيقات، 4 فبراير 2022، أطلع عليه في 17 نوفمبر 2025، على الساعة 12:29 زوالا، https://www.180news.net/

[2] : ظافر محمد العجمي، دول الخليج تسعى للشراكة في ترتيبات مستقبل ليبيا لمساندة الشعب الليبي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 154، 28 سبتمبر 2020، أطلع عليه في 19 نوفمبر 2025، على الساعة 10:47 صباحا، https://araa.sa/

تعبر الدول الخليجية عن رفضها للتدخل العسكري في ليبيا وعن دعم تركيا لقوات حكومة الوفاق الوطني، إذ تعتبر أن الوجود التركي في ليبيا، سيقلب موازين القوة بالمنطقة وهذا يشكل تهديدا للأمن القومي لدول الخليج والدول العربية خصوصا مصر ، وتعتبر أن وجود تركيا في المنطقة سيغير شكل المنطقة بالكامل في الاتجاه الاستراتيجي الغربي، ووصول المرتزقة والارهابيين لليبيا يكون الأتراك قد امتلكوا قاعدة عمادها المرتزقة وبالتالي تستطيع نقل عملياتها للخليج، وتعد تركيا منافسا اقتصاديا لدول الخليج وتوغلها في ليبيا يمنحها السلطة في تبني كبرى الاستثمارات في ليبيا خصوصا عقود البناء وقطاع المصارف، ولهذا رفضت دول الخليج رفضا مطلقا التدخل العسكري التركي في ليبيا الذي يعرقل فرص وقف إطلاق النار ويجهض جهود المجتمع الدولي للتوصل إلى حل سياسي شامل، وقد اتهم أردوغان أن هناك " بؤر عداء" مصدرها الخليج ضد بلاده، وأشار إلى أن هناك أطراف لجأت إلى محاولات لضرب الاقتصاد التركي بعد أن شعرت بالعجز أمام تقدم تركيا في ليبيا.[1]

استقبلت تركيا في أكتوبر 2016 ولي العهد السعودي الأمير محمد بن نايف، ووزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد، وشاركت في القمة التركية الخليجية في الرياض بجدول أعمال ثنائي إقليمي موسع، وكانت جنبا إلى جنب مع السعودية وقطر في تنسيق المواقف حيال تطورات الملف السوري، وأكد الوزير الإماراتي على أهمية التنسيق مع تركيا لحل أزمات المنطقة، خصوصا سوريا والعراق واليمن وليبيا، شاكرا لتركيا وقوفها مع حق الإمارات في إعادة الجزر التي تحتلها إيران، وصرح أن هناك حاجة وسببا قويا لتطوير العلاقات الخليجية التركية .[2]

لقد كانت سوريا ساحة لنزاع جيوسياسي حاد بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة، وإيران من جهة أخرى، وقد أدى هذا التباين بين أنقرة وبعض دول الخليج فيما يتعلق بالشركاء الفاعلين على الأرض إلى جعل سوريا سببا للصراعات الإقليمية، وزادت هذه الصراعات تفاقما بفعل التوترات بين الجانبين نتيجة الحصار الذي قادته عام 2017 السعودية والإمارات ضد قطر الشريك الخليجي لتركيا، إضافة إلى ذلك فقد أظهرت القوى الجيوسياسية الثلاث الكبرى في مجلس التعاون الخليجي: الإمارات والسعودية وقطر، انقسامات واضحة في ردود أفعالها تجاه التطورات في دمشق، وتعد أبو ظبي الأكثر قلقا بين هذه الدول، حيث دعمت بشكل غير علني الأسد وقادت الجهود لإعادته للحضن العربي في السنوات الأخيرة، وفي الواقع دعمت الإمارات التدخل الروسي لصالح الأسد عام 2015، مخالفة بذلك

[1] : العجمي، المرجع السابق، https://araa.sa/

[2] : سمير صالحة، تركيا والخليج ... الرد على الاستهداف، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 31 أكتوبر 2016، أطلع عليه في 20 نوفمبر 2025، على الساعة 8:31 صباحا، https://rawabetcenter.com/

تركيا وباقي دول مجلس التعاون الخليجي في ذلك الوقت، بعد أن كانت قد دعمت في وقت سابق بعض الفصائل الثورية لإحداث توازن في مقابل فصائل إسلامية، مثل جماعة الإخوان المسلمين وأحرار الشام، دون هدف الإطاحة بالأسد، وفي ديسمبر 2018 أصبحت الإمارات أول دولة عربية تجري تواصلا دبلوماسيا مع النظام في سوريا منذ تعليق عضويته في جامعة الدول العربية عام 2011.[1]

وفي أعقاب سقوط نظام الأسد أعرب المستشار الديبلوماسي لرئيس الامارات "أنور قرقاش " عن مخاوفه من حكومة تقودها هيئة تحرير الشام، محذرا من الفوضى والتطرف في سوريا، ويعد وجود حكومة إسلامية في سوريا أمرا مقلقا بالنسبة للإمارات التي تمتلك عداء تقليديا تجاه الحركات الإسلامية، وتتفق السعودية في مخاوفها من وجود حكومة إسلامية في سوريا وكانت الرياض قد تبعت تطبيع العلاقات مع الأسد، لكن الرياض تبنت نهجا أكثر توازنا تجاه التطورات الأخيرة في دمشق، ومن الجدير بالذكر أن الرياض أكدت أنها أسست قنوات تواصل مع جميع الأطراف الاقليمية وخاصة تركيا مما يبرز رغبة السعوديين في تقليل التداعيات الإقليمية وتركيز جهودهم على التعاون، وفي الوقت نفسه أبدت قطر استعدادا للمشاركة بشكل نشيط مع الحكومة التي تقودها هيئة تحرير الشام.

إضافة لسوريا وأزمة الخليج 2017 فقد وجدت السعودية والإمارات من جهة وتركيا من جهة أخرى تموضعها على طرفي نقيض في صراعات إقليمية أخرى، بما في ذلك ليبيا والقرن الإفريقي، وكانت الرياض وأبوظبي تنظران إلى الأسد على أنه مركز توازن في سوريا ضد النفوذ الذي مارسته تركيا من خلال الفصائل الثائرة الواقعة تحت حمايتها في إدلب وشمال سوريا، ومن المحتمل خلال المدى القصير أن تؤدي أي خلافات حول سوريا إلى تأزم العلاقات بين تركيا ودول الخليج، بعد تحسنها منذ قمة العلا (القمة التي شهدت المصالحة الخليجية في يناير 2021)، بما في ذلك السعي نحو اتفاقية تجارة حرة تركية خليجية، يمكن أن تخلق واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم بقيمة إجمالية تصل إلى 2,4 تريليون دولار، إضافة أن بيع الطائرات المسيرة التركية للإمارات والسعودية والكويت تشير إلى جهود مختلف الأطراف لتعزيز الروابط الأمنية.[2]

بناء على ما تم طرحه في هذا العنصر يتضح أن ردود فعل دول مجلس التعاون الخليجي، على الاسلام السياسي في تركيا وأبعاده الاستراتيجية في الوطن العربي، يتجلى بشكل واضح من خلال وقوفهما على طرفي نقيض في مختلف الأزمات التي ضربت المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي، سواء كان

[1] : جوناثان فينتون هارفي، سوريا بعد الأسد واختبار جديد للعلاقة التركية مع دول الخليج العربي، تر : عبد الحميد فحام، موقع أبعاد للدراسات الاستراتيجية، 20 ديسمبر 2024، أطلع عليه في 20 نوفمبر 2025، على الساعة 9:00 صباحا، https://www.dimensionscenter.net/

[2] : هارفي، المرجع السابق، https://www.dimensionscenter.net/

ذلك في سوريا أو ليبيا وحتى في القرن الإفريقي، وتتخوف دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر من وصول الاسلاميين للسلطة في مختلف دول الأزمات خصوصا سوريا بعد وصل هيئة تحرير الشام للسطة وتولي مقاليد الحكم في سوريا.

وتبرز ردود الفعل الخليجية بالضد تجاه تركيا فيما تعلق بالإخوان المسلمين إذ أن تركيا تدعم حركة الإخوان المسلمين في المنطقة العربية، وتبحث عن وصولها للسلطة، لأنها تتبنى مشروع الاسلام السياسي، وتروج من خلالهم للنموذج التركي للسلطة، في حين تتخوف دول الخليج ذات الأنظمة الملكية، من وصل الإخوان المسلمين للسلطة خصوصا في الدول المجاورة، لأن ذلك يؤثر بشكل مباشر على بقائهم في السلطة، ويعطي احتمالية الثورة ضدهم كباقي البلدان العربية، خصوصا وأن النظام الدولي عموما يسير نحو تغير فعلي ببروز أقطاب متعددة ودول جديدة، كما تطالب الأقليات بالحصول على الحكم الذاتي وبالتالي الاستقلال بالسلطة.

خلاصة القول أن دول الخليج تتعاون اقتصاديا مع تركيا وتعتبرها شريك مهم في المبادلات التجارية، وتطمح لرفع التعاون الاقتصادي، في مقابل ذلك تتخوف دول الخليج من نجاح المشروع التركي في المنطقة العربية وذلك بوصل الاسلام السياسي للسلطة، فردود فعلها مبنية على أساس حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية، وتقف ضد تركيا في كل خطوة تدعم فيها حركات الاسلام السياسي في المنطقة العربية.

2- الدول الإسلامية:

من أهم الدول الإسلامية التي كانت لها ردود فعل واضحة تجاه الاسلام السياسي في تركيا وأبعاد ذلك في الوطن العربي، إيران.

- **إيران:**

تتسم العلاقة التركية الإيرانية منذ الفترة العثمانية و الصفوية، بصراع تقليدي أيديولوجي ديني بالأساس، ومختلف ردود الفعل الإيرانية على التحركات التركية في المنطقة العربية مبنية على هذا الأساس، فالمنطقة العربية واقعة بين مشروعين، مشروع الاسلام السياسي الذي يراه الباحث " نديم قطيش" أنه مقسم إلى فرعين:" سني" بقيادة تركيا و " شيعي " بقيادة إيران، في مقابل مشروع الدولة الوطنية التي لا مشروعات خارجية لديها ولا أفكار للتصدير، ويعد الانفجار العسكري لأزمة "ناغورني قره باغ" محطة مهمة لكشف أزمات مشروع الاسلام السياسي، فالنزاع في هذا الاقليم قديم وفي عام 1923

قررت موسكو أن إقليم ناغورني قره باغ تابع لأذربيجان السوفياتية، ومع سقوط الاتحاد السوفيتي أعلن الإقليم استقلاله تحت المسمى الأرمني من دون أن يحوز على اعتراف دولي، تظهر الأزمة في هذا الإقليم حين وجدت تركيا نفسها في تحالف ميداني مع اسرائيل حين زودت إسرائيل أذربيجان بأسلحة حديثة في حربها مع أرمينيا، وهذه الحسابات تنطلق من كون إيران تملك حدودا مع أذربيجان بطول 700 كلم، وهي من الدول المسلمة وتقيم علاقات استراتيجية في الأمن والاستخبارات والاقتصاد مع اسرائيل، وغاية اسرائيل هنا الوصل للحدود مع إيران، إضافة إلى ذلك يتأزم الوضع في الإقليم كون أغلبية سكانه من الشيعة، ويختلط مع تركيا في كون أغلبية سكانه من أصول تركية تتبع المذهب الشيعي، وهنا تختلط الحسابات بين صراع النفوذ وصراع الهوية بين تركيا وإيران والأهداف الاستراتيجية لإسرائيل.[1] كما أن المنطقة ذات أهمية استراتيجية لتركيا حيث تحتضن أربع خطوط للطاقة في محافظة توفور وهي :

1- مسار خط أنابيب النفط باكو – تبيليسي – جيهان.
2- سكة حديد باكو – تبيليسي- قارص.
3- الطريق السريع بين تركيا وجورجيا وأذربيجان.
4- خط أنابيب الغاز العابر للأناضول (تاناب).[2]

يتجلى محور الصراع بين تركيا وإيران إذ نجد النظام السياسي في إيران هو انعكاس لنظرية ولاية الفقيه التي تحدد إدارة العلاقات الإسلامية والدولية، ويأتي في مقدمة مبادئ هذه النظرية: العمل على وحدة العالم الاسلامي من أجل مكافحة الامبريالية العالمية وعملائها مثل: إسرائيل متخذة من ذلك شعار :" الإسلام هو الحل" والسبيل لإخراج المنطقة من المأزق السياسي ومن التخلف المتراكم طيلة العقود الماضية، أما تركيا فتنظر إلى العالم الاسلامي على أنه السبيل لإعادة بناء مجد جديد تم افتقاده، لكن بطريقة تختلف عن نظيرتها إيران، إذ تتبنى مشروع العمق الجيوسياسي الذي يمتلكه العالم الإسلامي من أجل تفعيل العناصر الاستراتيجية للعب أدوار متقدمة إقليميا وعالميا.[3]

في ظل حالة عد الاستقرار الإقليمي، تميزت علاقات تركيا بإيران بالشك وانعدام الثقة، وظلت إيران في مخيال صانع القرار التركي، خطرا مستقبليا محتملا، كما ظلت تركيا في مخيال صانع القرار الإيراني " الدولة الحرباء" التي تتخذ سلوكيات ومواقف خارجية متوافقة مع اتجاه وأوضاع البيئة التي تتواجد

[1] : نديم قطيش، إيران وتركيا ... الإسلام السياسي مأزوما، صحيفة الشرق الأوسط، 12 أكتوبر 2020، أطلع عليه في 20 نوفمبر 2025، على الساعة 10:02 صباحا، https://aawsat.com/

[2] :نديم قطيش، المرجع السابق، https://aawsat.com/

[3] : ميلود وضاحي، مسعود شعنان، انعكاسات التوجهات الدينية والحضارية في إيران وتركيا على صانع القرار الخارجي – طموح التحول من الإقليمية إلى العالمية- ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 01، أفريل 2021، ص ص 468 – 469.

فيها، إذ بقيت إيران متخوفة من توجه تركيا نحو تهميشها وإقصائها في استراتيجياتها وخياراتها في الفضاءات الإقليمية، التي تتواجد فيها المصالح الإيرانية، وأمام هذه الحالة المتميزة بعدم اليقين والشك وانعدام الثقة توسعت دائر التنافس وبرزت احتمالات الصدام بين تركيا وإيران في أكثر من نقطة احتكاك، وبدأت تطفو على السطح بوادر صراع إقليمي بين تركيا وإيران حول الزعامة في إقليم الشرق الأوسط، فعملت كل دولة على توظيف إمكاناتها الصلبة والناعمة لفرض نفسها بالمنطقة، فانتهجت إيران سياسة الممانعة مع نظام الهيمنة العالمية الذي تقوده الولايات المتحدة، كأسلوب لاستمالة الكثير من الدول التي تتواجد في فضائها الإقليمي والتي كانت لها تجربة مع أنظمة الهيمنة، بينما انتهجت تركيا سياسة الاندماج في النظام العالمي وفتح علاقات مع كافة الأطراف وتقديم نفسها كنموذج اقتصادي وسياسي ناجح لدول المنطقة للاقتداء به لتحقيق النهوض.[1]

ترتبط علاقة تركيا بإيران أساسا بمتغير ثالث وهو الولايات المتحدة الأمريكية، فكان الدعم الأمريكي لتركيا لغاية مهمة وهي الوقوف أمام الخطر الإيراني في المنطقة، ويظهر الصراع بين تركيا وإيران في مختلف القضايا حول انتهاج ما يسمى بالحرب بالوكالة، فها هي إيران ضالعة إلى جانب دول أخرى في تسليح الوحدات الكردية وتقديم الدعم للأحزاب التركية ذات التوجه الإسلامي، فخلقت بذلك نقاط احتكاك مع ايران، التي انتقدت بدورها علاقات تركيا بإسرائيل وتحفظت على اهتمام تركيا بالأقلية الأذرية في إيران، كما انتقدت إيران سياسات تركيا التي انتهجتها مع دول آسيا الوسطى والقوقاز، واعتبرتها عوامل تقوي احتمالات الصدام، من أجل السيطرة على منابع الطاقة وطرق تأمينها، هذا ويسعى حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة على تكريس مبدأ التقارب والتجاذب بين البلدين.[2]

يتقاطع الأتراك والإيرانيون في أطماعهم وتتباين مصالحهم وحتى مشاريعهم، وإن كان الطرفان يعملان على هدم الدولة الوطنية العربية ليتمكنا من السيطرة عليها بأدوات محلية موالية لمشاريع إيران وتركيا، على الرغم من اختلاف المشروعين الإيراني والتركي إلا أن الرغبة تجمعهما في تقاسم النفوذ في المنطقة العربية، ففي سوريا على الرغم من الاختلافات الجوهرية في سياساتهما المعلنة تجاه سوريا، حيث تتبنى تركيا هدف إسقاط النظام السوري ودعم المعرضة بالسلاح وتوفير معسكرات التدريب لهم، في تتبنى إيران مواقف داعمة للنظام السوري بل وتسانده بكافة أشكال الدعم، إلا أنهما نجحا في تغليب المشترك واحتواء المختلف فيه بينهما ورسم الحدود الفاصلة بين المشروعين الإقليميين لكل منهما. فإيران

[1] : لخضر موساوي، علاقات تركيا بإيران وانعكاساتها على الأمن في المنطقة العربية منذ 1979، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص ص 88 – 89.

[2] : موساوي، المرجع السابق، ص ص 90،93.

بدعمها لنظام الأسد تعتبر سوريا مفتاح للسيطرة والتمدد في الوطن العربي وأقرب إلى مراكز القوى في لبنان والعراق، حيث تحتل سوريا بموقعها الاستراتيجي مكانة هامة في الهلال الخصيب لما له من أبواب جغرافية مفتوحة تساعد إيران في استمرار توغلها ونفوذها في الجسد العربي، وفي العراق تتقاطع المصالح التركية الإيرانية خاصة تجاه الأكراد في حين تختلف وجهة النظر لكلا الدولتين تجاه العراق، حيث تتنافسان على السيطرة وتعظيم النفوذ للتأثير على المجريات الداخلية في ظل تعاظم السيطرة الإيرانية داخل العراق، ويرى الأتراك بأن الموصل أرض عثمانية يحاولون ضمها وتكريس نفوذهم في الشمال العراقي، بينما الإيرانيون ومنذ سقوط نظام صدام حسين عام 2003 أوجدوا ميليشيات طائفية متعددة داخل الجغرافيا العراقية، وعززت ذلك بنفوذ موالين لها في السلطة السياسية الحاكمة للعراق، كما تدعم إيران الحوثيين في صنعاء، رغم التحالف العربي الذي يعمل على التصدي للنفوذ الإيراني في المنطقة العربية.[1]

بناء على ما تم طرحه فإن هناك العديد من الباحثين يرى بأن إيران وتركيا تتبنيان نهج الإسلام السياسي وفق مرجعية السنة لتركيا ومرجعية الشيعة لإيران، وكلاهما يوظف ذلك على حساب المنطقة العربية، مركزا للنفوذ والتوسع من خلال الترويج لنموذجي الإسلام السياسي الإيراني والإسلام السياسي التركي، فيعتمد الأول على الميليشيات الطائفية بينما تعتمد تركيا على حشود المرتزقة، ومن خلال ذلك تقوم الميليشيات الطائفية وحشود المرتزقة بالحرب بالوكالة عن هذه الدول، التي تهدف إلى توسيع نفوذها في المنطقة العربية، إذ يكمن موطن الصراع بين إيران وتركيا في كون كل واحدة منهما توظف إسلامها السياسي حسب مرجعيتها الدينية ونظامها الديني عملا على استعادة أيام الإمبراطورية الصفوية والسلطنة العثمانية، فإيران صارت تتحدث باسم الاسلام الشيعي وفي المقابل صارت تركيا تلعب دور الممثل الرسمي للإسلام السني، ولكن في الواقع فإن الدولتين تديران ميليشيات مسلحة هي المسؤولة عن نشر وحماية مشروعهما السياسي على الأرض، وهما مشروعان يبحثان في الأساس عن النفوذ والتمدد على حساب المنطقة العربية، فليست إيران وحدها تسعى إلى التمدد على الأراضي العربية وتخلق لها أذرعا توالها، وترعى مصالحها وتركيا كذلك تقوم بذلك وإن اختلفت الواجهة.[2]

[1] : سكاي نيوز عربية، تركيا وإيران... تدخلات في المنطقة بنزوات تاريخية، 2 يوليو 2019، أطلع عليه في 20 نوفمبر 2025، على الساعة 11:51 صباحا، https://www.skynewsarabia.com/

[2] : فاروق يوسف: إيران وتركيا تعاديان العرب عن طريق الإسلام السياسي، موقع الشرق الأوسط، 8 ديسمبر 2020، أطلع عليه في 21 نوفمبر 2025، على الساعة 11:10، https://middle-east-online.com/

إن ردود الفعل الإيرانية على الإسلام السياسي في تركيا وأبعاده الاستراتيجية في المنطقة العربية، مبنية أساسا على أيديولوجية الترويج هي الأخرى لنموذج الإسلام السياسي الشيعي، وتعمل على تنفيذ مشروعها من خلال أذرعها في المنطقة العربية المتمثلة في التيار الشيعي، إضافة إلى ذلك فلم يكن هناك صدام مباشر بين تركيا وإيران في مختلف أزمات المنطقة، كونهما تعتمدان على ما يسمى بالحرب بالوكالة سواء في أزمة سوريا أو الصراع في العراق أو غير ذلك.

خلاصة القول أن تركيا وإيران تعملان على التمدد على حساب المنطقة العربية بحثا عن استرجاع الأمجاد العثمانية والصفوية بالمنطقة، دون أن يكون ذلك بشكل مباشر إنما عن طريق الأذرع الموالية لها والمتمثلة في التيار الشيعي وتيار الإخوان المسلمين، كذلك تعتمدان على مختلف المنصات خصوصا الإعلام للتأثير على الرأي العام العربي ليتبنى مشروع الإسلام السياسي، في شكليه الإيراني أو التركي، ولعل النموذج التركي هو الذي لقي رواجا أكثر في المنطقة العربية.

خـــــاتـــــمـــة

خاتمة

ختاما لهذه الدراسة التي تبحث في موضوع " الإسلام السياسي في تركيا وأبعاده الاستراتيجية في الوطن العربي وردود الفعل الدولية اتجاهه مطلع القرن 21"، فهذا الموضوع يعد من أهم المواضيع المطروحة على الساحة السياسية الدولية، والذي طرح كمشروع اختلف منظروه بين المنشأ الإسلامي والمنشأ الغربي فاختلفت التعاريف والرؤى حول مقاصده بين مؤيد ومفند ورافض لمشروع الإسلام السياسي، إذ يؤكد الكثير من الباحثين أن مشروع الإسلام السياسي منبته غربي طبخ في مخابر أمريكية وحصل على مباركة صهيونية، وتبنته تركيا في شكل حزب العدالة والتنمية، وكما صرح الكثير من السياسيين الأمريكيين أنه لا بد من خلق إسلام معتدل لمحاربة الإسلام المتشدد أو المتطرف، لعل التنظير لهذا المشروع لا يبين مقاصده الحقيقية لكن واقعه العملي يظهرها جلية، فتركيا لا تصرح بأنها نموذج للإسلام السياسي كما لا تبين أنها تتبع منظومة حكم إسلامية واضحة، إنما هي نظام حكم إسلامي في ظل علمانية غربية صريحة وواضحة، فهي لا تعادي مبادئ أتاتورك وتعتبرها مقدسة، في نفس الوقت تبحث عن الإرث العثماني وتعمل على استرجاع فكرة السلطنة والعثمنة.

بناء على ذلك فقد خلصنا إلى النتائج التالية:

أولا: لا يوجد تعريف دقيق للإسلام السياسي كمفهوم واضح المعالم ومضبوط المعايير، فمنهم من يصنفه ضمن فكرة أدلجة التراث الإسلامي لإحيائه بمفهوم جديد عرف بالإسلام السياسي، ويعتبره ضمن الفكر التجديدي للإسلام، ومنهم من يتهمه بأنه مشروع غربي يبحث عن تحريف الإسلام عن مقاصده الأصلية بمعنى توظيف الدين وفق الغايات السياسية للدول، رغم عن هذا التضارب بين الرؤى في محاولة تقديم تعريف للإسلام السياسي إلا أننا يمكننا أن نقول أن الإسلام السياسي هو نموذج للحكم وفق منظومة تتفق مع العلمانية في مبادئها ولا تختلف عن الإسلام في مضامينه الأساسية فهو مشروع يكيف بين الإسلام والعلمانية والديمقراطية للخروج بنموذج إسلامي يعتبره الكثيرون أنه نموذج الإسلام المعتدل، الذي ينفي عن نفسه التشدد والتطرف.

ثانيا: الإسلام واحد لا يمكن أن نقول أن هناك إسلامات متعددة، لذلك فإن مختلف المفاهيم التي تطرح في في فكرة المقاربة بين الإسلام والإسلام السياسي، ومحالة مناقشة توجهات عدة كالأصولية والعلمانية والتشدد والتطرف والإسلام السياسي وغيرها من المفاهيم، إنما الغرض منها تقسيم الإسلام إلى إسلامات متعددة وبالتالي تقسيم الأمة الإسلامية إلى فرق متعددة المشارب والغايات والأهداف، لا

اتفاق بينها بل في صراع لا ينتهي سواء على تولي السلطة الحاكمة، أو على إثبات مختلف وجهات النظر على حساب الآخرين من أصحاب المنظورات الأخرى، فالإسلام قاعدة ثابتة أصلية كشجرة أصلها ثابت وفرعها في السماء، وما يطرح من نظريات ومشاريع بأهداف وغايات تختلف عن المقصد الأصلي، فنموذج الإسلام السياسي وكنتيجة توصلت إليها من خلال البحث والتقصي في النموذج التركي يمكننا القول أنه نموذج طبخ في مخابر أجنبية ودفع بيه عن طريق تركيا للمنطقة العربية ليكون نموذجا للإسلام المعتدل الذي لا يتعارض والمصالح الغربية في المنطقة العربية والأهداف التوسعية الإمبريالية التي تقودها قوى إقليمية ودولية.

ثالثا: لقد أسست تركيا لعلاقات اقتصادية مهمة في عهد حزب العدالة والتنمية مع الدول العربية في محاولة منها العودة إلى محيطها الإسلامي، الذي يعد المحيط الطبيعي لتركيا، كما بنت علاقات سياسية وثقافية لا بأس بها مع دول المنطقة، وبعد قيام ثورات الربيع العربي بالمنطقة العربية كان لتركيا اليد الطولى في المنطقة على غرار قوى غربية أخرى، لم تقف تركيا مع الأنظمة العربية ولا هي في الحقيقة وقفت مع الشعوب العربية في ثورتها ضد الأنظمة الاستبدادية، إنما وقفت مع من يخدم مصالحها خصوصا الاقتصادية منها ويتضح ذلك من خلال دعمها لجماعات الإخوان المسلمين إذا كانت تحقق لها مصالحها المطلوبة، ففي كل الثورات سواء في سوريا بدعم جبهة النصرة أو في ليبيا بدعم حكومة السراج، فتركيا تبحث عمن يخدم لها مصالحها دون النظر إلى الأيديولوجية الدينية كأساس للدعم، فها هي في ليبيا تبحث عن تقارب مع قوات خليفة حفتر لأجل مصالحها في الشرق، كما يبدو أن هناك بدايات تقارب بينها وبين مصر، فالأساس الذي تعمل تركيا عليه في المنطقة العربية هو دعم من يخدم مصالحها، وكل الحكومات التي دعمتها تركيا في ثورتها ضد النظام قدمت لها نموذج حزب العدالة والتنمية كنظام للحكم، وكما هو معلوم أن تركيا تبنت مشروع الإسلام السياسي دون أن تصرح بذلك، وهذا يوضح الأهداف الخفية للمشروع التركي في المنطقة العربية، دون أن يكون هناك أي رفض من طرف القوى الدولية خصوصا أمريكا لما تقترحه تركيا على الأنظمة البديلة في المنطقة العربية، وهذا ما قد يبرر للرأي القائل بالمباركة الأمريكية للمشروع التركي في العالم العربي، كهدف لضرب الحركات الإسلامية الأخرى، وتحقيقا للغاية التوسعية تحت مسميات جديدة.

رابعا: لقد وجدت تركيا في جماعة الإخوان المسلمين ضالتها إذ أنها تتوافق معها أيديولوجيا وفكريا، لذلك تعد الحركة التي وقع عليها الاختيار لتنفيذ مشروع الإسلام السياسي، وتقديم الدعم الكافي لها لتولي السلطة في الدول التي تعرضت لثورات الربيع العربي.

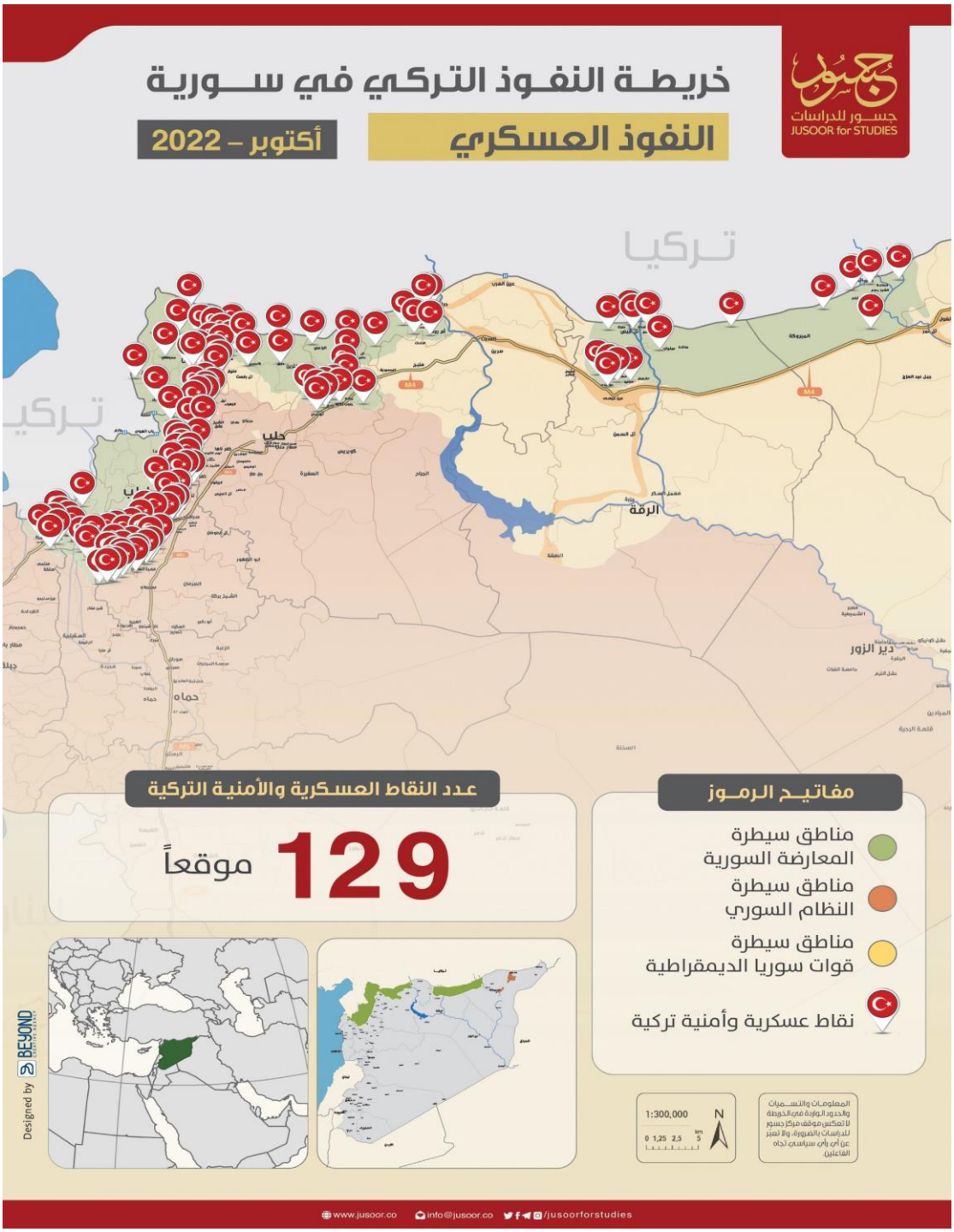
خامسا: إن مشروع الاسلام السياسي ينقسم في الحقيقة إلى شقين إسلام سياسي سني تقوده تركيا، وإسلام سياسي شيعي تقوده إيران، وهذا يجعلنا نرى بوضوح الصراع الذي التاريخي الذي لن ينتهي بين السنة والشيعة، كذلك فإن مشروع الإسلام السياسي الإيراني يبحث هو الآخر عن النفوذ في المنطقة لتكون له قاعدة دفع قوية في لتحقيق مفهوم القوة الإقليمية في ظل الصراع مع تركيا أحيانا ومع الكيان الصهيوني والسعودية من جهة أخرى.

سادسا: إن مشروع الإسلام السياسي يؤسس بوضوح لفكرة الانتماء، وبالتالي يلغي فكرة الدولة الأمة، وذلك ظاهر من خلال دعم المشروع لحركة إسلامية على حساب الحركات الإسلامية الأخرى، وهذا هو المشروع الغربي الجديد الذي يؤسس لتقسيم المقسم.

يعد الإسلام السياسي من أهم المشاريع التي طرحت على الساحة السياسية الدولية، التي تستهدف المنطقة العربية كمشروع نظام دولة يحكمه إسلام معتدل، تبنته تركيا ودفعت به للمنطقة العربية في نموذج حزب العدالة والتنمية كنموذج نجح في قيادة الدولة التركية وإخراجها من الأزمة الاقتصادية التي عاشتها مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن 21م، وذلك أمام عجز المنطقة العربية عن تقديم نموذج يقود المنطقة ليساير بها تطورات العالم، والانتقال بها من فكرة الشعوب المستهلكة كسوق لمختلف التجارات، إلى شعوب مبتكرة تقدم للعالم حلولا للخروج من أزمة النزاع الدولي حول مناطق النفوذ، في رحلة للبحث عن السلام.

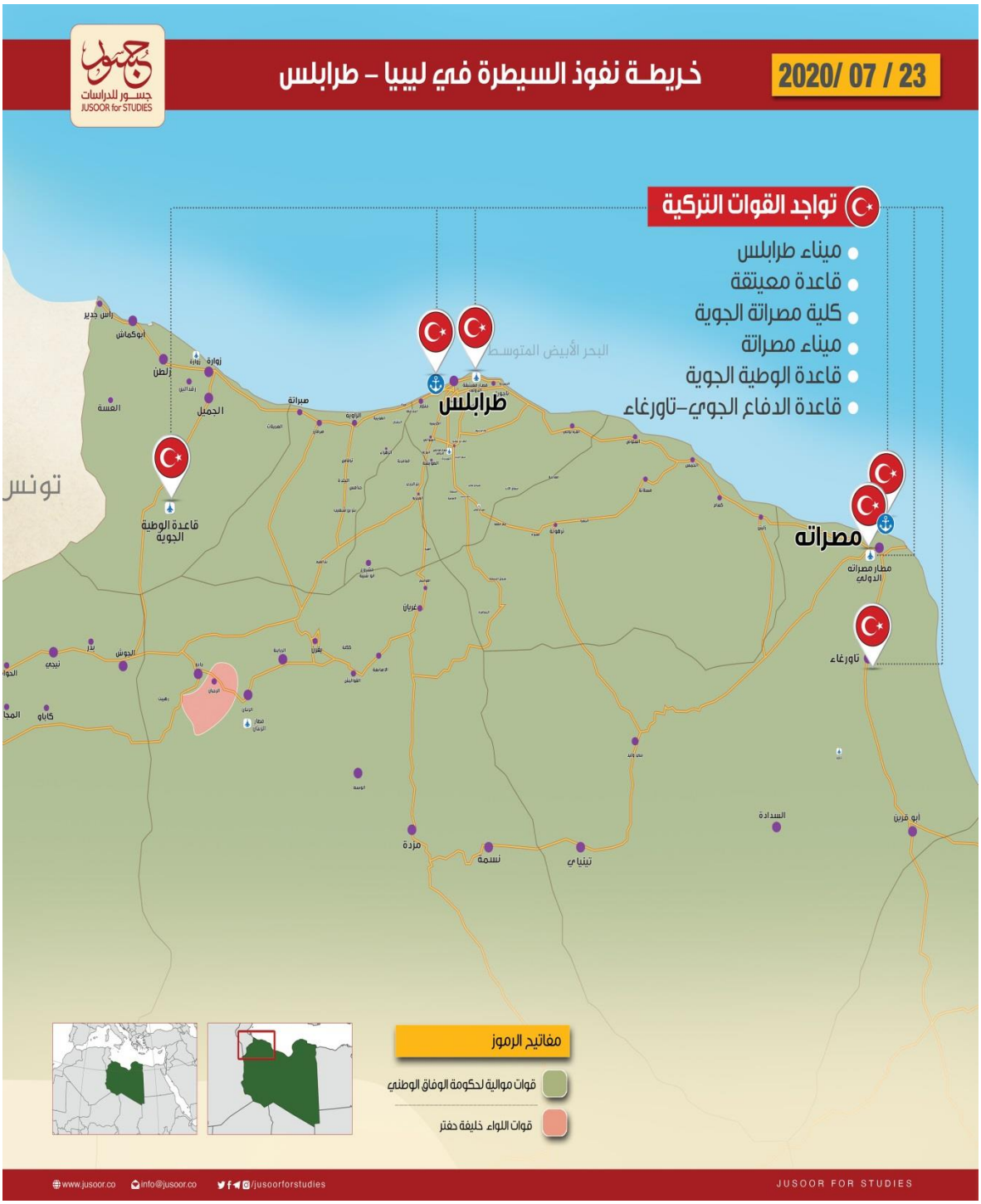
مـــــــــــلاحـــــــــق

الملحق رقم (1): خريطة توضح النفوذ العسكري التركي في سوريا أكتوبر 2022[1]



[1]: بشير نصر الله، خريطة الوجود التركي في سورية، مركز جسور للدراسات، أكتوبر 2022، اسطنبول، ص 5.

الملحق رقم (2): خريطة توضح أماكن تواجد القوات التركية في ليبيا [1]



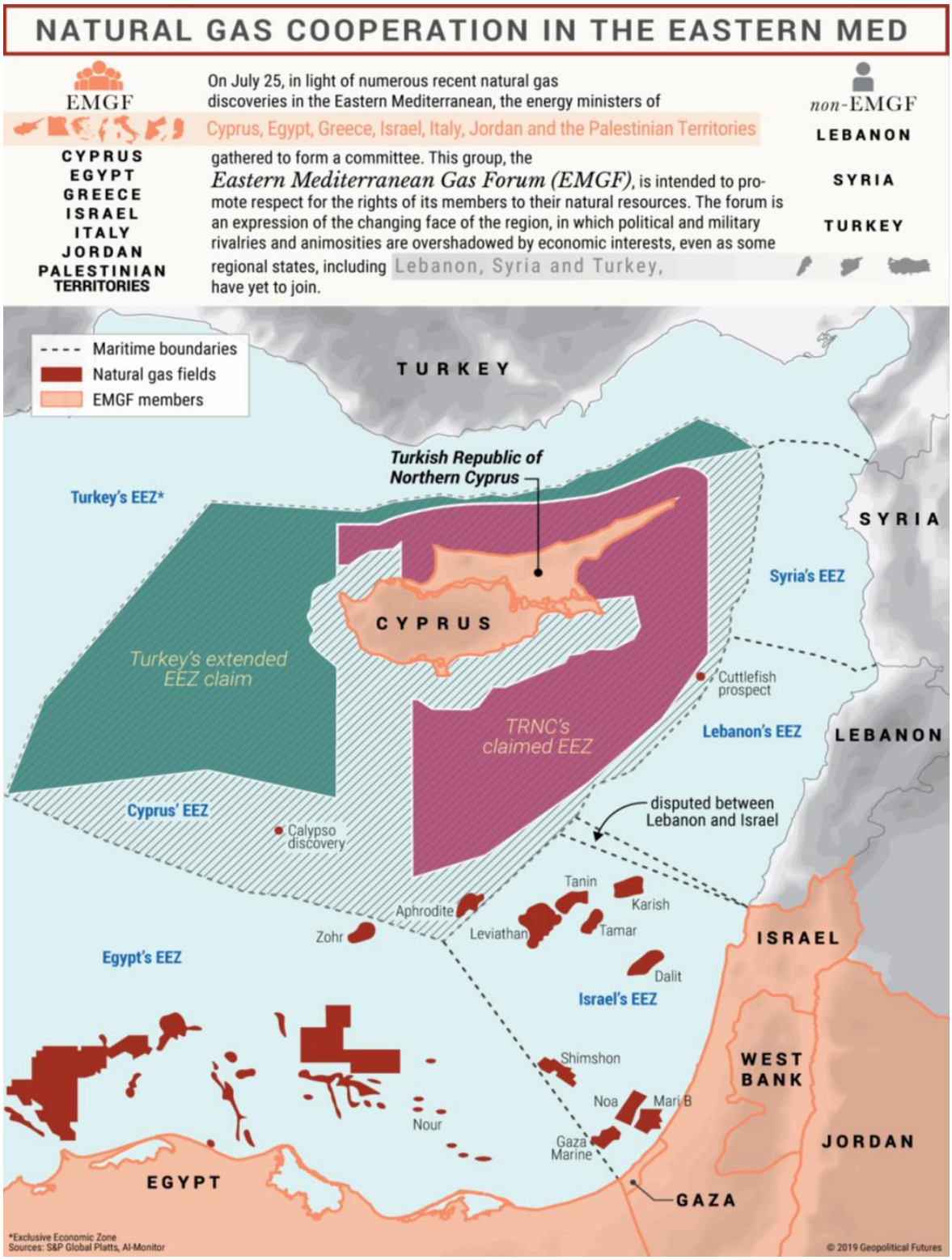
[1]: مركز جسور، خريطة النفوذ والسيطرة في ليبيا، مركز جسور للدراسات، 23 جويلية 2020، اسطنبول، أطلع عليه في 6 ديسمبر 2025، على الساعة 9:34 صباحا، https://jusoor.co/ar/details

الملحق رقم (3): خريطة توضح المناطق البحرية التي تم الاتفاق عليها بين تركيا وليبيا بالإضافة للمناطق الاقتصادية للدول الأخرى.[1]



[1]: الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر، المرجع السابق، ص 5.

الملحق رقم (3): خريطة توضح التعاون في مجال الغاز في شرقي المتوسط[1]



[1] : sayyad sadri alibadadali,teymur sarkhanov, Geopolitics and Geoeconomics of the Eastern Mediterranean Gas Conflict: Analysis of Turkey's Policy, Geopolitics Quarterly,Volume: 18, No 4, Winter 2023, p 7.

الملحق رقم :(4): قرار مجلس الأمن رقم (1970) حول حظر الأسلحة في ليبيا [1]

الأمم المتحدة

S/RES/1970 (2011)*

مجلس الأمن

Distr.: General
26 February 2011

القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٩١، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع في الجماهيرية العربية الليبية ويدين العنف واستخدام القوة ضد المدنيين،

وإذ يشجب الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك قمع المتظاهرين المسالمين، وإذ يعرب عن قلقه العميق لمقتل المدنيين ويرفض رفضا قاطعا التحريض من أعلى مستويات الحكومة الليبية على أعمال العدوان والعنف ضد المدنيين،

وإذ يرحب بإدانة الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يجري ارتكابها في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما بالرسالة التي وجهها الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ يرحب أيضاً بقرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES/S-15/1 المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، بما في ذلك قراره إيفاد لجنة دولية مستقلة على وجه الاستعجال للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المزعوم ارتكابها في الجماهيرية العربية الليبية، وذلك للوقوف على حقائق وظروف وقوع تلك الانتهاكات والجرائم المرتكبة وتحديد هوية الضالعين فيها، حيثما أمكن،

* أعيد إصدارها مرة أخرى لأسباب فنية (١٠ آذار/مارس ٢٠١١).

11-24556* (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

[1]: مجلس الأمن، القرار (1970) ، الأمم المتحدة، 26 فبراير 2011.

٨ - **يسلم** بأن الأمم المتحدة لن تتحمل أي نفقات تنجم عن إجراء الإحالة، بما في ذلك ما يتصل بها من نفقات تتعلق بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية، وأن تتحمل تلك التكاليف أطراف نظام روما الأساسي والدول التي ترغب في الإسهام فيها طواعية؛

حظر الأسلحة

٩ - **يقرر** أن تتخذ جميع الدول الأعضاء على الفور ما يلزم من تدابير لمنع توريد جميع أنواع الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو بيعها لها أو نقلها إليها بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع غيار ما تقدم ذكره، انطلاقا من أراضيها أو عبرها أو على أيدي رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، ومنع توفير المساعدة التقنية والتدريب والمساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة، فيما يتصل بالأنشطة العسكرية أو توفير أي أسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة أو صيانتها أو استخدامها، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين سواء كان مصدرهم أراضيها أم لا، ويقرر كذلك ألا يسري هذا الإجراء على ما يلي:

(أ) لوازم المعدات العسكرية غير الفتاكة المقصود استخدامها حصراً في الأغراض الإنسانية والوقائية، وما يتصل بذلك من مساعدة أو تدريب تقنيين، على نحو ما توافق عليه سلفاً اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢٤ أدناه؛

(ب) أو الملابس الواقية، بما في ذلك السترات الواقية والخوذ العسكرية، التي يقوم بتصديرها مؤقتاً إلى الجماهيرية العربية الليبية أفراد الأمم المتحدة وممثلو وسائل الإعلام والعاملون في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية ومن يرتبطون بهم من أفراد، وذلك لاستعمالها للأغراض الشخصية فحسب؛

(ج) أو المبيعات الأخرى للأسلحة والأعتدة ذات الصلة أو توريدها، أو توفير المساعدة أو الأفراد، على نحو ما توافق عليه اللجنة سلفاً؛

١٠ - **يقرر** أن تكف الجماهيرية العربية الليبية عن تصدير جميع الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة، وأن تحظر جميع الدول الأعضاء شراء تلك الأصناف من الجماهيرية العربية الليبية من قِبل رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي تحمل علمها، سواء كان مصدرها أراضي الجماهيرية العربية الليبية أم لا؛

١١ - **يطلب** إلى جميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة للجماهيرية العربية الليبية، أن تتولى، بما يتفق وسلطاتها وتشريعاتها الوطنية ويتسق والقانون الدولي، وبخاصة قانون البحار واتفاقات الطيران المدني الدولي ذات الصلة، القيام داخل أراضيها، بما في ذلك في الموانئ والمطارات، بتفتيش جميع البضائع المتجهة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو القادمة منها، إذا كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن تلك البضائع تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرة ٩ أو ١٠ من هذا القرار، وذلك بغرض كفالة التنفيذ الصارم لتلك الأحكام؛

١٢ - **يقرر** أن يأذن لجميع الدول الأعضاء، وأن تقوم الدول الأعضاء كافة، بمصادرة الأصناف التي يتم اكتشافها مما يُحظَرُ توريده أو بيعه أو نقله أو تصديره بموجب الفقرة ٩ أو ١٠ من هذا القرار، وأن يجرى التخلص منها (بوسائل منها تدمير تلك الأصناف أو إبطال مفعولها أو تخزينها أو نقلها إلى دولة غير دولة المنشأ أو دولة المقصد لغرض التخلص منها)، **ويقرر كذلك** أن تتعاون جميع الدول الأعضاء تعاونا كاملا في تلك الجهود؛

١٣ - **يقتضي** من أي دولة عضو أجرت تفتيشا عملا بأحكام الفقرة ١١ أعلاه، أن تعجل بتقديم تقرير خطي أولي للجنة، يتضمن، على وجه الخصوص، شرحا لأسباب التفتيش ونتائجه، وما إذا كانت لقيت تعاونا أم لا، وما إذا تم العثور على أصناف من التي يحظر نقلُها، ويقتضي كذلك من الدول الأعضاء أن تقدم إلى اللجنة، في مرحلة لاحقة، تقريرا خطيا تاليا يتضمن معلومات مفصلة عن تفتيش الأصناف ومصادرها وإجراءات التخلص منها وتفاصيل نقلها، ويشمل ذلك إيراد وصف لتلك الأصناف ومنشئها ووجهتها المقصودة، إذا لم تكن هذه المعلومات مضمنة في التقرير الأولي؛

١٤ - **يشجع** الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات تحث من خلالها رعاياها بقوة على الإحجام عن السفر إلى الجماهيرية العربية الليبية للمشاركة في أية أنشطة لصالح السلطات الليبية يمكن أن تسهم بشكل معقول في انتهاك حقوق الإنسان؛

حظر السفر

١٥ - **يقرر** أن تتخذ جميع الدول الأعضاء التدابير اللازمة لمنع الأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول لهذا القرار أو الذين تحدد أسماءهم اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢٤ أدناه من دخول أراضيها أو عبورها، على أنه ليس في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة بأن تمنع رعاياها من دخول أراضيها؛

الملحق رقم (5): القرار (1973) عام 2011 يدين عدم امتثال السلطات في ليبيا للقرار 1970[1]

الأمم المتحدة

S/RES/1973 (2011)

مجلس الأمن

Distr.: General
17 March 2011

القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٩٨، المعقودة في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ يعرب عن استيائه لعدم امتثال السلطات الليبية للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)،

وإذ يعرب عن القلق البالغ إزاء تدهور الوضع وتصاعد العنف والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين،

وإذ يكرر تأكيد مسؤولية السلطات الليبية عن حماية السكان الليبيين **وإذ يؤكد من جديد** أن أطراف النزاعات المسلحة تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين،

وإذ يدين الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري والتعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة،

وإذ يدين كذلك أعمال العنف والتخويف التي ترتكبها السلطات الليبية ضد الصحافيين والعاملين في وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بهم **وإذ يحث** هذه السلطات على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي على النحو المبين في القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)،

وإذ يرى أن الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق التي تُشن حاليا في الجماهيرية العربية الليبية على السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية،

وإذ يشير إلى الفقرة ٢٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) التي أعرب فيها المجلس عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة أخرى، حسب الاقتضاء، لتيسير ودعم عودة

11-26837 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

[1]: مجلس الأمن، القرار (1973)، الأمم المتحدة، 17 مارس 2011.

الملحق رقم (6): وثيقة تمثل وثيقة اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا [1]



اتفاق تام ومستدام لوقف
إطلاق النار في ليبيا

اتفاق تام ومستدام لوقف إطلاق النار في ليبيا بين الجيش الليبي التابع لحكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي التابع للقيادة العامة للقوات المسلحة والموقع عليه أدناه من قبل ممثليهم المفوضين وبشهادة بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا؛

بالإستناد إلى وساطة الامم المتحدة المدعومة من الدول المشاركة في مؤتمر برلين الذي عُقد بتاريخ 19 كانون الثاني/ يناير / 2020 وسعيها الدؤوب لوقف أعمال العنف والأزمة الإنسانية الناجمة عن استمرار النزاع المسلح في ليبيا، وبالاستناد الى قرار مجلس الامن الدولي رقم 2510 لسنة 2020 والذي دعا في فقرتيه الرابعة والسادسة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 الى التوصل الى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار والالتزام به.

فقد اتفق الطرفان على الآتي:-

أولاً: المبادئ العامة:

1. التأكيد على وحدة الاراضي الليبية وحماية حدودها براً وبحراً وجواً.
2. الامتناع عن رهن القرار الوطني ومقدرات البلاد لاية قوة خارجية.
3. مكافحة الارهاب سياسية وطنية مشتركة تساهم فيها كل مؤسسات الدولة السياسية والامنية.
4. ضرورة احترام حقوق الانسان وقواعد القانون الدولي الانساني.
5. بنود الاتفاق تشمل كامل التراب الليبي براً وبحراً وجواً.

ثانياً: بنود الاتفاق:

1. اتفقت اللجنة العسكرية 5+5 على الوقف الفوري لاطلاق النار ويسري ذلك من لحظة توقيع هذا الاتفاق.
2. اخلاء جميع خطوط التماس من الوحدات العسكرية والمجموعات المسلحة باعادتها الى معسكراتها بالتزامن مع خروج جميع المرتزقه والمقاتلين الاجانب من الاراضي الليبية براً وبحراً وجواً في مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ التوقيع على وقف اطلاق النار وتجميد العمل بالاتفاقيات العسكرية الخاصة بالتدريب في الداخل الليبي وخروج اطقم التدريب الى حين أستلام الحكومة الجديدة الموحدة لاعمالها، وتكلف الغرفة الامنية المشكله بموجب هذا الاتفاق باقتراح وتنفيذ ترتيبات امنية خاصة تكفل تأمين المناطق التي تم اخلائها من الوحدات العسكرية والتشكيلات المسلحة.

[1]: الأمم المتحدة، اتفاق تام ومستدام لوقف إطلاق النار في ليبيا، مقر الأمم المتحدة جنيف، 23 أكتوبر 2020.

3. اتفقت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على تشكيل قوة عسكرية محدودة العدد من العسكريين النظاميين تحت غرفة يتم تشكيلها من قبل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 تعمل كقوة تساهم في الحد من الخروقات المتوقع حدوثها على ان يتم توفير الموارد اللازمة لتشغيلها من كافة الاطراف والجهات.
4. تبدأ فوراً عملية حصر وتصنيف المجموعات والكيانات المسلحة وبجميع مسمياتها على كامل التراب الليبي سواء التي تم ضمها للدولة او التي لم يتم ضمها، ومن ثم اعتماد موقف بشأنها من حيث (قادتها، عدد افرادها، تسليحها، أماكن تواجدها) وتفكيكها ووضع آلية وشروط اعادة دمج افرادها وبشكل فردي الى مؤسسات الدولة ممن تنطبق عليه الشروط والمواصفات المطلوبة لكل مؤسسة وبحسب الحاجة الفعلية لتلك المؤسسات او إيجاد فرص وحلول لمن لا تنطبق عليه الشروط او لمن لا يرغب بهذا الدمج، من خلال لجنة فرعية مشتركة بدعم ومشاركة البعثة.
5. ايقاف التصعيد الاعلامي وخطاب الكراهية المتفشي حالياً من قبل مجموعة من قنوات البث المرئي والمسموع والمواقع الالكترونية وتدعو الجهات القضائية والجهات المختصة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تكفل ملاحقة جادة ورادعة لتلك القنوات والمواقع، كما تدعو بعثة الامم المتحدة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تكفل قيام المؤسسات الام لتطبيقات التواصل الاجتماعي باجراء اللازم حيال تلك المواقع، ولهذه الغاية قررت اللجنة العسكرية المشتركة انشاء لجنة فرعية منبثقة عنها لمتابعة خطاب الكراهية ومتابعة الاجراءات اللازمة بحقها، كما قررت اللجنة توجيه رسالة مباشرة الى كافة قنوات البث المرئي والمسموع لعدم بث اية مادة اعلامية تتضمن مثل هذا النوع من الخطاب.
6. اتفقت اللجنة على فتح الطرق والمعابر البرية والجوية على كامل التراب الليبي على ان يتم اتخاذ الاجراءات العاجلة بفتح وتأمين الطرق التالية:

أ. الطريق الساحلي بنغازي سرت مصراته طرابلس.

ب. مصراته ابو قرين الجفره سبها غات.

ج. طريق غريان الشويرف سبها مرزق .

ولهذه الغاية تدعم اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 المقترحات التي خلُصت اليها لجنة الترتيبات الامنية المشتركة التي اجتمعت في مدينة الغردقة المصرية يومي 28 و29 سبتمبر/ ايلول 2020 وتدعو الى وضع ترتيبات لتأمين المرور الآمن للمدنيين وقوافل التموين والمنظمات الانسانية عبر تلك الطرق وفقا لما يلي:

- تُشكل غرفة امنية مشتركة على رأسها ضباط الشرطة اللذين شاركوا في اجتماعات الغردقة لاقتراح وتنفيذ ترتيبات امنية خاصة تكفل المرور الآمن عبر الطرق المشار اليها والطرق الاخرى بكامل التراب الليبي وكذلك المناطق التي تم اخلالها من الوحدات العسكرية والتشكيلات المسلحة.

- يتم اختيار رئيس الغرفة ومعاونيه وتحديد واجباتهم من قبل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5.
- تُخلى الطرق المستهدفة من اية قوات عسكرية او مسلحة بمجرد مباشرة القوة المشتركة لمهامها.
- تتولى قيادة القوة المشار اليها تشكيل القوة المناط بها تأمين الطرق على ان يتم ذلك عبر وضع معايير الكفاءة والخبرة والانضباط موضع التنفيذ.

7. اتفقت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على تكليف آمر حرس المنشآت النفطية في المنطقة الغربية وآمر حرس المنشآت النفطية في المنطقة الشرقية ومندوب من المؤسسة الوطنية للنفط بالتواصل وتقديم مقترح حول اعادة هيكلة وتنظيم جهاز حرس المنشاءات النفطية بما يكفل استمرار تدفق النفط وعدم العبث به ورفع المقترح الى اللجنة العسكرية المشتركة 5+5.
8. ايقاف القبض على الهوية او الانتماء السياسي واقتصار الملاحقة والقبض على المطلوبين جنائياً واحالتهم الى الجهات المطلوبين لديها.
9. اتفقت اللجنة على اتخاذ التدابير العاجلة لتبادل المحتجزين بسبب العمليات العسكرية او القبض على الهوية وذلك بتشكيل لجان مختصة من الاطراف المعنية.
10. في ظل الاجواء الايجابية السائدة وعوامل الثقة التامة ستقوم لجنة 5+5 بالاشتراك مع فريق البعثة بإعداد آلية لمراقبة تنفيذ هذا الاتفاق.
11. لا يسري وقف اطلاق النار على المجموعات الارهابية المصنفة من قبل الامم المتحدة على كافة الاراضي الليبية.
12. توصي اللجنة 5+5 وتحث البعثة على احالة اتفاق وقف اطلاق النار الموقع من لجنة 5+5 الى مجلس الامن لإصدار قرار لالزام كافة الاطراف الداخلية والخارجية بتنفيذه.

تم توقيع هذا اتفاق وقف تام ومستدام لاطلاق النار في ليبيا في مقر الامم المتحدة في جنيف عند الساعة الحادية عشر صباح يوم الجمعة الموافق 23 اكتوبر/ تشرين الاول 2020.

ممثلي الجيش الليبي التابع لحكومة الوفاق الوطني		ممثلي الجيش الوطني الليبي/ القيادة العامة	
اللواء احمد علي علي ابو شحمة		اللواء أمراجع أمحمد محمد العماي	
العميد المختار ميلاد محمد النقاصة		اللواء فرج المبروك عبدالغني الصوصاع	
العميد الفيتوري خليفه سالم غربيل		اللواء عطيه عوض محمد الشريف	
العقيد مصطفى علي محمد يحيى		اللواء مهندس ركن الهادي حسن احمد الفلاح	
العقيد رضوان ابراهيم محمد الغزاري		اللواء خيري خليفه عمر التميمي	

شاهد بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا	
السيدة ستيفاني وليامز، ممثلة الامين العام للامم المتحدة/ رئيسة بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا بالانابة	
السيد سليم رعد، رئيس شعبة المؤسسات الامنية في البعثة	
السيد عايد الحمد خلايلة، كبير مستشاري الشرطة في البعثة	
السيد علي خلخال ، شعبة المؤسسات الامنية في البعـــثة	

الملحق رقم (7): اجمالي التجارة الخارجية لتركيا واسرائيل مع العالم[1]

Years	TURKEY			ISRAEL		
	Export	Import	Balance of Foreign Trade	Export	Import	Balance of Foreign Trade
1995	21.60	35.71	-14.11	19.05	28.34	-9.29
1996	23.05	42.93	-19.88	20.51	29.95	-9.44
1997	26.24	48.59	-22.34	22.5	29.02	-6.52
1998	26.88	45.91	-19.03	23.3	27.47	-4.17
1999	26.59	40.69	-14.10	25.84	31.09	-5.25
2000	27.49	54.15	-26.66	31.41	35.74	-4.33
2001	31.33	41.4	-10.07	29.06	33.3	-4.24
2002	35.76	51.27	-15.51	29.51	33.11	-3.59
2003	47.25	69.34	-22.09	31.78	34.21	-2.43
2004	63.12	97.54	-34.42	38.62	40.97	-2.35
2005	73.48	116.77	-43.3	42.77	45.03	-2.26
2006	85.53	139.58	-54.04	46.79	47.83	-1.04
2007	107.27	170.06	-62.79	54.09	56.62	-2.53
2008	132	201.96	-69.96	61.34	65.17	-3.83
2009	102.14	140.87	-38.73	47.93	47.36	0.57
2010	113.98	185.54	-71.56	58.41	59.19	-0.78
2011	134.92	240.84	-105.92	67.8	73.53	-5.73
2012	152.54	236.54	-84.01	63.14	73.11	-9.97
2013	151.8	251.66	-99.86	66.78	72	-5.21
2014	157.71	242.22	-84.51	68.97	72.33	-3.37
2015	143.85	207.21	-63.36	64.06	62.07	-1.99

Source: UN Comtrade/International Trade Statistics Database, comtrade.un.org, Access: 07.10.2016

[1] : Ilhan Güllü ,"Describing Turkey Israel Relationships With Its Trade Dimension", International Journal of Commerce and Management(United Kingdom:October2016) Vol.IV,Issue10.

الملحق رقم (6): تصنيف حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية [1]

Congressional Research Service
Informing the legislative debate since 1914

IN FOCUS

Updated January 15, 2019

Foreign Terrorist Organization (FTO)

The Foreign Terrorist Organization List

Congress has shown recurring interest in the administration of the FTO list and its application to groups that the U.S. government considers to be undertaking terrorism-related activities.

The State Department's Bureau of Counterterrorism (CT) is responsible for identifying entities for designation as an FTO. Prior to doing so, the Department is obligated to demonstrate that the entity in question engages in "terrorist activity," as defined in Section 212 (a)(3)(B) of the Immigration and Nationality Act (INA) (8 U.S.C. §1182(a)(3)(B)), or "terrorism," as defined in Section 140(d)(2) of the Foreign Relations Authorization Act (FRAA), Fiscal Years 1988 and 1989 (FRAA) (22 U.S.C. §2656f(d)(2)), or retains the capability and intent to engage in terrorist activity or terrorism. When assessing entities for possible designation, CT looks not only at the actual terrorist attacks that a group has carried out, but also at whether the group has engaged in planning and preparations for possible future acts of terrorism or retains the capability and intent to carry out such acts.

Terrorist activity, as found in the INA, specifically focuses on many types of violent activities or terrorist support efforts that could affect U.S. security interests. This definition does not address the motivations or goals of the perpetrators of the attack. However, the second aspect of these criteria for FTO designation, "terrorism," as provided in the FRAA, approaches the issue from the motivations of the aggressor and the targets of the violent activity. The FRAA defines terrorism as "*premeditated, politically motivated violence perpetrated against noncombatant targets by subnational groups or clandestine agents*."

FTO Designation Criteria

Entities placed on the FTO list are suspected of engaging in terrorism-related activities. By designating an entity as an FTO, the United States seeks to limit the group's financial, property, and travel interests. Per Section 219 of the INA, as amended via Section 302 of the Antiterrorism and Effective Death Penalty Act of 1996, the Secretary of State must demonstrate that the entity of concern has met the three criteria to allow the Department to designate it as an FTO. The suspected terrorist group must

- be a foreign organization,
- engage in or retain the capability and intent to engage in terrorism, and
- threaten the security of U.S. nationals or the national defense, foreign relations, or the economic interests of the United States.

Consequences of Designation

- It is unlawful for a person in the United States or subject to the jurisdiction of the United States to knowingly provide "material support or resources" to a designated FTO.
- Representatives and members of a designated FTO, if they are aliens, are inadmissible to, and in certain circumstances removable from, the United States.
- The Secretary of the Treasury may require U.S. financial institutions possessing or controlling any assets of a designated FTO to block all transactions involving those assets.

FTO designation further

- supports U.S. efforts to curb terrorism financing and to encourage other nations to do the same;
- stigmatizes and isolates designated terrorist organizations internationally;
- deters donations or contributions to and economic transactions with named organizations;
- heightens public awareness and knowledge of terrorist organizations; and
- signals to other governments U.S. concern about named organizations.

FTO Revocation Process

The INA sets out three possible bases for revoking an FTO designation:

- The Secretary of State must revoke a designation if the Secretary finds that the circumstances that were the basis of the designation have changed in such a manner as to warrant a revocation;
- The Secretary of State must revoke a designation if the Secretary finds that the national security of the United States warrants a revocation;
- The Secretary of State may revoke a designation at any time.

Since its inception, numerous entities have been placed on and removed from the FTO list. Found below is a list of the entities currently designated as FTOs and groups that have been delisted.

www.crs.gov | 7-5700

[1] :Congressional Research Service : Foreign Terrorist Organization (FTO) , January 15,2019 .

Entities Currently Designated as FTOs

Date Designated	
10/8/1997	Abu Nidal Organization (ANO)
	Abu Sayyaf Group (ASG)
	Aum Shinrikyo (AUM)
	Basque Fatherland and Liberty (ETA)
	Gama'a al-Islamiyya (Islamic Group) (IG)
	HAMAS
	Harakat ul-Mujahidin (HUM)
	Hizballah
	Kahane Chai (Kach)
	Kurdistan Workers Party (PKK) (Kongra-Gel)
	Liberation Tigers of Tamil Eelam (LTTE)
	National Liberation Army (ELN)
	Palestine Liberation Front (PLF)
	Palestinian Islamic Jihad (PIJ)
	Popular Front for the Liberation of Palestine (PFLF)
	PFLP-General Command (PFLP-GC)
	Revolutionary Armed Forces of Colombia (FARC)
	Revolutionary People's Liberation Party/Front (DHKP/C)
	Shining Path (SL)
10/8/1999	al-Qa'ida (AQ)
9/25/2000	Islamic Movement of Uzbekistan (IMU)
5/16/2001	Real Irish Republican Army (RIRA)
12/26/2001	Jaish-e-Mohammed (JEM)
	Lashkar-e Tayyiba (LeT)
3/27/2002	Al-Aqsa Martyrs Brigade (AAMB)
	Asbat al-Ansar (AAA)
	al-Qaida in the Islamic Maghreb (AQIM)
8/9/2002	Communist Party of the Philippines/New People's Army (CPP/NPA)
10/23/2002	Jemaah Islamiya (JI)
11/30/2003	Lashkar i Jhangvi (LJ)
3/22/2004	Ansar al-Islam (AAI)
7/13/2004	Continuity Irish Republican Army (CIRA)
12/17/2004	Islamic State of Iraq and the Levant (formerly al-Qa'ida in Iraq)
6/17/2005	Islamic Jihad Union (IJU)
3/5/2008	Harakat ul-Jihad-i-Islami/Bangladesh (HUJI-B)
3/18/2008	al-Shabaab
5/18/2009	Revolutionary Struggle (RS)
7/2/2009	Kata'ib Hizballah (KH)
11/19/2010	al-Qa'ida in the Arabian Peninsula (AQAP)
8/6/2010	Harakat ul-Jihad-i-Islami (HUJI)
9/11/2010	Tehrik-e Taliban Pakistan (TTP)
11/4/2010	Jundallah
5/23/2011	Army of Islam (AOI)
9/19/2011	Indian Mujahedeen (IM)
3/13/2012	Jemaah Anshorut Tauhid (JAT)
5/30/2012	Abdallah Azzam Brigades (AAB)
9/19/2012	Haqqani Network (HQN)
3/22/2013	Ansar al-Dine (AAD)
11/14/2013	Boko Haram
	Ansaru
12/19/2013	al-Mulathamun Battalion
1/13/2014	Ansar al-Shari'a in Benghazi
	Ansar al-Shari'a in Darnah
	Ansar al-Shari'a in Tunisia
4/10/2014	ISIL Sinai Province (formally Ansar Bayt al-Maqdis)
5/15/2014	al-Nusrah Front
8/20/2014	Mujahidin Shura Council in the Environs of Jerusalem (MSC)
9/30/2015	Jaysh Rijal al-Tariq al Naqshabandi (JRTN)
1/14/2016	ISIL-Khorasan (ISIL-K)
5/20/2016	Islamic State of Iraq and the Levant's Branch in Libya (ISIL-Libya)
7/1/2016	Al-Qa'ida in the Indian Subcontinent
8/17/2017	Hizbul Mujahideen (HM)
2/28/2018	ISIS-Bangladesh
2/28/2018	ISIS-Philippines
2/28/2018	ISIS-West Africa
5/23/2018	ISIS-Greater Sahara
7/11/2018	Al-Ashtar Brigades (AAB)
9/6/2018	Jama'at Nusrat Al-Islam wal-Muslimin (JNIM)

Delisted FTOs

Date originally designated • Date removed	
10/8/1999 • 10/8/1997	Democratic Front for the Liberation of Palestine -Hawatmeh Faction
	Khmer Rouge
	Manuel Rodriguez Patriotic Front Dissidents
10/8/2001 • 10/8/1997	Japanese Red Army
	Tupac Amaru Revolution Movement
10/8/1997 • 5/18/2009	Revolutionary Nuclei
10/8/1997 • 10/15/2010	Armed Islamic Group (GIA)
10/8/1997 • 9/28/2012	Mujahedin-e Khalq Organization (MEK)
10/11/2005 • 5/28/2013	Moroccan Islamic Combatant Group (GICM)
9/10/2001 • 7/15/2014	United Self Defense Forces of Colombia
10/8/1997 • 9/3/2015	Revolutionary Organization 17 November (17N)
12/17/2004 • 12/9/2015	Libyan Islamic Fighting Group (LIFG)
10/8/1997 • 6/1/2017	Abu Nidal Organization (ANO)

John W. Rollins, jrollins@crs.loc.gov, 7-5529

IF10613

[1] : Op.cit.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر

1/ باللغة العربية

أ) السور القرآنية:

1- سورة البقرة.

2- سورة يوسف.

3- سورة النحل.

4- سورة الغاشية.

5- سورة يونس.

6- سورة النساء.

7- سورة الفرقان

ب) التقارير الرسمية والاتفاقيات:

1- مجلس الأمن، القرار (1970)، الأمم المتحدة، 26 فبراير 2011.

2- مجلس الأمن، القرار (1973)، الأمم المتحدة، 17 مارس 2011.

3- الأمم المتحدة، اتفاق تام ومستدام لوقف إطلاق النار في ليبيا، مقر الأمم المتحدة جنيف، 23 أكتوبر 2020.

4- الحاج عبد الرحمان ، الإسلام السياسي والثورة في سوريا، مركز الجزيرة للدراسات، 21 ماي 2012.

5- قسم الأرشيف والمعلومات، تركيا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ، 2010.

6- كورأوغلو برهان ، العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة: الواقع والطموحات، مركز الجزيرة للدراسات، 3 أكتوبر 2011

ج) الكتب :

1- دروزة محمد عزة ، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، 1946.

2- عشماوي علي ، التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين (مذكرات)، مركز إبن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، 2012.

3- أوغلو أحمد داوود ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، ط2، الدوحة، 2011.

د) المعاجم:

1- زيتون وضاح ، المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010.

2/ باللغة الأجنبية:

التقارير الرسمية

1- chr.Michelsen institute, Political islam in the Middle East, Cmi Reports, 2003.
2- congressional reserch service : foreign terrorist organization (fto), January 15,2019.
3- Us Embassy and consulates in Turky : state Departement maintains foreign terrorist (fto) designation of the Kurdistan workers party(pkk), office of the spokes person, Washington , Dc-March 1, 2019, 2021.state.gov/j/ct/list/index.html.

ثانيا : المراجع

1/ باللغة العربية

أ)الكتب :

1- عمارة محمد ، الإسلام والسياسة الرد على شبهات العلمانيين، مكتبة الشروق الدولية، ط1، القاهرة، 2008.

2- ــــــــــــ: الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي

8- الجرجاني على بن محمد الشريف ، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985.

9- السدمي نهى عبد الله حسين ، الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة ، 2014.

10- إسماعيل محمود ، الإسلام السياسي بين الأصوليين والعلمانيين، مؤسسة الشراع العربي، ط1، الكويت، 1993.

11- بورغا فرانسوا ، الإسلام السياسي صوت الجنوب، تر لورين زكري، دار العالم الثالث، ط2، القاهرة، 2001.

12- العقاد عباس محمود ، الديمقراطية في الإسلام، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، 2005.

13- عبد الرزاق علي ، الإسلام وأصول الحكم، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2012.

14- الريس محمد ضياء الدين ، النظريات السياسية في الإسلام، دار التراث، ط7، القاهرة 1976.

15- خير فلاحة محمد ، الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد.

16- بيومي زكريا سليمان ، قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين، مطبعة عالم المعرفة، ط1، جدة، 1991.

17- رباسا أنجيل ، ستيفان لارابي، صعود الإسلام السياسي في تركيا، تر إبراهيم عوض، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، 2015.

18- الجهماني يوسف إبراهيم ، حزب الرفاه – نجم الدين أربكان الإسلام السياسي الجديد " الرهان على السلطة"، ط1، دار حوار للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1997.

19- النعيمي أحمد نوري ، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، المملكة الاردنية الهاشمية، 2011.

20- بوزوسلان حميد ، تاريخ تركيا المعاصر، تر حسين عمر، المركز الثقافي العربي، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

21- عدلي عبد المنعم ، داعش والتخطيط الاستراتيجي التركي، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة، 2015.

22- الأشقر جلبر ، إشكالية الانتفاضة العربية أعراض مرضية، تر: عمر الشافعي، ط1، دار الساقي، لبنان، 2016.

23- العشماوي محمد سعيد ، الإسلام السياسي، مكتبة مدبولي الصغير، ط4، مصر 1996.

24- الظواهري أيمن أبو عبد الرحمان بن محمد ، الحصاد المر: الإخوان المسلمون في ستين عاما، الشاملة الذهبية، ط2، د م، 2020.

25- العوضي هشام ، صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك 1981-2007، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009.

26- شماخ عامر ، الإخوان المسلمون وثورة 25 يناير (من معتقل وادي النطرون حتى قصر الاتحادية)، ط1، دار التوزيع والنشر، القاهرة، 2013.

27- لولوغلو اورخان ، العلاقات التركية الليبية خلال 500 سنة، تر عبد القادر مصطفى، منشورات جمعية الصداقة التركية الليبية، طرابلس، 2010.

28- بوستي توفيق ، التدخل التركي في ليبيا الدوافع والتداعيات، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2024.

29- قاسم حسين أحمد ، المؤتمرات الدولية والأزمة الليبية: السياقات والمآلات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 25 يوينو 2021، قطر.

30- عاشوري جابر ، الاكتساب الحزبي لدى (العدالة والتنمية) التركي.. " دور أكاديمية السياسة" ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد، 2018.

31- محمد صالح محسن - القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة ، د ط ، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، لبنان ، 2012.

32- شرعان عمار ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001 – 2017 ، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، ط 1 ، ألمانيا ، 2018.

33- نور الدين محمد ، تركيا الجمهورية الحائرة ، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان، 1998.

34- تاج الدين أحمد، الأكراد . تاريخ شعب وقضية وطن . ، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2001.

35- الداقوتي إبراهيم، أكراد تركيا، ط2، دار آراس للطباعة والنشر، كردستان العراق، 2008.

36- عبد العاطي محمد، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009.

37- عجيل عبد الكريم كاظم، العلاقات التركية الإسرائيلية .في ضوء الاستراتيجية التركية الجديدة . ، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

38- العزواي دهام محمد، الإحتلال الامريكي للعراق و أبعاد الفدرالية الكردية، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009.

39- مزاحم هيثم ، تركيا والخيارات الاستراتيجية العربية قراءة في كتاب :" الحوار العربي – التركي بين الماضي والحاضر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.

40- خضير صدام إبراهيم ، العبيدي، العثمنة الجديدة بين الانتشار والتقييد، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، د ط، عمان، 2021.

41- قدورة عماد ، تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضعوط والقيود، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014.

ب)المجلات :

1- عودة رمزي ، مقاربة الديمقراطية في الفكر السياسي الإسلامي، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 12، ديسمبر 2019.

2- توفيق طارق ، هوكر، الإسلام السياسي والديمقراطية، مجلة عصور، العدد 24- 25، جانفي – جوان 2015.

3- حسين فاضل كاظم ، الإسلام والعلمانية في تركيا – دراسة في نشأة الإسلام السياسي وتجربته السياسية حتى انقلاب 1980، مجلة ديالي، العدد 51، 2011.

7- قواسمية محمد نادر قاسم ، عبد المجيد زيد الشناق، التيار الإسلامي في تركيا والحياة السياسية 1918- 2001، مجلة الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية، المجلد 3، العدد 51، 1 سبتمبر 2024.

8- العادلي أسامة أحمد ، وآخرون، تحولات النظام السياسي التركي تحت حكم العدالة والتنمية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، العدد 7، جويلية 2022، مصر.

9- محمود محمد عبد المجيد منة الله وآخرون، انعكاسات التكوين الثقافي لحزب العدالة والتنمية على آداء السياسة الخارجية التركية منذ عام 2002، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 23، يوليو 2024.

10- المسلط سعد عبد العزيز ، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مركز الدراسات الاقليمية، المجلد 5، العدد 12.

11- علي جابر أحمد محمد ، صراع الهوية في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة حمورابي، العدد 32، جامعة بغداد، 2019.

12- قبلان مروان ، الثورة والصراع على سوريا – تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية-، دورية سياسات عربية، العدد 18، يناير 2016.

13- أشتيوي خالد مفتاح ، مسار الأزمة السورية من 2011- 2016، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 9، العدد1، ج2، 2018.

14- زيادة رضوان ، لماذا تحولت الثورة السورية إلى العنف؟، مجلة سياسات عربية، العدد 18، يناير 2016، الدوحة.

15- البياتي عارف محمد خلف ، ابراهيم أحمد ناصر الجبوري، " الدور التركي في الأزمة السورية "، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد 4، 2015، بغداد.

16- عبيد إبراهيم يوسف ، الموقف التركي من الأزمة السورية (2011-2017)، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف، العدد 1، جوان 2017.

17- مولود شاكر رنا ، العلاقات الأمريكية التركية بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الأمنية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 12.

18- زغدار عبد الحق ، فهيم رملي، التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية: دراسة في الجذور النظرية والفكرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 4، ديسمبر 2014.

19- بغداد باي نعيمة ، التجربة السياسية لتركيا وانعكاساتها على المستوى المحلي والواقع العربي.

20- عرفات داليا رشدي ، التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية – تقيمية، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، جامعة القاهرة، المجلد 16، العدد 5، يوليو 2022.

21- علان جمعة فادي ، التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة (الإخوان المسلمين في مصر نموذجا)، مجلة الحكمة العالمية للدراسات الاسلامية والعلوم الإنسانية، العدد 4، المجلد 1، يناير 2021.

22- سبع سداد مولود ، الإخوان المسلمون وتغيير النظام السياسي في مصر، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 58.

23- عبد الحميد أحمد علي جلال ، وآخرون، السياسة الخارجية التركية تجاه مصر في الفترة من 2011-2021، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد 1، أبريل 2024م.

24- شرفي نهرين جواد ، مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد.

25- كيجال صبرينة ، التدخل التركي في ليبيا: كولونيالية جديدة ام تعاون اقتصادي، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، 2021.

26- الرنتيسي محمود سمير ، السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا، 2011-2014، مجلة رؤية تركية، ربيع 2014.

27- ـــــــــــــــ، تصاعد الدور التركي في ليبيا مغامرة في الصحراء أم متطلبات الأمن القومي؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 15 يناير 2020

28- دريس حنان ، التدخل التركي في الأزمة الليبية: المحددات والتداعيات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 1، 2022.

29- إيشلر أمر الله ، العلاقات التركية الليبية: منظور تاريخي وتحليل حديث، مجلة رؤية التركية، ربيع 2020.

30- العشي ياسر ، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، مجلة رؤية التركية، 2015.

31- العبيدي أميرة اسماعيل ، " سياسة حزب العدالة و التنمية تجاه قطاع غزة 2009– 2017 " ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ،المجلد ، العدد 06، 2019.

32- القمش درهم علي درهم ، " السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002 – 2010 " ، المجلد 06 ، العدد 03 ، 2015.

33- خيري محمد سليمان: أكراد سوريا بين المواطنة والاستقلال، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، كلية التربية للبنات، قسم التاريخ، المجلد 11، العدد (1/41)، 2019.

34- العوادي أحمد محمد علي جابر، التوظيف السياسي للدين وأثره على التوجهات العقائدية لتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد 7.

35- عرفات داليا رشدي ، التوجه التركي للهيمنة الاقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية – تقييمية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد السادس، العدد 15، يوليو 2022.

36- قريب بلال ، عبد اللطيف باري، تركيا والتغيرات الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط: قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 13، العدد 1، 2025.

37- مثنى نهى نجم الدين، خضير محمد ياس ، المكانة الجيوستراتيجية لمنطقة المشرق العربي في الادراك التركي، المجلة السياسية الدولية، العدد 54.

38- أتامان محي الدين وكولشاه نسليهان أق قايا، العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي فرص جديدة في النظام الإقليمي المتغير، مجلة رؤية التركية، العدد 3، 2015.

39- فرحاوي فؤاد ، "التعاون الاستراتيجي التركي– الخليجي: المظاهر والأبعاد"، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، المملكة العربية السعودية، العدد (105)، آذار 2016.

40- البياتي عارف محمد خلف ، التطورات السياسية المعاصرة في العلاقات التركية – الروسية: بين عوامل التقارب وعوائقه، مجلة مدارات سياسية، المجلد (05)، العدد (01)، 2021.

41- عبد الرزاق محمد أحمد وردة و آخرون، موقف تركيا من الرؤية الروسية لبنية النظام الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (26)، أفريل 2025.

42- يوسف أيمن ، العلاقات التركية – الاسرائيلية في ضوء عقيدة العمق الاستراتيجي لأحمد داوود أوغلو، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد (11).

43- غازي فاروق ، دولة القانون في جمهورية تركيا معايير كوبنهاغن قيد الاختبار ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد (10)، جوان 2018.

44- مرابطي ياسمينة ، عبد الأمير السعد، إشكالية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في ظل التوسع نحو الشرق، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد 48، ديسمبر 2016، جامعة باجي مختار، عنابة.

45- وضاحي ميلود ، مسعود شعنان، انعكاسات التوجهات الدينية والحضارية في إيران وتركيا على صانع القرار الخارجي – طموح التحول من الإقليمية إلى العالمية- ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 01، أفريل 2021.

ب)الرسائل الجامعية :

أطروحات الدكتوراه :

1 - بوجلطية سمية جلولي ، إشكالية العلاقة بين الاسلام السياسي ونظام الحكم الديمقراطي – دراسة حالتي مصر وتركيا نموذجا (2011 – 2016)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات إقليمية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2021.

2 - حراش عفاف ، السياسة الخارجية التركية اتجاه الربيع العربي- دراسة حالتي ليبيا وسوريا-، أطروحة مقمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص ديبلوماسية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2024.

3 - مخنف سفيان ، دور البعد الاقتصادي والأمني في توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط – دراسة حالة العراق للفترة: (2002- 2018)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم سياسية، تخصص اقتصاد سياسي دولي، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019.

4 - موساوي لخضر ، علاقات تركيا بإيران وانعكاساتها على الأمن في المنطقة العربية منذ 1979، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018.

رسائل الماجستير:

1- بوزيدي عبد الرزاق، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط – دراسة حالة الأزمة السورية 2010 -2014 -، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

2- أدكيدك هبة عادل يعقوب ، السياسة الخارجية التركية بين العالم العربي والاتحاد الاوروبي، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2011.

3- فواز بادية ، الحاج حسين ياسين ، ثورة 25 يناير المصرية: السياسة الأمريكية تجاه صعود وسقوط الإخوان المسلمين، رسالة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2015.

4- محارمه إيهاب أحمد ، علاقة الإخوان المسلمين في مصر بالولايات المتحدة الامريكية، مذكرة مكملة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2014.

5- دبعي رائد محمد مفتاح ، أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة "الإخوان المسلمين في مصر نموذجا"، مذكرة مكملة للحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2012.

6- عبادي جمال رفيق عوض ، تجربة الإخوان المسلمين في حكم مصر بعد ثورة 25 يناير وأثرها على الحياة السياسية في مصر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2016.

7- نجم عبد الله هديل دؤاد ، موقف تركيا من تطورات الأحداث في غزة 2006-2017، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2024.

8- هيلانة روز يعقوب ، أثر أحداث 11 سبتمبر على الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008.

9- حوادسي سمية ،" العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014.

10- أبو مطلق رائد ، " العلاقات التركية الإسرائيلية و أثرها على القضية الفلسطينية 2002 – 2020 " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، فلسطين ، 2011.

11- العجرمي حسن سلمان ، " المساعدات التركية في الأراضي الفلسطينية و أثرها على الانقسام الفلسطيني 2006 – 2012 " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، فلسطين ، 2015.

12- الشرطي طارق ، " تركيا و سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة 200 – 2008 " ، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، 2011.

13- حلايقة إسلام عبد الكريم ، " الخطاب و السياسة التركية (العثمانية الجديدة) تجاه العالم العربي ، الهلال الخصيب نموذجا 2002 _2012- " ، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، 2012.

14- أبو هجرس أحمد عبد الكريم: العلاقات الأمريكية التركية و أثرها على منطقة الشرق الأوسط (20122002)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2014.

15- الصهباني فهد ، الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، 2015.

16- الحجاحجة صدام أحمد سليمان ، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002- 2010، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

مذكرات الماستر:

1- غيلاس عباس ويزة وفضيل: تأثير الأزمة الكردية على العلاقات الأمريكية التركية أثناء حكم حزب العدالة والتنمية (20152002)، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية، تيزي وزو، 2016.

د)الدراسات و الأبحاث :

1- مناف محمد ، الإسلام السياسي والديمقراطية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

2- إلهامي محمد ، تركيا وجذور الصراعات الداخلية، المعهد المصري للدراسات، 2017.

3- البنا إبراهيم محمد ، القصاصي زياد جمال ، وآخرون ، الأزمة السورية (2011- 2022) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة – دراسة في الأصول وآليات إدارة الصراع-، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2 فبراير 2023، https://www.democraticac.de.

4- بكور سامر ، التغريبية السورية : الحرب الأهلية وتداعياتها المجالية والسكانية 2011- 2020 – المناطق الجنوبية والوسطى والساحلية من سوريا، ج1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 4 يونيو 2024م، https://www.dohainstitute.org.

5- هايكو ويمن، مسيرة سوريا من الانتفاضة المدنية إلى الحرب الأهلية، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، نوفمبر 2016، بيروت.

6- الحاج سعيد، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، مارس 2016.

7- سالم محمد ، قراءة في كتاب الجهاد السوري، مركز بريغ للإستشارات والدراسات المستقبيلية، 18 ديسمبر 2017، https://barq-rs.com.

8- نورديك مونيتور، صفقة استخباراتية تركية سرية مع هيئة تحرير الشام، المركز العربي لدراسات التطرف، www.researsh.theralcenter.org.

9- المركز العربي لدراسات التطرف، الإخوان المسلمون والعنف: الإخوان والسادات (1970- 1981)، https://www.researsh.thearabcenter.org.

10-زولنر باربرا ، البقاء على رغم القمع : كيف استطاعت جماعة الإخوان المسلمين المصرية الصمود والاستمرار؟، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، 18 مارس 2019، https://carnegieendowment.org.

11-رزق استفانيا ماهر نعيم ، السياسة الخارجية التركية تجاه التنظيمات الاسلامية دراسة حالة داعش والإخوان المسلمين في مصر، المركز العربي الديمقراطي، 1أغسطس 2016، https://democraticac.de.

12-السيد مريم هشام ، شيماء ابراهيم محمد سلام، أثر ثورتي 25 يناير و 30 يونيو على العلاقات المصرية التركية 2011- 2021، المركز الديمقراطي العربي، 6 يونيو 2023، https://democraticac.de.

13-داود هنا ، التواجد التركي في ليبيا: محددات وآفاق جديدة، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، 31 أغسطس 2024، https://shafcenter.org.

14-حودة عبد الله محمد أحمد، القضية الفلسطينية في السياسة التركية كأحد صور القوة الناعمة، المركز الديمقراطي العربي، 25 أبريل 2016، https://www.democraticac.de.

15-بريندي بسام ونضال بيطاري : العلاقات الأمريكية التركية في سوريا، معهد واشنطن، 2017، http://www.washington institute.org.

16-خليل محمد عبد القادر ، تركيا وثورات الربيع العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، https://acpss.ahram.org.eg/.

17-عدلي أنجيلوس عبد الملك ، السياسة التركية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة (2002- 2020)، المركز الديمقراطي العربي، نوفمبر 2022، https://democraticac.de/.

18-ديميتري بريجع، قراءة في الاستراتيجية الروسية للشرق الأوسط لعام 2024، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 24 يناير 2024، https://eurasiaar.org/.

19-وحدة الدراسات والتقارير، ملف: الإسلام السياسي في أوروبا ومعضلة الحد من أنشطته، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 6 أغسطس 2022، https://www.europarabct.com/.

20-جاسم محمد ، ليبيا هل من تحالف أوروبي عربي لوقف التدخل العسكري التركي؟، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 29 ديسمبر 2020، https://www.europarabct.com/.

21-الشريف أشرف ، الإخوان المسلمون ومستقبل الاسلام السياسي في مصر، مركز كارنيغي ، 21 أكتوبر 2014، https://carnegieendowment.org/

22-: البوني ياسمين محمود حامد ، التحولات في سوريا ومستقبل الاسلام السياسي في العالم العربي : قراءة تحليلية، مركز ايجيبشن انتر برايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية، يناير 2025، https://egyptianenterprise.com/

23-حنيش محمد ، الإخوان وعودة سوريا للجامعة العربية... واقع متأزم وخيارات محدودة، المركز العربي لدراسات التطرف، 16نوفمبر 2023، http://thearabcenter.org/

24-صالحة سمير ، تركيا والخليج ... الرد على الاستهداف، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 31 أكتوبر 2016، https://rawabetcenter.com/

25-نصر الله بشير ، خريطة الوجود التركي في سورية، مركز جسور للدراسات، أكتوبر 2022، اسطنبول.

ه)الجرائد والمجلات الإلكترونية :

1- عناية عزالدين ، الإسلام السياسي..مراجعة غربية ،جريدة البصائر، 24 جويلية 2018، https://www.elbassair.dz

2- العلاف إبراهيم خليل ، الحركة النورسية في تركيا، مجلة الحوار المتمدن، العدد 8281، 14 مارس 2025، https://www.ahewar.org/

3- سالم بول، سورية: جذور ثورة عام 2011 وفرص التفاقم أو الانفراج عام 2012، جريدة الحياة، 29 ديسمبر 2011، https://www.carnegieendowment.org.

4- عياد محمد سمير ، أسماء عبد الصادوق، جيوبوليتيكا السياسة الخارجية التركية بين الواقع والتحديات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، العدد 3، 30 يونيو 2022، https://search.emarefa.net.

5- عرفة أحمد ، كل ما تريد معرفته عن الدعم الإخواني للعدوان التركي على سوريا، صحيفة اليوم السابع، https://www.youm7.com.

6- الطائي صادق ، الإسلاميون في سوريا ...قراءة وتوقعات، القدس العربي، 5جانفي 2025،https://www.alquds.co.uk.

7- على إيمان ، القصة الكاملة لعلاقة الإخوان والسادات، صحيفة اليوم السابع، 26 ديسمبر 2018، https://www.youm7.com.

8- كندي فرج ، تطورات الموقف التركي من الأزمة الليبية، مجلة المجتمع، 20 ماي 2025، https://mugtama.com.

9- بدر الدين محمد ، التدخل التركي في ليبيا ومآلات الإسلام السياسي، عربية أندبندنت، 19 ماي 2020، https://www.independentarabia.com.

10-بوستي توفيق ، التدخل التركي في ليبيا بعد القذافي: الدوافع والتداعيات، مجلة العلاقات الدولية، 20 فبراير 2024، https://irajournal.academy .

11-سعيد عزالدين ، " عباس لن يسمح بنشوب حرب أهلية و يدعو إلى عدم معاقبة الفلسطينيين " ، جريدة القدس العربي ، العدد 5259 ، الأربعاء 26 أفريل 2006.

12-رشيد فايز ، " إستراتيجية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط " ، جريدة القدس العربي ، العدد 5374 ، 7 سبتمبر 2006.

13-واكيم جمال ، العلاقات التركية – الإسرائيلية .. ما علاقة المحافظين الجدد؟، مجلة الميادين، https://www.almayadeen.net/.

14-كاجابتاي سونر ، سيفرز مارك ، اللعبة الكبرى بين تركيا ومصر في الشرق الأوسط، مجلة فورين أفيرز، 8 مارس 2015، https://www.bayancenter.org/.

15-العجمي ظافر محمد ، دول الخليج تسعى للشراكة في ترتيبات مستقبل ليبيا لمساندة الشعب الليبي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 154، 28 سبتمبر 2020، https://araa.sa/.

16-قطيش نديم ، إيران وتركيا ... الإسلام السياسي مأزوما، صحيفة الشرق الأوسط، 12 أكتوبر 2020، https://aawsat.com/

17-حسام الدين محمد، هل هناك إسلام غير سياسي ؟، جريدة القدس العربي، 27 أكتوبر 2021، ، https://www.alquds.co.uk/

و)المحاضرات و الملتقيات :

1- أبو مصطفى سهام فتحي ، أبو نحل جمال عبد الناصر محمد عبد الله ،" دور الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على قرارات الأمم المتحدة - فلسطين نموذجا 2008 -2017 - "، محاضرة ألقيت في المؤتمر الدولي " الأمم المتحدة و القضية الفلسطينية (تحديات وفرص)" ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الإسراء ، مجلة الإسراء للمؤتمرات العلمية ، فلسطين ، العدد 02 ، جويلية 2018.

2- نعمان إياد خالد كرم ، " التوازنات الدولية بمجلس الأمن و أثرها على القضية الفلسطينية " ، محاضرة ألقيت بالمؤتمر الدولي " الأمم المتحدة و القضية الفلسطينية (تحديات و فرص) " ، كلية العلوم الإنسانية - جامعة الإسراء - مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية ، العدد 02 ، جويلية 2018.

ح)المواقع الإلكترونية :

1- موقع البيان، محمد عمارة يحاضر عن الإسلام السياسي، 11 مارس 2002 ، https://www.albayan/ae

2- دهشان أحمد ، التنظيمات العثمانية قصة نهاية الإمبراطورية وقيام الجمهورية التركية، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 24 يناير 2025، https://eurasiaar.org/

3- TRT عربي، نضال شعبي من أجل الاستقلال... كيف تأسست الجمهورية التركية قبل 99 عاما؟، 28 أكتوبر 2022، https://www.trtarabi.com.

4- سلمي جلال ، المسار التاريخي للإسلام السياسي في تركيا، الميادين نت، 24 تشرين الثاني 2017، https://www.almayadeen.net.

5- نون بوست، الجماعات الإسلامية في تركيا: السليمانيون التاريخ والموقف السياسي، 23 أفريل 2023، https://www.noonpost.com/

6- مجي ماجد عبد العباس، الدور السياسي للتيار الإسلامي في تركيا خلال سنوات 1960-1980،مركز المعرفة الرقمي، نوفمبر 2024 ، https://www.iasj.net.

7- ترك برس، " أبو الإسلام السياسي" حاضر في الانتخابات المحلية التركية .. هل يستطيع نجله استعادة دوره كاملا؟، 24 مارس 2024 ، https://www.turkpress.com.

8- الجزيرة، الثورة السورية ... متى بدأت شرارتها الأولى؟ وما أبرز مراحلها ونتائجها؟، 8 ديسمبر 2024، https://www.aljazzera.com.

9- الجزيرة، بشار الأسد، 19 نوفمبر 2014 ، https://www.algazzira.net.

10- نهار حازم ، تاريخ الإسلام السياسي في سوريا المعاصرة وتأثيره على الثورة، 9 أغسطس 2012، https://welateme.net/article.

11- France 24، تركيا اقترحت على الأسد ضم الإخوان المسلمين للحكومة مقابل وقف وقف الاحتجاجات، 29 سبتمبر 2011، https://www.france24.com.

12- ترك برس، من الدعم إلى الشراكة... تركيا وسوريا في مرحلة ما بعد الأسد، 16 فبراير 2025م، https://www.turkpress.com.

13- أوزتوك كمال ، ماذا فعلت تركيا في سوريا؟، الجزيرة، 20 ديسمبر 2024، http://www.aljazzira.net.

14- أكثم مازن سليمان ، إشارات بخصوص ندوة (حزب العدالة والتنمية السوري: المبادئ – الأهداف، الرؤية السياسية للمرحلة الانتقالية والمستقبل السوري)، ملتقى العروبيين السوريين(منبر أحرار العروبة)، 7 مارس 2025، https://arabiansforum.net.

15- عليمات عمر ، سوريا ونموذج" الإسلام السياسي التركي"، صوت لبنان، 23 كانون الاول 2024، https://www.vdl.me.

16- العركي سمير ، ما ملامح الاستراتيجية التركية في سوريا، الجزيرة، 23 ديسمبر 2024، https://www.aljazzira.net.

17- مصطفى هالة ، الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 18 نوفمبر 2012 ، https://ikhwaniki.net.

18- مركز الدراسات التاريخية، الإخوان والانتخابات الأخيرة في عهد مبارك 2010م، 10 فبراير 2014، https://ikhwaniki.net.

19- bbc عربي، مصر: جماعة الإخوان المسلمين تمنى بخسارة كبيرة في الانتخابات، 29 نوفمبر 2010، https://www.bbc.com.

20- الجزيرة، الانقلاب العسكري في مصر ضد مرسي، الجزيرة، 22فيفري 2016، https://www.aljazzira.net.

21- إنسان للدراسات الإعلامية، خطاب السيسي الإعلامي تجاه الاخوان.. الأبعاد السياسية والتداعيات الأمنية ، إنسان للإعلام قسم الدراسات، 15 فبراير 2025، https://www.insan-center.org.

22- حفريات، السيسي يهاجم الاخوان.. وصفحات الجماعة تحرف تصريحاته، موقع حفريات، 3 أكتوبر 2023، https://hafryat.com/ar/blog/.

23- عربي 21، السيسي لو خرج مليون شخص ضد الحاكم فإن عليه ترك السلطة، عربي 21، 9 فبراير 2015، القاهرة، https://arabi21.com.

24- الشافعي بدر حسن، تركيا ومعضلة الأمن في إفريقيا، مركز دراسات الجزيرة، ديسمبر 2015، https://studies.aljazzira.net.

25- الجزيرة، تسلسل أحداث الثورة الليبية، الجزيرة نت، https://www.aljazzira.net.

26- الجزيرة، أهم بنود الاتفاق الليبي بالصخيرات، الجزيرة نت، 12 جويلية 2015، https://www.aljazzira.net.

27- المركز الألماني للإعلام، مؤتمر برلين حول ليبيا، وزارة الخارجية الألمانية(بيان صحفي)، 19 جانفي 2020، https://almania.diplo.de.

28- بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (Unsmil)، مؤتمر برلين حول ليبيا، 19 يناير 2020، UNSMIL، https://unsmil/unmissions.org.

29- سكاي نيوز عربية، النص الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا، 23 أكتوبر 2020، https://www.skynewsarabia.com/middle-east/.

30- الجزيرة - أسطول الحرية 1- 30 جوان 2015، https://www.aljazeera.net/.

31- قناة الجزيرة: الأكراد في العالم،2017/9/21، www.youtub.com.

32- ميرفت عوف: عشرة حقائق لتعرفها عن حزب العمال الكردستاني (pkk) ، ساسة post، https://www.sasapost.com/.

33- المعرفة : عبد الله أوجلان، https://www.marefa.org/.

34- أردغار بولنت: نشأة "داعش" ومسيرته الدموية، وكالة الأناضول، 10 ديسمبر 2015، https://www.aa.com.tr/.

35- الجزيرة : حركة المقاومة الاسلامية حماس، 3 أوت 2007، https://www.aljazeera.net/.

36- المعرفة : الفوضى الخلاقة، https://www.marefa.org/.

37- : خورشيد دلي ، حين انقلب أردوغان على الإسلام المعتدل، 7نوفمبر 2020، https://npasyria.com/.

38- اسليم زيد ، 24 عاما على تأسيس " العدالة والتنمية التركي.. إنجازات وتحديات"، الجزيرة نت، 15 أوت 2025، https://www.aljazeera.net/.

39- وليد الحاج سعيد، تركيا وإسرائيل : هل ينذر تناقض المصالح بمواجهة في سوريا؟، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يناير 2025، https://www.alzaytouna.net/.

40- العلبي إبراهيم الرزاق ، أين وصلت العلاقات التركية الإسرائيلية بعد الاحتكاك في سوريا ؟، الجزيرة، 15 أفريل 2025، https://www.aljazeera.net/.

41- i24news، إسرائيل وتركيا تعلنان عن تطبيع كامل بالعلاقات الديبلوماسية وعودة السفراء، i24news، 17 أغسطس 2022، https://www.i24news.tv/.

42- Le Conseil de l'Europe، https://www.coe.int/.

43- بوابة الحركات الاسلامية، التدخلات التركية في إفريقيا ومحيطها الاقليمي وردود الأفعال الأوروبية، https://www.islamist-movements.com/.

44- مرسي أحمد ، مصر وتركيا: تقارب براغماتي ومصالح متشابكة، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 15 مايو 2025، https://mecouncil.org/.

45- الششتاوي ريم ، مصر: ندعو لوقف التدخل العسكري التركي في سوريا وليبيا، موقع العربية، 3 مارس 2021، https://www.alarabiya.net/.

46- بي بي سي عربي نيوز، الحرب في سوريا: عمليات نهب في عفرين على أيدي مسلحين مدعومين من تركيا، 19 مارس 2018، https://www.bbc.com/arabic/middleeast.

47- cnn بالعربية، الأسد يلتفت لانتماء أردوغان للإخوان وسبب تغير العلاقات مع تركيا بعد 2011، 6 مارس 2020، https://arabic.cnn.com/middle-east/article

48- : بوخن شتيفان ، حزب العمال الكردستاني ونظام الأسد – عدو عدوي صديقي- ، تر: يوسف حجازي، موقع DW، 26 أوت 2012، https://www.dw.com/

49- المنصوري حميد ، العلاقات التركية مع مجلس التعاون الخليجي، موقع الشرق الأوسط الديمقراطي، 21 جانفي 2023، https://alawset.net/.

50- آغا حسين، انسايد أرابيا، الإسلام السياسي والعالم التركي ، لماذا تتجه أبو ظبي إلى دعم أنقرة اقتصاديا؟، موقع 180° تحقيقات، 4 فبراير 2022، https://www.180news.net/.

51- هارفي جوناثان فينتون ، سوريا بعد الأسد واختبار جديد للعلاقة التركية مع دول الخليج العربي، تر : عبد الحميد فحام، موقع أبعاد للدراسات الاستراتيجية، 20 ديسمبر 2024، ، https://www.dimensionscenter.net/.

52- سكاي نيوز عربية، تركيا وإيران... تدخلات في المنطقة بنزوات تاريخية، 2 يوليو 2019، https://www.skynewsarabia.com/.

53- فاروق يوسف: إيران وتركيا تعاديان العرب عن طريق الإسلام السياسي، موقع الشرق الأوسط، 8 ديسمبر 2020، https://middle-east-online.com/.

54- مركز جسور، خريطة النفوذ والسيطرة في ليبيا، مركز جسور للدراسات، 23 جويلية 2020، اسطنبول، https://jusoor.co/ar/details.

55- الدغشي أحمد محمد ، مصطلح الإسلام السياسي: الحقيقة والتلبيس وتأسيس برنارد لويس (1)، الجزيرة، 24 فيفري 2024، https://www.aljazeera.net/.

56- الصلابي علي محمد ، مصطلح الإسلام السياسي في الميزان، الإتحاد العالمي للعلماء المسلمين، 22 فيفري 2023، https://www.iumsonline.org/.

57- موقع AA، رمضان شلح.. أيقونة وطنية عشقت القدس، 7 جوان 2020، https://www.aa.com.tr/.

58- الجزيرة نت، ربيع دمشق.. "العقد الضائع" الذي سبق الثورة السورية، الجزيرة نت، 23 مارس 2024، https://www.aljazeera.net/

59- الجزيرة نت، الشبيحة، الجزيرة نت، 3 أفريل 2015، https://www.aljazeera.net/

2/ باللغة الأجنبية

أ/ الكتب

1- Mohammed Ayoub, Political Islam: image and reality, world Policy journal,Septembre 2004.

2- Ana Belen Soage, Introduction To Political Islam, journal Compilution, 2009.

3- Richard,Martin, Abbas, Barazecrar, Islamism Contested perspectives on Political Islam, Stanford Université presse, Californie,2010.

4- krisci kamal, turkey s foreign policy in turbulent times, chaillot paper, n 92 , paris ,uropean union institute for security studies, 2006.

5- george N.tzogopulos, What are the implications of the Russian-turkish Rapprochement?, BESA center, N 5, 2018.

ب/ المجلات:

1- Ilhan Gullu, Discribing Turkey Israel Relation ships with its trad dimension, international journal of commerce and management (United King dom : octobre2016), voll17, issue 10.
2- sayyad sadri alibadadali,teymur sarkhanov, Geopolitics and Geoeconomics of the Eastern Mediterranean Gas Conflict: Analysis of Turkey's Policy, Geopolitics Quarterly,Volume: 18, No 4, Winter 2023.

ب/ المواقع الإلكترونية

1- EEAS Press Team, Libya/turkiye: Statement by the spokesperson on a reported agreement on hydrocarbons, the diplomatic service of the european union, 3/10/2022, https://www.eeas.europa.eu/.
2- Maged Atef, Turkish – Egyptian Relations after Erdogan's Sacrifice of the Muslim Brotherhood, The Washington Institute for Near East Policy, Mar 25, 2021, https://www.washingtoninstitute.org/.
3- Salahuddin Hawa, the cindequences of turkey's shifting position on the syrian crisis, Fikra forum, sep2,2022, https://www.washingtoninstitute.org/.
4- Aroun Y. Zelin, Soner cag'aptay, A New Age for Turkish Relations with Syria, The WashinGton Institute For Near East Policy, Feb 20,2025, https://www.washingtoninstitute.org/.

فهرست الدراسة

الموضوع .....الصفحة

شكر وتقدير

الإهداء

مقدمة..... أ -ي

الفصل الأول : تأصيل نظري في مفهوم الإسلام السياسي .....،..... 17- 36

المبحث الأول :ماهية الإسلام السياسي **17- 24**

المبحث الثاني : الإسلام والإسلام السياسي **25-29**

المبحث الثالث: الإسلام السياسي والديمقراطية **30-36**

الفصل الثاني : الإسلام السياسي في تركيا 38-57

المبحث الأول : قيام تركيا الحديثة **38- 44**

المبحث الثاني :حركات الإسلام السياسي ونظام الحكم في تركيا الحديثة **45-52**

المبحث الثالث: وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا..... **53-57**

الفصل الثالث : الأبعاد الإستراتيجية للإسلام السياسي التركي في الوطن العربي 59-128

المبحث الأول : الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي في الملف السوري **59-76**

المبحث الثاني : الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي في الملف المصري..... **77-95**

المبحث الثالث: الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي في الملف الليبي..... **96-112**

المبحث الرابع: الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي في ملف القضية الفلسطينية **113- 121**

المبحث الخامس: الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي في القضية الكردية **122- 127**

الفصل الرابع: ردود الفعل الدولية على الإسلام السياسي في تركيا وأبعاده الاستراتيجية في الوطن العربي.. 129- 176

المبحث الأول: انعكاسات الأبعاد الاستراتيجية للإسلام السياسي التركي على الوطن العربي..... **129-143**

المبحث الثاني: ردود الفعل الدولية **144-158**

المبحث الثالث: ردود الفعل العربية والإسلامية 159- 176

خاتمة 178-180

ملاحق..... 182- 196

قائمة المصادر و المراجع 198-217

فهرس الدراسة 219-220

ملخص الدراسة

تأتي هذه الدراسة في إطار أبحاث التاريخ السياسي وإن صح التعبير فهي في إطار الأبحاث الاستراتيجية، تتحدث عن الإسلام السياسي في تركيا وأبعاده الاستراتيجية في الوطن العربي مطلع القرن 21، عمدنا في هذه الدراسة المتواضعة إلى طرح مختلف القضايا بالتحليل والنقد وكذا بحث وتقصي الإسلام السياسي في تركيا بتبيان ماهيته وعلاقته بالإسلام والديمقراطية، وكذا أبعاد الإسلام السياسي التركي في الوطن العربي من خلال إبراز مدى تبني تركيا لنموذج الإسلام السياسي والعمل على الدفع به للمنطقة العربية خصوصا في مطلع القرن 21م الذي عرفت فيه المنطقة العربية ثورات ما يعرف عنه في الأدبيات السياسية بالربيع العربي، وقد بينا من خلال هذا الطرح رحلة بحث المنطقة العربية عن نظام جديد يحقق لها متطلباتها وحاجياتها في مختلف المجالات، واستغلال تركيا لذلك بتقديم نموذجها السياسي كحل بديل ظاهره مشروع جيد وباطنه نفوذ، وكذا التطرق في الفصل الأخير لردود الفعل الدولية على الإسلام السياسي في تركيا وأبعاده الاستراتيجية في الوطن العربي، من خلال رصد مختلف المواقف الدولية وكذا العربية والإسلامية.

Study Summary:

This study falls within the framework of political history research, or rather, within the framework of strategic research. It discusses political Islam in Turkey and its strategic dimensions in the Arab world at the beginning of the 21st century. In this modest study, we have aimed to present various issues through analysis and critique, as well as research and investigation into political Islam in Turkey by clarifying its nature and its relationship to Islam and democracy. We have also examined the dimensions of Turkish political Islam in the Arab world by highlighting the extent to which Turkey has adopted the model of political Islam and worked to promote it in the Arab region, especially at the beginning of the 21st century, which witnessed the Arab revolutions known in political literature as the Arab Spring. Through this presentation, we have shown the Arab region's search for a new system that fulfills its requirements and needs in various fields, and Turkey'...